

۲۹ خزانه المفتی
 سر ۱۲۱۵
 مصنف: حسین بن علی

۲۷۸۱۷

۱۸۹۵۷
 ۲۱-۱۲۲



۱
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	خزانه المفتی
مؤلف	سید حسین بن محمد کاظم
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۹۵۷
شماره ثبت کتاب	۲۱۵۱۲۲

خطی
 کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ۱۸۹۵۷

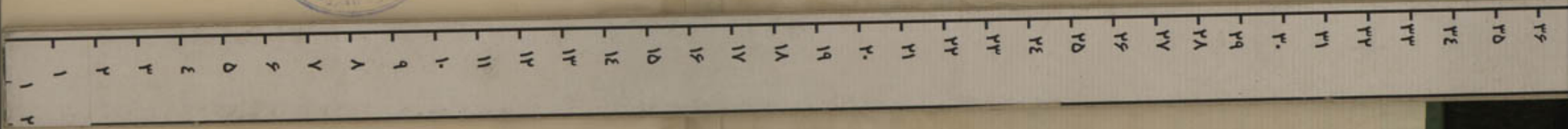
۲۹ خزانه المفسرین
 سر ۵۱۲۱۵
 صفحہ حسین بن علی

24x17

۱۸۹۵۷
 ۲۱-۱۲۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب <u>خزانه المفسرین</u>	جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
مؤلف <u>شیخ حسین بن محمد کفا</u>	
مترجم	۲۱۵۱۲۲
شماره قفسه <u>۱۸۹۵۷</u>	

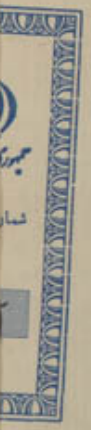


خطی
 کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ۱۸۹۵۷

Handwritten text in Persian script, possibly a signature or title.

Handwritten text in Persian script, possibly a signature or title.

Handwritten text in Persian script, possibly a signature or title.



خطی
۱۳۰۵

K-8
91.1

الميزة اول من
خزانة المفتين جللاول

در مقام مفت دفتر الزبارة
بقيت في غير اوردده الكورده الهم مقناطون

قد صابيا التقدير
الى نوبة الفقير الى الله محم
بقيت ١٥٠

١٨٩٥٧
٢١٠١٢٢



على الوجه المذكور

خزانة المصنف (٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله حمد الشاكرين ونؤمن به ايمان المؤمنين ونقر بوحدايته
 اقرار الصائرين ونصلي على نبيه وحبيب سيد المرسلين وعلى جميع اخوانه المؤمنين
 وعلى اهل الطيبين وصحبه الطاهرين **وبعد** فان العلوم كثيرة والامور
 قصيرة فالاول معرفة الحق والى الله والى النفع الامم وهو علم الاحكام
 المبين للحلال والحرام الذي انزل لبيان الايات وتبين على فضل الصلوة
 والنجاة اذ هو مد السيادة ووسيلة الزلفى في
 الآخرة والاولى وقد صنف في العلماء رضوان الله وسلامه عليهم
 سلام مني يكتب على سطر مكتبة الاقلام والطرس والنداء وتوضيحا
 منه ما اعظم من كتابه واستد بهم من ثم هجس في
 خاطري ان المخلص من كتبهم نسخة فيها المسائل التي كثرت وتوعها
 اليها وتدور عليها واقعات الامم وتقتصر عليهم بارقيات الفقهاء والائمة
 وهي المختار للفتوى التي تعم به البلوى وكنت اتواني في هذا الامر الامر
 الى ان تراقت الخواطر وتوالت الخطائر وتوالت الدواعي وانزجت
 الطلاب ظنا منهم وبعض الظن انهم ان عندي صباية من او
 وفوسهم من قد احبها فطفقت اشاور نفسي بمقدار جلاؤهم في اخر
 مئة دة اني الاست وبالاصال على ما هو اهم واجري هو كتاب بلوا في
 في شرح الوافي اذ شرعت فيه الشرح ملزم
 وهانا اكا د انكى عنه الكا والفراغ اشاري من شره حكم وطاعة

بليلى

K-8
91.1

في هذا المجمع وكتانية

استاذ علماء العالم مرسي طوائف الامم سلالة اصل بني آدم ناقد
 احاديث السيد صلى الله عليه واله وسلم صاحب الحق والمعقول
 ناشر الفروع والاصول كشاف المشكلات فتاح ابواب الفضلات
 المشرف بشرف ومن دخله كان آمنا الباهي به الملة والدين
 الحق والملة والدين الذي استنارت بطاوع انوار اقباله نجوم ارباب
 الفضل في اخفاله وارتفعت بارتفاع قدره وادار اهل العلم في عصره
 قد اصبح العلم والفضل في عصره متسع **السير** الحديث متبع
 الآثار واصبح الجمل في دهره مخور الطوا معكوس المصالح
 المنار مطرس الآثار لانال قدره منوعا وعلم فضله وعلم منوعا
ما لك ملحت محمل مقالتي ولكن ملحت مقالتك محمد
 فقلت ما قال الشافعي رحمه الله **شعر** كيف الوصول الى سعاد ودونها
 قتل الجبال ودون من حنونة الرجل حافية ومالي مركب والكف
 صغر الطريق مخوف ووجهت ركابي شطر مطالبهم وتوجهت تلقا
 مدين ما بهم او شرعت فيه مع قبحي القريحة **الجمعة** تلام
 امواج الاحوال وتراكم اناج الاشغال وجمعت في ما هي موزع اصفايا
 للتقدمين وما هي متاخرة عند المتأخرين رضوان الله عليهم
 ما هات بكلل وفاح وغم ورد وفاح واوردت في هذا الكتاب ما هو
 المعول عليه في الباطن وطويت ذكر الاختلافات والتفتيت بجمع ما وردت
 فيه من الكتب بالعلامات فمن الهداية **هـ** وعن النهاية في شرح الهداية
 ومن الفتاوى للامام فخر الدين **و** من الخلاصة **ح** ومن الفتاوى

مختار

للامام فخير الدين **ط** ومن الشرح للطحاوي **ط** ومن الفتاوى الكبير **ك**
 ومن النوازل **ن** ومن الفتاوى لاهل سمرقند **س** ومن الفتاوى
 لاهل العراق **ع** ومن الاختيار في شرح المختار **خ** ومن شرح مجمع البحرين
ثم ومن الملتقط **م** ومن الواقعات **و** ومن الفصول العادى
فهر ومن الفصول المستتر **ث** ومن الفتاوى لاهل سمرقند **س**
 ومن شرح الجامع الصغير للضياء **ز** ومن الفتاوى المتفرقة
 كل ذلك بغير راتب المستعينة وشارتهم السمتة الاقليل لا يعرف
 قد رذل ذلك الاسم تسنم قلل شواهد هذه الصناعة بحق وجرى في
 صيد انها اشواط على عوق وهذا مع اعتراف بقلة البضاعة وقصور الباع
 في هذه الصناعة وعلى بان من صنعت فقد استغنى ومن الفرفقد
 استغنى ولكن لکن المام من مذور والعدر عند الكرام مقبول **و**
وسيت **خزانة المفتين** والمرجو من ملحق بدور الانصاف
 طبعه ان لا ينافر الى افكار ابيار ما يقدح سمعة بل عليه ان يعم
 النظر ويحاسب الغشاق ثم يسلط مسلك الاستنكار والاعتراف
 لان الحكم اذا قيد بقيد كان حكما آخر **شعر** فيا رب صنعة لسان
 مبالغ وعن كل طعان رعى مذموم فاعابه الاسف فيه
 معاند شيق حسود وهو غير مكرم وما ضل شمس اشرقت في علوها
 محمود مصدق وهو عن نور هائم فخرهم الله امرأ طوي ذيل الاعتراف
 ونظر اليه بعين الرضا والاعراض ولا يظفر اليه بالتيه والمالان
 والسامة والاستقال ودعاه عمل فيه بالرحمة وخاتمة السعادة
 نسأل الله تعالى ان يجعلنا من صلح عباده وعاد في آياته ويوفقنا

لمناصرة سيدنا صلى الله عليه وسلم انه ولي الانعام بالتوفيق
 للانعام وعلى سيدنا ونسبنا الصلوة والسلام والتحية والكرام
الاحمد اجلني من الشاكرين المذكورين وارزقني تحفة الام
 وزينة يارة يديك سيد الرسلين ربنا تقبل منا انك انت
 السميع العليم وقب علينا انك انت القواب الرحيم ولا
 تضرب به وجوهنا يا اله العالمين وخذمت به خزانة كتب
 من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية
 وهو المول الاعظم الاعلم المذكور ادام الله ظلاله وافاض على كافة
 العباد من فضله واحسانه اذ هو في هذا العصر معين لترتبة
 اهل العلم والفضل وعامر بسيرة مآثر من سيرة اهل الجود
 والعدل معفى بالامور الدينية لا غير موفى لاجلهم معالم
 كل خير منفرد في اقتناء الكلمات الحقيقية متخصص
 بانشاء الخيرات الاخرية فلا سلب الله العالم ظله
 ولا يعدمهم انعامه وفضله فان لاحظته بعين القبول و
 الرضا فذلك غاية السؤل والمبتغى وبالله التوفيق
اعلم ان المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتي عن
 مسألة وسئل عن واقعة ان كانت المسئلة مردية عن
 اصحابنا في روايات الظاهرة بالخلاف بينهم فانه يعمل
 بالجمهور لا بغيره ولا يخالفهم برأيه وان كان بمقتضى
 مقتضى لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم واجتهاده
 لا يبلغ اجتهادهم وهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن حنبل

وهو ممن يعتمد على مذهبه لم يعتمد على حسن سيرتهم وهو الذي
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجهها اتفقوا ثم هددوا واختلافهم
 رجة ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يقبل حجته لانه عرفوا
 الادلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ما شك وهو
 المشرفون بشريف خير القرون قرني شهر الدين يلوهم
 الحديث اذا اجمع الناس في واحد وخالف في السوا واحد فقد
 دل اجماعهم دونه على عقله انه فاسد وان كانت المسئلة
 مختلفة بين اصحابنا ياخذ او لا يقول ابي حنيفة
 رحمه الله ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد رحمه الله
 ثم يقول غيرهم من اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه ثم
 باقا ويل المشايخ من بعدهم واذا كانوا يحنفون حرة الله
 في جانب وصاحبه رحمه الله في جانب قيل فالخيار
 للمفتي ان شاء افته يقول ابي حنيفة رحمه الله فان شاء
 افته بقولهم وفي الاقضية يجاز قول ابي حنيفة ولا
 يأخذ بقولهم وقال عبد الله بن المبارك رحمه
 الله ياخذ بقوله لا غير وفي شرح الطحاوي والفتي
 ان لم يكن مجتهدا ياخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله
 وان كان مجتهدا ان ياخذ بقولهم الا في المزارعة
 والعامة لا تفاد التاخير على خلافه في كل ما
 مع ابي حنيفة رحمه الله احد حنابلة في ياخذ بقولهم
 لو فوز الشرط واستجاع الادلة الصواب يتبعها

وان كان

خطي

١٧

وان كان اختلا فقصم اختلا في عصر وزمان كالقضاء
 بظاهر العدالة ياخذ بقول صاحبيه في زمانه
 لتغير احوال الناس **والاجتهاد** بذل
 المجهود في ادراك المقصود ونيله **وفي عرف الفقهاء**
 بذل الوسع والطاقة في طلب الحكم الشرعي بطل يقه
 الراي مجتهدا ان يعلم من الكتاب والسنة
 ما شئت به الى احكام الشرعية دون ما يتعلق بالمواعظ
 والقصاص وان يكون عارفا بمعاني خطابات الشرع
 وذلك بمعرفة اقسام الكلام وموارده ومصا دهره
 لان الحكم يختلف باختلافه وينبغي ان يكون
 عالما بوجوه العمل بالكتاب والسنة والاجماع والقياس
 واما معرفة الفروع المستخرجة من اصولها اراء
 المجتهدين فليس بشرط فاذا بلغ الحد الذي ذكرنا
 له ان يفتي من استفتاه براه واجتهاده **وقيل**
 المجتهد من سئل عن عشر مثلا فيصيب في الثمانية
 ويخطئ في البقية **وقيل** لا بد من معرفة الناسخ و
 المنسوخ والمحكم والمزول والعاصم بعادات الناس
 وعن قصم وان كانت المسئلة على غير ظاهر الرواية
 ان كان يوافق اصول اصحابنا يعمل بها وان لم يجد المسئلة
 رواية عن اصحابنا وانفق المتأخرون على شيء يعمل به
 وان اختلفوا فيها فان كان المفتي مجتهدا يفتي بما هو
 صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير مجتهد ياخذ بقول

من هو افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه وان كان
افقه الناس عنده في مصر اخره جمع اليه بالكتاب
ويثبت في الجواب ولا يجازف خوفا من الافتراء
على الله تعالى بتجريم المحلل وضل **شجران** ابا يوسف
وهو يعقوب بن ابراهيم الانصاري ومحمد بن الحسن
الشيباني وزفر بن هذيل والحسن بن زياد اللؤلؤي
كانوا تلاميذ ابي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي حجة
الله عليهم وابو حنيفة رحمه الله كان تلميذ حماد
وصحابة كان تلميذ ابراهيم النخعي وابراهيم كان تلميذ
علقمة وعلقمة كان تلميذ عبد الله بن مسعود
وعبد الله رضي الله عنه كان صاحب رسول الله صلى
الله عليه وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين و
ازواجه الطاهرات امهات المؤمنين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة
وهي النظافة عن النجاسات افتتحت الكتاب بكتابتها بالصلوة
لانها اهمها هم العبادات بعد الايمان بالله
تعالى وبدأت بالطهارة لانها شرط لازم
لا يسقط بعذر ما وسائر الشروط مثل تعيق القبلة يقط
بالاعذار

فصل في الوضوء

في اعطاء المضمضة وفيه المعنى اللغوي لانه
ثلاثة ووضوء واحد واجبة وسنة

كما سيأتي وبسبب وجوبه
اختيار الشيخ البرقي رحمه الله **قال الله تعالى** ياء لها الذين اذا
قامتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم الآية اي اذا اردتم الصلوة وانتم
محدثون كذا قال ابن عباس رضي الله عنه **والفريضة** ما
ذكر في الآية وهو غسل الوجه واليدين مع المرفقين ومسح ربع
الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين وحده الوجه ما يولج
فيه وهو من قصاص الشعر الى اسفل الذقن طولا
الذين عرضا وداخل العينين ليس من الوجه فايصال الماء
الى داخل العينين ليس بواجب ولا سنة ولا يتكف بالانغاص
والفتح حتى يصل الماء الى اسفل الشفا وجوانب العينين
يجب ايصال الماء الى المية حتى لو كان في الماء شيء يقال لم
بالفارسية خة لا يخرج عن الحديث واما الشفة ما يظهر منها
عند الانضمام فهو من الوجه وما يتكف عند الانضمام فليس من
الوجه وهو تبع الفتح ويجب ايصال الماء الى الفخذ وهو
البياض الذي بين الذقن ومغبت الشعر لانه من الوجه
يجب ايصال الماء الى الذقن قبل بياض الحية وما تحت الذقن
لا يجب ايصال الماء اليه واما انما تحت الحية فلا يجب ايصال الماء اليه
ما تحتها والافضل له ان يغسلها وان لم يغسلها اجزائه
ولو كان الرجل ملتحيا لا يجب غسل ما استرسل من الذقن
ومسح ما لا ياتي بشعر الوجه من الحية وهو الصحيح وايصال
الماء في الوضوء الى اصول الشعر ليس بفرض الا ان يكون الشعر قليلا

يبدأ والمناسبت **ق** فإذ زال شع مقدّم الرأس بالصلح
الاصحّ انه لا يجب ايصال الماء اليه **ح** ولو توضأ وغسل
وجهه وار الماء على الخيشة ثم حلق تحتية ليس عليه غسل **ط**
لانه حين امر الماء على الشوكا بمنزلة غسل البشرة وكذا الوجه
على راسه ثم حلق راسه او غسل حاجبيه ثم حلق اذ قلّم ظفره او
جدّ شاربه لا يلزمه الاعادة **ط** واذا ولد غسّل
وجّهه يضع الماء على جميعته حتى يتحدّر الماء الي
استقل الذقن ولا يرفع على حلقه ولا على انفه ولا يقرب
على جبينه فربما عني **ف** **والسنة** غسل اليدين الى
الترقيع ثلاثاً قبل غسل الوجه ولينقته ان كان الماء
صغيراً بحيث يمكن رفعه ان ياخذ بشمائه ويصب على
جبينه حتى يغسلها ثلاثاً وان كان كبيراً ولم يكن معه غيره
يدخل اصابع يده اليسرى مضغوطة ودون الكف يرفع الماء ويصب
على يمينه حتى يغسله ثلاثاً ثم باليمين بالغا ما يبلغ وهذا
اذا لم يكن على يده نجاسة فان كانت ياخذ الماء بغضه
حتى يغسلها **ط** واذا حول بلة عضواً او عضواً في الوضوء
لا يجوز في الغسل الا يجوز اذا كانت البلة متقا طوق
ط والوضوء الفرض وهو وضوء المحدث عند القيام
الى الصلوة **ط** والواجب وهو الوضوء للغواف والمزوي
وذلك على عهدنا **ق** فحاشا للوضوء للنوم اذا اراد النوم واذا استيقظ
وعنها الخ فظة على الوضوء وتغييره ان يتربها كلها احسب يكون على الوضوء
في الاوقات

ومنها الوضوء بعد الغيبة وامتثال الشعر ومنها الوضوء على الوضوء
ومنها الوضوء لفعل الميت **ق** ويفعل الوجه ثلثاً ثم يفسل فراعين ثلثاً
والسنة اربعاً من قبل الاصابع الى الخلق ولويدها من قبل الرقاب **الاصابع**
ح جان **ط** المراء اذا كانت في الظل اربعاً مجزئاً او اثنان او اربعة او الطيات
اذا تقوضت وفي الظل مجزئاً او طرية او اربعة او اثنان ذلك اختلافاً فيه قال بعضهم
يتم وضوءه ثلاثاً وذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه **ق** وفي الكبرية
يجب ايصال الماء اليه وفي الوضوء والدرن لا لانه يتولد من ذلك الموضع
وكذا الطعام اذا بقي في استانه **ق** وهذا اذا لم يكن كثيراً فان كان كثيراً وطول
يشبهه لناظر كانه سقوطاً منسبباً **ق** يجب ايصال الماء اليه وان كان في
طول حته ثقب وفيها شيء يجب ايصال الماء اليه بخلاف الفصل
فانه لا يجب **ق** ولو كان الظفر طويلاً بحيث يستمر من راسه الى الخلة
يجب ايصال الماء الى راسه وان كان قصيراً لا يجب **ح** ثم يمسح
برأسه وضوءاً وسنةً بماء واحد مرة ومقدار المرفوع ربع الراس
بثلاثة اصابع وان مسح باصبع واحد فخطم وبطناً وجنباً وقبض
ذلك في ثلثة مواضع جان وان مسح باصبعين لا يجوز ان لا يمسح
بالاقدام والسبابة مفتوحين يضعهما مع ما بينهما من الكف على راسه
فيكون ويكون ذلك بمنزلة ثلث اصابع ولو مسح باصبع واحد بجوانها
الاربعة الصحيح انه لا يجوز **ق** وان مسح برؤس الاصابع لا يجوز الا اذا كان
الماء ساكناً من الكف الى رؤس الاصابع وكذا الثلثة الخف والماء مسح بثلث
اصابع موضوعة غير ممدودة يجوز والاستيعاب غرض الراس سنة وضوء
ذلك ان يضع اصابعه على راسه مقدم راسه وكفيه على فؤده ويمدها الى القفا
ق ولو مسح راسه بماء واحد من تحتها لا يجوز ولو كان في ثقبه بلل فمسح **ح**

حتى يصعد في انفه **ط** وحده المفضضة استيعاب الماء جميع الفم
والمبالغة فيه ان يصل الماء الى المارد والمبالغة فيه ان يجاوز المارد
وتحريكها فترسنة ان كان واسعا وفرضا ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء
تحتة والتعب الذي فيه في الغرض على هذا **ح** والسؤال سنة فانه كان
معه سوادا ساكيرا وان لم يكن استعمل المص من يمينه والمصر والقوي
سواء والاستجماء بالاجزاء سنة موكلة ولا يغير فيه العدد والعبر فيه
الانقضاء فلو كان بنقته بجرحه لا يحتاج الى الثاني وهكذا الثاني وهذا
اذا كانت النجاسة لا تتجاوز المعتاد وابتاع الماء ادب ولا يس في حدث
الريح والنوم **ق** وصفة الاستجماء ان يستنجي بيد اليسرى بعد ان
يرجي موضع الاستجماء اذا لم يكن صاعا ويصعد الرجل اصبعه على سائر
الاصابع صعودا قليلا في ابتداء الاستجماء ويفسل موضع ثم يصعد
اذا غسل مرات ثم يصعد خضرة ثم سبابة ويفسل موضع حتى يطهر
قلبه انه قد طهر **ط** وكيفية الحج ان يدبر الحجر الاول ويقبل بالثاني و
يدبر بالثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويقبل
بالثالث لان في الصيف خضيتان صد ليتان فلو اقبل بالاول تبلغ خضيتاه
فلا يقبل ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل كما يفعل الرجل في الشتاء
الاوقات كلها وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه تحصل المقصود **ق**
هذا اذا كانت النجاسة التي على موضع الاستجماء قد رادهم اقل وان كان
اكثر هل يكفي الحج الاصح انه يكفي ولو كانت في غير موضع الاستجماء لا يجوز الا
الغسل **ح** والاستجماء بالماء افضل وكيفية ان يجلس حتى يخرج ما يكون
ويرغى نفسه حتى يظهر ما بداخل فيه من فيفسله وهو غير مقدار
لكن يفسل فرجه حتى يطهر قلبه انه قد طهر ويصب الماء قليلا ثم يري

ليكونه

خطه
د

ليكونه اطهر ويستنجي بوسط الاصابع والماء كذلك وقال عامة
المشايع انها تجلس منفردة تقبج بين رجلها ثم يفسل ما ظهر منها ويفسل
بذلك قليلا الاستجماء وبعد هو المختار ولو اصاب ماء الاستجماء كره او لم
ان امس به الماء الاول او الثاني والثالث يتنجس بخاسته غليظة وان
اصابه الماء الرابع في كره حكم الماء المستعمل **ح** وانا يستنجي بالاشياء الطاهرة
مثل الحجر والمدن والخزف ولا يستنجي بالاشياء النجسة مثل الروث
والسراخيم وكذلك لا يستنجي بمطعم الاذي وعلف الحيوان مثل البروشين
ح ويستنجي ان لا يستنجي اذا كان في موضع يقع به رغبه عليه وان استنجي بصبر
المستنجي فاسقا لا يكتف الصلوة من غير رغبه وان احتاج الى كثرة الصلوة
يستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء **ك** وان كان القوم يستنجون على النهر
يجوز عند مشايخنا ان يخلعوا الخياض **ط** وكيفية الاستجماء ان
هو الصليح **ح** واذا فرغ من الاستجماء يفسل اليدين وقيل كما يطهر موضع
الاستجماء يطهر اليد اليمنى والاشمال والاشمال على يمينه قبله على انقطاع العود
وذلك بالماء او التخمير او النور على شدة الاستجماء ولو عرف ان السيلان
كثيرا لا يلتفت الى ذلك كما في الصليح **ح** وينضح رجلا حتى لو راى
بلا حمله عليه بالماء برام رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر النسيئة
فلو راعى قال المتقدمون لا يتاب وقال المتأخرون يتاب والترتيب
والموالاة وهو ان لا يستغل بين افعال الوضوء بغيرها ويكره ان يستغل
في وضوءه بغيره الا عند العجز فالجاصل ان ما يديه المتوضي سبعة اللذات
والنيمة والغيبة ومسر الذكر والقبلة والسر والمباشرة بغير ثوب
وليشرب فضل وضوءه قاعا ولا يتكلم في خلال الوضوء لانه شبيهة

بالصلوق **وعلا** الاناء عند الفراغ من الوضوء **فانما** اصله من **سنة** الوضوء
 عشرة غسل اليد من قبل او خلفا الاناء اذا استيقظ من نومه **والا** يتنجس
 بالماء والسواك والوضوء **والا** يستشق **ومسح** الاذنين **وتخليل**
 اللحية **والاصابع** وتلك **الفصل الثالث** **والشمسية** **فصل**
في نواقض الوضوء ويقضي الوضوء ما خرج من السبيلين
 سواء كانه مقعدا او لا قليلا كانه اوكثلا ومن غير السبيلين اذا
 كان نجسا وسال **والخارج** من البدن يخرج من طاهر ونجس
 فيخرج الطاهر لا ينقض الوضوء كالدمع والورق والبدن والخلط
 والبرص والدم **واما** البغض فلا يغسل **املا** يخرج من احد السبيلين من
 الذكر والذكر او خرج من المثق او يخرج من غيرهما فانه يخرج منهما
 ينقض الوضوء **فان** يخرج من السبيلين **فان** يخرج من السبيلين
 فله انزلها البول الى داخل **فان** يخرج من السبيلين **فان** يخرج من السبيلين
 ملها رتبا وكذا اذا نزل بها المني **الارض** الموضع وجب عليها **الفصل**
 والله خرج من غيرهما فان كان سائلا ينقض والا فلا نعم ان خرج من
 الذكر او فريج المرأة **فان** لا ينقض **الرعاف** اذا نزل الى الارض
 من الانف **نقض** **الفرأ** اذا اخذ من عضو انسان فاستلوا ما ان كان
 صغيرا لا ينقض وضوءه **كالومض** الذي ياب او البعوض وان كان كبيرا
 ينقض لانه الدم فيه سائلا كالهلقة اذا اخذت بعض جلد انسان
 وعصت حتى امتلأت من دمه بحيث لو سقط لسال الدم **انقض**
 لان الدم الذي يخرج بعضها سائلا ولو عض الذئب او كلب او غيره
 لا ينقض **ولو** غرز في عضوه شوك او ابرة يظهر منه الدم

ولم يسأل لا ينقض **الرقعة** اذا عصرت فخرج منها شيء كثير **فان** كان
 لولم يصبرها لا يخرج **ينقض** **وفرا** الهداية والظهير لا ينقض **المجبوب**
 اذا اظفر البول من ماله وهو يقدر على امسكه وارسله متى شاء **ينقض**
 لانه بول وان كان لا يقدر على امسكه لا ينقض **مالم** يسيل **الذودة** اذا
 سقطت من الانف لا ينقض الوضوء ولو كان به دم ماصيل **وجلد**
 يتوضأ وبعضها سائل فسال اليه لم يكن سائلا **نقض** **والها** بمنزلة الفروج
 لا يغتسل **فان** واحد ولو كان الكلب سائلا **فان** قطع البعوض فانه ياتي
 اعتبارا **لانه** يتواء بالابتداء **فان** اذا سال من المخرج فانه يقطع احدهما
اليد ويخرج وليس بقرة واحدة **فان** اذا كان بذلك جرح **ولم** يمس
 احدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والاخر في مجرى البول اذا
 ظهر على الاحليل فقيه الوضوء وان لم يسيل **فان** الاخر لا وضوء **فان** مالم يسيل
 من ادخل اصبعه في دبره ينقض وضوءه **لانه** لا يغسل **اعني** البلية **والا** دخل الحقة
 ثم اخرجها عليه الوضوء **فان** اذا دخل في احليله ثم خرج لا ينقض **كاف** الصوم
 ولو حشى قطنه في احليله ثم غيبها ثم اخرجها **نقض** **وان** كانت بسة
 المرأة اذا وضعت الكرسف في الفرج **الداخل** فترسقط **نقض** **ط** اذا اخاف
 الرجل خروج البول فحشى احليله بقطنه ولو لا القطنه يخرج منه البول فلا
 بأس به **ولا** ينقض وضوءه **مالم** يظهر البول على قطنه **المتوضي** اذا
 عض شيئا فوجد فيه الدم لا ينقض **مالم** يعرف السيلان **وكذا** في الخلال
 والاستيال ولو برقة واخذ بكم فحشها ثلث مسائل **انقض** **الوضوء**
 وتنجيس الثوب **فسا** والصوم ان كان الدم مغلي لا ينقض **ولا**
 يتنجس الثوب **ولا** يغسل صومه **وان** كان الدم غالبا او مساويا **نقض**

وافسد ونجس ولو كان في البراق عروق الدم فهو عفو **ط** وجل اقله خرج
 من ذكره حتى صار في قلعة نقض وصار بمنزلة المرأة اذا خرج من
 فرجها ولم يقط **ط** ولو استقط ثم خرج من الفم ينقض وان خرجت
 من الاذن لا واذا دخل اصبع في انفه فلا ميتا اصبعه ان نزل الدم
 قصبة الانف نقض وان كان من داخل الانف لا **ط** واذا ابتلع
 انه رجل وامرأة فالخرج الآخر اذ لا ينقض الوضوء بالخروج منه مالم
 يسيل **ق** العرق المذني الذي يقال له بالفارسية ببورشة هو بمنزلة الدرة
 فان كان الماء يسيل منه ينقض الدم اذا غلا على راس الجرح لا ينقض وان
 اخذ اكثر من راس الجرح والماء اذا دخل الجرح فخرج الايض ولو اتى
 التراب على راس الجرح حتى لا يسيل ولو لم يفعل سال ينقض لا تنقل الدم الى
 التراب **في** والغرب في العين بمنزلة الجرح فايسيل فيه ينقض الوضوء
 بخلاف الدم **ق** الاعمي ومن بعينه رمل اذا سال الدم ينبغي ان يتوضا
 لكل صلوة **خ** والقيح متى كان ملاما الفم ينقض وان كان دونه لا سواء
 كان مرة او طعاما او ماء وحده الملاء لا يعلته لساكه الا يستقر وان
 قاء قليلا قليلا ولو جمع كان ملاء الفم فمحا اعتبر اتحاد السبب هو الغشيان
 وهو الجفان **خ** واذا قاء وما وارثي من الجوف ينقض قليلا كان او كثيرا وان
 قاء بلغا ان نزل من اللسان فهو كالبراق وان صعد من الجوف فذلك لا ينقض
ط والاعاء والجنون والسكر بحيث يحتل مثله ينقض والحجامة ينقض **ط**
 والنوم على ضربين في الصلوة وخارجها فان كانت في الصلوة لا ينقض وفي
 صلوة ان كان في القيام او القعود او الركوع لا ينقض وان كان خارج الصلوة
 ينقض ونف صلوة ولو نائم النوم في القيام او الركوع لا ينقض وان كان خارج

الصلوة

خطي

د

الصلوة فان نام قائما او قاعدا **مستبأ** مقعدا على الارض لا ينقض
 ولو نام مصطجعا او صكنا او قاعدا على احدى وركبتيه مجافيا مقعدا
 على الارض ينقض ولو وضع راسه او ركبته ونام لا ينقض وان نام
 على راسه التسخير وهو جالس وقعدا على رجليه كان محدثا وان نام على
 ظهره لا يبرئ في سرج او كاف لا ينقض **ق** النفس اذا كان خفيفا بحيث
 يسمع ما يحدث عنده لم ينقض وان نام قاعدا فسقط ان انتبه قبل ان يصل
 جليبه الى الارض لا ينقض هو الاصح وان انتبه بعد السقوط ينقض ولو
 وضع يده على الارض لا ينقض ويسوي في الوضع الكف وقطرها **ط** ولو نام
 متوقفا فهو كالمضطجع وان نام محتبيا ورأسه على ركبتيه لا ينقض وان
 متربعا ولا راسه على فخذه ينقض ولو نام خارج الصلوة ان نام على وجهه
 بان نام رافعا بطنه على فخذه مجافيا عضديه عن جنبه لا ينقض ولو
 نام مستندا على شيء واليتاء مستويا لا ينقض وان كان بحال لوازيل
 سقط نقض **ط** رجل استند ظهره الى سارية فنام او هو مريض فاستند
 ولو لا السارية او ذلك الكلب ان سار مستك فان كان اليتاء مستويا على
 الارض فلا وضوء عليه لعدم البلوى الى الارض اذ لم ينقطع الصلوة الا مستجعا
 فنام في صلوة انقض لانه نام مصطجعا فنام **ط** والعقود في صلوة
 لها ركوع وسجود ينقض سواء كانت فرضا او نفلا سواء كانت العقود عارضا
 او ناسيا ولا ينقض الوضوء خارج الصلوة ولا في سجدة التلويح ولا في صلوة
 الجنازة ولكن يبطل ما كان فيها ولا ينقض طمارة العنق ولو طمارة العنق بالامانة
 بعد رويته فيها انقض لانها ذات ركوع وسجود وقام الايمان مقامها **ق**
 واذا نام المصطجع في نومه فمعه لا ينقض وضوءه لان العنق في النام
 جعلت عذرا بشرط ان يكون جنبيا وفعل النام الاوصف يكون جنبيا والصبي

اذ اتمت في الصلوة لا ينقض وضوؤه ويفسد صلواته وكذا ان في زيارته
 اذا جاء متوضيا وتهيئة الطريق تفيد صلواته ولا ينقض وضوؤه ولو طلع
 او المصير اليها خرج المصير والقوة وتهيئة فيها انقضت وان كان في غير
 او تهيئة لا ينقض لان ليس في صلوة ولو اتمت في الطريق ركبها خارج المصير دخل
 المصير ثم تهيئة لا وضوء عليه ولو صلح في المصير لم ينقض ولو طلع ثم خرج منه ركب
 ثم تهيئة لا ينقض وضوؤه **ق** وهذا التمهيد اليه يسع نفسه وجيرانه و
 الضحك ان يسع نفسه دون جيرانه ونفسه بالصلاة دون الوضوء والتمهيد
 ما لا يسع نفسه ولا جيرانه ولا يتعلق برفد وصلاح ولا وضوء واذا اتمت الامام
 مع القوم بعد القموص في آخر الصلوة انقضت وضوءهم جميعا ولو تهيئة الامام
 ثم القوم فلا وضوء على القوم رجل شرب في التهيئة ففسد الوقت وجوز الصلوة
 تهيئة ينقض وضوءه **ح** واذا سجد الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلوة ثم شك
 فتهيئة ينقض وضوءه ولو صلح ركعة من الاخر ثم طلعت الشمس ثم تهيئة لم
 الوضوء ولو نوي اياه الفاء فقامت امرأة بجنبه اقتدت به ثم تهيئة
 الرجل عليه الوضوء على الاحتياط ولو شك الامام بعد التشهد واحدت متعدا
 فسدت صلوة السجودين وفي فساد اللحق رويان ولا وضوء عليهما
 متى بدنا او بدنا غيره او متي شيئا نجيا وكذا لو شرب ذكره بباطل كفه
 او ظاهرا وكذا الوكيل مرة بغيره ولو باشرها واستر لها بغير ثوب ينقض
 سواء خرج منه شيء او لم يخرج **ح** ولم يشرط في ظاهر الرواية من الفرج الفرج
 ومن باشرها بالظاهرة وشك في احدت فهو على الظاهرة ومن ايقن باحدت
 وشك في الظاهرة فهو احدث واليقين لا يزول بان شك كمن شك في طلاق
 لعزاة لا يزول امراته وكذا اذا شك في عتاق امته وكذا اذا شك في غسالة
 الماء لا يمنع من الاستعمال يتم هذا الفصل الا في موضعين احدهما انه اذا شك

ومن ايقن بالظاهرة
 وشك في احدت فهو على الظاهرة
 كمن شك في طلاق
 لعزاة

في الصلاة

في الصلوة انه خطا ولم يصل ان كان في الوقت فظاهر انه لم يصل وان شك
 بعد خروج الوقت فالظاهر انه خطا والثاني انه اذا شك في الركوع او السجود
 ان كان في الصلوة فياقي به وان كان في غيرهما فالظاهر انه لم يركعها ومن
 في بعض وضوءه وذلك اول ما شك في غسل ذلك الموضع الذي يشك فيه لانه
 يتيقن باحدت وشك في زواله وان كان يعرض لكثرته لم يلتفت اليه لانه من
 على الشيطان ومن قوضا وراى بلما سألهم ذكره اعاد الوضوء وان كان الشك
 يربيه ذلك شيئا فهو لم يعلم انه يركع او لا ففيه على صلواته **ح** وينبغي ان يخرج
 وجهه وازراه بالاء اذا اتوضا قطعاً للوضوء وهذا اذا كان في سجدة العبد بالوضوء
 وبغير العبد لا ينبغي **ح** فالجواب ان نواتق الوضوء نوعان احدهما من السليبي
 واخر من النجس غير السليبي وجلة استباحة شيئا الفالط والبول
 والرجل من الدم والدم من جميع البنون واليوم مطلقا وفي معناه والرجل
 مله والدم والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل
 وشيخه وذا النعل **فصل في الغسل** الغسل غسل غرة
 او جرة او رجة منها او رجة او رجة او رجة او رجة او رجة او رجة او رجة او رجة
 اما التوضئة فتعد الغسل من التقاء اثنين من اواني التوضئة من غسل اليدين
 ورجل الخامل والمفعول انزل او لم ينزل الماء للرجل في التوضئة وفي
 التوضئة لا يجب غسل يمينه لان هذا كما لا يشك في ذلك ولا يجب غسل
 الغسل والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل
 والثاني في الغسل من الخبيث اذا انزل من شربة كما ان انزل في المدة لها فانزل
 لمسها او جاعها فيها دون الفرج فانزل وكذلك اذا احدثت فانزل
 ولو احدثت ولم ينزل فلا غسل عليه ولو لم يمسح فقط وجده على فرائضه بلما

وهو لا يتعدى الاحتلام فهو على ثلاثة اوجه ان كان منيا ونجا العنسل
 بالاتفاق وان كان وديا لا يجب العنسل بالاتفاق وان كان مذيا فعنده
 ايجنبته ومحمد رحمهما الله يجب العنسل احتياطا تذكر الاحتلام او لم يتذكره قال
 ابو يوسف رحمه الله لا يجب العنسل على جرح يتعقد بالاحتلام والمذي هو الماء
 الابيض الخارج للدائق الذي يكون منه الولد ويذهب منه الشهوة
 ويتركه يخرج منه الذكر والمذي ماء رقيق يخرج على اسر الذكور حين
 يخرج القنطرة فينقطع منه الذكر ويقتشش والودي هو الذي يخرج عقيب
 البول وفيهما الوضوء الرجل اذا اغتسل من جنبه فقتل ان يقول خرج من
 فكه بقبعة المني فعليه العنسل ثانيا ولو بال او نام ثم خرج المني لا يلزم العنسل
 ولو جاع فاعتقل قبل ان يقول وصلى حائزته صلوة قبل ان يقول خرج من
 ذكره مندي يغتسل ثانيا ولو بال فيخرج من ذكره مني ان كان التمسك
 فعليه العنسل والا فلا غسل بل عليه الوضوء وان غشي عليه ثم افاق او سكر ثم
 خرج منه جلد منيا بعد ما افاق لم يكن عليه العنسل بخلافه اذا استيقظ واذا رجم
 وشو على ذكره ومنه خروج المني وفقا ثم سأل المني بعد ما سئلته شهوته
 فعليه العنسل والثالث العنسل من دم الحيض اذا قطع والرابع من دم النفاس
 خامس النية فحما غسل يوم الجمعة ويوم عرفة والعنسل من قنطرة الاحتلام
 واما الواجب ففصل المني واما المستحب فهو ان كان قرانا لم يلزم العنسل
 اذا ادرى فحما الاغتسل **ط** والاضيق لاجل معاراة لا غسل عليه
 وعليهما العنسل والصبيته اذا كانت لا تشبه يجب العنسل على الفاعل
 عاذا نزل وزج البهيمه بمنزلة العنسل لا يجب العنسل بالبلع بدو والاصناف
 وكذلك الميتة ولو راى في مقامه مباشرة امرأة ولم ير عاونه فلا فلتك

ساعة فتخرج منه مندي لا يلزم العنسل **ح** ولو جامع امراته فيما دون الفرج
 ودخل ما دونه فرجها فلا غسل عليها ولو جليت بجرح العنسل المرأة اذا احتلت
 ولم يخرج منها ماء ان وجدت لذة الانزال فعليه العنسل لان ما دون ينزل من
 صدرها الى رحمها ولو احتلم وتزل الماء من راس الاحليل لا غسل لانه في الباطن
 بعد وبه فارق فرج المرأة واذا وجد في الفراش مني ويقول الزوج من المرأة
 وهي تقول من الزوج فالاصح ان عليهما العنسل احتياطا **ط** ونصيب الرجل
 المرأة بترك الاغتسال الا اذا كانت ذميمة ومن غسل وبينه وبينه طهره لا
 بأس به والعجين في الطوف يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع و
 القروي والمدني سواء والتراب والطين لا يمنع والصرام والصباغ يمنع تمام الا
 وقيل في كل ذلك بمنهم كيز ثم الحج والفروة وقدر **ط** الجنب ان اثر الماء ولم
 يجبه ولم يضره ويجزئ عن المضمضة اذا اصاب جميع فم غسل اصول الشعر
 واصابع الرجل والملاء جميعا في الجنابة والاذن لا يجب غسلها عليها بخلاف
 شو الرجل وهو النجاسة لانه لا يخرج فيه **ط** رجل بال فخرج من ذكره مني فان
 منتهى افعليه العنسل وان كان منكسرا فاعليه الوضوء وان غشي عليه ثم افاق
 فوجد منيا او كان سكران ثم وجد منيا بعد ما افاق لم يكن عليه العنسل **ط**
 رجل عرف به نوط الشهوة لم ان يعالج بذكره لتكيد الشهوة وشغل ابو حنيفة رحمه
 انه هل يوجع هذا قال ابو حنيفة رحمه الله نعم بخياره فقد روي **ق** اتفق
 اصحابنا ان العنسل لا يجب بخروج المني على سبيل الدفق والشهوة والمعتبر فارق
 المني على سبيل الدفق والشهوة من مودة وهو الهلب لا ظهوره على الشهوة
 فلو اقلع وامك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سأل المني وعليه العنسل قال ابو
 يوسف رحمه الله الشهوة شرطا عند خروجه من راس العضو ايضا ويعمل يقول لي
 يوسف اذا كان في بيت ابن كويحيى من اهل البيت او خاف ان يقع في

قليم ربيبة ما ن طاف حول اهل بيته كذا في المستغنى فلما حصل ان
 ما يخرج من الذكر غير البول فثمة اشياء المني والمذي والودي
 وفي المني الغسل بالشرائط وفيها الوضوء **ح** امرأة قالت مع جني يا بني
 في النوم مرارا واحدا في نفسي ما اجد من زوجي اذا جامعني لا غسل عليها غلام
 ابن عشرين سنة لمرأة وهو يجامعها يجب عليها الغسل ولا يجب عليه الوضوء
 وهو موارة الحشفة بعد توجع الخطاب ولا غسل على الغلام لان الغسل لخطاب
 الا انه يؤثر بالغسل ولو كان الزوج بالغوا المرأة مراعاة كما لا يجوز ايسر على العكس
 لان جماع الغلام ليس بسبب لنزول ما بها لكن توتر ما في الغلابة كما يؤثر بالصلوة
ن المرأة اذا جامعها زوجها فغسلت ثم خرج منها مني الزوج لا يجب
 عليها الغسل لان هذا ليس ماؤها فكان هذا بمنزلة الحدث اذا انزلت امراته
 وهو عذراء لا غسل عليها ما لم ينزل لان العذر يمنع التقاء المختارين والذكر
 اذا جمعت فيما دون الفروج فغسلت كان عليها الغسل **ط** وجماع المحرم
 يوجب الغسل على الفاعل والمفعول لموارة الحشفة وليس للرجل ان يجامع امراته
 اذا كان لا يجي اليه بيها قبل والبر قد انقطع **ق** واذا استيقظ الرجل من
 نومه فوجد عا طرفه حليلا لم يدرى انها مني او مني فانه يغسل الا انه
 يتذكر انه قد اشتد ذكره قبل النوم فما وجد من البلية بعد الاستبانه يكون من
 آثار ذلك الاستتار فلا يلزم الغسل الا ان يكون انشرايه انه مني فيلزم
 الغسل واذا كان ذكره ساكنا حين نام يجعل تلك البلية منيا ويلزم الغسل
 قال الكلبي وهذه المسئلة مما يكثر وقوعها والناس عنها غافلون **ق** رجل
 اغتسل ونسي المصضفة لكن شرب الماء الاصح ان يخرج عن اجنبية سواها
 على وجه السنة او غيرها ما لم يجتبه **ح** وكيفية الغسل ان يبدأ بيديه فيغسلهما
 ثم يوضا كما للصلوة ثم يفيض الماء على راسه وسترجه ويبدأ بمسكها الا ان

فيغسل الماء

فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم يمسكها الا ان عليه ثلاثا ثم يفيض الماء على راسه وستر
 جسده ثلاثا ثم يجي فيغسل قدميه وفي النهاية وغيره يبدأ بالراس اولاً
 ثم باليدين ثم باليأسر وتقدم الوضوء على الاغتسال **سنة** والمصضفة
 والارستاق فرض في الغسل ويغسل ما عليه من النجاسة والله اعلم **س**
 لو اجتمعت المرأة ثم ادركها الحيض ان شاء اغتسلت وان شاء تيممت
 حتى تظفر غيب اغتسل فتقع على بدنه لعمته لم يصبها الماء لم يخرج من اجنبية
 وادنى ما يكفي من الماء في الغسل صاع وفي الوضوء مد **ح** اجنب اذا اراد ان ياكل
 او يشرب فامسك ان يمسك فاه ويديه **ق** وينبغي للجنب ان يدخل اصبعه في
 سترته ومن احتلم المسجد ينبغي ان يخرج من ساعته فان كان في الليل وخاف خروج
 يتحب بدان يمسح وعلى الرجل ثمن ماء اللغث والوضوء لانها من الحيوان
 الدابة ويكون بمنزلة المأكول والملبوس **ق** اجنب اذا غسل يديه ثم مسح
 الاصح ان لا يجوز وكذا لك يغسل القدم بانفراده الاصح انه لا يقراء ولو اخذ
 المصحف بكه الاصح انه لا يجوز ولو قرأ ما دون الآية الاصح انه لا يقراء ولا
 بمس كتب التفسير وكتب الفقه والسنن يكون متوضيا **ح** اجنب لا يكتب القرآن
 وان وضع الصحيفة على الارض ولا يضع يده على ذلك وان كان مادون
 الآية لم يله الكتابة بمنزلة القراءة ويستوي قراءة الآية وما دونها هو
 الصحيح كذا في الكتابة **ح** الغسل يوم الجمعة للصلوة حتى لو غسلت المرأة
 او المأفرا والعبد اذا لم يسلوا يترك الغسل لا يدرى ان الغضيلة لان الطهارة
 شرط للصلوة **ح** ولا بأس بان يقول شيئا لا يريه القرآن كالبسملة والحمد لله وحده
 والذكر والتسبيح والدعاء لان المنع ورد عن القرآن خاصة ولا يدخل المسجد
 الا لشروء فان احتاج الى ذلك تيمم ودخل **ح** فالماصل ان الغسل

في اربعة اشياء في النجاسة والماء المتغير والنجس والنجس وهو
 في اربعة احوال يوم الجمعة عند المنيعة وعند المنيعة وعند المنيعة وعند المنيعة
 ويوم عرفة والعيدين وعند الاحرام وعند غسل الميت وعند غسل الميت وعند غسل الميت
 وعند غسل الميت وعند غسل الميت وعند غسل الميت وعند غسل الميت وعند غسل الميت
 لم يفعل فلا يفرقه **فصل في المياه** الماء الذي يتوضأ
 به ثلثة الماء الجاري والماء الكاظم وما داهم واكثرها الماء الجاري وان كان
 قوي يجري يجوز فيه الغسل والوضوء منه ولا يجزئ بوقوع النجاسة
 فيها ما لم يظهر اثر النجاسة فيه بل هو او طعم او ريح **الماء** على غير ما يعلق
 وعقيد فالملطوق بالنظر اليه كطرساء ماء على الاطلاق وهو ان يثقل على وصف
 خلقة كالماء الذي ينزل من السماء وما داهم والنجس والنجس والنجس
 والنجس سواء كانت في معادنها او في الارض او في الماء او في الجو
 به التوضي والاعتلال من النجاسة وينزل النجاسة من الثوب والبدن حكيمة
 كانت او حقيقة اما القصد فهو كل ما استخرج باليد من مثل ما الصابون
 وماء الحصى والورد وما الذي راحته ورواه الزعفران وماء البطيخ والبالون
 وحكمه طاهر غير طهور ولا يجوز التوضي به والدغش الى عن النجاسة ونزول
 النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن جميعا **الماء** ويجوز في ما عده الله
 جارا يصح الاصح وقيل ما يذهب بتبئته **الماء** اذا كان يجري في غير
 فاراد ان يتوضأ منه فان كان وجهه الى سور الماء يجوز وان كان الى
 سبل الماء لا يجوز الا اذا امكنت بين كل غرضين مقدار ما يذهب فيه النجاسة
 الماء الجاري اذا سدر من فوق فتوضأ به بما يجري في النهر وقد بقي حيا
 الماء كان جائزا لان هذا ماء جاري **الماء** اذا كان يجري في بعضه على

النجاسة

النجاسة فان كان ما لا في النجاسة اكثر فهو نجس وان كان ما لا في النجاسة
 اقل فهو طاهر لان ما لا في النجاسة مقام الكل وان كان سواء فهو نجس
 للنجاسة احتياطيا **الماء** الذي لا يجري على العذرة اكثر وان كان العذرة عند
 العذرة فالماء طاهر لان الذي لا يجري على العذرة اكثر وان كان العذرة عند
 الميزاب فان كان كل الماء او اكثره او نصفه يلقى العذرة فهو نجس وان كان
 الذي لا يجري على العذرة اكثر من الذي يلقى بها فهو طاهر وكذا الماء المطر اذا
 استغرق في موضع بعد ما تم بعد رات كان نجسا كذا هو الصحيح ولو توضأ
 من حوضين على جميع وجه الماء الطحلب يجوز ان كان كماله لم يترك يترك
 والموضع الذي في النهر يقال لكرامة لا يجوز التوضي منه الماء والنجس اذا دخل
 احد من الكبير لا يتنجس وان كان الماء النجس الذي دخل غاي لا ينجس كماله
 الفصل الماء بالموض صار طاهرا او اذا كان عين ماء والعيون كمال النجس منه
 ويجزي كجوز التوضي في موضع خروجه وفي موضع اخر ان كان اقل من اربع
 او اربع في اربع يجوز والاضلاع ماء القلي الذي يجري على الطريق وفي الطريق
 نجاسة ان تغيب النجاسة فيه واعتلت حتى لا يرى لونها ولا اثرها يتوارى
 منه لانه في معنى الماء الجاري **الماء** ولو انقذ الماء وهو نهر ولم يدر بوقوع النجاسة
 فيه يجوز التوضي منه **الماء** الجاري اذا جرى على النجاسة او فيها ان كان الماء
 كثيرا لا ينجس فيه النجاسة فالماء طاهر وان كان يمتلئ لقلته الماء فالماء نجس
الماء حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب فان كان اربع ارجل
 فما دونه يجوز فيه التوضي وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء
 وخروجه لان في الوجه الاول ما يقع فيه الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج
 كما دخل فكان خارجا وفي الوجه الثاني لا يستقر فيه الماء ولا يخرج الا بعد

مات والاصح ان التقدير غير لازم والاعتماد ان ينظر فيه ان كان ما وقع
 فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعة لكثرة الماء وقوته ولا يستوفيه
 يجوز فيه التوضي والافلا **ق** كره البول في الماء الجاري **ق** الاصح ان يجنب
 اذا قام في المطر الشديده متجدا بعد ما يقضي ويستشق حتى اغتسل اعضاءه
 جاز لان ماء جار **ق** المحض اذا كان عشر افي عشر فوفقت فيه نجاسة لا
 يتنجس الا ان يتغير طعمه او ريحه ولو لم يكن الشدة الذي ما ينشأ من نوع
 عدد **ق** ويجوز فيه الوضوء ولاغتسال ولا يعتبر فيه ذراع الماشية بل
 ذراع الكراس هو المختار وعمقه بجال لورفع الماء بكنه لا يخرج مائة من
 الارض وهو المختار **ق** واذا كان الماء اقل من عشر في عشر بكنه عميق فوفقت
 فيه النجاسة حتى يتنجس ثم انبسط وصار عشر افي عشر فهو نجس لان النجاسة لا تظلم
 بالتوق والدنس ط ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم جلى الماء
 في مكان هو اقل من عشر في عشر فهو طاهر لانه لم يوجد النجس بعد الاجتماع
 فوضي عشر في عشر قبل ما دونه فوفقت فيه نجاسة ثم دخل الماء حر امثلد المحض
 ولم يخرج منه شيء لا يجوز التوضي به لانه كادخل الماء نجس **ق** المحض اذا
 كان اعلاه عشر افي عشر وفلا اقل من ذلك وهو متلئ يجوز التوضي منه
 والاغتسال فيه لانه عشر في عشر وان نفق الماء حتى يبلغ سبعاً في سبع
 مثله لا يجوز التوضي والاغتسال لانه اقل من عشر في عشر ولكن يفوق منه
 فيوضا المحض الكبير اذا انجر ماءه فتقب فيه ان ان تقباقنوضا ان
 من ذلك الموضع فان كان الماء منفصلاً عن الجدار لا بأس به وان كان الماء
 متصلاً بالجدار لا يجوز التوضي عن الثقب لانه صار كالقصة **ق** وهذا
 اذا لم يجر عندها دخال العضو فان حرك عند ادخاله كل عضو مرة جاز لان

على الماء

خرج الماء من الثقب وانبسط على وجهه بقدر ما لورفع الماء بكنه لا يخرج
 من الجدار في الوضوء والافلا وان كان الماء في الثقب كالماء في الطشت لا يجوز
 فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشر افي عشر وقيل يعتبر جلة الماء وهو المختار عن
 بعض المتأخرين **ق** ولو نجس موضع الثقب ثم ذاب الجدار بدم ريح او برقعته
 واحدة فللماء طاهر **ق** غدير كبير لا يكون فيه ماء في الصيف فيردت فيه الدواب
 والناس ثم سملوا في الشتاء ماء ويرفع منه الناس الجدار فان كان الماء الذي يدخل
 الغدير او لا يدخل على مكان نجس فللماء والجدار نجس وان كثرة الماء بعد ذلك لانه كلما
 دخل صار نجس فلا يظهر وان صار كثيراً وان كان الماء الذي يدخل الغدير يستقر في مكان
 طاهر حتى صار عشر افي عشر ثم انتهى الى النجاسة فللماء والجدار طاهر لان الماء صار نجس
 قبل ان يتنجس والماء الكثير لا يتنجس **ق** المحض الصغير اذا كان ما وقع
 فيه دخل الماء من جانب وخرج من جانب آخر يظهر وان لم يخرج شئ ما فيه لان الماء
 الجاري لما اتصل به صار في حكم جارياً والماء الجاري طاهر الا ان يستبدل فيه النجاسة
 ويتوضا من المحض الذي يجازي ان يكون فيه القذرة ولا يستيقنه وليس عليه ان يال
 ولا يبع التوضي منه حتى يستيقن انه قد رجمت لوطنه نجس فتوضا منه ثم ظهر
 انه طاهر يجوز تركه لضعيفه ان يقدم اليه الطعام ليس بضعيف ان يب لم من
 لك هذا الطعام من النفس او الرقة او غير ذلك **ق** فتوضا ان صغيرا ان
 يخرج الماء من احداهما ويدخل في الآخر فتوضا ان في خلال ذلك جاز
 لانه ماء جار يمشي يده في الماء ويخرج الا ان يكون لا يتبين فيها
 فتوضا ان فان كان الماء لا يذهب كما وقع من يده ويدور فيها فلا
 ضرر فيه **ق** النهر الذي هو متصل بالمحوض وكان اذا استدعاه المحض يدخل الماء
 النهر فتوضا ان فيه ان كان النهر قد رزاعه ونصفه لا يجوز ولا يحل

تبعا للحوض وان كان اقل يجوز ويجعل تبعا للحوض حوض كبير وقعت
 فيه النجاسة ان كانت مرشحة كالغرفة ونحوها لا يجوز الوضوء فيه موضع
 الطهارة ولا الدغسل في ذلك الموضع بل يتنجس الى ناحية اخرى بينه وبينه
 النجاسة اكثر من الحوض الصغير وان كانت النجاسة غرسية كالبول ونحوه
 على قول من في العراق في الرتبة سواء وقال من تخننا جاز الوضوء
 في موضع قرب النجاسة **ف** ثلث خباب في احداهما الدهن وفي الاخر
 الدبس وفي الاخر اخل اخذ من كل واحد من الخباب وجعل في طشت
 ثم وجد في طشت فارة ولم يغيب عنها ريشة بطن الفارة وان كان في
 بطنها الدهن نجس الدهن نجس فقط وكذا البواقي وان لم يكن في بطنها
 يبر قيل الحرة فان اكلها فاخل طاهر والاخران نجس وان لم ياكلها فاخل
 نجس والاخران طاهر **ف** خندق طول مائة ذراع او اكثر في عرض الزرعين
 قال عليه السلام لا يجوز فيه الوضوء **ف** ويجوز الوضوء في الحوض الكبير المشتمل
 اذا لم يعلم نجاسته لان تقديره الاكثر قد يكون بطول المكث اذا ورد الرجل ماء
 فاجرة سلم عدل انه نجس لا يجوز له ان يتوضا به ذلك الماء **ف** الحوض المهدور
 اذا كان دورا غائبة واربعين ذراعا فهو مثل عشرة عشر وفي الملقط اذا
 كان دورا مشتملا على ثلثين وهو الصحيح **ف** التوضي في الحوض افضل من
 التوضي في النهر **ف** القياس على العكس الفارة اذا خوت من اربع ومرت
 على قصعة ماء نجس الماء على الفارة **ف** وجد في ماء بركة قالما نجس
 ماء حوض حمام طاهر مالم يجد بوقوع النجاسة فيه فان ادخل يد في الحوض
 وعليه النجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من ابوابه ولا
 يغرق النسي بالقصعة يتنجس ماء الحوض ان لم يكن عشرة في عشرة وان كان النسي

منزول

يغرقون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل الاثوب ماء او على العكس فالاكثر
 على انه يتنجس وان كان النسي يغرقون بقصاعهم ويدخل الماء في الاثوب
 الاكثر على انه لا يتنجس لانه صار بمنزلة الماء الجاري حوض حمام اذا تجس
 فدخل فيه الماء لا يظهر مالم يخرج منه مثل ما كان فيه ثم **ف** نجس حوض حمام
 فدخل الماء منه الاثوب وخرج من الجانب الاخر النجاسة وانما يظهر **ف** دخول
 الحمام مشروعا للرجل والنساء جميعا لانه عليه السلام دخل الحمام لكن اذا لم يكن فيه
 كشف العورة الماء الذي صبت على وجه الحمام طاهر على الصحيح اذا لم يكن فيه نجاسة
 حتى لو خرج النسي من الحمام وقد ادخل رجلاه في ذلك الماء ولم يغسلهما بعد
 الخروج وصلا جاز ويشفي لمن دخل الحمام ان يمسك بكنة متعارفا ويصيب
 متعارفا من غير ارف **ف** **ق** **ن** والاسراف ما يتجاوز الرتبة ولو ادخل الرجل
 في الماء اصبعا او اكثر منه دون الكف يبريد غسله لم يتنجس الماء وان ادخل
 كف يبريد غسله لم يتنجس ايضا لان الماء المستعمل طاهر **ف**
مسائل البير البير بمنزلة الحوض فيدر بايديه الحوض الصغير الا
 ان يكون عشرة افي عشرة يبريد نجس فخار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه
 طاهر ويكون بمنزلة الفرج وفي القنادي الكبير يعود نجس لانه لم يوجد له طهر
 بغير وجب فيها ثخرج عشرة من دلوا مثلا فخرج عشرة فلم يبق الماء ثم
 بعد ذلك لا يخرج منه شيء وينبغي ان يكون بين البير والبوطة وبينه وبين الماء متعارفا
 ما لا يصل النجاسة الى بئر الماء وقد روي في الكتاب نجس اذ خرج او بغير ذلك
 غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك يختلف لصلابة الارض
 ورطوبتها **ف** الادم الطاهر اذا انقس في البير لطله لولا والبير وليس على
 اعضائه نجاسة وخرج حيا فانه لا يفسد الماء طاهر ظهور لا يخرج منه شيء

وكذا لو وقعت الشاة ثم خرجت حية الا ان هتا ينزح عشرة ونفلا
العقب لا للتقطيع حتى لو لم ينزح وتوضا جاز وكذا الحمار والبغل اذا وقع في بئر
وخرج حيا ولم يصب الماء في الواقع وان اصاب ينزح جميع الماء وكذا الوقوع
في البئر ما يؤكل لحمه من الابل وكذا الدجاجة المحبوسة والا كانت محلاة فموتت
في البئر وخرجت حية لا يتوضا من ذلك البئر استحيانا احتياطا وان توضا جاز
كالموت من الزمانة وكذلك كان الميت كالغارة والبهمة وحية اذا وقعت
وخرجت حية ينزح منها دلاء عشرة او اكثر نكاهة السور وان لم ينزح
توضا جاز **ق** ولو وقع حيوان فاخرج حيا فاصاب فيه ماء تحكم حكم سوره
فان كان سوره طاهر طاهر لا يجب نزع بيرة وان كان سوره نجسا فالحاء
نجس ويجب نزع الماء كله وان كان سوره مكرولا فالحاء مكرولا ويجب نزع
عشرين دلوا وان كان سوره منكوكا كالبعول والحمار ويجب نزع الماء كله لانه
كله حكم نجاسة احتياطا **ق** اذا وقعت قطرة من ادر او بول او دم يتنجس البئر
وكذا بول ما يؤكل لحمه والابل وكل والرقان اذا وقع في البئر نجس ماء البئر كله
قليله كان او كثيرا **ق** وكذا الوحات فيها شاة او ما هو مثلها من نجاسة كالطيور
والادوي او مات فيه ماله دم سائل كالغارة اذا انتفخت او وقع فيها ذئب القارة
او قطعة من لحم الميتة او وقع في كلب او خنزير فمات او لم يميت اصاب بالموت الواقع
او لم يصب نجس لان الكلب والخنزير نجس العين ولهذا الوابل الكلب انتفخ
واصاب ثوبا اكثر من قدر الدرهم افسده وسائر البعاب بمنزلة الكلب **ق**
فالخالص ان ستر اذا مات واحد منها في البئر يجب نزع ماء البئر كله لان
البعير والبق والشاة والكلب وما عظم جسمه مثل هذه الاجسام او ما فوقها
ولو وقع فيها صعوة او عصفور فيها كالغارة وانما مة والورثان كالسنور

والبط والاوز كالدجاجة ان كان صغيرا وينزح اربعون او خمسون وان كان
كبيرا فهو كالحمل العظيم ينزح كل الماء **ق** وموت الطيور في الماء يفسد يستوى في البئر
والبحري وموت ماله دم كالمسك والسرطان والحيتة وكل من يغرس في الماء
لا يفسد الماء وان كان في الادوي وموت ماله دم كالمسك لا يفسد الماء
لا يفسد غيره كالعصير ونحوه وان كانت الحيتة او الضفدع عظيمة لها دم
سائل يفسد الماء وكذا الوريمة الكبيرة جلد الادي او لحمه اذا وقع في الماء
ان كان مقدار الظفرة يفسد وان كان دونها لا يفسد ولو قطعت في الماء
ظفر لا يفسد الماء شعر الخنزير او الكلب اذا وقع في الماء يفسد لتنجس العين
وشعر الادي طاهر لا يفسد وعظم الميتة وصوفها وشعرها وقرنها و
ظلعها وحافها اذا يبس ولم يبق عليه وسوسة لا يفسد الماء **ق** فالخالص
ان ثلاثة ينزح بموت احد هاتين البير اربعون دلوا وخمسون السنور وانما
والدجاجة وكذلك ما يشبهها من الطيور في العظم واربعه اذا مات ينزح
من عشرين الى ثلثين وهو العصفور والغارة وسام ابرص والصقور وثلاثة ينزح
ماء البئر كله وان خرج حيا الكلب والحمار والخنزير وكل شيء جسم هذه الثمانية
فهو كذلك ولو نجس ماء البئر فاخذ في التنزح في نجاء من الفد وجد
اكثر مما ترك ينزح مقدار الذي ترك هو الصحيح **ق** اذا وقعت في البئر غارة
او خارتان او ثلث ينزح منها عشرين او ثلثون وان وقع فيها اربع نجس
الى التسع ينزح منها اربعون او خمسون وان كان عشرة نجس الماء **ق** **ف**
واذا نزع الماء وحكم بطانة البئر يحكم بطانة الدلو والرشا تبعها ولا يجب غسلها
ممن غسل يده من نجاسة رطبة فمحل يده على موضع القفحة كاصابة الماء على اليد
فاذا غسل اليد ثلث مرات طهرت العروق مع طهارة اليد لان نجاستها

لان نجاسة ما نجاسة الميز فيكون طهارة بطهارة اليد وكذلك نجاسة الخمر اذا
 صارت خلا بطهارة نجاسة الميز **ك** وفي كل موضع ينزح جميع الماء فاير
 الطريق في ذلك ان ينجس في غير سبل فيها ويجعل عار من الماء علامة ثم ينزح فيها
 ولان ثم ينظر لم ينقص فينزع الباقي بحسب ذلك **ف** وانما ان يوثق جلين
 لها بصارية في امر الماء فينزع بقولها وهذا القول شبه بقول الفقهاء وانظر
ح وفيه من ماء من او ثمانية دلوين او نحو ذلك **ف** واذا احسن الطهارة
 البير لا يجزئ الطين الحج **ف** والمعتبر في كل يد ولو كان لم يكن فيها ولو
 ينزح يد ولو يبع فيها اربعة اماناء ولو وقعت في البير نجاسة نجاسة او قطعة
 ثوب نجاسة وتعد افرأها وتغيب في حلة نجاسة نجاسة والشرية بقا
 لظاهرة البير والبيرة والبقوة لا تقدر الماء وان كثرت تغيب وجوان
 المستعمل بان استغسبه بكثرة كان كثيرا او الاغلا والبيرة المتقشرة كانت
 في البير كارت والبيضة الرطبة اذا وقعت في الماء لا تقدر وكذلك
 السمن والنفث فاما هذا ان ماء البير يغيب بوقوع احد الاشياء السبعة فيه
 وهو الميتة والدم ودم الحنزير والعدنة والبول كورعين الروابيع بيرة الابل
 والغنم وجميع اعمار الوحش تغيب فيها وبول ما يؤكل كمثل الخنزيرة فانه
 يغيب الماء اذا كانت بقوب البير نجاسة في طهارة بالمستغيرة طهارة اولونه
 او يحكم لان بينها حائل وهو الارض ولو تنزح ماء بغير نجاسة نجاسة لا ينجس عليه
 لانه عز مالك الماء بخلاف ما حلت نجاسة فانه حائل الماء فقال لمن صب ماء
 نجس في غير اطلال **ف** كان **س** البير بالوعه محفوظا وجعلوا بيرة فان محفوظا
 مقدار ما وصلت اليه النجاسة فالماط طهر وجوانها نجاسة وان محفوظا
 اوسع من الاول جاز وطهر الماء والبير لانه ظاهر السور اذا مال في البير تنزح ماؤنا

كلما

كلما لان بود نجس بالاتفاق حتى لو احسب التواضع اذ كان زائرا
 عاقد الدرهم واذا وجب تنزح ماء البير كل فنزح كل يوم عشرين دلو او اكثر
 حتى تنزحوا على التفريق مقدار ما فيها من الماء على التقابل التي اختلفوا جاز
 لان الواجب تنزح ماء مقدرو قد وجدوا او تنزح الماء الخمس من البير مرة
 ان مل به الطين فيطين المسجد وارضه لان الطين صارت نجاسة وان كان التراب
 طاهر اترجى النجاسة احتياطا بعد الضرورة الى اسقاط اعتبار النجس
 بخلاف الرقي اذا جعل في الطين للتطيين لان فيه ضرورة الى اسقاط اعتبارها
 اذ ذلك النوع لا يتبعها الاخذ **ك** فان ماتت في حطب فوقعت قطرة من
 ذلك الماء في سيرة فانه ينزح من البير عشرة دلو او ثلثون كانه الفارة وقعت
 فيها وان تقسخت في حطب ثم صب قطرة من ذلك الماء في البير ينزح جميع الماء
 ولو تنزح الدلو الاخير من البير فادام الدلو الاخير من ماء البير لا يحكم بطهارة البير
 حتى لا يجوز التوضي بماء البير وان نحي الدلو الاخير عن يد من البير يحكم بطهارة
 البير بمر وجدها فارة ميتة وكان وضوء من ذلك الماء ان يستيقنوا وقت
 وقوعها انما هو معلوم من ذلك الوقت ولو لم يستيقنوا بظن ان كانت متقشرة
 ونوموا فيها يوال صلوات ثمانية ايام ولما فيها وان كانت غير متقشرة يوال صلوات
 يوم وليلة **ف** ويرد وجب منها تنزح عشرين دلو او فنزح الدلو الاول ثم صبت
 فيها او في بئر طاهر لا يجزئ البير اقل من عشرين والاصل فيه ان البير التي فيه
 تطهر ما يطهر به الاواني فكانت الاولى نظر بعشرين فانه نجاسة كذلك قطع هذا
 الاعتبار لو وجد البير طاهر فيها كان عليهم ان ينزحوا احد عشر دلو او اقل
ح فاما هذا ان الواقع في البير اذا كان نازحا مما بهت على وجه الارض
 فاشلا ينجس ثلثة اوجر اما ان يكون فانه او نحوها كالمصنوع او وجوهها

كالسور او شاة ونحوها كالادي وكل ذك لا يخلو اما ان يخرج
 حيا او ميتا وبعد الموت لا يخلو اما ان تكون مستنقضة قد تعبط
 شعرها او كانت غير مستنقضة فان استخرج حيا ففي الفصول كلها
 لا يوجب التجسس الا الكلب والخنزير وهذا اذا لم يصيبه
 فان اصابه فم ينظر ان كان سور طاهرا قال الماء طاهرا وان كان نجسا
 فالماء نجس وقد تبيناه وان استخرج بعد مامات قبل ان ينتفخ
 ان كان الواقع الفان او نحوها نزع منها عشر ون دلو او ثلثون
 وان كان الواقع دجاجة او نحوها نزع منها اربعون دلو او خمسة
 وان كان الواقع شاة او نحوها نزع ماء البير كله وهذا اذا نزع الماء
 بعد ما استخرجت الفان او الجيفة واما قبل استخراجها فلا فائدة
 في النزع وان كثر وهذا كالاختسان والقياس فيه احد المبرين
 اما ان يلجكم نجاسة كما قال الشافعي رحمه الله فيما اذا بلغ الماء قلين
 او حكم نجاسة واذا حكم نجاسة لا يحكم بطلان ربه كما قال بشر بن
 البرق فليخبر اناء استحسانا لو وجد الاثر **واذا وقع في ابار الفلوات**
 من البعر والروث والاختشاء لا نجسها ما لم يستكثره الناطق وال
 واليابس والصحيح **والنكس سقاء** واما الا مصار كن ذلك **مسائل السور**
والعري سور طاهر متفق على طهارته
 وسور متفق على نجاسته وسور مختلف فيه وسور مكروه وسور مكروه
 اما الطاهر فسور يتخذه على اي حال كانوا مسلمهم او مشركهم وصغيرهم
 وكبيرهم ذكرهم وانما طاهرهم ونجسهم كل ذلك طاهر الا
 شارب النحر فان سور نجس حتى لو شرب الماء من شاعته ينتجس

الآسار خمسة

الا اذا

الا اذا اتبع بزاقه ثلث مرات وكذلك سور الحيوان التي يوجب كل كلب
 والبق والغنم وغير ذلك **الا البقرة** الجلالة والتي سقا النجاسات
 الحديث فهي عن لبن الجلالة واما سور الفرس فالأظهر انه طاهر وطهور
 وهو قولي وكذا سور الطير التي يؤكل لحمها الا الدجاجة المحلاة فان
 سورها مكروه لا العين السور لكن بخلافه ان يكون على منقارها قدس
 حتى انها اذا كانت محبوسة لا يذره سورها واما المتفق على نجاسته
 فهو سور الكلب والخنزير الا ان في الكلب اختلا فمالك رحمه الله
 واما المختلف فيه كسور سباع الوحش كالاسد والذئب والفهد
 والثعلب وغيرهم نجس عندنا وعند الشافعي رحمه الله طاهر
 واما المكروه فهو سور سباع الطير التي لا يؤكل لحمها كالصقور والبادع
 وغير ذلك **وقيل** لا يكره وهو الصحيح لانه يشرب بمقاربه
 ومنقاره عظم جاف وقيل سور الذي يأكل الجيفة مكروه فاما ان
 محبوسا فسوره طاهر غير مكروه لانه امن عن اكل ميتة وكذا سور
 سكان البيوت مثل العقرب والحية والفان والوزغة والمهقة طاهر
 مكروه واما المشكوك فيه فهو سور احرار والبغل والصبيح والشك
 في طهره ميتة **فالحاصل** ان خمسة اشياء لا بأس بسورها الفرس المعز
 والبيوع والشاة وجميع الوحوش التي يؤكل لحمها وجميع الطير الا الدجاجة المحلاة
 فانه يكره سورها وتقتل بغيره ما والانا بشر به منه الحلي والخنزير وكل ذي ناب
 من السباع وستة اشياء يكره سورها ويجوز الوضوء بغير الكراهة تباع الطير
 والحية والفان والعقرب والوزغة والسور والجمرة اشياء لا بأس ببيعها
 في الاناء والبير السمك والصفند والسرطان وجميع ما يعيش في الماء وكذا الارواح

كالزباد في الزبوس وغيرها ثم اذا كان سوطها مستقيما على طهارته يجوز
 استعماله كالماء الطهور في حال القدرة على الماء وفي حال العجز عنه وتيمم اذ لم
 يجلب غيره من الماء واحاذا كان مكروها ان كان قادرا على الماء لا يتوضأ به
 ولو توضأ به اجزا من الكراهة واحاذا كان عار الماء فانه يتوضأ به ولا
 يجوز التيمم في حال وجوده واحاذا كان مكروها فلا يجوز استعماله اذا كان قارئا
 على الماء واذا كان عادما للماء يجوز التوضي به وتيمم مع ذلك احثا
 فلو تركه ههنا لا يجوز وانما قدم الاجزاء عندنا خلافا لغيره
 الحق اذا اكلت الفانق وشرب الماء في فورها يتنجس وان كان مكنته
 او ساعين ثم شرب لا يتنجس هذا الصحيح لعدم البلوى **ط** **ورق كل**
مثل ثوبه ان كان ثوبه طاهر فالوق طاهر وان كان الشور نجسا فالوق كذلك
 وعرق البغل ونحوه اذا وقع في الماء او عليها فانه يجوز شربه ولكن اذا
 اراد الوضوء فان لم يجد غيره فانه يجزئ بينهما واذا اصاب ثوبه من هاهنا
 او عرقها لا ينجس جوارا الصلح وان نجس في ظاهر الرواية **ط** وفي طهارة لبن
 الانسان روايتان **ف** **بيان ما لا يجوز بالتوضي وما يجوز** لا يجوز التوضي
 بماء الفوار ونفسه ان يدق التفاح او السجول وقائعا ثم يصير
 فيستخرج منه الماء او يطبخ بالماء ثم يصير لا يجوز به التوضي لانه ليس بماء مطلق
 ولا يجوز التوضي بماء البطيخ والقثاء والقند والبطيخ المصنوع ولا بماء البوز
 والزعفران ولا بماء الصابون وهو في اذا حثت رفته وصار تخشينا
 فان بقيت رفته ولطافته جاز به التوضي ولو طبخ بالماء ما يقصد به الباقية
 في التنظيف كالسدر والريحان فان تغير لونه ولكن لم يذهب رفته يجوز التوضي
 وان صار تخشينا مثل السويق لا يجوز ولو توضأ بماء السيل يجوز واذا غلظ

الزباد

خطي
٥٧

التراب اذا كان الماء غاليا رقيقا فارتا او احجا وان كان تخشينا كالطين
 لا يجوز به التوضي وكذا التوضي بماء الزرج والمصغور وكذا التوضي بماء الزعفران
 يجوز ان كان رقيقا والماء غاليا وان كان غليظا كالحرق وسائر ما سكا لا يجوز
 به التوضي ويعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح **ف** ولو توضأ
 بماء الزرج او العصفور بماء الصابون ان كان رقيقا يستين الماء منه يجوز
 وان غلبت امرته فصارت شاة لا يجوز وكذا ما اصابه اذا كان تخشينا
 وقد غلب عليه الصابون لا يجوز التوضي به **خ** ولو طلع فيه بعض اوابا فلا ينجس
 الباقى لو وجد منه لا يجوز التوضي منه ولو لم يبق فيه بعض اوابا فلا يسل ولم
 تغير لونه وطعم ولم يذهب رفته يجوز به التوضي ولو اتي الزج في الماء حتى اسود
 لكن لم يذهب رفته جاز به التوضي وكذا اذا طرح بعض اذا كان الماء غاليا
 ولو وقع الثلج في الماء وصار تخشينا غليظا لا يجوز به التوضي لانه يترك البحر وان
 لم يصير تخشينا جاز ولو توضأ بالثلج ان كان يذوب ويسيل مثله على اعضائه
 جاز ولا فلا وان اصابه في الماء والجارح وسجل اسفل منه يتوضأ به ان لم
 يتغير لون الماء او طعم او ريح يجوز والا فلا وان كان الماء والاد لا يجوز التوضي
 في شرف النجاسة ولا يجوز التوضي في شرف الاثربة ولا بغير حام من المائعات
 نحو الخلد واليدوي **ط** **وطيخ الماء** كونه سائلا لم يسل مسكنا للعطش **ج**
 فالحاصل ان ما خالط الماء من المائعات وطلب عليه صار الحكم له لا الماء وان كانت
 الغلبة للماء ولم يزل عنه لم يسل حكمه حكم الماء المطلق **ط** ويجوز الوضوء بنبذ التمر
 في رواية وهو الماء الذي فيه تمراته محذوثة حتى ياخذ الماء جلاوتها ولا يشد
 ولا يصير سكرًا فانه اذا صار سكر الاجزاء الوضوء به هو الصحيح ولا يجوز مطلقا
 فانه الوضوء بالمطبوخ منه لا يجوز مطلقا جلاوا كان او مشددا لانه انما يغير رفته

وروى نوح بن مريم عن ابي حنيفة رحمه الله انه سئل عن رجل
 ابي يوسف وان قيل رحمه الله وهو الاصح وعليه الفتوى فالحاصل ان ما
 يجوز الوضوء به من المياه اثنا عشر ماء البطيخ وماء العناب وماء الخيار
 والفجل والروث وماء الباقلا وماء الحبوب وماء الاشنان وماء القهبان
 وماء الورد والاشربة والبنين **م** الماء اذا اختلط بالخلط او بالزرق جاز
 به التوضي ويكره **ف** واذا اختلط بالماء يعتبر في الغلبة او لا من حيث اللون ثم
 من حيث الطعم ثم من حيث الرائحة فيستقل ان كان في ألف لونه لونه الماء وكاللين
 والعصير والفجل والزعفران وغيره فالبقرة باللون ان كان الغلبة للون الماء
 يجوز به التوضي والافلا وان كان يوافق لونه لونه الماء نحو ماء التمار والاشجار
 وماء البطيخ فالبقرة للطعم ان كان شيئا يظهر لطمه في الماء فان كان الغالب طعم ذلك
 الشيء لا يجوز التوضي به وذلك نحو اصبع الزبيب وسر والابنفة وان كان شيئا
 لا يظهر لطمه في الماء فان العبرة في كثرة الاجزاء ان كان اجزاء الماء اكثر يجوز
 التوضي به والا فلا **المستعمل** التقى اصحابنا على ان الماء المستعمل
 في اليد لا يبيح طهورا **ف** وهل هو طاهر ام نجس الصحيح ان طهره **ظ** ويختص
 في انه هل يصير مستوعلا بسقوط الوضوء او لا فيه ذلك هو قصد الزهري
 او اخرج الدولون من المبر فحدث ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله يصير مستوعلا
 ثم اتفقوا على انما دام على العضو ولم يزل يلمس يستعمل واذا زل لم يمس
 ولم يصل الى الارض ولا الى موضع يستقر فيه بل هو في الموضع او قال عامة
 علمائنا يستعمل بدليل ان المحدث اذا غسل ذراعيه فامسك ان يمس
 نحو ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز وكذا المحدث اذا غسل عضوا
 فقبض ان يجتمع في المكان غسل به عضو آخر لا يجوز **ظ** وذكر الطحاوي

وابي سبل الكهبر وبه يقول اصحاب الفقرة بخارا ان الماء لا يصير مستوعلا
 ما لم يستقر في مكان من الارض او اناء حتى لو بقيت في العضو لمعة
 فصرف البطل الذي عاين ذلك العضو الى المعة جاز ولو حرك البطل الذي على المني
 الى البطل الذي على اليد او بالعكس لا يجوز ولو كان في اجنبا يتجازلان الاضواء
 كلها كوضوء احد في باب اجنبة **ط** وان زل البطل وهو في اجنبا لا
 يفسد حكمه استعماله ايضا الا اذا بعد عن ان ما دام في اجنبا من اجنبا ليس
 يستعمل اما اذا خرج من اجنبا فيصير مستوعلا واذا خرج من اجنبا من اجنبا
 لا يصير مستوعلا بالمستقر في مكان ويكره من الحركة **ح** واذا اختلط الاول
 المتعار والمستعمل موما ازيل به حدث او يستعمل في البدن على وجه التوضي كالقوة
 على الوضوء بنية العبادة **ح** المحدث او لم يزل اذا دخل يده في الماء لا يفسد
 وليس عليه غسلة لا يغسل الماء وكذا اذا وقع الكوز في الماء فدخل له يده
 يده في الماء لا يفسد لا يخرج الكوز لا يصير مستوعلا وكذا اجنبا اذا دخل جديده اليه
 لطلبه الا لا يصير مستوعلا اجنبا اذا دخل الى الماء ولم يغسل لعضوه به ذلك
 اخذ الماء بغيره ولا به الا ان كان طاهر او لا يتغير طهره او هو الصحيح لانه يصير مستوعلا
 بسقوط الوضوء او لا لانه خالطه الزرق فلا يكون طهورا ولو دخل يده او دخل يده
 للشر لا يصير مستوعلا لان الماء الذي في يده في الماء الذي في
 غسل به اليدان قبل الطهارة او يصير مستوعلا لا فائدة التوضي ومن جزم
 اغتسل فانه مستوعلا والمذاخر في الماء على دابة لوكل شئها ولا يجزئ
 لا يصير الماء مستوعلا وان دخل اليه فغسل شجرة وهو مستقر في الماء
 مستوعلا وكذا اذا غسل يده بعد ما غطت بالطين والطين في يده
 غسل رجليه من الطين **ط** واذا توضأ به البصير الماء مستعمله جنب

وقع الماء بقية من غمرية المضمضة وغسل به ثوب من الخماشة يجوز بالقاء
 تحت المية اذا لم يكن على ثوب نجاسة يصير الى استعماله ولا يكون نجاسة
 الاصل **ط** جنب غسل فانتقع من غسله شيء في اناء لم يغسل عليه الماء
 انما اذا كان يسيل فيه سيلانا فسد وكذا في عوضا حمام على مناء او يتوي
 على ان لا يخرج من الطهورية ويكره شرب الماء البتة واما الماء المتنجس فيجوز
 الاستنقاء به كسقي الدواب **ح** اذا خاض الرجل في طه الحمام بعد ما غسل قدسه
 فليغتسلها اذا خرج فان لم يفعل وجها جاز **ز** المندبل الذي يحس بالميتة
 بعد الغسل ويقال له بالعارية اب حبي طاهر كالتري ينسج به امر الميت
 اذا وقع في الماء ان وقع بعد الغسل لا يتنجس الماء ان كان يكون كافرا
 فانه يتنجس وان وقع قبل الغسل فهو بمنزلة الخنزير المتنجس لا يغسل ثم
 تعاط منه قطرة فاصاب شيئا ان اصابه في المرة الثالثة ولم يبال منه الماء
 اذا غمره ابلغ فيه حتى يوصا به لا يوصى لم يسلم منه الماء فالبقية طاهرة والثوب
 طاهر والبطل طاهر وان كان كمالا بوجع من الماء فالبقية والشرا والبلل
 لان الاول يسهل والآخر زعنفا غير ممكن والثاني ماء والتخثر عندهم **ك** الغضب اذا دخل
 الماء ثم خرج فاستفض فاصاب ثوبا نجسا افسده وقدر ولو كان ذلك
 ماء مطرا اصابه لم يفسد لان في الوجه الاول الماء اصابه جده وجره نجس
 وفي الوجه الثاني اصابه شوحه وشوحه طاهر على وجه **س** الجنب اذا اغتسل في
 بئر فمير بئر هكذا الى عشرة او اكثر فعلى القول الاصح يخرج من البئر الثلث طاهرا
 والمياه الثلاثة ينظر ان كان على ثوب نجاسة ففيه طهر الماء نجسا وان لم يكن
 على ثوب نجاسة صار الماء مستحلا والماء المستعمل طاهرا على الاصح واما الماء
 الرابع وما رواها ان وجدت في المشية صار الماء مستحلا عند محمد والاقا

في شرب الماء المستعمل
 ويكره

والمياه طاهرة

والمياه طاهرة وكذلك في الوضوء واذا غسل الثوب في اجانة الى اثر
 او اكثر ينظر ان لم يكن على ثوب نجاسة فالمياه طاهرة لا يصير مستحلا ولو كانت
 عليه نجاسة كان القياس ان يصير المياه كلها نجسة ولا يظهر الثوب بالمصيب
 عليه الماء او يغسل في ماء جاري وهو قول زرارة في الاستحسان فيخرج الثوب
 من الاجانة الثالثة من البراءة طاهرا بالاجماع والاصل في صيرورة الماء
 مستحلا عند ابي يوسف رحمه الله امر من اصابه بغيره ان يغسله في الماء
 او يسقط الوضوء منه **و** عن محمد رحمه الله انما يصير مستحلا اذا كان في اليد
 دون استقاط الوضوء ويظهر فانه اذا غترف في مسئلة اليد اوجب اذا تمسكت
 بالطلب اليد وان كان على ثوب نجاسة فانه لا يتنجس بالاجماع ومن لم يكن عليه ثوب
 نجاسة قال ابو يوسف رحمه الله الماء يجال باليد والرجل الى الماء من غير ان
 لم يستطع الوضوء عن رضة ولا يقرب للماء ثوبا عليه بغير مستحلا واما الرجل فحاله
 لان من غطى بغيره لا يجب له الا يغسل في البئر وقال محمد في الماء طاهر والرجل طاهر
 انا الماء طاهر لانه لم يوجده من التوف الى ايده طاهر والرجل طاهر لانه اذا غطى
 ان يجب له يغسل في البئر الا انما اذا انزل الاغتسال يغسل في البئر وجها طاهرا
 بمواحد لانه اذا انزل الاغتسال صار الماء مستحلا في كل مرة بالليل يتناول
 النجاسة وبهذا الماء لم يصير مستحلا ولا يغسل بمرح وصدق ولولا طاهر الغسل
 ابره لطلب اليد لا يصير الماء مستحلا بالاتفاق لانه لم يقصده التوف الى استقاط الوضوء
ط في بيان النجاسات النجاسة نجاسة نهران على طه وهو خفيفة الخفيفة
 لا تمنع الصلح ما لم يمسحش والخليلة اذا اذنت على قدر الدرهم تمنع جواز
 الصلح والخليلة ما دون في نجاسة نفس ولم يبارضه الا ولا يخرج في اجنبه
 وان اختلفوا فيه لان الاجتهاد لا يبرأ من النفس ما اختلفوا فيه في طهرته ونجاسته

وعندها الغلظة ما اتفق على نجاسته والمخففة ما اختلف في نجاسته
الخ والغلظة ما لا تنهت في نجاستها وينتبت نجاستها بل مطلق كنجاسة
والدم المسفوح وحم الميتة وبول ما لا يؤكل لحمه واما الروث والبرص واخشاء
البقيع نجس نجاسة غليظة عند ابي حنيفة من حرم الله وبول ما يؤكل لحمه
نجس نجاسة خفيفة لانه يبول فيه وفي كل ما يعتبر في الفاحش وهو مقدار
الرابع ثم قبل ربع الثوب وقيل ربع ما احاط به كالزيت والكم مثله وختلفوا
في مقدار الدم الصبي المستجد كالغزاة والروث وحم الميتة بغير وزن
قدر الدم وفي غير المستجد كما يبول واخر يعتبر بقطره ويعتبر الدم كغيره
درهم البلد ان كان في البلد درهم مخففة وهذا ان يكون مثل عرض الكف لثوب
عريض المد منه اذا كانت النجاسة قدر ظفري هذا لا تنج حوازي الصلوة
حتى يكون اكثر منه وظفره كان قريباً من كفها وانما قدره اصحابنا درهم
لان قليل النجاسة عفو لا يجمع كالتيمم لا يبرك بالماء ودم البهائم والاربعين
والكثير معتبر بالاجماع في غلظة الدم الفاصل قدر درهم اخذ من موضع الدخايل
فان بعد الاستبراء لم ينجس ان كان النجاس قد احاطت بجميع المخرج سيق الاثر
في جميعه وذلك لان غلظة الدم والصلابة جازية عند اجماعنا فعلى ان قدر
الدرهم عفو من غلظة الغزاة ونحو الكلب وجميع السباع وجزء الدجاج والبط
واللوز فهو نجس نجاسة غليظة وخر ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر الا بالار
والخنازير فترى في سباع طير كالبازي والحدادة لا يفسد الثوب دم
المسك واما يمسح في الماء لا يفسد الثوب دم البق والبعوض والبرغوث
لا يفسد الماء ودم الفروحة يفسد الثوب والبول اذا فحش وبول الفأرة
يسبغ نجس للضروبة الطحال والكبد طاهر ان قبل الغسل حتى لو طهر بغيره

شدة الدم

فمنه نجاسة وبول الفأرة
ليس نجس

وصاية جازت صلوة وما يبق من الدم فيردق الزكاة بعد الذبح لا
الثوب وان فحش والدم الذي يظهر على راس الحرج وانفخ ولم يسيل ليس
بنجس ولو قطع ان له سنة او قطع اذنه ثم اعادها الى مكانها وصل
او صا وسنة او اذنه في يجوز صلوة وما يظهر جلده بالديار يظهر لحم الزوجة
الكل اذا اخذ عفتان له او ثوبه بغيره ان اخذه من الغسل لا يفسده وان اخذه
في المزاج والمعيب نجس لانه في حالة الغسل ياخذ بالانسان لا غيره
لان طوبى في سنانة وسنة ليس نجس وفي حالة الاياج بالانسان والشفين
جميعاً وشفاه رطباً وان ولعابه نجس كلب نجس على الثلج فوضع ان
رجله على ذلك الموضع او جعل ذلك الثلج في الثلج فان لم يكن رطباً يقال له بالفاقة
اذا ناك لا بأس به وان كان رطباً فهو نجس لان عينه نجس كالحل في الشفة
طين او ردة ينجس الطين والردغة فلو وطران على اثر قدمه فالحكم
كالمينا ولعاب الفيل نجس كلعاب الفهد والثوب نجس اذا غسل ثلث
وعشر مرة لا يظهر وان غسل ثلثاً وعشر مرة ثم تقطرت منه قطرة
فاصابت شيئاً من غيره فاقطرت منه الثلث وما لم يبق من ثوبه لا ينجس منه
الماء فالحل طاهر والا فاقطرت منه نجس اليد ان يمسحها او اذا احاطت
افسه واذا غسل الثوب ثلثاً وعشر مرة فكل مرة وتوترت منه فكل
ولم يبق فيه صيانة للثوب عما حرق لا يفسد وخره العطر ان لا يمسح
خ اذا تجس طهر الثوب بغيره فحس طهره من الثوب من غير تحريكه طهارة
الثوب هو المصنوع من قطن أو صلب من هذا الثوب ثم ظهر ان النجاسة في الطرف
الاخر يجب عليه اعادته الصلوة التي صل مع هذا الثوب فالحاصل ان يظهر
النجاسة واجب وفيه على ثوبه غير نجس كالدنم او غير نجس كما يبول ولم يبق

مسألة

في غير الميتة ووقته سكن قلبه اليه وطهارة الميتة زوال عينها الا ان
يبتقي لها اثر ينشق ان الله في حكم يطهارة ولا يضره الاثر فلان التبرع يظهر
ولو غسل العضو نجس او الثوب النجس في ثلث اجناس وعصر الثوب في
كل مرة يظهر كذا **خ** اذا نام الكلب على حصى المسجد ولم يظهر اثر النجاسة فيه
لا يتنجس سواء كان يائسا او طيبا فوجب اصابه عصير ومضى عليه ايام جازت
الصلوة فيه لا يصير جزءا من الثوب امرأة صلت معها ودوة القز جازت
صلوته لانه لم يتنجس اذا لقاء ملا في يمينه ان يغسل فاه فان لم يغسل و
جازت صلوته لانه يظهر بالزاق وكذا اذا نثر بخر ثم صاب بعد زمان
وكذا اذا اصاب النجاسة بوجع اعفائه فخصها بلباسه ثم زهد في ثوبها وكذا
السكين اذا تمس فليحلبه او يمسح برقيقه **ق** الكلب اذا اكل بعض العقود
واصاب لعاب الكلب على العنب يغسل ثلثا ويظهر وكذا يفعل بعد ينس العقود
خ ولو عمر عنيا فادى رجله فالعصير والعصير اذا كان لم يظهر اثر
الدم فيه لا يتنجس **ن** اذا صاب ثوب بمسحوظة نجس وظهارة فها هو
جازت صلوته عند محمد وعند ابي يوسف رحمه الله لا يجوز وهذا اقره الله تعالى
ق الارض او السجاد اصابته النجاسة فاصابها المطر ولم يتبق لها اثر يظهر طهر
وان لم يتبق لك الا طهر في بعض احواله نجس جازت الصلوة على طاهر منه
يسوءه فان يترك الطرف الاخر يتحركه او لا لان اليد ط كان بمنزلة الارض
انته ط فيه طهارة كان المصلي يتحركه اذا لم يتبق له اثر يظهر وطرفه
نجس فليس طرف الطاهر والحق الطرف النجس على الارض ان كان على الارض
يتحرك يتحرك لا يجوز **ف** الارض اذا اصابته النجاسة فخصها بالماء عليه
ويترك بعد ذلك ويستف بخرة اذا فعل في كونه عند طهرت وان لم يفعل

ذلك لكن صب عليه الماء كثيرا حتى عرف الرززال النجاسة ولا يوجد في ذلك
الموضع لون ولا ريح ثم تراء حتى يبينه كان طاهرا وكذا في كل ارض نجسة
خ الفان اذا وقعت في دن نشاس وماءت **ق** اذا نثر على امره يظهر
بالفعل ثلثا ولو وقعت في اول الوهلة بان ادخلت الحنطة في الدن وجبت
الماء وترك اس الدن فلما فتحوا الدن وجدوا فان مية فيها صنفته و
عائنه وقع فيها اول مرة والحنطة تهرت بماء النجس براق ولا يغسل غسل
ولو جعل بذر النجس واصل هذا الدن كل ما ينعم بالعمركا تنوب ونحوه يظهر
بالفعل ثلثا وكلما لا ينعم بالعمركا تخف ونحوه التحفيف بالعمركا ينوب **ق**
وما لا ينعم بالعمركا اذا نثر في الماء النجس يغسل ثلث مرات ويحفظه
كل مرة فيطهر بشرط ان لا يبقى فيه طعم النجاسة ولا اللون ولا ريح وبالفعل ثلثا
يظهر طاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منها في الماء القليل يغسل ثلثا
ينجسه **و** التحفيف ان لا يبقى الذوق ولو غسل الثوب النجس بغير الماء
من المايعات الطاهرة كالخل وماء الورد والبلقلاء وحرب والرومي
واللبن والدهن المسن جاز ولا يجوز ان النجاسة من البود والعضو بالماء
خ اذا اصاح مائة الشاة في انة كل شاة كبولة فكل حكم ظهر في البول فحكم
في المائة **ق** البع اذا اجتر فاصار الثوب فكل حكم سرفينه **ن** ماء فوالا اذا اصاب
الثوب فهو طاهر سواء كان من ماء الغم او منبعا ان الجوف لان الغم طاهر الماء
الذي يخرج من الفم حال النوم يتولد من البلغم فيكون طاهرا البقع كان وعليه
الفتوي **ق** رجل اتخط في ثوب فوجد في ذلك الثوب اثر الدم فان لم
يسل الدم عن راسه لم يضره لان ما ليس بجذبة لا يكون نجسا
س اللحم اذا طبخ بالخمير او الحديك اذا صوفه بماء نجس عند محمد لا يطهر

وعند أبي يوسف في بيع اللحم في الماء الطاهر ثلثا فيطهر والحديد يموت
 بالماء الطاهر ثلثا ويبر في كل مرة فيطهر العصور يا من القصص بثلثا
 ويطهر بلا خلاف لانه لا ينشف النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت
 الصلوة عليها وان كانت على الجانب الذي قام عليها المصل لا يجوز
 اذا اراد ان يصلي على ارض عليها نجاسة فليس بها التراب ينظر ان كان التراب طيبا
 بحيث لو استشمه يد رائحة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثير لا يجز
 رائحة النجاسة لا يجوز الحجر اذا اصابته النجاسة ان كان حجر اصله لا يشرب
 النجاسة كحجر الرمي يكون يمسح طهارة وان كان يمتسك به لا يطهر بالفسل اذا
 قام على مكان طاهر ثم يحول الى مكان نجس ثم رعا الى الاول ان لم يلبث على النجاسة
 مقدارا ما يمكن فيه اداء ركعة جازت صلواته والا فلا اذا اصابه نجاسة
 مسك ان كانت النجاسة يابسة جازت صلواته لانه بمنزلة المدبوعة وان
 كانت رطبة فانه كانت فائجة وابتدأ بوجهه جازت صلواته لانه طاهرة
 وان لم يكن مذبوحه فصلواته فاسفة والمسلح خلا على كل حال يؤكل في
 الطعام ويجعل خلا دوية ولا يقال يابه المسك دم لا يلهو ان كانت حيا
 فقد تغيرت فتصير طاهر اكرما والعذرة الصبي اذا بال في التور او سقى
 المرأة التور نجاسة صلوته نجاسة ثم خبزت ان كانت النجاسة قد بسبت
 ولم يبق بلبها قبل الصداق الخبز ما لا يتنجس الخبز لان النار لما اكلت
 البلة صارت كالارض اذا بسبت الشمس وان الصفت الخبز بالتور حال
 قيام البلة فالخبز نجس وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص
 وعليه نجاسة اقل من قدر الدرهم وقد نفذت النجاسة الى الجانب الاخر
 فلم يجز ما يكون اكثر من قدر الدرهم لا تمنع جوار الصلوة ولو صلى في الثوبين

على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم وقد نفذت النجاسة الى
 الجانب الاخر ولو جعلا يكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ونفذت
 الى الاخر على قول أبي يوسف رحمه الله هو كمن ينجس ثوبا لا تمنع جوار الصلوة على
 قول محمد بن ابي نعيم وقول أبي يوسف في اوسع وقول محمد بن حوط **ق**
 اذا جعل السرقين في الطين وطين به شيء فيس فوقع عليه صندل يملو لا
 يتنجس السرقين لاجاف او التراب يتنجس اذا هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس
 ما لم يرف فيه النجاسة ولو كانت الثوب يملو لا يتنجس والندوة لا تقبر هو المني
ق انفت اذا اصابته النجاسة ان كانت النجاسة مستحقة كالعذرة والرق
 يطهر بالحمك اذا بسبت وان كانت النجاسة رطبة لا يطهر الا بالفسل الا المني
 فانه يطهر بالرق والبدن لا يطهر من جميع ذلك الا بالفسل اذا اصاب الثوب
 مني ففركه ثم اصابه ماء يعود بجسده الاصم **خ** بخلاف الارض اذا
 اصابته النجاسة فترتبت وذهب اثرها لا يعود بجسده الاصم فلوش
 عليها الماء وجلس عليها لا يسل الا انزع الشاة ومسح السكين بصوفها
 يطهر يطهر واذا ذهب اثره وكذلك السيف اذا اصابته نجاسة فمسحه
 بنخرة وذهب اثره لم يمتلوا على به يطهر ايكوله طاهر **ك** ثوب اصابته
 نجاسة رطبة فالقي عليه ثوب وصل ان كان ثوبا يمكن ان يجعل من غير
 ثوبين كانهما في يجوز وان كان لا يمكن لا يجوز **ق** وان كانت النجاسة
 يابسة جازت صلواته على كل حال لانها لا يلتصق بالثوب الملقى عليها اذا نام
 الرجل على اثر اصابته مني ويبر فعرق الرجل وابتل الفراش من ريقه ان لم ينظف
 اثره بلل في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش
 ثم اصاب بلل الفراش جسده فظفر اثره في جسده يتنجس جسده رجل

دخله ببطا فاصاب رجله من الارض فارتفع وصلى قالوا لاياس يا مخلص
 لعموم البشري البساط النجس الذي في الماء ليماري فخرى عليها الماء ليلته
 يطهر الانحر اذا نجس وهو غير مغسول ان كان قديما يستعمل يغسل ثلثا
 فيطهر وان كان جديدا يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة واذا وجد الشئ في
 الغنم او الابل يغسل ثلثا ويوكل وان كان في خنثى البقر لا يوكل اذا حرق الرجل
 واسر الشاة قد تلطخت بالدم ولم يغسله وطبخ في قدر جاز ولا تغسل الرقة
 لان الاحراق كالغسل **طرق** واحرق التي يظهر في الرقة من اللؤلؤ باس بها وما تبق من اللحم
 والورق من الدم بعد الرق طاهر **ط** اللحم اذا كان عليه كم مسجوع كان نجسا و
 الا لا الطائر اذا وقع في قدر ومات فيه او وقع في حلة الغليان فاكل فاس فحرق
 جميع ما كان فيه وان شكك وقع بعد ما سكك عن الغليان يغسل الرقة ويغسل
 اللحم الذي كان فيه ويوكل اذا اصبت الطبخ مكان اكل فحرقا غلظا فاكل النجس لا يطهر
 وكذا الحنطة لا اذا طبخت في قدر لا يطهر ايدى والقنوي عليه **ك** ولو صب في قدر
 حنطة يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة البعر اذا وقع في الحلب غلب في سائت
 لا باس وان نقت البعر في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك جب وجديا
 بوق الماء نجس واذا وقعت في البعر الغنم او الابل ان كان رطبا يوجب النجس
 وان كان كثيرا فاحت نجس سواء كان صمغيا او مكيلا او رطبا او يابس **م** وقع
 الفارة او وقعت في حفرة فطهرت لا باس باكل البقي الا ان يكون كثيرا يظهر
 اثره فيغير الطعم ويخرج فيز وجديا خلا البقرة ان كان البعر على صلابته يبر البقرة
 ويوكل الخنزير نجس في قدر الطعام ثم صب فيه اقل فصار حراما بحيث لا يمكن
 اكله مخوفة ومخوضا مخوضا اقل لا باس باكلها وعاء هذا في الباطن انما
 صبت فيه اقل وصار خلا لا باس باكلها الكلب اذا وقع في عصبه ثم تمزجتم بجلل

لا يجل

لا يجل الكلب لان لعابه الجلب لا يصير خلا نجسا اذا صبت الماء او الابل اذا صبت
 في خرقة صارت خلا لا يجل الكلب اقل النجس اذا صبت في خرقة صارت خلا لا يكون نجسا
 لان النجس لا يتغير **ف** الحنطة اغسل ثلثا ان كان غسقا مستقلا يطهر ان كان
 جديدا يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة **ط** وكذا الوصيت في اكل تبصر طاهر الرقيق
 واليصل اذا اقل في خرقة صارت خلا الصحيح ان يطهر اذا لم يبق فيه راحة الخمر
 الممن النجس اذا جعل في الطين ان كان الطين قاننا يرى عينه كان نجسا
 ان كان كثيرا او الا فلا نجس اذا دخل حمام وان تزرر وصبت الماء على جسده
 وخرج يحكم بطهارة الاثار وان لم يبعده اذا تشر به خمر ونام وصال من فيه نجس
 على وسادته ان كان لا يرى فيه راحة الخمر يكون طاهرا ويظهر الخمر بريقا اذا
 شرب الخمر صلا لم يجر صلوته ان كان ما حصاره من الخمر من قدره رطبا وان
 قل من ذلك حازت صلوته وان شرب الخمر صلا بعد ساعة يجر صلوته ان علم
 ما قراء اذا راى الرجل في قوبه غير نجاسة اكثر من قدر الدرهم ان كانت في ثيابه
 انه لو اخرج من ذلك يغسل النجاسة فانه نجسه والماء فلا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ان علم انهم يبيعون نجس عليه فلا **ح** الدهن النجس في الاصاب ثوبا في
 اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار اكثر منه قدر الدرهم لا يمنع جوار العلق و
 المعتر قد الدهن بالبسط ان كان ما يباع بالموزن ان كان له درهم **ط** يوف
 الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس يطهر بغيره في الثوب الطاهر لا يطهر الا بالكل
 لو عسر مثل من شئ في ثوب لا يصير نجسا **ف** وماذا السرق في طاهر على الاصح
 البسطة اذا صارت منجد او مات فيها الفروخه في طاهر الفرقان اذا وقعت
 في من جاز فورها حولا ويوكل الباقي يجره ولا يستباح فيه وان كان ناشيا
 نجسه وحده الجودان لا ينظم البقي الى البقي البوض اذا اصاب الدم ووقع في الماء

وراى صاحب الدين في كتابه
 على من غسل ثوبا
 كان فيه
 نجس

وهو نجس

ومات لا يفسد الماء ولو صبح في قد ربيع لم يقبل الغليان يطهر اللحم بالهبل
 ثلثا وبعد الغليان لا يطهر **ط** الدهن النجس يطهر بالغسل ثلثا وحلته
 ان صب الماء عليه فيعلو الدهن هكذا يفعل ثلث مرات وانزل الدهن خمس
 بعد الغسل لا يعتبر بخلاف ذلك الميتة اذا صلب الثوب بالنيل النجس فغسل
 ثلث مرات طهر ولو موه الحديد بالماء النجس يموت بالماء الطاهر ثلث مرات
 فيطهر وقله ولا يطهر النجاسة الاباء متقا ط والنجاسة للرثة ينزل زوال
 عينها واثرها وان كان بالفلسة الواحدة واللون غير معتبر كالحجر النجس والنجاسة
 المصية اذا اري على ثوب نجاسة ولا يدري متى احسبته فيها المختار انه لا يهد
 الا الصلوة التي هو فيها السرقين اذا احرق حتى صار مادا يحكم بطهارته على
 الفتوى وعلى هذا المختار اذا وقع في الملحقة حتى صار كطعم الاصح انه طاهر
خ اذا دمج شيء من السباع مثل الثعلب يطهر جلده ولا يطهر لحمه على الاصح حتى لو
 صلا ومنه شيء من لحمه اكثر من قدر الدهن يفسد صلوة ولو وقع في الماء الطليل
 افساه هو المختار **ح** دود الخمل وسوس الثمار لا يفسد الكلب المائي والخنزير
 المائي اذا مات في الماء لا يفسد الماء بخلاف المائعات **ح** الكلب اذا ابل على
 ان كان بحال لا يري ولا يعلم لا يتنجس طهر لرجل داء فقال الطبيب قد غلب عليك
 الدم فاخرجه فلم يخرج حقوات لا يكون مأخوذا لان الشافي هو الله تعالى
 ولا يكون قوله يقينا حوض فيه عصير وقع فيه البول ان كان عشرة ايام غير الاثني عشر
 لو كان ماء لا يفسد فكله لو كان عصيرا **ك** اهل قرية ابتلوا بالديارسة باجر فلا
 بأس به لان عموم البلوى يوجب سقوطا عبثا والنجاسة **ن** رجل دخل في الصلوة
 فراه في ثوبه نجاسة اقل من قدر الدهن ان كان في الوقت ساعة فالأفضل ان يغسل
 ثوبه ويبتذل الصلوة وان كان يفوته الجماعة اذا كان يجب الماء والجماعة فيضع

آخر

آخر ليكون مؤهبا للصلوة كما نرى بيقين وان كان في آخر الوقت او لا يدرك جماعة
 اخرى منى على صلوة **ن** غس يمين في سن نجس ثم غسل يده في الماء الجاري بوضوء
 وانزل اليمن باق عليه طهرت به لان نجاسة اليمن طاهرة وقد زال المحل عن حقيقة
 عليه من طاهر اذا مسح الرجل لمجتمعه بثلث خرافات رطاب نظاف
 اجزاء من الغسل لانه يغسل على الغسل **ك** **فصل في التيمم**
 الاصل في جواز الصلوة قوله عز وجل فلم يجده واما فتميموا اصعيدا اطيبا وقال
 عليه السلام التيمم طهور للمسلم ولو ادى عشر حجج ما لم يجده الماء وقال عليه السلام
 لجعلت لي الارض مسجدا وطهورا اينما ادر كفتي الصلوة تيممت وصليت
 ثم التيمم يحتاج الى معرفة اربعة اشياء انه كيف تيمم وبما ذا تيمم وايه تيمم
 اهل كنفية وهو ان يضرب يديه على الصعيد ثم يرفعهما وينفضهما ويحسبهما وجهه
 ويشوب جريح الوجه بالمسح حتى لو بقي شيء منه لا يجزئ كما قلنا في الوضوء ثم يضرب
 يديه شيئا على الارض فينفضهما ويمسح بها طين كفة اليسرى على راحة اليمنى
 الى المرفق ويمسح المرفقين مع ذلك ويمسح باطن ذراع اليمنى ويمسح باطن
 راحة اليسرى على ظاهر راحة اليمنى ولا يترك شيئا من ذراعيه من المرفقين وفعل
 بيمين اليسرى مثل ذلك **ط** فان مسح وجهه وذراعيه ولم مسح ظهره لم يجز
 بناء على الاستيعاب فرض **ح** وقيل لبعضهم لا بأس بالكف لانه مسح راسه
 فرب يديه على الارض **ف** ويستحب للعصوي بشرط حتى لو لم يمسح يمينه الخجابين
 والعصيين ولم يحول الختان ان كان حنيفا وكذا المرأة السوار لم يجز وان تيمم باصبع
 او اصبعين لا يجزئ **د** ولو تيمم ثلث اصابع يجزئ وهو مسح سوا **ج** وان
 مسح وجهه وذراعيه بغيره واخذت لا يجزئ ولو غفلت في التراب فاصاب وجهه
 وكفيه وذراعيه جاز ولو قام في ثوبه رطب لم يفسد ما غطت فاصاب الثياب وجهه

التيمم
 في كل ركعة

خرج للبخارة والبرادة بعد ان غدم الماء حقيقة او حكما اما حقيقة بان يكون بعيد من الماء واما حكما بان يكون واقفا على اس البر وليس مع الزمن الدلو والرش وتشرط بخوانه طلي الماء في الوانات وفي الغلوات اذا غلب على ظن الماء في ان يطلب الماء بجذبه او اجبره ذلك ويفترض على الطلب يمينا وشمالا على قدر غلوة واليبلغ صيدا لئلا يضر بنفسه او باصحابه **ف** ومقدار الغلوة اربع عشرة ذراعا وانما يجذب الماء يستحب ان يطلب مقدار الغلوة **ف** ومن خرج من الحراء والسواد كما حطاب او للاحتشاش او لطلب الدابة فحضر الصلوة فان كان الماء يقي منه لا يجوز التيمم وان خرج الوقت والقوبحوان يكون في موضع التيمم لا يجوز التيمم وان خاف من طول الوقت لم يسمع صوت اهل الماء فان لم يسمع فهو بعيد وهو المختار **ق** والماء والمقيد يقبض اليه ينظر الى اخر الوقت اذا كان على طلع الماء فاذا كان لا ير جوان لا يؤخر ان وادى اخر الا يفرط في الاخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكره فان تيمم قبل طلب الماء في الغلوة لا يجوز وفي الغلوات لا يجوز **ف** قليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصراة والفرق بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة وفي الاقطار والمسح على الخفين **ف** ولو تيمم في اول الوقت او قبل دخول الوقت جاز وان وجد الماء بعد ذلك ان وجد قبل الشروع في الصلوة بطل تيمم وان وجد ما خرج الصلوة يفسد بخلاف صلوة العيد والبخارة **ف** وانما شئ بالتيمم ثم جاء انسان مع ماء فانه يضر في صلوة واذا سلم فقال ان منع جازت صلوة وان عطاها بطلت **ق** ولو كان مع ماء وهو في العطش جاز تيمم ولو كان مع رقيق ماء فان كان غلب ظنه انه يهبط لا يجوز له ان تيمم بل يرب الى ان لم يعط فغيره من وجب ان يترتب به التيمم او يفتي به ان كان له ما لا يحتاج الى الزاد والاجاز له التيمم ويعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الماء الذي يعز فيه الماء **ق**

وهذا

وهذا الموضوع اما يباح اخذه للشرب **ف** ولو سالوا اي قيمته صلوا ثم اعطاه بعد ذلك يجوز صلوة **ف** واذا كان مع رقيقة دلو لا يجب عليه ان يسأل فانه سال فقال انظر حتى تستشق الماء ثم ارفع اليك فالتيمم ان ينظر الى اخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وعلى هذا لو كان مع رقيقة توب وهو عريان فقال لا انظر حتى اصيبا وادفع اليك الثوب بخلاف لو كان تحت ثيابك لم ياتك بالي تيمم فانه لا يجب عليه **ف** ولو كان في هذا ماء ارضه قدر رطل راس القمح في محله الحديد ومولا يخاف العطش لا يجوز له التيمم والجلي في ذلك ان يشربا من غير ان يربطه بانه او يجعل فيه ماء الور وهو ما لا يخاف من حشره مقيدا **ف** وفي حكم الهبة نظر لانه لو راي مع غيره ما يسمع بمثل الثمن او بغيره يسير الزم الشراء ولا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيمم جماعته من المتيممين اذا راوا ماء في صلواتهم قد ركبوا كلف لا حذرهم ان كان الماء مباحا فسدت صلوة المكذوب ان كان مأكلا رطل فقال الماء لا **أ** بحث كذا واحد منك او من شئ منكم فليست صلواتهم فسدت صلواتهم وان قال ابحث جميعا لم يفسد صلواتهم **ف** المتيمم اذا صلى بقوم متيممين ركعة فجا رجل سوكوز من ماء يفيض لا حذرهم وقال هو غلطان فسدت صلواتهم ويضر القوم على صلواتهم وان لم يقل حتى فرغوا وسالوه الماء ان اعطى الامام نوضا الامام ويستقبل الصلوة ويستقبل القوم معه وان منع الامام والقوم فصلوة الكل مرة ولو ان الذي جاء بالكون قبل الشروع من شئ منكم فليست صلواتهم بغير ان تنقض تيممهم ولو قال هو بينكم او لكم كايمنقض تيممهم **ف** قدم من المتيممين منهم تيمم للبخارة ومنهم تيمم للموضوع واما من سئو في فجا رجل يجوز ما يفيض لا حذرهم وقال هذا الكون من الماء لم يفسد صلوات المتيممين

قال

عن أحدث ولم يقدم من مجنبة لوجود القدر على الماء لكل واحد من
الاول دون الثاني ولو كان الامام متميما لمحدث فسد صلوة الكل لفساد
صلوة الامام ولو كان الامام متميما للمجنازة والماء لا يكفي للمجنازة فصلوة الامام
ومن خلفه من المتوضئين والمتمتعين للمجنازة تامة يجوز على الطهارة بالماء وفسدت
صلوة المتميمين للمحدث لقدرتهم على الطهارة بالماء وان كان الماء لا يكفي للمجنازة
فان كان الامام متوضيا فصلوته وصلوة المتوضئين تامة وصلوة المتمتعين فاسدة
وان كان الامام متميما فسد صلوة الكل ولو قال رجل بجماعة من المتميمين خذوا
هذا الماء وتوضأوا به والماء يكفي لرجل منهم لاتفصلوة واحد منهم لانه لا يكفيهم
وهذا اذا كان بحته التملك وان قال ذلك الامام فسد صلوة الامام والعوام جميعا
ط رجلان يصليان احدهما بياض والاخر متميما فجاء رجل وقال معي ماء فغذوه
وتوضأوا به ابها المتميم ونجى ثوب فغذوه بها الوضوء فسد صلواتهما
تلفته في السفر جنب ومات في ميت وخن ما قدر ما يكفي لاحدهم فان كان الماء
ما كفا لاحدهم فهو اولى به وان كان الماء ما كفا لغيره فلاحدهم ويباح التيمم لكل
لان الميت في نضيبا وبين فيهما الحيض فالتيمم الى الميت وتيمما وان كان
مباحا كان اجنب اولى به لان غلبه في نضيبه يثبت بالختاب وغسل الميت ثبت
بالسنة والرجل يصلح اما للمرأة فيعتل اجنب تيمم المرأة وتيمم الميت
ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولى به لان له حق تلك قال الامام
ولو وهب لحم رجل ما قدر ما يكفي لاحدهم فالرجل اولى لان الميت ليس من اهل
قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامانة الرجل **ق** ان زاد الشئ الى يمينه وليس معه
ولو كان ان يتييم لغيره من اعمال الماء وكذا لو كان معه ولو ليس معه شئ او
منديل يصلح لذلك فان كان معه منديل لا يتييم المصاع اذا وجد الماء في الصلوة

قبل الشئ

قبل الشئ او بعد الشئ قبل السلام فسد صلوته وان وجد معه ما لم يتييم حدث
لا تقدم من اجنب فشرع في الصلوة بالتييم ثم سبقه حدث فوجد ما لم يتييم
الوضوء يتوضأ به وينبغي اجنب اذا كان به جراحات في عامة جسده وهو
لا يستطيع غسل جراحات ويستطيع غسل ما بقى تيمم ويجوز ان كان اكثر
اعضائه صحيحا فان كانت جراحات على راسه وسائر جسده صحيح فان بدع
الرجل ونظف سائر الاعضاء ويصح موضع الجراحة لان لا أثر حكم الكل
ولو كان محدثا بجراحات واكثر اعضائه الوضوء جرح تيمم ولم يتعل الماء
وان كان اكثر اعضائه صحيحا غسل الصحيح ويصح الجراحة ان امكنه صوته من غير
ضرر حتى لو كانت الجراحة على راسه وسائر جسده وليس على راسه جراحة
يباح التيمم على عكس اليابح وان كان اسنوى بجرح والصحيح لا يقطع غسل
الصحيح هو الصحيح لانه احوط وكل يباح التيمم عند خوف اهلاك او تلف عضو يباح
للتيمم اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيح للتيمم ينقض تيممه
المعبر عندنا الفرع وان كان الفرع من جهة استعمال الماء او من جهة وقوف القدر في
وان كان المريض لا يستقر بالماء الا انه اذا تحرك للوضوء بنق عليه واستقر به جاز
للتيمم لانه يستقر بالوضوء والله اعلم بحقيقة استعماله هذا ولكن يخاف الوطش
انه يقطع عنه الوضوء لهذا المعنى انه يستقر استعماله اجنب الصحيح في الموضع اذا خاف
الهلاك من الاغتسال يباح للتيمم وكذا الماء المحدث في الموضع اذا خاف
الهلاك من اتوفى يباح له التيمم قال ابن تيمنا في ديارنا لا يباح للغيرم اجنب
ان يتييم لان في عرف ديارنا اجرام بعض بعد الخوض فمكنه ان يدخل و
يقبض ويتعلل بالوعة ومن يجد ري او عصية يجوز له التيمم لان ذلك
يضره ومن لا يقدر على الوضوء الا بشفقة لا يباح له التيمم انما اذا مر

في الفداء بما موضوع في أثبت أو نحوه لا ينتقض تيممه وليس له ان يتوضأ منه
 لانه وضع لشره للوضوء المتيقن في الموضع المجد ماء ووجدها فانه تيمم
 ثم يعيد كما لا يرد في داره اذا منع عن الوضوء والصلاة تيمم بالاياء ثم يعيد اذا
 خرج المتيقن اذا لم يجد ترابا نظيفا لا يصلح كالماء في الاصل وهو يتيقن و
 الساج لا يصلح وهو يسبح والنف لا يصلح وهو يفرط بالسيف وان خاف
 فوعت الوقت ولو حبس في مكان نجس يصلح بالاياء ثم يعيد المصلح بالتيتم
 اذا اراد يبرأ ان كان اكثر راء انه ماء يباح لان يعرف وان اتوى الظنك
 لا يخلو في الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان ظهر انه كان من ماء يلزم العادة
 والا فلا يرضى الا بقدر على استعمال الماء ان لم يكن هناك احد يعيد جازلة التيمم وان
 كان مع امراته او اجنبيا جازلة التيمم وان كان عبده لا يجوز مسه فارجب
 ومعه ماء قدر ما يكفي للوضوء فانه تيمم مسه فارجب غسل وجهه وراعيه
 فلم يبق الماء فانه تيمم للجنازة جنب تيمم للظن وصلى ثم اخذت خفوة العرق
 ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ به جنازة زالت بالتيمم بعد التيمم ومعه ماء
 يكفي للوضوء فانه يتوضأ به اجنب اذا تيمم ثم مر على الماء ولم يغتسل عارضا
 في ولو تيمم ثم مر على الماء فخرجوه لم يكره الصلوة وان لم
 من اهله فلم يطلح حتى صلى ثم سجد على الماء فخرجوه لم يكره الصلوة وان لم
 يجزوه جازلة صلوته **ط** ولو صلى بالتيمم وجنبه بر طلم يعلم بها جازلة الصلوة
 ولو كان كذلك على سطح النهر فغير روايات واذا لم يقدر المني عن الوضوء
 والتيمم وليس عنده من يوضيه وتيممه فانه لا يصلح ومقطوع اليدين والجلدين
 اذا كان بوجهه جراحة يصلح بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد وهذا هو الاصح
 ويجوز التيمم لصلوة اجنبية ولو كان اما ما ولو مر به وهو غائم ولا يعلم

يصلح تيمم

يصلح تيمم المتيمم خلف التيمم او المتوضي خلف المتيمم اذا ابرأ الماء فدرت
 لان طهارة الامام معتبرة في حق المقتدي اذا انسي الماء في منجله
 وتيمم جازلة تيممه ولو نسي الثوب في رحله وصلح عاريا لا يجوز والفرق
 ان الكسوة لا يملكها حتى ينقل اليه بخلاف الثياب فانه بدل عن الماء
ط ولو كان الماء معلقا بالاكاف في مؤخر الاكاف وهو راكب فدنس بجذبه
 التيمم ولو كان في المقدم لا يجوز ولو كان هو سائقا كان هو مؤخر
 الرجل لا يجوز وان كان في المقدم لا يجوز ولوطن ان الماء نسي فتيتم صلى ثم تيمم
 ان لم يقف لا يجوز بالاجماع ولو لم يلمس وهو تيمم لكنه نسب انه تيمم ينتقض
 تيممه فتيمم ثم رجع في الصلوة فقال يهودي او نصراني خذ الماء يفضي على صلوته
 فاذا فرغ سلا انه اعطاه فسدت صلوته والاجماع **ح** متيمم صلى ثم راعي سوي
 حجاب فانه يفضي على صلوته ثم يعيد بسورة الكهاف واذا كان مع الرجل ماء قد
 ماء قدر ما يتوضأ به وهو محدث وفي ثوبه دم اكثر من قدر الدلو وهو فانه
 يغسل الدم بذلك الماء وتيمم للمحدث ولو توضأ بالماء وصلح في الثوب الغسل
 ويكون مستباح التيمم في السفوف اذا وجد الماء قدر ما يكفي بغسل اعضاء الوضوء
 مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفي انتقض تيممه هو المختار **ح** ويصلح بتيمم ماشيا
 من الصلوة الوقتية والصلوات والنوافل ما لم يحدث او يجد الماء فان وجد الماء
 فلم يتوضأ ثم حضرت الصلوة فلم يجد الماء اعاد التيمم اذا تيمم الكاظم لم يبرأ
 يصلح بذلك التيمم نورا لاسلام اوله بخلاف الوضوء والغسل فان لا يجد يركب
 الوضوء والغسل **ح** متيمم مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه تخوف على نفسه
 من الود او السبع لا ينتقض تيممه لانه غير قادر ولو ان خمسة من المتيممين وجدوا
 ماء قدر ما يتوضأ به احدهم انتقض تيممهم جميعا لان كل واحد منهم صار قادرا

الماء اذا اجنب ومعه من الماء مقدار ما يغسل به فغسل به ثم علم ان يوقظ
 المعة لم يصبه الماء فانه يتيم لان لم يخرج عن اجنبية لبقائه تلك المعة ولو احدثت في
 التيميم فانه يتيم تيميم المعة واحدث جميعا كما اذا احدثت على الاكبر عليه التيميم
 واحد ولو احدث بعد التيميم ثم وجد الماء بعد ذلك لا يخلو من خمسة اوجه اما
 ان يكفيه للوضوء والمعة او لا يكفيه او يكفيه المعة ولا يكفيه للوضوء او يكفيه للوضوء
 ولا يكفيه للمعة او يكفيه لكل واحد منها على التفراد ولا يكفيه اما اذا كانا جميعا
 فيفضل المعة ويتوضأ الموضوء وان كان لا يكفيهما فيفضل مقدار ما يكفيه فيفضل
 اجنبية وتيميم ولو وجد ما يكفيه المعة فيفضل المعة وتيميم المحدث ولو وجد الماء مقدار
 ما يكفيه للوضوء دون المعة يتوضأ ولا يغسل المعة وهو كالمحدث في التيميم ثم احدث
 ثم وجد قدر ما يكفيه للوضوء ان يتوضأ به ولو وجد ما يكفيه لكل واحد منهما على
 التفراد ولا يكفيه على اجمعين فانه فيفضل المعة وتيميم لان الفضل عن اجنبية على
 الظاهر من خبره فانه يتيميم المحدث بعد ذلك ولو لم يجد التيميم ثم غسل المعة لا يجوز
 وعليه التيميم بعد الفضل وذكره النوادر ان عليا بن سيدنا يهتد به ولو كان
 بعد ما تيمم المعة قبل احدث فهو على وجهين اما ان يكفيه او لا يكفيه فان كفاهه
 وان لم يكفيه فيفضل قدر ما يكفيه وتيميم على حاله ولو وجد الماء بعد ما احدث وتيميم
 المحدث فهو على خمسة اوجه على ما ذكرنا ان كفاهه فيهما وان لم يكفهما غسل المعة
 مقدار ما يكفيه وتيميم على حاله وان كان يكفيه المعة ولا يكفيه للوضوء فيفضل المعة
 والتيميم على حاله وان كان يكفيه للوضوء والمعة يتوضأ وان كان له وجه على التفراد
 فانه فيفضل المعة وتيميم ثم قاله في عاقل من قول محمد بن تميم **ط** ولا يجمع بين التيميم
 الوضوء فيكون بجملة يضر الماء ويجب عليها الفضل غسل برهة الاضحية
 ولا تيمم لان الجمع بينهما يوجب بين البدل والمبدل ولا ينظر في الشروع اذا اراد ان يتيمم

فوقه فريضة

ففريضة واحدة ثم احدث ففسخ بذلك التيميم وجهر ثم فريضة
 اخرى للمعذور الى المرفعي جاز واذا تيمم الرجل ثم اصاب بعض جسده نجاسة
 اكثر من قدر الدرهم فانه يحسبها نجاسة او تراب ويغسل لان النجاسة لقليل النجاسة
 وان كان لا يستصلبها وان صلح ولم يحسب جاز **ق** المسافر اذا لم يجد الماء
 وجد التيميم ان كان في ذلك مكان لم يكن فيه ماء من البرد ومكانه يجوز التيميم لان التيميم بالتيميم
 لا يجوز الا بستر طاه يسيل الماء على اعضائه ومثاقطه من ذلك لا يسقط في
 زمان الشتاء فاذا عجز عن التيميم جاز التيميم **ق** ويقض التيميم
 توافيق الوضوء والقدرة على الماء والتمتع والنية فرض التيميم واذا صلا
 على ارض خاف غوبها بالتيميم خففت اخرى وخاف غوبها جاز ان يغسل
 عليها بالتيميم الاول واذا خفف المحدث وهو محدث يخاف ان يغسل بالبطانة
 بقوة الصلوة بالامام او صار آخر الوقت فخاف فوتها مرة فذلك
 لم يتيمم ذلك انما يتوضأ ويغسل الظهر والما فرقة قضاء ولذا سبق احدث
 في الصلوة العيد جاز البناء بالتيميم وقال لا يجوز **ر** ولذا سبق احدث
 قبل الشروع في الصلوة ان كان يرحل او اركب في الصلوة لا يباح له التيميم
 في الكليل لا يرحل يباح وبعد الشروع ان خاف نعال الشمس جاز التيميم وان
 لم يخف ان كان يرحل او اركب في الامام قبل الفرائض لا يباح له التيميم وان كان لا يرحل
 ان كان شروعه بالتيميم تيميم ديني وان كان شروعه بوضوء فذلك تيميم وصلي
 قد مر انفا قبل هذا في حكاية التيميم واما في كل موضع الماء محيط بالمصلي فلا
 تيميم في الابتداء ولا في الشاء **فصل في المسح على الخفين**
 والاحصل في جوازها السنة وهي ما روي على ابن ابي طالب رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ابي وثلثته ايام ولما رويها والمقيم يوم الجمعة

وقال الحسن البصري رحمه الله احدني سبعة رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
انهم راوه يسح على الخفين وقال ابو حنيفة من اكثر المسح على الخفين خاف
عليه الكفر فانه ورد في الاخبار ما ثبت التواتر وقال ابو حنيفة به يجوز يسح
القرآن بمثل **ق** والمسح على الخفين جائز عند عامة العلماء لا تارثونه في ربيته من
التواتر ويحي عن انس بن مالك خبره انه سئل عن السنة والجماعة فقال
السنة ان يكتب بين يديك والبطون في الخفين ويسح على الخفين وعن ابي حنيفة
انه قال من السنة ان تغسل السجدة وتغسل الخفين وتز المسح على الخفين
ولم يسجد طرقة عين وكل ذلك من انكر من الصواب فقد رجع عنه قبل موته
واخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحا لقطع المساة والنجس والمسايج
عادة ويستركبها وما عتها **ق** ويسح المقيم يوما وليته والمساكنة
ايام ولياها يعتبر المدة من وقت الحدث لامن وقت الليل والى وقت
وتفسر ذلك ان المقدم اذا حدث بعد طلوع الفجر فتمضاه ودام على وضوئه
الى الضمومة وليس خفيه ثم حدث بعد الاطال ولم يتوضا حرجا وخل وقت العصر
ثم توضا فانه يسح الى ما بعد الاطال من الغدا واذا انقضت المدة ومضى وضوئه
فانه ينزع خفيه ويغسل رجليه فقط وان انقضت مدة المسح وهو يحدث
فانه ينزع خفيه ويستقبل الوضوء **ق** وصورة المسح ان يضع اصابع يده
اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع بها اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر
ويدها الى اق فوق الكعبين ويخرج بين اصابعها فاك براء من اصل اليق
ومدا الا اصابعه جائز لكنه ترك السنة ولا يسن فيه التكرار وتوضو الكف وجا
او وضع الا اصابع مع الكف ومدها كلها حسن والا حسن ان يسح
بجميع اليد ولو مسح بثلاث اصابع موصوغة غير ممدودة جائز فمقدار

شذرت

ثلاث اصابع من اليد هو الاصح **ق** ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز
ق ولو مسح بالابهام والسبابة ان كانا مفتوحين جاز لان ما بينهما مقدار
اصبع آخر وان مسح باصبع واحد ثم تبقا مسح الخفنا ينافي ان مسح كل مرة
غير الموضع الذي سمح به جاز وكان مسح بثلاث اصابع **ق** وانظر في خطوط المسح
يسر بشرطه فظاهر الرواية **ق** وموضع المسح ظهر القدم فلو قطعت احدى يدي
وبقي منها شيء يسير فليس الخف على الصبيحة فانه للمسح عليه ولو لم يمسح على المقطر
ان كان الباقى اقل من ثلث اصابع من القصب لا يمسح موضع المسح كذلك ان كان في
ظهر القدم جاز **ق** رجل يستل الا رجل واحدة يجوز له المسح على الخف **ق** ولو
امر ان يسح على خفيه جاز ولو توضا مسح على الخف ونوى به التعليم دون
الطهارة يصح ولو توضا ونسب مسح خفيه ثم خاض الماء فاصاب ظهر خفيه باطنها
يجوز به مسح **ق** ولو مسح باطن الخفين او مسح في العقب لم يجز جوازها لا يكون
لاروي عن علي رضي الله عنه انه قال لو كان الذين بالقياس بالان مسح على باطن الخفين
اجب الي المسح على ظاهرهما ولكن رايت خطوط اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ظاهر الخف **ق** وظهر القدم من ركوس الاصابع الى عقدة رك الخف **ق** وشروط
جواز المسح على الخفين ان يكون لا يسح على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لم يسح
بعد ان توضا وغسل رجليه او غسل رجليه او لا ثم لم يسح خفيه قبل الحدث او غسل احد
رجليه ولو انش علىهما ثم غسل رجلا الاخرى وليس الخف عليهما ثم اكمل الطهارة قبل
الحدث **ق** وانف الذر لا ساق له كما خف الذي لا ساق في جواز المسح واذا
كان خفه وشفا فكان اذا رفع القدم ارتفع القدم الى الكعبين فبواذا وضع القدم
عاد الى موضع فلا يسح عليه **ق** رجل اخف وسح الى ان بقي من قدمه خارج
الى ق واخف مقدار ثلث اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسح وان بقي

مقدار ثلث اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه
حتى يكون مقدار ثلث اصابع كلها من القدم لا اعتبار للاصابع **ط** اذا لم يمسح
مكعبا لا يري بركعية او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة
انفق النقي لا ساق **ق** ولو احدث فتوا وسح على الخف ثم اتى القدم فارتفع
انفق المسح ولو اتى اكثر القدم الاصبع ان ينفق المسح **ف** المرأة في المسح على
انفخين كالرجل لا ستوانها في حاجته ماسح الخف اذا دخل الماء خفه وابتل من
رجله مقدار ثلث اصابع او اقل من لا يبطل مسح لان هذا المقدار لا يجري عن غسل
الرجل فلا يبطل بحكم المسح وان اتى جميع القدم وخلع الماء الكعب بطل المسح
المحدث اذا تيمم عند عدم الماء وليس الخف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه ويغسل
رجليه لان التيمم عند وجود الماء يعبر عنه بركعتين السابق **ق** ويجوز المسح
على الخفين اذا لم يكن فيهما خرق كثير فانه كان قليلا لا يمنع المسح والكثير مقدور ثلث
اصابع من اصابع اليد وقيل من اصغر اصابع الرجل هو المخرج وليس خفا الفتق
حرزه او اصابعه حتى يدخل فيه ثلث اصابع اذا دخلت الا ان لا يري شيء من قدميه
جاز عليه المسح لان المانع انك في ما يغسل ولم يتكشف وكذا الوظير اصبع او اصبعان
وكذا لو كان طول الخرق اكثر من ثلث اصابعه اقل من اصابع جاز المسح عليه
وان كان الصابع ثلث اصابع يظهر منه اطراف ثلث اصابع من اصغر اصابع الرجل لا
يجوز لان الثلث اكثر القدم فاذا ظهر ذلك يغسل في غسل الباقي هذا اذا
كان الخرق في مقدم الخف واعلى القدم او مقده فان كان الخرق في موضع العقب
ان كان يخرج منه اقل نصف العقب جاز عليه المسح وان كان اكثر لا يجوز ولو ظهر من
الخف انفق والبشر والوسط والابهام من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح ولو
ظهر الخرق الابهام وهي مقدار ثلث اصابع من غير حاجز عليها المسح يعتبر هذا

نفس الاصابع

نفس الاصابع وليست في الصغير والكبير **ف** ويجوز خرق كل خف على حدة
ولا يجز خرق الخفين **ح** فلو كان في احدي الخفين خرق قدر اصبعين جاز المسح
ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قدر اصبع وفي مؤخره قدر ذلك وفي جانبته مثل ذلك
وكل ذلك كان في الرجل على الساق لا يجوز المسح لان اذا اجمع يعمد قدر ثلث اصابع
وان تفرق ذلك الخفين لا يمنع المسح ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع
المسح فخرق اولي **ق** ويجوز المسح على الخف بجوز المسح على الجبائر اذا كان يفوقه
على الجبائر فان كان لا يفوقه المسح على الجبائر لا يجوز المسح على الجبائر والمسح الجبيرة
كالفصل لما عتد وكذا لك العصيدة الواحدة اذا كان الفصد والجبيرة في موضع لرجل
الرباط المكنة بشئ بنفسه وان كان لا يمكن جاز المسح على الجبيرة والرباط وان كان
لا يفوقه المسح على الجبيرة مسح على الجبيرة والديتبعه شئ من الاصابع وفي خلاصة
لومح على اكثر جوارز وعليه الفتوى **ف** فلو كان على يده او رجله جرحه او جرحه
فجعل عليها جبائر وهي تربط موضع الجرحه والقوة جاز لان مسح عليها يتبعها
لموضع الجرحه وكذلك في الفصد **ك** اذا مسح على العصاة ثم سقطت العصاة
فجد لها بالآخرى فالاولى ان يمسح على الثانية وان لم يمسح جازاه لان المسح
على الاولى بمنزلة النفس ولهذا لا يتوقف بوقته فصار كاللومح راسه ثم حل رجل
احدي رجله فحصره فجعل عليها جبيرة وغسل رجله الصميمة فليكن الخف عليها ثم احدث
فانه لا يمسح على الخف لانه لومح على الخف يمسح الجبيرة كالفصل لما عتد انفسه
جائبا بين النفس والمسح ولو لم يكن النفس عليها كان لان يمسح لانه ليس الخف عليها
بقية الفصل **ق** واذا اشتد الجبائر على غير طهارة يجوز للمسح على الجبائر ولو سقطت
الجبيرة وهو في الصلوة ان كان مقدورها من غير مضر على صلوة وان سقطت من
رأسه فيصل ذلك الموضع خاصة ويرتفع الصلوة **ح** ولو توفها وربط الجبيرة ومسح عليها

المسجد ولا يطوف البيت ولا يقرأ القرآن ولا يصلي المصنف ويقصر عندها
 بالمحضر وحكم النفس حكم الحيض في جميع ما ذكرنا الا في فصل وهو ان العدة لا يقصر
 به والاصل ان صاحبته العادة اذا رأت زيادة على معرفتها ينظر ان كان
 به ورنى الوثرة بجميع مارات من ذلك حيض وان جاء من الوثرة فانها تدر
 الى موافقتها فيجعل ذلك حيضاً وما زاد عليها تخافه يجب عليها ان تصلي
 فيما زاد على موافقتها وان كانت مبتدئة فان لم يكن من الوثرة في جميع مارات يكون
 حيضاً ويكون لها عادة بمرور مرة واحدة وان جاوز الوثرة فالوثة حية وما
 جاوزها تخافه ولو كان آخرها الدم نهر وان كانت صاحبته عادة فان لم يجر
 حيض من كل شهر وان كانت مبتدئة جعلت حيضاً عشرة ايام من كل شهر
 عشرين يوماً يترك الصلوة في ايام حيضها ويحيط ايام طهرها ولو انه انقطع
 ومها دون عاداتها فانه يغتسل ويصلي وليس لزوم ان يتبعها حتى يخرج عاداتها
 ولو كان ذلك في آخر الحظ من عاداتها في العود فانها تبطل الرجعة وليس لها
 ان يخرج بزواج آخر حتى يخرج ايامها في هذه ذلك كما احتياها واصل آخر
 ان المرأة اذا كانت عادتها دون الوثرة في الحيض في النفس دون الاربعين
 فمرة الاغتسلت من الحيض والنفس بيان ذلك ان المرأة اذا كانت عادتها
 دون الوثرة في النفس والنفس دون الاربعين فانقطع الدم عنها لا يحكم بطهارتها
 بنفس الانقطاع حتى تغتسل او يغفر عليها وقت صلوة ادنى الصلوة اليها
 مع القدرة على الغسل نحو ان يكون الانقطاع في وقت صلوة فان وجرت
 الوقت مقداراً تغتسل ويكره من الوقت ساعة يحكم بطهارتها بغير ذلك الوقت ويجب
 عليها قضاء تلك الصلوة اعتلت او اغتسلت من جهتها ان تغتسل بها واذ اتى من
 الوقت مقداراً لا يغتسل بالماء ولا يسهل الاغتسل لا يجزي عنها قضاء تلك الصلوة

ولا على غيرها

ولا يحكم بطهارتها بقية ذلك الوقت حتى يغتسل او يغفر وقت
 صلوة اخرى الاصل في هذا ان الصلوة تتأدد وجوبها
 باخر الوقت عندنا الا ترى لو كان مقيماً في اوله ثم سافر في اخره
 فعليه صلوة المسافر ولو كان غيباً في اوله وقام في اخره فعليه
 صلوة المقيم والصلوة يجب في اول الوقت وجوباً موسعاً
والوقت اربعة وسبعة البياض الخالص والحر والصفرة والبرق
 الخضرة والكدرية والربرية والسواد والسواد حيفاً بالاتفاق
 والبياض ليس بحيف بالاتفاق والحر حيف سواء كان منبع اللون
 او لم يكن والصفرة حيف وهي ارق من الحر وكل ما وقع عليه
 اسم الصفرة ما تراه فانه بنزلة الدم فيكون حيضاً والكدرية
 في الاحوال كلها والربرية حيف ايضاً وارتفاع الحيف بان يكون
 للصفرة والآخرى للبرق وكل دم تراه الصغير فانه لا يكون حيضاً
 الا ان يكون مراهقة والوقت في ذلك تسع سنين
 وقيل سبع وحده الا يأس خمس سنين واذا رأت الدم
 بعد ذلك لا يكون حيضاً ويكون استماضة والعطش المتخلل
 بين الدمين اذا انقص عن خمسة نوى الميفصل بين الدمين
 وحكمه حكم دم متصل ثم ينظر ان كان ذلك كله لا يزيد على
 عشرة فذلك كله حيف مارات الدم فيه وما لم تر سواد كانت
 المرأة مبتدئة او صاحبته عادة فان كانت تزد على
 العشرة ينظر ان كانت المرأة مبتدئة فان الاقل من العشرة
 حيف مارات الدم فيه وما لم تر وما سواد ذلك استماضة
 والعطش المتخلل بين الدمين في الحيض ان كان خمسة يوماً

يكون فاصلا بالاجماع وان كان اقل لا يكون فاصلا
عند ابى يوسف حتى يكون الكل كالدم المستعمل في الفقري
وقال محمد ان كان اقل من ثلاثة ايام لا يكون فاصلا وان كان
ثلاثة ايام ان كان مغلوبا بالدم فذلك لا يكون فاصلا
وكذلك اذا كان مساويا وان كان غلبا على الدمين صار
فاصلا والذي يصلح ان يكون حيضا من الدمين يجعل حيضا
فان كانت الصلابة للدمين يجعل الاول منهما حيضا واخرا
نجم الدين الشافعي قول محمد **ط** والملة اذا بلغت خمسا وخمسين
وانقطع الدم عنها يحكم باياسها ومضى حكم باياسها ثم عاودها الدم
ينتقض الحكم بالاياس ان كان دما خالصا وحكما بالحض وبغير الحكم
فيما يستقبل من الدمان لا فيما مضى وان لم يكن على لون الدم بل كان
كثرة او صفرة او خضرة او ترابية لا يكون حيضا ولا ينتقض الحكم
بالاياس اصلا ولو لم ت صاحبته العادة قبل ايامها ما يكون حيضا
وفي ايامها لا يكون من ذلك حيضا والامر وقوف الى الشهر
الثاني فان رأت في الشهر الثاني مثل ما رأت في الشهر الاول
لا يكون الكل حيضا وعند هذا يكون حيضا ولو رأت قبل ايامها
ما لا يكون حيضا وفي ايامها ما يكون حيضا فعند ابى حنيفة رحمه
فالكل حيضا بالاتفاق ويجعل ما قبل ايامها متبعا لا يامها ولو رأت
قبل ايامها ما يكون حيضا وفي ايامها ما يكون حيضا فعن ابى حنيفة
روايتان **ط** والانتقال على ما بين انتقال عدد وانتقال مكانة قال في انتقال
العدد ان كانت ترى زيادة على معروفها والمكان بحاله وانتقال المكان
ان ترى في غير موضعها المعروفة ثم الانتقال لا يكون الا بمرتين لان

العادة مشتقة من العود فلم يكن يولد لا يكون عادة ولا ينقض
عادتها الاولى فالمرأة اذا كانت عادتها في الحيض خمسة ايام من اول كل
شهر وطولها خمسة وعشرون اياما فوات مرة زيادة على معروفها الا
انها لم تجاوز الوثرة فيكون جميع ما رأت حيضا غير ان عند ابى حنيفة ومحمد
لا يكون عادة ونظير القاطنة في الشهر الثاني اذا استمر بها الدم حتى جاوز الوثرة
يرد الى عادتها القديمة واذا رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر الثالث
فانها تزد الى ما توالي عليها الدم مرتين واماميان الانتقال المكان وموان
تري الدم في ايامها مقدار ما يمكن ان يجعل حيضا وقبل ايامها لا يمكن ان يجعل
حيضا كما اذا رأت قبل ختمها يوما او يومين وفي ختمها ثلثة ايام او
ختمها كلها فان ذلك كله حيض بالاتفاق **ط** الحنفية اذا خرج منه النقي
الدم فالجدة للمني دون الدم **ط** والعادة كما يستقبل بروية الدم التام للدم
المري في ايامها مرتين كذلك يستقبل بطول ايامها مرتين ولا يتوال حيض ونفس
وكذلك لا يتوال نفسان وسال ابو يوسف ايا حنيفة رحمه الله عن امرأة
ولدت ولدين في بطن واحد النفاس من الولد الاول ام من الولد الثاني
قال في الولد الاول قال ان كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا
يكون قال ابو يوسف نعم فان كان قال لا يكون النفاس من الولد الثاني وان لم
ابو يوسف **ط** وما تراه الحامل استحاضة لا ينفع الصلوة ولا الصوم ولا الوطر
وان انقطع دمها لا اقل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغسل او يمسح عليها
وقت الصلوة وان انقطع الوثرة جاز قبل الغسل **ط** والنفاس ما يتناول
بيتا ومواسم الدم خارج عن حقيق نفس ولهذا سمى نفاسا لخروجه عن حقيق النفس
ولو انقطع الدم في اربعين فان جميع ذلك نفاس سواء كانت

صاحبة عادة فان ولدت بغرة او مبتدأة لان الاربعين للنفس كالوشرة
 للميض ولو انقطع منها فمادون الوشرة في مريض يكون كلها حية سواء
 كانت المرأة صاحبة عادة او مبتدأة كذلك في النفاس وان جاوز
 الاربعين ان كانت المرأة صاحبة عادة تزداد عادتها المعروفة في كل
 نفاس وما وازن ذلك استحضرة ولو ولدت ولدا في قبطها ولدته
 فان النفاس من الولد الاول فلا تصوم ولا تقاض حتى تنقضي الاخر والعدو
 تنقضي بالولد الاخر ولو سقطت سقطت منظران استبان خلقه كان له
 حكم الولد حتى يكون للمرأة نفاس وتنقضي العدة به وتكون الامة بام
 ولده وانما لم يستين خلقه فلا يكون له حكم الولد حتى لا تقبل المرأة به نفاس
 ولا ينقضي العدة ولا تثبت امية الولد واخذ راسه لم يعقبه كما هو
 ان امه ان يجعل حيا ولا يجعل استحضرة ولو ان المرأة ولدت ولدا ولم
 ترد ما فيجب عليها الفصل **ف** ولو ان المرأة خرج بغير ولدها ان خرج القمل
 لا يكون حكمها حكم النفاس ولا يسقط الصلوة عنها ولو لم تصل يكون عاصية
 ربها ثم قيل كيف يعلم قالوا ان يولد فيمهل القدر تحتها ويجوز لها حوض
 فتجلس هناك وتضيق كلبا توذي ولدها **ط** الولد اذا خرج راسه صاغا
 وخرج بعد ذلك ميتا لا يحكم بحيوته ما لم يخرج اكثر البدن حيا واليه المقتل
 بين وهي النفاس لا يوجب الفصل وان كثر **ط** المرأة اذا خرج ولدها من
 قبل سرتها بان ظهرت عند سرتها جراحة ثم انشقت وخرج منها ولد والدم
 من قبل الشرة لا تصير نفاسا بل يكون صاحبة جرح سائل ولو كانت حية المرأة
 معتدة انقضت عدتها ولو كانت امه تصرام ولولها ولو كان الزوج علق
 طلقها بالولادة طلقت لوجود الشرط الكافي اذا جست الدم على اللوا

لا يملك

لا يخرج من ان يكون حائضا وما حجب **ح** اذ اتمتع اخرج من السبيل **ع**
 فانه يخرج من ان يكون صاحب عذر ويحجب للمنفق اذا دخل وقت
 الصلوة ان توفنا وتجلس عند مسجد بيتها وتسبح وتعدل لئلا يسهل العادة الاولية
ط ولو حاضت في آخر الوقت او صارت نفساء وهودت لو كانت
 طاهرة امكنها ان تقبل فيه او لا يكونها يسقط عنها وقتها لان الوجوب
 في آخر الوقت سواء كان الوقت قليلا او كثيرا فقد وجب الوجوب
 وهي ليست في اصل الصلوة فلم يجب عليها القضاء **ح** انما انقضت الحجب
 اذا كانا يكتبان الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن كره لها في
 ذلك وان كانا لا يقران لانها منهيان عن مس القابل وفيها كتابه مس
 لانه يكتب بقلمه وهو في يد وهو صورة **ك** ايجز لا يكتب القرآن
 وان وضع الصحيفة على الارض لا يضع يده على ذلك وان كان مادون
 الآية لان كتابه بمنزلة القادة وله توبيخ في قراءة الآية وما دونها هو
 الصحيح كذا في الكتاب **ن** لا يجوز للحجب والمأخض ان يمس المصحف بيمينه
 او بعض ثيابه لان ثيابه التي عليه بمنزلة بدن الا ترى انه لو قام
 على نجاسة وفي رجله فعلان او جربا ان لا يجوز صلوة ولو فرض تعذروا
 جوبه بغيره قام عليها جازت صلوة لانه انما يصير ثيابه كعضد جسد
 اذا كان لا يمس اياها ولهذا جرت العادة بين الناس في صلوة الجارية
 انهم يفرشون الكعب ويقومون عليها **س** المأخضة في حال الحيض
 تعلم الصبيان حفا حقا ولا تقدم آية كاملة لان السقط هو الفروقة
 وانما تنزع بالاول **ن** لا ينبغي للمنفق ان يمس المصحف باليمين واليمين
 الانجيل والقرآن ان لكل كلام الله تعالى ويكره للحجب قراءة اللهم انا

ويجب على من لا يرضى وقت العدة

نستعينك لاحتمال ان هذا من القرآن وقيل لا يكره و
 عليه الفتوي **ك** المسافرة اذا طهرت من الحيض فتمت
 وجبت الماء جاز للزوج ان يقر بها لكن لا تقراء القرآن لانها
 لما تمت فقد خرجت من الحيض فلما وجدت الماء وجب عليها
 الغسل فصارت بمنزلة الحائض **س** من اتى امراته الحيض
 فعليها التوبة والاستغفار هذا من حيث الحكم اما من حيث
 الاستحباب يتصدق بدينار او نصف دينار لما روي ان رجلا
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامر ان يتصدق بدينار او
 بنصف دينار **ك** قهلا معناه ان كان في اول الحيض فدينار
 وان كان في آخره فنصفه وقيل ان كان الدم اسود فدينار وان كان
 اصفر فنصفه ويكره مستحله للحرمة ثبت بالكتاب والجماع
ح ويستمتع بها ما فوق الارواح ولا بأس بان يوتب امراته
 وهي مستحاضة لان المني والحيض وهو معدوم **س** امرأة تفيض
 في برها لاندع الصلوة لان هذا ليس بحيض ويجب ان تغسل عند
 انقطاع الدم ولو اسك زوجها عن الاتيان كان احب لمكان الصلوة
 وهو الدم عن الفرج **س** المرأة اذا اعطت حائضا الذي يدين القبل
 والدير ليس بالفرج ان يجامعها الا ان يعلم انه يمكنه ان ياتيها في القبل
 ولا ياتي بالجماع في الدير لان الجماع في القبل حلال وله ان ياتي به
 والجماع في الدير حرام وعليه الامتناع فاذا علم انه يمكنه الاتيان
 في الحلال من غير الوقوع في الحرام فله ان ياتي وان شكك عليه فليس
 ياتي **و** من اتى امراته في غير المأني او امراته الحائض وسحل وكفن

امرأة تفيض من برها لا يدع الصلوة **س** الحائض اذا انقطع الدم
 عنها واياها دون العشرة ينظر اخر الوقت وانما يوتب الى اخر الوقت
 المتحجب دون المكروه نص عليه محمد في الاصل فقال اذا انقطع
 الدم عنها في وقت العشاء فانها تؤخر الصلوة الى وقت غروبها
 ان تغسل فيه ويصلي قبل ان تصافى الليل ووقت الغسل يوتب
 الى طلوع الفجر ولكن اذا خيرا الى ما بعد نصف الليل مكروه **و** دم
 المستحاضة ما بيناه والمستحاضة في حكم الطاهرة في حق ما يلزمها
 صد العبادات الا انها يتوضأ الوقت كل صلوة ويجوز لها ان تغسل
 بذلك الوضوء ما شاءت من الفرائض والتمس في ما دامت
 في الوقت وينتقض طهارتها بخرج الوقت لا بالدخول وانما
 توضحات بطل طلوع الفجر ثم طلعت الشمس انتقضت وضوءها
 واذا طلعت الشمس توضحات بطل طلوع اخر ان تغسل بذلك الوضوء
 حتى يخرج وقت الظفر ولا ينتقض وضوءها بزوال الشمس و
 للمستحاضة وضوء ان كامل وناقصا لكان ملان يتوضأ والدم ينقطع
 وحكمه ان ينقطع عن دم سائل قبل ذلك وعن دم سائل في الوقت
 ولا يفرها خرج الوقت اذا لم يسئل في الوقت والناقصان توضحا
 والدم سائل وحكمه ان لا ينقطع عن دم سائل وعن دم لم يسئل في
 الوقت ويفرهما مخرج الوقت سائل في الوقت او لم يسئل ولها ان تقطع
 كامل وناقصا اما الكامل ان ينقطع وقت صلوة كامل وحكمه
 لا يوجب زوال العذر ولا يمنع اتصال الدم الثاني بالاول ويكون
 حكم حكم الدم المتصل بيان ذلك ان المستحاضة اذا زالت الشمس عليها

والدم سائل ويتوضأ على السيلان ثم انقطع الدم عنها قبل السيلان
 الشروع في صلوة الظهر او بعد ما شرع قبل ان يقع قدر الشمس
 او بعد ما قد قعد قدر الشمس وتعد ذلك الانقطاع حتى خرج
 الظهر فانه ينقض طهارتها لان وضوءها كان ناقصا فاخرجها من
 الوقت واذا اتوضأت للعصر وصلت صلوة العصر وتم ذلك الانقطاع
 حتى غربت الشمس فانه لا ينقض طهارتها لان وضوءها كان كاملا
 لا يفرها خروج الوقت فيجب عليها اعادة الظهر لان دمها انقطع
 صلوة كامل وهو وقت العصر وتبين انها وصلت صلوة الظهر بطهارة
 العذر والعذر ان لا يجب عليها اعادة العصر لان وجوب الظهر انما
 يظهر بعد غروب الشمس ولا انقطع دمها بعد ما فرغ من صلوة الظهر ولم
 فلا يجب عليها اعادة الظهر لان العذر زال بعد ما فرغ من الصلوة
 فهو كالمتيم اذا وجد الماء بعد فراغه من الصلوة ثم ان الماء انما يتي من
 بدم فاسدا او بظفر فاسد فالدماغ سدا انتقص من ثلثة ايام لو زاد
 على العشرة او على الاربعين في النفس والظفر الفاسد ان ينقص من خمسة
 عشر يوما ومن كان به جرح سائل او به سلس البول او عازا فانه لا ينقطع
 حكمه حكم الكتي ضبة انها يتوضأ لوقت كل صلوة والنسوان على اربعة اصناف
 زوجة المرأة مملوكة والراة الاجنبية التي يحل النكاح بينها وذو الرحم المحرم
 والحام للتي لا يحل النكاح بينهما اما حكم زوجية ومملوكة ان يحل النظر اليها وليس
 جميع اعضائها من القولا الى القدم يشهوة كانت او غير شهوة ولان يظاها
 في الفرج وفيما دون الفرج الا ان يكون حائضا يمتنع ما ذكرنا والنظر الى الاجنبية
 ومنها لا يحل منه قرنها الا قدمها الا الوجه والكفين الى الفخذ واذا المرأة فتواري

في صلواتها كل شيء منها الا وجهها وكفيها وقديها ولا ينظر الرجل الى المرأة
 الاجنبية الا الي وجهها وكفيها وقديها ولا يحل له من هذين العضوين
 اذا كانت ثيابا من يستر فان كانت بحوزة فلا بأس باللمس فانه
 ان كانا كبيرين لا يجامع بينهما ولا يجامع مثلهما وحكم المرأة الحرام والدة
 ولم الولد والمكاتبه ولك تسعة بمنزلة القوة والمكاتبه ضمة ومن سلس
 البول او طلق البطن وانفلت المني والرعاف الدائم يخرج الذي لا
 يرقا يتوضون بوقت كل صلوة ويصلون به ماشيا واذا خرج الوقت
 بطل وضوءهم فيتوضون لصلوة اخرى **المحذوران** هو الذي لا يغير
 وقت صلوة الا والحديث الذي انبأ به موجود حتى لو انقطع الدم وقتا
 كاملا خرج من ان يكون صاحب عذر من وقت الانقطاع **اح**
 المتخاضة لا يجب عليها الاستبراء لوقت كل صلوة المتخاضة اذا
 قوضت وانقضت الصلوة النافذة فلما وصلت منها ركعة خرج الوقت
 وفوت الصلوة وزنها القضاء وكان ينبغي ان لا يلزمها القضاء
 لان اذا خرج الوقت يصير محدثة بالحديث الباق ولهذا المعنى قلنا
 اذا خرج الوقت ليس لها ان يسح لانها تصير محدثة بالحديث الباق من
 وجه لان كل وجه قلنا اذا خرج الوقت ليس لها ان يسح لانها تصير محدثة
 احتياطا وكذلك اذا شرعت في صوم النفل ثم عاصت قصت رجل
 وعظم او سلس من جرحه وينظر آخر الوقت ان لم ينقطع الدم قوضا وصلا
 قبل خروج الوقت فان قوضا وصلا ثم خرج الوقت ودخل وقت
 صلوة اخرى وانقطع الدم ودام الانقطاع الى وقت صلوة اخرى جازت الصلاة
كتاب **الصلوة** وهي لغة الدعاء

روى

٤٧٩

وتمحوه انسخه الى تغيير التسميه

الوقت على ثلث مراتب الى ثلث الليل مستحب والى نصف
الليل مباح وبعد النصف الى طلوع الفجر مكروه **ح** فلو كانت بلدة اذا
غربت الشمس طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء **ح** والا فقل
في صلوة الفجر التقدير وحده انه يبدأ الصلوة بعد انقضاء السنين
في وقت لو صل الفجر لقراءة مسنونة ما يدرى اربعين الى ستين آية
او اكثر ويرى القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته
يكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس ويؤخر الظل في
الصيف ويعجل في الشتاء ويؤخر العشاء في الصيف والعشاء جميعاً
ويجوز المغرب في الصيف والشتاء جميعاً ويجوز الوقت في الصيف
ويؤخر في الشتاء الى ثلث الليل هذا اذا كانت السماء مهيبة وان كانت
متغيرة يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجوز العشاء **ح**
و اول وقت الوتر من حين يصلي الوقت الى طلوع الفجر والا فقل
ان يصليها في آخر الليل ان كان ممن يتقن نفسه ان كان
يستيقظ في آخر الليل والا فقل ان يصليها في اول
الليل وان اوتر قبل العشاء متعمدا لا يجوز وان كان
صل العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السجدة فوتر
فلما فرغ من من الوتر ذكر انه صل العشاء على
غير وضوء فانه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر **ح**
بناء على ان الوتر واجب وعلى هذا لو تذكر في الفجر انه
لم يوتر فسد فحرم **ح** والاوراق التي يكون فيها
الصلوة خمسة ثلاث لا يصلي فيها جنس الصلوة

ولا يجوز

ولا يجوز لا فرضاً ولا نقلاً ولا صلوة ايمان ولا
سجدة التلاوة ولا سجدة السهو ولا شيئاً من الصلوات
عند طلوع الشمس حتى يرتفع وغروبها اذا اجرت
الشمس الا عصر يومه فانه يجوز اذا غابت الشمس
وعند الانقضاء الى ان يزيل الشمس ولو صل في هذه
الاوراق واجبا كان عليه او فرضاً من قضاء الفائتة
او غيره فانه يعيدها واما الوقتان الاخران فبعد صلوة
العصر الى ان تغيب وبعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس
يكوه صلوة النقط غير ركعتي الفجر قبل صلوة الفجر ولا
باس بان يصلي ايماناً ويقض الفوائت ويسجد للتلاوة
والسهو وجاز ذلك من غير كراهة ووقت آخر ما بعد
غروب الشمس قبل ان يصلي المغرب لا يستعمل بصلوة اخرى لان
فيهما غير المغرب وذلك مكروه **ح** وتسعة اوقات
يجوز فيها قضاء الفوائت و صلوة الجازقة وسجود التلاوة
ولا يجوز فيها نفل لها سبب كالمندوس والذي يجب
بشر وعنه بان شرع في وقت مستحب ثم افسدها واراد
ان يقضيها وركعتي الطواف وتحتية المسجد وان لم
يكن لها سبب بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز
الاستغفار وقد مر وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس
وبعد صلوة العصر قبل الغيرة وبعد غروب الشمس
قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة

وعند الأقامة
يوم الجمعة

وعند خطبة العيدين وعند الكسوف وعند
خطبة الاستسقاء **ف**ج والوقت الذي فيه
يباح الصلوة إذا طلعت الشمس أنه ما دام الإنسان
يقدر على النظر إلى قرص الشمس فهو في الطلوع لا يباح
فيه الصلوة فإذا عجز عن النظر يباح فيه الصلوة **و**في
الكتاب إذا طلعت الشمس حتى يرتفع قدر رجب أو محين
وإذا افتتح التطوع في الأوقات المكروهة فإنه يقطع
ثم يقضى في ظاهر الرواية **ف**ج ولو لم يقطع في
ومض ذلك فقد أساء ولا شيء عليه **ط** ولا
يجمع بين الصلوتين في وقت واحد فيحضر ولا
سفر الأبرقة بين الظهر والعصر وبالمدلفة بين
المغرب والعشاء وسيا تيك في المناسك ان شاء الله
تعالى ولا يجمع بعد المطر والمض **ح** ولو أسلم
كافر عند غروب الشمس فأراد ان يقضيها
عند الغروب من اليوم الثاني الاصح انه يجوز لانه
إذاها كما وجبت ولو نذر في هذه الأوقات
جاء أداءها وأفضل التأخير إلى وقت آخر كما في
صوم يوم النحر وكما في سحرة الثلاث إذا تلبث هذه
الأوقات ولو شرع في التطوع قبل طلوع الفجر
فلما طلع الفجر الاصح انه يتمها وإذا انما
لا يذوب عن سنة الفجر على الاصح وكذلك إذا طلع

س

يستأن وقد تعد على الرابعة قدر الشهة لا ينوب
الركعتان عن السنة الفجر على الاصح وسنة الفجر لا يجوز
أداؤها قاعدا أو راكبا لأنها في بعض الروايات
واجبة ولو صل ركعتي الفجر ثم نسي انه صلاها
فشرع في أداءها مرة أخرى ثم يذكر فافسدها
لا يلزمها القضاء ولو افتتح ركعتي الفجر قبل
صلوة الفجر فافسدها ثم قضاهما قبل وقت الفجر
الاصح انه لا يجوز ويكره الكلام بعد اتقار الصبح
وإذا صل الفجر جاز له الكلام وأراد بالكلام المباح
أما الفاخر فحرام في جميع الأوقات **ح** ولو خشي
ان يغتصب الصلوة مع الجماعة لو اشتغل بسنة الفجر
شرع في السنة ثم يقطعها ثم يشرع في صلوة الإمام
ثم يقضي إذا طلعت الشمس وان كان يعلم انه لو تأخر
بالسنة يدرك الإمام في القعدة فإنه يشعل بالسنة
والسنة متى فاتت مع الفرائض فسنة الفجر يقضى مع
الفجر قبل الزوال وبغيرها من السن هل يقضى
اختلف المشايخ فيه فإذا فاتت بدون الفرائض
لا يقضى إلا ركعتي الفجر وإذا شرع في الأربع قبل الجمعة
ثم خرج الإمام للخطبة يتم أربعاً على الاصح
وكذلك لو شرع في الأربع قبل الظهر ثم اتمت
للظهر **ط** وفي الخلاصة وقتاوي قاضي خان

ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام للمخضبة فانه انفتح
 الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامامان صلا ركعة
 يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة بقراءة
 الفاتحة وشيئا من السورة وبها اخذ المشايخ
 ولو صار ركعتين وقعد ثم قام الى الثالثة ولم
 يقيد بها بالسجدة وخرج الامام بعد الثالثة
 وسلم وقيل يتمها اربعاً ويخفف القراءة
 وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت
 للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقيد بها بالسجدة
 فانه يتمها ركعتين واذا سلم على راس الركعتين
 بقية اربعاً واذا صلا ركعة من الظهر ثم طلعت الشمس
 فسدت صلاة الفريضة ويبقى اهل الصلوة ولو صلا
 ركعة من العصر ثم غربت الشمس اتها واذا احضرت
 الصلاة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن اداء الفريضة فيه
 لم يقض عند ابي يوسف رحمه الله واذا
 طهرت وقد بقي من الوقت مقدار الغسل والتكبير
 قصت واذا طهرت تمام العشرة لم يعتبر مكان
 الغسل وانما يعتبر المكان الافتتاح القابلة لو شغل
 بالصلوة يخاف فوت الولد جاز لها ان يؤخر
 الصلوة عن وقتها ويؤخر بسبب اللص ونحوه

فصل في الاذان

فصل في الاذان

الاذان سنة مؤكدة لاداء المكتوبات باجاء عترته ذلك بالسنة
 واجماع الامة واصل الاذان ثبت بروايلها من اهلها روي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جمع الصحابة وشاء وروى في الاذان فاشاء بعضهم الغيبة
 الناقوس فقال صلى الله عليه وسلم هو النصارى وقال بعضهم بغيره فقال
 خطابه بغيره هو اليهود وقال بعضهم بغيره بالطينور وقال بعضهم بوقد انان
 فقال ذلك الجحوش ولم يتفقوا على شيء فلما اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم جمعه
 عبد الله بن زيد الانصاري فقال كنت بين النائم واليقظان فرأيت نائمها
 عليه ثوبان اخضران قائما مستقبل القبلة يحكي الاذان المعروف ثم قام فقال مثل
 الاذان ثم اذنيه قد قامت الصلوة مرتين فقال عليه السلام عليه السلام فانا نأذنه
 منك فقال رضي الله عنه واني ايضا رايت مثل ذلك الاذان تسبقني به فكرهته ان
 اقول عليه قوله **الح** وقيل الاذان لم يثبت بالرواية على ما روي عن ابي جعفر
 محمد بن علي رضي الله عنهما فقال ان الاذان اجل من ان يثبت بالرؤيا ولكن
 النبي صلى الله عليه وسلم لما اسرى الى المسجد الاقصى وجمع النبيون للرسول فاذا جبريلي
 عليه السلام واقام وام النبي صلى الله عليه وسلم خلفه الملائكة وارواح الانبياء
 صلوات الله عليهم **الح** وان من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل مكة قرعة
 او علة اجبرهم الامام فان لم يفعلوا قاتلهم بالسلاح ولما اهل مصر في الاذان
 والاقامة والجماعة قاتلهم الامام لانه من معالم الدين وشعاره **ط** واهلية الاذان
 ان يحتمل معرفته في القبلة والعلم بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال
 القبلة ابتداء وانما يحتاج الى معرفة القبلة والعلم بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان
 والاذان شرح لاحضار الناس الى المسجد لاداء الصلوة واعلامهم بمرغوب الوقت
 واباحة الاذان ومعرفة الاحكام فاذا لم يوف الوقت يكون اذانه سببا للفتنة **ف**

فصل في الاذان
 فاعلم ان عائل الاوقات الصلوة
 لا يستحق توبع العزدين

سبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان ويكتفى ان قوله
الصلوة خير من النوم مرتين **ق** والاختلاف في الاذان في ثلاث مواضع
احدها ان الاذان عند نداء الله الله وفي قول اهل المدينة لا اله الا الله
والله اكبر ولا ترجيع في شريط من الاذان عند نداء وقال الشافعي في قوله
يرجع وصورة ان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفف عنهما
والثالث الله اكبر الله اكبر مرتين عندنا وقال بعض الناس مرة واحدة
مثل الاذان عندنا وقال الشافعي رحمه الله في رفعه في طم والسنة في الاذان
المرسل وفي الإقامة المحدث لان المقصود من الاذان ان يحصل هو الاعلام
بجاء اليق والمقصود من الإقامة الترشيع في الصلوة والحدس بجاء اليق
ط وصورة الترشيع ان يفصل بين الطلوع وصورة الحدس ان يصل بينهما
ولو ترسل فيما ان حدس في الاذان وترسل في الإقامة لجزاه ولكن يكره ذلك
ط ويستقبل بجاء القبلة في الاذان والإقامة الا عند قوله في الصلوة
والفلاح تحول وجهه يمينا وشمالا وقدماه مكانهما الا اذا كان على المنارة
فلا بأس بان يستدير في صومته **ف**ح ولو جعل اصبعه في اذنه فليس
وان ترك فلا يضره ولا بأس بالنظر في الاذان وهو تحصيل الصلوة
غيره يتغير فان تغير لمعن او مدكره وكذلك في قراءة القرآن ولا بأس
بإدخال اليد وغره في الجيوب **ه** مع سماع الاذان فعليه ان يجيب وان كان غيبا
لان اجابة المؤذن ليس باذان ولهذا لا يشترط استقبال القبلة وهو ان
يقول كما قال المؤذن الا في قول ابي على الصلوة على الفلاح فانه يقول مكانه
لا حول ولا قوة الا بالله العظيم **و** مكان الصلوة خير من النوم
صدقت وبررت ولحق نطقته **ز** ولو سمع الاذان وهو يقرأ القرآن فانه
يرك القراءة ويتابعه لان القراءة لا يفوته والاذان يفوته **ط** وفي الخلاصة
لا يترك قراءة القرآن لانه اجابة بالضرورة **ط** وقال الحنفى رحمه الله والملاح

الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان ولم يمش الى المسجد كما يكون
محميا ولو كان حاضرا في المسجد حين سماع الاذان فليس عليه اجابة ولا يكتفى
بالشريط في سائر الصلوات وهو ان يقول بنية الاذان والاقامة بعد مرتين
اية حي على الصلاة حي على الفلاح **ط** او قامت او قامت **و** تنوي بكل مرة ما يراه
اهل تلك البلدة قامت قامت في بلدنا ويجوز تخصيص كل مكان مشغولا
بصلوات المسلمين كالقاضي والمفتي والمدرس ويقعد المؤذن بين الاذان والإقامة
في جميع الصلوات الا في المغرب فانه يقوم ساعة بغير سالك ولا يجلس في السكون
مقعدا نائما طويلا او ثلث ايام قصار **ح** فان اذن رجل واقفا لم يركع
بأنه لا بأس به وان لم يركع به الاول يركع ولو اخر الإقامة لم يركع له ان
يا جماعة **ج** وينبغي للمؤذن ان يؤذن في موضع يكون يسمع للجماعة **ح** جماعة
فانهم لجمعة في الصلوة فانهم يصلون الظهر بغير اذان واقامة جماعة **ط** وقيل بعد
الجمعة لا يركع وهذا في المصروبة القرية لا يركع بكل حال **ط** وفي تركه في الجماعة
وعليه شديد وهو ما روي عن النبي عليه السلام انه قال خمسة لا يقطعوا
عنهم النار ولا يخفف عنهم العذاب وذلك من جعلها من سماع الاذان ولم يخفض
ولو كبر المكتوبة في المسجد ثم سماع الاذان في مسجد آخر لا يقطع **و** كذلك لو كبر لها
في بيته ثم سماع الاقامة في مسجد فان كبر لها في مسجد ثم سماع الاقامة في مسجد
قطع **ط** اطلق ههنا المستقلة ما لم تأويلها اذ لم يفيد الركعة بالسجدة لها اذا
قربها من اذانها فخر لا لانه لو قطعها كان هذا انقطاع اصل الصلوة ولو اضاف اليها
اخرى كان انقطاعا وصلى الصلوة فكان اهون فكان اولى **و** ان حلت اكثر من نصف
صلوة لم يقطعها ويؤخر في صلوة الامام بعد الفلاح ان كان في الظهر والعشاء **ط** واذا
اقام المؤذن ويقول حي على الفلاح يقوم الامام والقوم جميعا واذا انقضى قامة الصلوة
يكبر الامام والقوم جميعا ولو لم يكبر حتى يفرغ من الإقامة فلا بأس به والكلام
في الاستبابة في حوز هذا اذا كان الامام في المسجد ولو كان الامام هو المؤذن فانه لا يقدم

حتى يهاونهم الامام فاذا اتى الصف قام اهل ذلك الصف ولودخل من جانب
 صفوف لا تقسمون حتى تبلغ القبلة ولو احدث المؤذن قلاصة فانه يتبعها ثم يذهب
 قيسيا ويصلي ولقد اختلفوا في اذان واذا غي عليه قلاصة او مات في السقف ان يندب
 عن الاقامة من اولها ويستمر الى يكون المؤذن حيا بقبلة على باب البصرة
 ووافقت الصلوة وما ظاهرا على ذلك **فصل في معرفة القبلة**
 الكعبة اسم للعرضة قال المصنف لو وضعت في موضع آخر فوجه اليها وصلى لا يجزى
 والقبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزم التجرد عن عينها فاما من كان خارجا
 فلهو اوجب عليه التوجه الى الكعبة في كل صلاة في الدليل والدليل بالاصالة في قوله
 المحارب التي فيها الصحابة والتابعون رضوا الله عليهم جميعا فحقوا في حق القوا
 جعلوا قبلة اهلها ما بين المشرق والمغرب فان كان بالعرف جعل المغرب عن يمينه
 والمشرق عن يساره لقوله عز وجل الله عن يمينك والمشرق عن يمينك
 فافسها قبلة اهل لواء **و** حين فتحوا الكراسن جعلوا قبلة اهلها ما بين المغرب والشرق
 ومغرب الشمس فعلمنا اتباعهم في استقبال المحارب النصيب فان لم يكن في السؤال
 عن المجهول **و** المحارب ان ينظر في الشمس في ايام الشتاء والارز في طول
 يوم في الصيف فيجعل ثلثا عن يمينه وثلث عن يساره ويصلي بين ذلك **ف**
 فوجه الى غير القبلة متعديا فوافق ذلك الكعبة المحسوسة وان كان لا يكون ولو صلي في مكان
 يكثر ولو صلي في غير القبلة متعديا فهو كاف لان كان لا يستحق **و** والصلوة لا
 يكفر لان ترك جهة الكعبة حارة في الصلاة وتعين لكل قوم مقام فلاحل الشام
 الزكن الشامي واهل المدينة موضع عظيم والميزاب واهل اليمن الركن اعلى واهل
 مكة ان يحول وجهه الى القبلة ولا يحوله احد او يحوله ولكن يضره القول بجهات صلوة
 من غير القول الى جهة الكعبة ولا يتعذر نية استقبال القبلة على الوجه **و** من الدليل
 على معرفة القبلة السؤال كان من اهل ذلك الموضع لان اهل كل موضع يعرف

ما بين

صلوة

بقبلة من غيرهم عادة فلا الله تعالى فاسألوا اهل الذكوان كنتم لا تقبلون
 وتوالجوا والمفاوز قد ليل القبلة النجوم لما روي عن جعفر بن محمد عن ابيه قال
 تعلمون ان النجوم ما يحددون به القبلة واهل الكوفة يجعلون المدي خلف
 القفا في اتجاه القبلة ويحسن يجعل الجدي خلف الاذن النجم وفي الرمي جعل
 الجدي على منكبك الامين وفيما سوي ذلك من الامصار اذا جعلت نيات النفس
 الصغرى على اذنك العجز وانخرت قليلا ان شمالك فذلك القبلة **و** قيل اذا جعلت
 الجدي خلف اذنك اعني فلك القبلة **و** وعن ابن المبارك وابن مطيع
 وابن معاذ رحمهم الله وغيرهم انهم قالوا اقبلتنا العقب وقيل اذا كان في
 في برج الجوزاء في آخر وقت الظهر اذا استقبلت الشمس بوجهك فلك القبلة
 وقيل اذا قمت مستقبل القبلة في وقت العشاء الاخرة يكون فوق راسك في
 مضيقك موضع زوال الشمس من راسك **و** من نقل بان قالوا ان يمينك يظل
 الشمس الطائر الواقع والذي عن يسارك يقال له الشمس الطائر وهو اسرعها
 سقوطا فاذا سقط الذي عن يمينك فسقط يكون مجدا وضربك الامين
 واذا سقط الشمس الطائر كان سقط في وجهك بخلاف يمينك النجم فالقبلة
 ما بينهما وهو قول ابو جعفر رحمه الله وهذا الاقوال قريب بعضها
 من بعض واقر بها الى القصص **و** قال ابو جعفر **و** اذا تيسر او تيسر
 يجوز وتكون بعض اصحابنا ان الجهة التي اذ بها النجم في القبلة على الحقيقة في
 عندنا هذا غير مرضي فغير قول ان كل مجتهد مصيب للحق لا يخول به
 لكن المجتهد يخطئ مرة ويصيب اخرى **و** رجلا شجعت عليه القبلة بمكة وهو يمشي
 ولم يكن يحفر من يسار فخطا بالثري ثم تبين انه اخطأ يلزمه الاعادة لانه يتيقن
 بالخطا اذا كان بمكة وكذلك اذا كان بالمدينة لان القبلة بالمدينة مقطوعة بها لانه
 لانها نصية رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوجهي بخلاف سائر البقاع **و** عن محمد بن
 انه لا اعادة عليه في الفصول وهو الاقصر **و** رجلا اشتبهت على القبلة في المسجد ولم يكن

ان كان محسوسا

مع احد يعرف القبلة يجوز له التحري لان عجز عن يسلم فصار كالطاف
طرجل اشبه عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب
 وتحري الجانب اخر فان يكونا من اهل ذلك الموضع عليه ان يخذ
 يقولوا لا يلتفت الى كلامهما لانما يقعدا من اجتهاد فلابد ان
 اجتهادها جاهد غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع عليه ان يخذ
 ولا يجوز له ان يتاقلهما لان اهل الموضع يكون اعرف بقبلة عن غيره
 عادة فكان خبرهما عن علم **ف** ولو شك فلم يتحرر صلى من غير تحري الى
 جهة فهو على الفساد ما لم يتبين الصواب بعد الفراغ ولو انه تحري في
 في الصلوة ثم تبين خطاه في الصلوة حوّل وجه القبلة وان لم ولا يعلو
 استقبال الصلوة لان القبلة حالة الاستباه لجهة التي ادى اليه تحريه
فايضا ولو لم يتبين وجه القبلة وهو في حال الاستباه ولو وقع تحريه واكثر رايه
 الى جهة وتلك الجهة وصلى الى جهة اخرى فلا تجزئه هلته وانما هي القبلة
 لان قبلة الجهة التي وقع عليها تحريه فقد صلى الى غير القبلة **ف** ولو صلى الى جهة من
 غير ان يشك في ام القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساده بيقين
 فيجب عليه الاعادة وان علم في الصلوة انه اخطأ **ف** قلت الفقيه رحمه الله ان قيل
 ولو بقي منكرا في الصلوة لم يحكم بنية حتى يفرغ فاذا فرغ وعلم انه اصاب لم ينظر
 في جهته **ف** وان ظهر له ان اخطأ اعادها **ف** وان علم في الصلوة انه اصاب القبلة فعليه ان يستقبل
 وان ظهر فيها انه اخطأ يستقبلها ايضا ولو بقي منكرا ينظر ايضا ظهر في جهته
 وان ظهر له ان اخطأ بعد الفراغ من الصلوة بعيد وان ظهر له اصابة من غير الامر وان لم
 يظهر نية بعيد **ف** ولو صلى الى جهة بالتحري فاخبره سبعة ايضا اما ان ظهر له اصابة
 في الصلوة فيمنعه وان ظهر له ان اخطأ في الصلوة ويمنعه وان لم يظهر نية في
 ايضا وان فرغ من الصلوة وظهر له اصابة او اخطأ او لم يظهر نية لا يوجب عليه الاعادة
 وقد مر وهذا بخلاف ما لو تضرعا بااء عاظون انه طاهر ثم تبين انه غش **ف** ولو صلى

ان كان في

اربع ركعات الى اربع جهات **ف** اذا صلى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل
 وحول الى القبلة واقتدي به فمضى وجها من ان كان الاخر حين افتتح الصلوة **ف**
 من يسأل عن القبلة فجاء رجل وحول الى القبلة فلم يتبين ان قد صدقت صلوة الامام
 وان لم يجد الا عجمي من يسأل جهات صلوة الامام وقد صدقت صلوة المقدسي لان
 للمقدسي عجمي انه بنى صلوة على صلوة كان اولها الى غير القبلة ثم جعل صلى في المسجد
 في ليلة مظلمة بالتحري فتبين انه خطا الى غير القبلة جهات صلوة لانه ليس لان
 يقرع ابواب الناس للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بمسجد الجبل ولو كانت
 مقبولة لا يمكن غير المحل **ف** انما له التحري وقد مر **ف**
فصل في المسجد ولا يسمى المسجد
 في المصار وغيرها واذا انتهى الى مسجد حية وقد صلى فيها هل فان شاء
 فيه وان نقاء فصدحها مرة اخرى وقيل صوته فيه افضل ليلا يكون عليه
ف رجل لم يمسك مسجد فخر المسجد يباع لكثرة جماعة فالصلوة في مسجد افضل
 قل اهل مسجد او اكثر لان المسجد حقا عليه ليس لذلك فلم يقع التعارض
 لترجح بكثرة الجمع **ف** وان لم يكن لمسجد من مؤذن فانه يذهب الى المسجد منزلا
 ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحد لان المسجد منزله حق عليه فيؤذي
 حتى **ف** مؤذن مسجد لا يحضر مسجد غيره يستحب له ان يؤذن ويقيم ويحيط
 وحده ولا يصلي في مسجد اخر **ف** ويكره الوضوء في موضع الا ان يكون في موضع
 اعد لذلك لا يصلي فيه او توافي انا ولا يميز في المسجد لافق في البواري
 ولا تحت اعمه لانا انما نعظم المساجد وصوتنا عن النفاة فباخذ النفاة
 في توبه ولا يقبها في المسجد **ف** فانه اضطر لذلك فالقاه على البواري
 لان البواري ليست مسجد حقيقة وما اتهم مسجد حقيقة **ف** وان كان في المسجد
 غش خطاف او حمار وهي تدرك لباس العالم وان لم يكن في البواري يدفن
 في التراب او تحت الحصى ولا يترك على وجه الارض ولا يترك على سطح المسجد

المسجد حقا عليه

ولا على اسما حيطانه من الداخل الى القبلة او غيرها. وكذا مسجد الجبل من الطين
 باسطوانته المسجد او بجوانبه. وان مسجد بنو حمر حقله في المسجد لا يعلو عليها
 والاولى ان لا يعلو. وان مسجد تراب في المسجد انه كان التراب مجموعا في ناحية غير
 منبسط لا يابس. وان كان منبسطا مفردا شيئا يكرهه لانه بمنزلة ارض المسجد. وان كان
 بجنتية هو موضع في المسجد لا يابس به لانه كجنتية ليست من المسجد ولا يحق
 في المسجد بربما لانه لو حفر يدخل فيه الشوك والصبا لا فيذهب حتى المسجد
 بهاية ولو كان البر قد بدا بترك كبير فزعم. وان حفر في المسجد سرقت فيه
 شيء انفق اهل المسجد او رجل اخر باذن اهل لا يقرن لهافر. ولا يحق بربما
 غير اذن اهل المسجد يقرن الحافر فما انكف فيه سواء كان البر في المسجد او لا
 كما لو علق رجل من اهل المسجد قد يلا او يمسك فيعصر انكف به انسان كان
 ضامنا ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه البيعة ويشغل مكان الصلوة
 الا ان يكون فيه منفعة المسجد بانه كانت الارض نزه لا يستقر اساطينها المسجد
 فيغير من الشجر ليقول النزه. ولا يابس بان يتخذ في المسجد بيتا لوضع فيه صغير ومتاع
 وبجرت العادة من غير تكريم ولا يجوز ان يتخذ في المسجد ليقام فيه من غير تكريم
 فان فعل بغير حرج ولو علق شيئا من غير تكريم من بر المسجد او حصره داخله
 ولم يتعد ذلك لا يجب عليه العادة لانه ليس به معتبر ويكره ان يتخذ في المسجد
 لان المسجد عند العبادرة دون الانكساب وكذا الوتران او الفقيه او الت
 باجره او العلم اذا علم الصبا باجره فان فعلوا بغير حرج فلا يابس به ولو حفر في
 لوقف المسجد ومتاعه وشغل بالباطل فلا يابس به. ولا يابس بالجلوس في المسجد
 لغير الصلوة ويكره النوم في المسجد الا ان يكون غريبا ويكره الجلوس في المسجد
 للصبي ثلاثة ايام. وفي غير المسجد يحضر الرجال ثلاثة ايام والرجال اولى ويكره
 اتخاذ العنيفة في المسجد ان كان الوارث مقيما او غائبا. ولا يابس للمعتكف ان
 يبيع ويشترى في المسجد ويكره صلوة يجتهد في المسجد الذي يقيم فيه جماعة

الذي عن

الامن عنده من مطر او غيره وسوا ذلك كانت الميت والقدر في المسجد او كان الميت في
 في مسجد قد تم الا عرف من بناء لاهل المسجد ان يبيعوه وليستعينوا بتمني
 مسجد اخر ولا يابس في المسجد برك في المسجد من الغرب الى الغشاء وبعد الغشاء
 الاخر لليل لا يجوز الا في موضع جرت به العادة. ويكره بناء طاقوت في فناء المسجد او
 حدة اذا كان فيه تقطيع على المصلين. ولا يابس بانحاذ الظلة في باب المسجد
 من غلته اذا كان المظفر الباب. وبناء النار بقدر الحاجة المسجد
 بالاجر من البناء يجوز في الغلته اليه. بوارى المسجد اذا وقع الاعتناء عنها
 في غير محلها. ولو وقع اهل المسجد في غير حرجه مسجد فبالذي بناءه اتي به
 اذا خرب ما حول وان لم يعرف بانه فاجتهدوا على بيعه ليستصوبوا بتمني حرجه
 لا يابس به. ولو لم يخرب فليس لهم نقله من موضعه. ولا اهل المسجد ان يهدوا المسجد
 ويحده واولاده ويقضوا الحساب ويعلقوا القناديل. ولا يكره التولي ان
 ينقش المسجد من ما الوقف وان فعل كان ضامنا. ولو جعل داره مسجدا وفتح
 الباب الى السكة وسلم الى التولي او صلا فيه جماعة او حيا فيه باذن الجماعة
 يصير مسجدا. ولو بنى مسجدا او بنى فوقه غرفة فله ذلك. وان كان حديد بنى على
 بينه وبين الناس ثم جاء بغير غرض لم يترك. ورجل اخر من داره مسجد ليس له ان يضع
 حذو عه الا ان يكون اخره وعليه حذو عه. ولو ادعى رجل عوى في المسجد و
 الباني غائب فاذا قضى القاضي على نفي اهل المسجد كان هذا اقتضا حاج اهل
 المسجد بباطل او بباطل كتب عليه تسبيح او الحمد لله يكره بباطل او بباطل
 شجرة غرسها انسان في المسجد اذا كبرت فبها المسجد للفقارس وتحمية المسجد
 ويكره لتحمية المسجد لكل يوم ركعتان والا صلواته بيا كما دخل ولا يكره
 في الحلة مسجد ان كان له الصلوة فاقد منها اولى فان استقر باخفي اقرها فان
 استويا فان كان علما بباطل في اقلها جمعا فليكن في حضوره ط سوق بني لهما

حدث فالتاسع ينهضون الى المسجد القديم وهو افضل لان زيادة فضل
ط مسجد بني عباس المسمى المدينة لا ينبغي ان يضاف اليه لان السعي للعمامة في
 مسجد عائشة تعالى قصار كانه بني على ارض القصب اذا شئت التكية الاولى
 في مسجد ادركية او كنان فالأفضل ان يضاف ولا يذهب الى مسجد اخر اذا كان
 امام بني فاسقا او اكل الربوا لان تحول الى مسجد اخر **ف** من بني مسجد او جعله
 تعالى فهو حق التماسه ودره وبسط البعاري وتحرير والقاديل والاذان والاقامة
 ان كان احد ذلك وان لم يكن فالراي في ذلك **ف** الجسنة و
مصلحة الجنان قلح احكم المسجد عند اداء الصلوة حتى يبيع الاقدار وان لم يكن الصفوف
 متصلة وليس لها حكم المسجد في حق المرد وحرمة الدخول للجنب وفي خلدته
 والاصح ان ليس لها حكم المسجد وثنا المسجد حكم المسجد حتى لو قام في ثناء المسجد
 واقتصر بالامام صحت اقداره وان لم يكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملاك الا ان
 تقع الاقدار والطاقت والسق في باب على الحقيقة قال
 وان لم يكن الصفوف متصلة دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا اغلقت كان المسجد
 جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد جماعة يشبه فيها احكام المسجد من حرمة
 البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمتنعون الناس من الصلوة فيه
 واذا كانت الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتح بابها كان لها جماعة
 فليس هذا مسجد جماعة وان كان في الدار من الصلوة فيه ويجوز ان يدعى
 الكتاب بصفوة سراج المسجد فيها قبل الصلوة وبعدها ما دام الناس يصلون
 فيه مسجد ليس له احام ومؤذن معلوم يصلي الناس فيه فوجها فوجها بجماعة
 الافضل ان يضاف كل فوجي باذان واقامة على حدة مسجد كبير من اجل بين
 يدي الصلوة ان كان محلي ذراعا لا يكره وان كان اقل من ذلك يكره **ف**
 واجماع اعظم المساجد والمساجد التي على قوارع الطرق وعند كفاي مسجد

ويكره غلق بالمسجد وسد المصاحف وقوز ما تلاها من باغلق المسجد
 ولا يفتح الا في اوقات الصلوة ولا ينبغي ان يتكلف بدقائق النقش على الجدران
 وحائط القبلة لا يحمل سراج المسجد الى بيته ويجوز منحه الى المسجد الجنب لا يحمل
 المسجد والحديث يدخل بان من المسجد او العاقل اذا سال الفقير شيئا او
 خلط بعضهم ببعض ضمن ولا يجزيهم من ذكوتهم اهل المسجد اذا اصبوا
 متوليا من غير القاض لا يجوز ان اذا جعلت في المسجد طريقا ومن الطريق
 مسجد اذان وادخل الوقت اذا كان بجانب المسجد يجوز ان يزيد واحدا في
 المسجد باذن القاضي وكذا من الدور والمناوت ولو كان على جدران
 المسجد على العلم يؤخذ ارضه بالقيمة كهاضمة فقلد مع عن غير الصلوة في غير
 انهم اخذوا ارضي برك من اصحابها وزادوا في المسجد وام وان لم يكن المسجد وقف
 واحتاج المسجد الى التماس لا يابس بان يوجها من المسجد رجلا فانه في صحته
 او في رضى وهيت خزين وبنوا المسجد كذا الامور **فصل**
في ستر العورة ستر العورة فريضة لقوله تعالى واغشى عنكم عند كل مسجد
 والزينة ما واري العورة ثم النساء عاض بين حرمة واحة والراة المحت من
 قريتها الخطة ما عورة الا قد يمين والكف **ط** والصلوة ان القدمان ليست
 في حق الصلوة وعورة خارج الصلوة وفيه انكشفت ذراعا جازت صلواتها
 على قول والامة فالعورة منها اربعة الظفر والبطون والمخال الربية والفوج وكذا
 من كان في رقبته شيء من الرق كالنقرة وام الولد والمكاتب والمستعانة
 بمنزلة المكاتب **ط** ثم قليل الكتف او العورة لا ينعى اداء الصلوة والكثير يمنع
 وقد رابع **ط** فاذا اكتشف الربيع فصاعدا منع واذا اكتشف اقل من الربيع
 لا يمنع واراد به ربيع العنق والامة اذا اعتقت في خلد الصلوة فان اخذت
 قناعها بعل قليل وتقصعت به قبل ان تؤدى وكذا لاكتشف صلواتها والحيث
 بالعلم القليل ان ياتي بربيع واحدة وان كان بعد اداء الركن مع العلم باليقين قد صلواتها

وصية

وكذلك المصيبة اذا تعرتي فليست من ساعته وكذلك اذا انقضى عليه الشوب الخمس ثم رماه
من ساعته **ط** ثم العورة غليظة وخفيفة فالفليظة هي السواك وان الغليظة ما
سواها فالأصابع من الفليظة ما يولد من زيادة عروق الدم وفي الحقيقة ربع العضو كاشف
النجاسة **ح** فاذا اكتشفت من الفليظة أكثر من قدر الدم من غير الدم الصلوة وأما غيره
بالنجاسة الفليظة اذا احصا بالثوب أكثر من قدر الدم من غير الدم الصلوة والغليظة لا ينعى ما لم
يكن كثير فاحتمل ظلاله اذا اصلت واكتشفت نيت من شعورها وظفرها وفروعها
اخذها ان كان بحال لوجع ذلك بلع الربيع اذا اداء الصلوة والآلة **ط** والصلوة
التقدير والفليظة والغليظة بالربيع حتى لو كان قدر ربع عضوها مكشوف لا يجوز صلواتها
ح وندي المرأة كانت صغيرة ناهية فيجب للصلاة وان كانت كبيرة فغير عضو
على حدة واذا ندي المرأة بعد عرضة واحدة أو ستر المرأة على سترها عورة والستر عورة
على الأصح لكن غسله في ثيابه موضع **ح** فلو اكتشفت ربع واحدة من ثيابه جواز الصلوة
والذكر في المتوفى يجب كالجنازة المقومة ويغسل الغليظة الى الفليظة فان بلغ بطنه
ومصلح والذراع عورة على الأصح والبر عورة والليتان عورة وتيد كل ذلك عورة
ولعن فعل هذا حتى بلغ المكشوف ربع الجمل يفي الصلوة والمأفلة على القول الأصح
وهو الاول اذا بلغ المكشوف ربع احداهما كان مانعا وحكم العورة في الركبة
اخف منه في الفخذ حتى لو رأي رجل غيره مكشوف الركبة ينكح عليه يوقف ولا يبايعه
ان الرءوان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه يعنف ولا يضر به ان الخ والصفيق
عبد لا يكون عورة ولا بأس بالنظر اليها ومن مستها **ط** يجعل صبا في قميص
واحد محمول الجيب جازت صلوة وان كان يفره يقع على عورة في الركوع
وعورة لا يظهر في حقه وانما يظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصلي على عورة
الغير لا تعد صلوة المصلي اذا نظر المصلي مطلقا فله جمعها من شهوة يبرأ بها
ولغير صلوة **ط** وعورة الرجل ما بين سرة الركبة والسرقة ليست بعورة
والركبة عورة والركبة لا يعتبر عضو على حدة بل تتبع للذكر حتى لو كان رجل ركبة

مكتوبا

مكتوبا يجوز صلوة هو المختار وفي المرأة الكعبية ينبغي ان يكون حكمها حكم
الركبة وفي بطن قدمها روايتان والأصح انها ليست بعورة وما بين سرة وعانة
عضو كقل والملازمة حول جميع البدن فاذا اكتشف ربع قدرت صلوة
ح والذكر عضو بانفاده وكذا الاثنيان وهذا هو الصحيح دون الفم اذ خرجت
من البحر عانة ومعها ثوب لم تصل في ثوبه ينكشف شيء من فخذه وساقها
ما بين الجوار ولو وصلت قامة لا ينكشف تصل قاعته ولو كان الثوب ينطوي
جسد ما وربع راسها فركت تغطية الراس لا يجوز صلواتها ولو كان يغطي اقل
من الربع لا يضر **ح** وتظهر البدن والثوب المكان فضر بتقديم الصلوة
من النجاسة الحكيمة والحقيقة المانعة والملازمة النجاسة الحكيمة المحدث الأكبر
والاصغر وبالحقيقة المانعة ما زاد على قدر الدم في الغليظة والمستحق في
المخففة فانه ما دون ذلك يجوز معه الصلوة والقول عليه انه فضر قال الله تعالى
وتباليك فطهر والبدن والمكان بمعناه لان الصلوة لا يسترها حسب ما
لشايه والمعتبر في طهارة المكان ما تحت قدم المصلي حتى لو افترق الصلوة
وتحت قدمه نجاسة أكثر من قدر الدم هو لم يجز صلواته انما لا بد من
انقياء وانما بالقدم وكذلك موضع سجوده للدم السجود ذكره كالقيام
واما مكان اليدين والركبتين فلا يضر **ح** النجاسة اذا كانت في موضع
فلم يمسها ولا تحت قدم واحد أكثر من قدر الدم الاصح انه ينبغي جواز الصلوة
ح النجاسة لو كانت على ثوب المصلي يمنع اداء الصلوة في اي موضع كان ولو صلى
على بساط في ناحية في نجاسة ان لم يكن في موضع قد مر ولا في موضع سجوده لا
يمنع اداء الصلوة سواء كان البساط كبيرا وصغيرا بحيث لو حل واحد طرفه
يتحرك الاخر هو المختار رجل صلى وقام على النجاسة وفي رجله فعلان او جملان
لا يجوز صلوة ولو اقرت نعليه او جوس به وقام عليها جازت صلوة ولو
بسط كعبه على الموضع الخبيث وسجد عليه لا يجوز وفي الفس اذا فرشه وقام عليه

اذا كان صومه نجسا يجوز ان يوطئ على اليد وقد اصابت النجاسة فيهما من الاثر
 اذا كان مع الغياب ثوب وياح وثوب كرايس فيه نجاسة اكثر من ثوب الذي
 يصل في الديار بخلاف ما اذا لم يجز الاجل ههنا غير مد بوعترانه لا يستعجل
 به واذا كان مع الغاري ثوب فيه نجاسة ان كان قد روي من الثوب طاهر
 يلزمه ان يصلي فيه وان طاهر ياتنا لم يجز وان كان اقل من الربع طاهر يجز
 بين ان يصلي فيه وبين ان يخطئ ويانا والصلوة في الفصل اذا لم يجز ثوبا
 يستبرج عورة لا يلبس العظام والركوع والسجود بل يجوز فيه الماء والقفق
 فيفضل واذا اكتشفت العورة او روي الرجل فوقف في صف النساء او
 في صف النساء او وقف على نجاسة مائة مائة ومكث كذلك زمانا يكتفي فيه بالركوع
 من اركان الصلوة فسدت صلوة والله اعلم **سهم فصل في النية**
 الفاضل عن عشرين فرض عين وفرض كفاية ففرض العين اذا قام ببعض لا
 يسقط عن الباقي كالصلوات الخمس والصوم والركعة والنج وفرض الكفاية
 ما اذا قام ببعض سقط عن الباقي كركعة السلام والجماعة اذا لم يكن نية
 والصلوة على الجماعة وغيرها ثم انظر على الصلوة ستة الطهارة عن الحدث
 وعن النجس وسر العورة وتبديل القلب والوقت والنية ورائف نفس الصلوة
 تكبير الافتتاح والقيام والقراءة والركوع والسجود والقفعة الاخيرة مقدار
 التشهد والخروج من الصلوة بفتح المصلي والصلوات احوال ثلثة لما
 ان يكون منفردا او مقننا او امايا فان كان منفردا او اراد افتتاح الصلوة
 فانه يستقبل القبلة على الطهارة ويكبر تكبيرا الاستماع مقارنا للنية والنية
 على القلب وهو ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي فان قصد بقلبه وذكر بلسانه
 كان اقطا **ط** والصلوة يحتاج الى ثلاث نيات اولها نية صلوة في الثانية
 يصليها لله تعالى والثالثة نية الكعبة يقول توجهت الى الكعبة والاصح ان
 نية الكعبة ليست بشرط **ط** والمقتضى يحتاج الى اربع نيات ثلاث منها عونا

المنفرد

بيننا

بيننا والرابعة نية القضاء والافضل ان يقول اقمكيت بين هو ما بين او بعد
 الامام ولو ترك نية القضاء لا يجوز ولو قال اقمكيت مع هذا الامام يجوز والافضل
 ان ينوي القضاء بعد قول الامام اكبر حتى يصير مقننا ولو نوى الاقننا وحده
 الامام موقوف الا ما شرعنا عند عامة العلماء **ط** وكيفية النية لا يخلو اما ان يكون
 منفردا او مقننا يار وكل ذلك على وجهين اما ان يكون مقننا مستغفرا
 او قاضيا فالمستقل يجوز صلوة بنية الصلوة وكذا التراخي والاراء عند
 من **خ** **ط** وقيل الاصح ان التراخي والاراء في المطابقة لا تثنى بطلان
 النية **ط** وان كان مقننا فان كان مقننا لا يكفي نية الصلوة ايضا لان
 النوع فله من القديين **ف** فان نوى فرض الوقت يجوز ان يجمعه ان كان نوي
 لان العلماء اختلفوا في فرض الوقت في هذا الوقت وفي غير الجمعة ان كان نوي
 الظاهر لا يجوز لان هذا الوقت كالتقبل فله هذا النعم تقبل ظهر يوم **ف**
 وقيل يجوز وهو الصحيح لان الوقت مقنن **ط** ولو نوى ظهر الوقت او عصر
 الوقت يجوز **ط** ولا يشترط نية اعداد الركعات لانه لا نوي الظاهر فقل نوي
 اعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلي بعد خروج الوقت وهو
 لا يعلم بخروج الوقت فنوي الظاهر لا يجوز ولو نوى فرض الوقت لا يجوز ايضا
 بعد خروج الظاهر فرض الوقت يكون هو العصر فاذا نوي فرض الوقت كان نوايا
 للعصر وصلوة الظاهر لا يجوز بنية العصر **ف** وان نية عليه وقت نوي اول صلوة
 عليه ولو نوى فرض الوقت لا يجوز وذكر الحرجي رحمه الله نوي صلوة على ركعتين
 وقتية خير عليه وان كان قضا فخير عليه **ط** ولو كانت القضا كثيرة فاستغفل
 بالقضا يحتاج الى تعيين الظاهر والعمر ونحوها لان نية قضاء الفاشية لا يتعين
 البعض وينوي ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لان عند اجتماع الظاهر من
 في الوقت لا يتعين لحددهما فاحذف الوقت بمنزلة اخذت والبر واخذت والصلوة
 وان اراد تسهيل الاربعينى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه فاذا نوى الاول وصلي

مأذ

فما يليه يصير أولاً وكذا لو نوي آخر ظهر عليه وصلى فاقبلها يصير آخر رجل
 فاشته عصر يوم فقصه ارباعاً عليه وهو يرى ان عليه الظلم لم يجز بمنزله
 ما وصل ارباعاً قضاءً عليه وقد جعل الصلوة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويعينها
 وهذا الوفاة صلوة من يوم واشتبه عليه لها اية صلوة كانت فانه يصلي صلوة
 كالتي يخرج عما عليه رجل افتح الملكوت وظهر الله انقطع فصلى عليه النطق
 حتى خرج فالصلوة هي المكتوبة لان حران النية بكل جزء من اجزاء الصلوة معتد
 فيستطر وإن النية بالجزء الاول وكذا الوشع في النطق وظهر انها مكتوبة كانت
 صلوة تطلعاً ولو كبر لم يقطع ثم كبر ينوي بالفرض يصير شارعاً في الفرضية
 وكذا المسبوق اذا قام بقضاء ما سبق فترك في صلوة فترك ينوي به لا تقلل
 يصير خارجاً عما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق يختلف حكم صلوة المنفرد
 لانه يجوز الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز المسبوق فكان بمنزلة الفرض
 ح ف لو اراد الرجل التحيط بظهر يوم وعند ان وقت الظهر لم يخرج وصرخ
 الوقت فنوي ظهر اليوم جاز لانما خرج الوقت بيقظ اليوم في ذمته
 فاذا نوي ظهر اليوم فقد نوي ما عليه بنية الاداء وقضاء ما عليه بنية الاداء
 لا يجوز الا يرى ان الامير اذا اشبه عليه مضان فحري منها وصام فوقع
 صومه بعد مضان جاز وهذا قضاء بنية الاداء فان كان اماماً فهو
 بمنزلة المنفرد ولا يشترط نيته الامامة لانه متعرف نفسه حتى لو نوي انه
 لا يؤتم فلا تملك اماماً فهو بمنزلة المنفرد في جاز فلا نواقيت بالاجاز **ف**
 ولو نوي الاقتداء ولم يبين الصلوة لا يجوز ذلك الاقتداء بالامام كما يكون في
 الفرض يكون في النقل **ف** ولو نوي صلوة الامام او نوي فرض الامام جاز
 لا يصح الاقتداء ولو نوي الشروع في صلوة الامام جاز لانه لما نوي الشروع
 في صلوة الامام جاز لانما نوي الشروع في صلوة الامام صار كانه نوي فرض
 الامام مقتدياً به والاشارة ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما صل الامام **ف**

نوف

الاول

ولو نوي كجعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز لان الجعة لا يكون الامام
 ولو نوي الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله انه زيد او عمر جاز اقتداءً
 ولو نوي الاقتداء بالامام وهو يرى انه زيد فاذا هو وعمر اقتداء به ولو
 قال اقتديت بزيد فاذا هو وعمر ولا يصح اقتداءً ولو نوي الشروع في صلوة
 الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعاً في صلوة الامام اذا
 شرع في صلوة الامام لانه ما قصد الشروع في صلوة الامام **ف** فان كان الامام قد شرع
 ولم يشرع الامام لا يجوز ولو كان المعتدي يرى شخص الامام وقال اقتديت
 بهذا الامام الذي هو عبد الله وظهر انه جعفر جاز وكذا لو كان في آخر
 الصف لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذي هو قائم في المحراب
 الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز ايضا لانه عرفه بالاشارة فلغت
 التسمية **ف** وينبغي للمعتدي ان لا يبيح الامام عند كثرة القوم ولكن يقول
 اقتديت بالامام القائم في المحراب وكذا لك في صلوة المجازة ينبغي ان لا يبيح
 الميت لان المعتدي اذا كان بعيداً عن الميت يحتمل ان يكون الميت غير
 ذلك ولكن يصلي على الميت الذي يصلي الامام عليه وقديت به **ف**
 اذا تلفظ باللسان ولم ينو بالقلب فقد نقل النية عن محله الى غير محله
 فلا يكون معتبراً كما ان القرأة محلها اللسان فلو نقلها الى غير محلها واحفظها
 بقلبه لم يكن معتبراً كذا هو هنا اما اذا نوي بقلبه ولم يلفظ بلسانه صحته نية
 ح والا ففضل ان يكون النية مقارناً للشروع ولا يكون شارعاً بنية متأخرة
 وقال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز نية متأخرة عن التعمي واختلافها قول
 قال بعضهم يجوز ان ينهوا الشروع وقال بعضهم الى التعمي وقال بعضهم لا يصح
 فان نوي قبل الشروع عند الوضوء انه يصلي الظهر مع الامام ولم يشغل بعد
 النية بما ليس من الصلوة الا انه لما انتبه الى مكان الصلوة لم يحضر النية جازت
 صلوة تلك النية **ف** والقضاء بنية الاداء يجوز هو الصحيح ولو نوي في

الحال الذي قصد الشروع في صلوة
 الامام اذا شرع الامام
 قصد ولو نوي الشروع
 لانه ما قصد الشروع في صلوة الامام

والقضاء بنية الاداء
 يجوز

والظن وعليه العجز يوم فان كان في اول وقت الظهر فهو الظهر وان كان في اخر وقت
 الظهر فهو الظهر **ط** وكذا اذا علم ان منها فرض ومنه سنة ولم يدركها في سنة
 وما السنة ولم يدركها في سنة في الحلال لا يجوز المكتوبات وان نوى في سنة
 في الكلي يجوز وان كان لا يعلم ان بعضها فرض وبعضها سنة فيصالح الامام ونوى
 صلوة الامام جازت وان كان يعلم ان الفرضين المتوافرين لا يعلم ما في الصلوة
 من الفريضة بالسنة جازت هل نوى الفرض في صلوة **ف** وان لم هذا
 الرجل غيره وهو لا يعلم الفرضين المتوافرين فصله ونوى الفرض في الكلي جازت صلواته
 اما صلوة القوم فكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة المعمر والمؤب
 والعشاء تجوز صلوات القوم ايضا وكل صلوة قبلها سنة مثلها كصلوة الصبح
 والظهر لا يجوز صلوة القوم **ف** فالحال اصل الابدان يكون النية بعد التكبيرة
 قبل التكبير ولو نوى لولا التكبير لا يجوز **و** قال بعض مشايخنا ان كان حاله ان
 عن صلوة اجاب من غير تكلف جاز وفي هذا هو الاصح ولو فصلت
 النية بعد قوله الله قبل ان يقول اكبر لا يجزئ به ولو كان خلفه من
 يحتاج الى نية الامامة **ط** **التكبير وما يصير به شامرا**
 واذا تمت النية لمن اراد الافتح بكبر ورفع يديه يصير رعا في الصلوة
 ووقت الوقع فهو حالة التكبير مقارنه له يد ايسره عند يدايته وختمه عند
ف وقيل رفع يديه على التكبير هو الصحيح **س** وكيفيته ان يقبض احدى
 اصابعه ويضمها اخرا فاذا ان او ان التكبير ينشر اصابعه ولا يفرج بين
 اصابعه كل التفريق ولا يضمها على الغم وانما يفرج اصابعه كل التفريق في الدعاء
 ويضمها كل الغم في السجود **و** يرفع يديه بهذا اذ نية وينشئ طرف ايمانه
 شجرة اذ نية واصابعه فوق اذ نية لقوله عليه السلام لو ابلت من حجر اذ انحت
 ارفع يديك حد اذانك وهو ان يرفعها منصوبين حتى يكون الاصابع
 مع الكف نحو القبلة وهكذا التكبير القنوت وصلوة العيدين ولا يرفعها

في تكبيرة
 في رفع اليدين
 في رفع اليدين

في تكبيرة سواها **ح** وترفع المدة حذله منكبها هو الصحيح وترفع الايدي
 في التكبيرات في جميع مواضع في افتتاح الصلوة والقنوت في الورد وتكبيرات
 الروايات في صلوة العيدين وعند افتتاح الطواف وعند الصفا والرمح
 وعند الحجر بين الاولي والوسطى دون العقبة وعند الاستلام وفي القنوت
 في الجمع وفي الموقوفات **س** المصلي اذا تحرم للصلوة يرفع يديه لا
 يوسلها بل يضع لان هذا قيام في ذكر مسنون وكذا في القنوت فصلوة
 اجزاء يضع اليمنى على اليسرى وكذا في كل قيام في ذكر مسنون والخطار
 في الوقوف وما بين الركعتين والسجود فالحتم في الاسرار **و** اذا اكبر
 للافتتاح وقعه بمنزلة شارة ولم يبد في ظاهر الرواية موضع الوقوف فقال
 يضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى والاصح ان يضع على الفخذ تحت اليسرى
 وقال الشيخان يضعها وسط الصدر كما يضع المدة **س** والفاظ التكبير ثلاثة
 الله اكبر الله اكبر الله اكبر **ف** بما في لفظ اتي من هذه الالفاظ الثلاثة يصير
 داخل في الصلوة عند اصحابنا وان افتتح الصلوة بالتحليل او بالتهليل او بالنية
 فقلت سبحان الله او قال الله جل او قال الله اعظم او قال الله او قال رب
 ولم يزد او قال لا اله الا الله او قال لا اله الا الله او قال لا اله الا الله يصير رعا في
 الصلوة وكذا لو قال اللهم يصير رعا في الصلوة وانما يصير رعا ما تجوز
 التثنية **ف** ولو قال اكبرا والاكبر او اكبر بدون الله لا يصير شامرا
ح ولو قال الله ولم يزد على هذا لا يصير رعا على الاصح **و** ولو قال اعوذ بالله
 لا يصير شامرا وكذا الاصول وللقوة الابانة او قال سالت الله **و** ولو قال الله
 اكبر يكون المديحون **و** ولو قال بسم الله لا يجوز وهو الصحيح **و** ولو قال الله
 بالمديح لا يصير شامرا **و** ولو قال اكبرا لا يجوز **و** ولو قال الله اكبرا لا يصير رعا
و ولو قال مقتدي الله اكبر وقوله اكبر وقع قبل قول الامام الاصح انه يكون شامرا
و المقتدي بعون من قوله الله اكبر قبل رفع الامام عن ذلك لا يكون رعا

الصلوة في الاظهر **ط** ولو وقع التكبير في وقت لا يكون له ركعة فيكون له ركعة واحدة
غالب رايه انه ركعة واحدة لان كل ركعة في الصلاة ركعة واحدة وان كان له ركعة واحدة
فان اتى بها ركعة واحدة **ط** ولو ادرك الامام في الركعة فقال الله اكبر الا ان
قوله الله كان في قايمة وقوله اكبر وقع في ركعة لا يكون له ركعة واحدة **ط**
ولو كبر قبل تكبيرة الامام يكون شرا عا في صلوة نفسه عند اي توقف وعند محمد
لا يهرت رعا رجل جاء الى الامام وهو راكع فكبر الرجل ان كان في الركعة
اقرب لا يجوز وان كان الى القيام اقرب يجوز وكذا لو كبر بعد تكبيرة
الركعة ان كبر وهو قائم جازت صلوة وان كبر وهو راكع لا يجوز ثم في كل موضع
يجوز فيه ركعة الشاء ويركع مع الامام ولو كبر بالفارسية فقال خدام بزرگ
او قال خدای بزرگست او قال بنام خدای بزرگ يهرت رعا في الصلوة
وقال لا يهرت رعا اذا كان يحسن العربية **ط** وكذا كل ما ليس بعربية
كالتركية والارمنية والهندية **ط** والافضل في تكبيرة الافتتاح ان يكون
تكبير المقتدي مقارنا لتكبير الامام فان لم يكبر المقتدي مع الامام وادرك
الامام في الفاتحة ينال كتاب تكبيرة الافتتاح على المختار **ط** ولو ادرك المقتدي
الامام في الركعة فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك الشاء ويكبر ويركع وان
ادرك الامام في السجود يكبر للافتتاح قائما ويأتي بالشاء ثم يكبر ويسجد وكذا
لو ادرك الامام في القعدة **ط** وتكبيرة الافتتاح شرط عندنا وعند الشافعي
وكن وتشرق الخلف انما يظهر في بناء النقل والسنة على تكبيرة الافتتاح
اما بناء الفرض على تكبيرة الافتتاح قبل لا يجوز وقبل يجوز **ط** والتكبير او ما يقوم
مقام التكبير فريضة ورفع اليد يستحب ولو اذ رفع اليدين ولم يكبر ونوى ذلك
تطه لا يجوز صلوة ولو لم يرفع يديه بالتكبير جاز ويكون سائيا وكما يفرض من
التكبير يضع يمينه على شماله ويقراء بعد التكبير يا اهل اللهم فبذلك وتبارك
اسمك وتعالى عبدك ولا اله الا انت **ط** وليس من المقتديين في قول رجل تبارك

رواية ولو قال لا بأس **ط** ولا يقرأ في وجهته لا اول التكبير ولا بعد **ط**
وقال بعض من اخذنا المتأخرين انه ياتي به قبل التكبير لا حضار التنية وادافع
عن الشاء فوجه ذلك ان كان اماما ياتي بالتقود والتسمية **ط** والمختار
التقود هو اللفظ المنقول عن عبد الله بن مسعود عن النبي **ط** وقال الفقهاء
ابو جعفر المختار قولهم سقيذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للكتاب
نقال ويجوز بالقراءة في صلوة رجل كالحج والمغرب والعتمة والعدين ويجوز
الكسوف ويخفي فيها مخالفت **ط** ولا يجوز بالتسمية في الاعمال كلها **ط** والتسمية
ليست بآية من الفاتحة ولا من كل سورة الا في النفل ويأتي بالتقود والتسمية
في الركعة الاولى **ط** ولا ياتي بالتقود في الركعة الثانية ويأتي بالتسمية فيها عند اي
يوسف وعند اي حنفية **ط** ويأتي بها في اول الصلوة ثم لا يكبرها في كل ركعة **ط**
واذا قرأ سورة الفاتحة جهرا لم يأت بها في اول كل سورة وان خافت في نها
وهذا مذهب محمد **ط** وقراءة الفاتحة وقراءة في الصلوة واجبة وليست
بفرض والفرض في الصلوة ما يتصل بالصلوة بتركها او هو **ط** والواجب فيها
ما يجب تركه سهوا وسهو **ط** وترك عند اداء الصلوة بل نقصانها وهذا
يبين على ان الفرض من الواجب عندنا والفرض ما ثبت بدليل لا يشترط فيه
فتحيي العمل والعلم جميعا والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة فوجب العملون
العلم فالقراءة من غير تعيين سورة خاصة او آية خاصة هي الفرض في الصلوة
وسواء كان التلوأية كاملة او مادون آية بل ما ينطق عليه اللسان **ط** وذكر
في الاصل انه آية تامة وهو المختار **ط** واذا قال ولا الضالين يقول امين
ويخفي في نفسه لا يحرم بهاء كذلك القدم في رواية عن سعد بن عبد الله عن
ان قال يخفي الامام خفا التقود والتسمية **ط** والتشهد وامين والحمد ربنا والحمد
واذا كان مقفلا لا ياتي بالتقود والتسمية لانه لا قراءة عليه سواء كان كاهن
بالقراءة والاطح والاستعاذة **ط** تنبع القراءة فيما ياتي بها من ياتي بالقراءة **ط**

والمقترين لا يتعدون المسبوقين في عود والامام في صلوة العيد يتعدون بعد التكبيرة
 ط والكان منقودا ان كان في الصلوة التي اتمتها بخاتمة وفيما يجهر بحمده بين
 خباراته ثلثة ان شاء الله عز وجل وان شاء الله عز وجل وان شاء الله عز وجل
 اسر القراءة ولو قرأ بقلبه ولم يركب له لا يجوز ولو حرك لسانه بغير احوال
 وان كان لا يسمع منه وقال بعض من ثلثنا ان كان بجال لوانه رجل يصلي اذنه
 فوضعه على خفيه يسمع منه جاز ولا فلا ط فالجواب ان ادى الجهر ان يسمع
 وادنى الخاف ان يسمع نفسه وما دون ذلك محتمل وعلى هذا التمسك في الذمجة
 والاستئناس في اليقين والطلاق والعاقب والبيع والشراء يتقدم وقتا للقرأة
 المفروضة والقراءة في الركعتين الاخيرتين سنة ويجوز ان يستوعب او يستل كل الفضل
 هو القرأة واما التوضيح في القرأة في كل ركعة ط فالجواب في الصلوة في السفر
 بقراءة بغير تكبيرة الكفاية والية شواذ في وقتها في الركعتين الاخيرتين
 او سبقت بغيرها فالتكبير في وقتها في الركعتين الاخيرتين او سبقت بغيرها
 وحسن صوت الامام وقوة القوم وضعفهم في كل ركعة ط فالجواب في المصلح وفي
 الظاهر مثل الف وفي الفجر خمسة عشر وفي الفجر مثل الف وفي المغرب القصر الفصل
 هذا بيان الاولين والآخرين ط فالجواب في القرأة في ركعتين بغير عيناها
 ان شاء الله عز وجل في الاوليين وان شاء الله في الاخرين وان شاء الله في الاوليين
 احدي الاخيرين وفضلها في الاوليين فان كانت الصلوة اربع ركعات في القرأة
 في الركعتين فرض وفي التخييل بالخيار على ما ذكرنا وان كانت الصلوة ثلثة
 ركعات فلا قرأة في الركعتين فرض وفي الثالثة بالخيار وفي الوتر بقراءة في الثلثة
 ولو ترك القرأة في ركعة منها لا يجزئ وان كانت الصلوة ركعتين كالفجر والظهر
 والعصر والعشاء والقرأة فيها جميعا فمطلوب ثم يحتاج الى موافقة ثلثة اشياء
 مقدار ما يتعلق به الجواز ومقدار ما يخرج عن حقه الكراهة المستوفى ذلك
 اما ما يتعلق به الجواز فاية طويلة كاية المداينة وقصيدة مثل قولها ما كان

القرأة

فقر العبد

الاخيرين

القول

وكقوله ثم نظروا اذا قرأ ذلك في كل ركعة جازت ويكفي وهذا قول الجنيته
 وقال المقداد ما يتعلق به الجواز ثلثة ايات واية طويلة كاية الكرسي واية المداينة
 وهو قول الجنيته الاول ط ولورداية طويلة في الركعتين بدون الفاتحة نحو
 آية الكرسي واية المداينة قال عامة المتأخرين يجوز وتدل على جوازها في الركعتين
 ص او ف وان هذا ايات عند بعض القائلين لا يصح ان لا يجوز في الركعتين
 عاكدا ولا يسمع قارئا ولو قرأ نصف آية فحين اوتر آية واحدة فراجح بل
 آية تامة لا يجوز وان كان لا يجزئ الا قولهم فانه بقراءة هاتمة واحدة
 اجزاء ذلك ولا يلزم تكراره ط واما مقدار ما يخرج عن حقه الكراهة ان يقرأ في
 وسورة معها او قدر ثلثة ايات ولو قرأ الفاتحة وحده او الفاتحة واية
 او ايتان يجوز ويكره ط واما مقدار ما يخرج عن حقه الكراهة في الظاهر طوال
 الفصل من محجرات البروج وفي العود والوقت واساطير من البروج الى
 لم يكن وفي المغرب قصار من لم يكن الى آخره وقبل المسح ان يقرأ في الفجر
 اربعين واخمين وقيل من اربعين الى ستين وقيل من ستين الى مائة بكل
 ذلك وردت الايات قبل المائة للبهاد والستون في الجماعات المعروفة
 والاربعون في منجد السور وفي الظهر ثلثون وفي العصر والوقت عشرون
 والاصل ان الامام بقراءة جهر لا يؤثر في التخييل الجماعات وان كان منفردا
 فالاولى ان يقرأ في جهر لا يؤثر في التخييل الجماعات وان كان منفردا
 والآخر بقراءة جهر لا يؤثر في التخييل الجماعات وان كان منفردا
 طامة مع الفاتحة وسبب ان لا يجزئ بين سورتين في ركعة والبعض في ركعة
 يكون هو الصحيح ولو قرأ في الركعتين من وسط سورة او من آخر السورة لا يفعل
 ولو فعل لا بأس به ط قرأة القرآن على التاليف في الصلوة لا بأس به وسبب ثلثنا
 استحسنوا قرأة الفضل بسم القوم ويتعلو القرأة في الركعتين في آخر السورة
 افضل ام سورة بتمامها ينظر ان كان آخر السورة آخر آية من السورة التي اراد قراتها

لأنه ينقل وان لا يكون
 وكذلك في الركعتين
 ولو قرأ بغير السورة
 في ركعة ص

كان الافضل له ذلك وان كانت السورة اكثر اية فقرة السورة
افضل الا كما طالت قراءته كان افضل لكن ينبغي ان يقرأ اخر سورة
واحدة اما لا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة اخر سورة واحدة لان ذلك في كل
ركعة اخر سورة واحدة عند اكثر مشايخنا مكروه **ك** وان انتقل
من اية الى اية وبينهما آيات يكره وان جمع بين السورتين وبينهما سورة
او سورة واحدة يكره في ركعة واحدة اما في الركعتين ان كان بينهما سورة
لا يكره وان كان بينهما سورة لا يكره ان كانت السورة طويلة وقيل لا يكره
على الإطلاق ولو قرأ سورة ثم قرأ في الركعة الاخرى سورة فوق تلك السورة
يكره **هـ** واذا قرأ في ركعة قل اعوذ برب الناس يقرأ في الركعة الثانية قل
اعوذ برب الناس واذا قرأ اية في ركعة وفي الركعة الاخرى آية فوق
تلك الآية او قرأ في ركعة آية ثم قرأ بعدها في تلك الركعة آية فوق تلك الآية
فخص على ما ذكرنا في السورة وتقرأ في الركعة الثانية اطول مما يقرأ في الركعة
الاولى ان كانت التقاءت قليلا لا يكره وان كان كثيرا يكره وهذا في الركعة
اما في السن فلا يكره واذا قرأ الفاتحة ومعها آية او آيتين الاصح ان يكره
ط واذا اراد ان يقرأ في صلوة سورة فخرى على لسانه اخرى فليقرأ منها آية
او آيتين اراد ان يتركها ويفتح السورة التي ارادها يكره لقوله عليه السلام
اذا افتتح سورة فاقراها على نحوها **ك** ولا بأس بتأخير القرآن
اذا اعتقد ان الصلوة بدونها لا تقرأ في الركعة الاولى على الثانية
في صلوة الفجر وان كانت الطويل يعتبر في الذي اذا كان بينهما حقان
وان كان بين الآيات تفاوت من حيث الطول والقصر يعتبر الكلمات
والحروف وقيل ينبغي ان يكون التفاوت بينهما بقدر الثلاث والتسعين
هذا البيان الاولوية اما لبيان الحكم فالتفاوت ان كان فاحشا بان قرأه
في الاولى سورة طويلة وفي الثانية ثلث آيات لا بأس به وأطالة

القراءة في الركعة الثانية على الاول فكرهه اجماعا **ط** ان كانت ثلاث
آيات او اكثر وان كان باقل من ذلك لا يكره **ح** وحده الاطالة في الفجر
ان يقرأ في الاولى ثلثين الى ستين آية وفي الثانية عشرين الى ثلثين **ح**
الامام اذا قرأ في صلوة المخاض بحيث سمع دجلا او رجلا ان لا يكون جعلا
والجهر ان يسمع الكل رجل على العشاء وقراءة الاوليين سورة ولم يقرأ الفاتحة
الكتاب لم يعد في الاخيريين وان قرأ في الاوليين بالفاتحة ولم يزد عليها شيئا
قرأ في الاخيريين بالفاتحة وسورة في ظهروا اية من تحت القرآن في الصلوة
اذا خرج من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم اذا قام ثانيا يقرأ شيئا
من البقرة واذا قرأ في القعدة آية او آيتين على وجه الدعاء لقوله بالانزع
قلوبنا لا بأس به ولو كثر الركوع والصلوة ثم بدله لانه ينبت القراءة
لا بأس به لم يركع القراءة خلف الامام في صلوة لا يجزئ فيها هل يكره اختلف
المشايخ في طهر رجل افتتح الصلوة ونام فقلعه في صلوة وهو نائم لا يجوز
هو المختار ولا يعتد به **ج** ولو ركع وهو نائم لا يجوز اجماعا ولو نائم ركع
جائزا اجماعا وقرأ القرآن بالفارسية يجوز وقرأ الشيخ ابو بكر الرازي
رحمته هو قولها عن الامام انه يجوز ان كان لا يحسن العربية وهو الصحيح
س وقيل انما يجوز اذا كان على نظم القرآن لقوله معيشة فنكاح وقوله فجزاه
جهنم يعني معيشة تنكاح سزاوي دونك وقيل يجوز كيف ما كان
ولو قرأ التوراة والانجيل والابور لم يجز سواء كان يحسن العربية
او لا لان هذا ليس بقرآن بدليل انه يجوز للمجرب قراءة ناولون واحاديث
الربانية نحو قوله الصوم لي وانا اجزي به لا يجوز وينبغي للمصلي ان يقرأ
ما في مصحف عثمان رضي الله عنه لانه هو المتفق على صحته وكان قد روى عن
ابي طالب وابن معمر رضي الله عنهما على ما عليه هذا المصنف وكذلك قراءة
غيرها من ابيرا الصحايرة والتابعين ولو قرأ المصلي بما في غير المصنف العامة

كصحنين مسعود واتي بن كعب رضي الله عنهما ما يعتد به في القراءة ولا في الصلاة
الركوع يتحقق بما يطلق عليه الاسم لانه من الانحاء وقيل انه كان في
 حال القيام اقرب لا يجوز وان كان على حال الركوع اقرب جاز **اح** واذا اراد الركوع
 كبر ولا يرفع يديه لاني حاله الركوع ولا عند الرفع من الركوع ويقع يديه في الركوع على ركبتيه
 ويفتح اصابعه ويبسط ظهره ولا ينكس راسه ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم
 ثلثا وذلك ادناه وتوراد على ذلك افضل لما اذا كان اماما فلا يبطئ حتى
 تنقل على القدم بعد اذا كان منفردا ولو كان اماما يقولها ثلاثا **ط** ولو كان
 الامام في الركوع فسمع من خلفه خفق النعال او كان في القراءة فادان بطول القراءة
 ليله ركع لجل تلك الركعة له ذلك ويخشى عليه الكسر وقبل ينظر في الركوع
 وهو ما جرد وقا هذا اذا لم يعرف الجاني وينظر قد تبيحته او تبيحته
 فان كان يعرف الجاني يكره لانه اراد برحق القوم لا التورط للسؤال وادخل
 الامام القراءة لكي يدركه الناس الركعة الاولى ان كان يشق على الناس لا يفعل
ح ثم يرفع راسه من الركوع بعد ذلك الامر لا يتخلو اما ان كان اماما او معتبرا
 او منفردا فان كان اماما ياتي بالتسليم ويقول سبحان الله الرحمن الرحيم
 وان كان معتبرا ياتي بالتحميد ويقول ربنا لك الحمد والالحم ربنا لك الحمد
 ويلحقا من ذلك ولا ياتي بالتسليم ولا يجمع بينهما وان كان منفردا ياتي بالتسليم
 ولا رواية في التحميد عن احمد بن حنبل ورواه غيره والاصح انه ياتي بالتحميد
 ايضا **ط** وفي رواية ابن يونس ياتي بالتحميد والغير وعليه اكثر المشايخ والمنذور
 يجمع بينهما في الاصح **م** واختلف الاخبار في التحميد في بعضها ربنا لك الحمد وفي بعضها
 ربنا ولك الحمد وفي بعضها الحمد ربنا لك الحمد والظاهر الاول **ط** والقومة التي بين
 الركوع والجود ليس يعرف حتى لو تركها جازت صلوة فاذا استوي قائما فبعد ذلك
 يجزئ ساجدا ويقول الله اكبر في حاله الاخطا **ط** ولا يدخل كلمة الله في قوله الله اكبر
 ويكون اول ما يمس الارض ركبته ثم يراه ثم جهته ثم انظر في المصالح اذا اراد ان يمس

في الصلاة

يضع أولا ما كان اقرب الى الارض وان اراد القيام يضع أولا ما كان اقرب الى السماء
 هذا اذا لم تكن واما اذا كان ذا خيف لا يمكنه وضع الركبتين قبل التثني فانه
 يضع يديه أولا ويقدم اليمنى على اليسرى **السجدة** وسكال السجدة في السجود
 وضعية واحدة والآن جميعا ولو وضع احدهما ان كان من عذر له ذكره وان كان
 من غير عذر ان وضع وجهه دون انفه جاز بالجماع وان وضع انفه دون وجهه
 كذا ذكر عند ابن حنبل رحمه الله وقال لا يجوز **ط** وروي اسلم عن ابن حنبل رحمه الله
 انه لا يجوز ان لا من عذره وهو قولنا وعليه الفتوى **س** ولو وضع خفه او ثقبه
 لا يجوز ان لا في حاله العذر ولا في غيره الا لا يسلم من العشاء السجدة الا في حال العذر
 بهما يوي ايماء ولا يسجد ويقع يديه في السجود هذا اذ فيه ناسا لاصابعه قبل
 القبلة ولا يقرش ذراعيه ويبدئ بضعفه ويجا في البطنين فخذيه والارض
 ويوم اصابع رجله نحو القبلة **ط** والمرأة لا تجني في ركوعها وسجودها ولا تجعل
 على رجلها وان جعلت رجلها من جانب ويقعد فهو حسن وفي السجود يقرش
 بطنها على فخذها ولو لم يضع ركبتيه على الارض عند السجود يجوز وعليه الفتوى لانه
 لو كان موضع الركبتين يجلسا يجوز **ك** واما وضع القدم على الارض في الصلوة
 جاز السجدة فرض ووضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبعها واحدا ولو
 وضع ظهر القدم دون الاصابع بان كان المكان صليقا جاز **ط** ولو وضع على احد
 دون الآخر يجوز صلوة كالوقوف على قدم واحد **ح** ولو سجد على كفتين او
 التين او القطن المحلوج او الطنفسة ان استقر وجهه وانقر وعبد بحمده يجوز
 وان لم يستقر لا ركعة الوصل على التين ان لبك يجوز وان لم يلبكه وكان بحال
 تغيب وجهه فيه ولا يجزئ سجدة كالسجدة في المحلوج ولو سجد على كسطة
 والشعر يجوز **ط** ولا يرضى لا يجوز ولو سجد على ظهر رجله يوشى
 الصلوة يجوز وان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة او ليس في صلوة لا يجوز ولو
 سجد على فخذيه ان كان بغير عذر المختار انه لا يجوز وان كان بغير عذر المختار انه يجوز

ولو سجد على ركبتيه لا يجزئ غيره عذر وجعل ايضا لكن اذا كان
 بعد ركعتيه الايام **ك** واذا بسط كفه وسجده عليه ان يبسط يديه الى
 عن وجهه يكن له ذلك لان هذا انكسر وان بسط يديه الى الرب عن
 ثيابه ويجعل عليه لاياسر به لان هذا ليس يتكبر اذا رفع راسه من
 السجدة وقلم لا ثم سجدة اخرى فان كان الى السجدة اقرب لا يجوز لانه سجد
 بعد وان كان الى المجلس اقرب جاز لانه جالس **ك** وقال محمد بن
 رحمه الله اذا رفع راسه مقدار ما لا يشكك على الناظر رفع راسه جاز
ط ثم يقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا ثم يرفع راسه مكبرا حتى يستقيم
 قائما وليس باليسر ان يذكر في سجدة اخرى ويقراء فيها مثل ما قرأ في
 الاولى **و** ولو ترعا التسبيح الا اصلا او ايا به مرة واحدة يجزئ ويكره ثم
 ينخفض على صلور قد فيه ولا يجلس جلسة خفيفة عند ثام يقوم **و** الحيا
 اذا كان قائما ينبغي ان يكون بين قدميه اربع اصابع اليد لان هذا اقرب الى
 الخشوع **ب** ويقول كذلك في الركعة الثانية الا الاستفتاح لان عمله
 ابتداء الصلوة والتعوذ لانه لا يستد القراءة ولم ينشع الا مرة واحدة
 واذا رفع راسه في الركعة الثانية من السجدة الثانية اقرب من رجل اليسرى
 فيجلس على جأ ومضب اليمنى نصبا ووجهه اصا بها نحو القبلة ووضع يديه
 على فخذي ووسط اصابعه **و** ولا يأخذ الركبة هو الاصح وتشهد وتلك
 القعدة واجبة فلو تركها عند اجازت صلوة وان تركها ناسيا يلزمه
 سجدة السهو **و** تشهد التحيات لله والصلوات والصلوات والسلام عليك
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **ع** لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله وهذا تشهد ابن مسعود رضي الله عنه
 واذا انتهى الى قول اشهد ان لا اله الا الله الحمد لله لا يشترط بالمشقة **و** التشهد
 بالواو ولا يزيد فيه الزايات التاميات واذا قعد قدر التشهد قام ولا يترج

في الزمان

من غير عذر **و** لا يزيد على التشهد في القعدة الاولى **ط** ثم ينهض مكبرا
 فقرأ فيها فاتحة الكتاب ان شاء وان شاء سجد وان شاء سجد **و** القراءة
 افضل وفي ظاهر الرواية لو سجد فيها عامدا كان مسينا وان كان ساهيا
 لا سهو عليه **ح** ويتشهد في آخر الصلوة كما بينا ويجلس ويصلي على النبي عليه
 السلام واذا فرغ من الصلوة على النبي يستغفر المؤمنين والمؤمنات ويدعو بالبركات
 التي ينشئها القرآن ثم يقعد لربنا اثنا في الدنيا حسنة **و** **ح** والصلوة على النبي رخصة
 العوام في الصلوة او خارج الصلوة **س** وذكر الطحاوي كلاما سمع احدا ذكره صلواته
 عليه سلم او ذكره هو وجهر على الذكر والسامع الصلوة عليه لقوله عليه السلام
 من ذكرت عنده ولم يصل علي فقد حقت وعامة العلماء على الفتوى
 بالاحتياط على ما عدا للتوريق والورع لا يخفى **س** ولا يدعو بما يشبه كلام
 الناس **و** الاصل انه ان سأل من الله تعالى في صلوة ما لا يسأل الا الله
 لا تقصد صلوة وان سأل من الله ما يسأل العباد لقوله اللهم ائمني ثوبا
 فسلمت صلوة ولو قال بعد ما قعد قدر التشهد يصير به خارجا عن الصلوة
 كما اذا تكلم **ط** والقعدة الاخيرة فرض والتشهد فيها واجب ثم يسلم عن يمينه
 ويساره ويقول السلام بالالف واللام عليكم ورحمة الله ويتوي بالتسليم **و** يتوي
 من عن يمينه من حفظه والرجال وفي الثانية كذلك ويتوي كوام الكاتين ويتوي
 من مع في المسجد الصحيح **ح** والمقتضي يتوي ما قلنا والامام ان كان الامام
 في الجانبة الايمن نواه في الجانبة الايمن وان كان في الجانبة الايسر نواه في الايسر
 وان كان عند ان يتوي الامام في التسليمين **و** المقتضي يتوي لا غير ويسلم
 مع الامام كما في التكبير واصابه لفظ السلام واجب عندنا وليس بفرض **ح**
 واذا سلم من الجانبتين ينظر ان كان في صلوة يتنفل بعد ها يقوم ويتنفل
 ويتأخر عن مكانه وان كان في صلوة لا يتنفل بعد ها قعد مكانه
 وان كان اماما ان شاء انخوف يمينا وشمالا وان شاء استقبالهم بوجه

الامر المقتضي

اذا كان **فرائض الصلوة واجباتها** اعلم بان الصلوة فريضة
 محكمة لا يسع تركها ويكفر جلد لها وسكتب وجوبها بعض الوقت حتى
 لو بلغ الصبح في آخر الوقت او الحاف اذا سلم يجب عليها وشرائطها ستة
 الطهارة من النجاسة الحكيمة والحقيقة وطهارة الثوب وستر العورة
 ومقدار القبلة والوقت والنية وتكبير الافتتاح شرط عندنا حتى لو نسي
 على الظهر مائة ركعة يصح ولا يشترط لكل صلوة تكبير على حدة واركان الصلوة
 اربعة القيام والوقوف والركوع والسجود والقبلة الأخيرة وان كانت وقتا
 الا انها ليست بركن اصلية الصلوة يدل انها تشترع في الركعة الاولى وانما سجود
 هي شرط التحليل الا ترى ان من حلف ان لا يصلي فقيلا ركعة بالسجدة تحت واهل
 يوجد القبلة وان اتى ما دون الركعة لا يحسن **وقال في الصلوة** سبعة
 تكبيرة الاصح لقوله تعالى وربك أكبر والقيام لقوله تعالى وقوموا فاعين
 والقرأة لقوله تعالى فاقرأ ما تنزل من القرآن والركوع والسجود لقوله تعالى ادعوا
 واسجدوا والقبلة الأخيرة مقدار التشهد لقوله عليه السلام اذا قلت هذا
 او فعلت فقد تمت صلواتك والخروج من الصلوة بفعل المصلي لقوله او
 فعلت ولو صلا ركعتين ولم يقعد في آخرها وقام وذهب ففسد صلواته
واجبات الصلوة تسعة قراءة الفاتحة وضم السورة اليها في الركعتين
 الاوليين ومرعات الترتيب فيما يدخل تحت التكبير حتى يوقف من الاولى
 الى الثانية وترك سجدة فان القيام يكون معتبرا عندنا لو فقد بالركعة
 والقبلة الاولى وقرأ التشهد في الاولى والاخرة والقبول في الوتر و
 تكبيرات العيد من الحجر فيما يجهر به والمخافة فيما يخاف فيه والصلوة
 على النبي عليه السلام والتشهد الاخرة ولفظ السلام **وسنن الصلوة** ربيع
 البدن هذا الاذنين ووضع اليد على الشمال تحت السرة والثناء والحمد
 والتعوذ والتسمية وامين وقول المعذرة ربنا لك الحمد وقول الامام صلوات

ويكره

وتكبيرات الانتقال وتسميات الركوع والسجود والاعتراف عند التسليم
وما سواها ادب مما يكثر تعدادها عنها اخراج الكفين من الكتفين
 عند التكبير ومنها نظره في قيامه الى موضع سجوده وفي الركوع الى اصابع يديه
 وفي السجود الى اربعة اظفار وفي القبلة الحجر ومنها كظم الغم عند التشاقب
 فان لم يقدر فقط بيده او لحيته ومنها دفع السعال عن نفسه ومنها مسح
 الجبهة بعد السلام ومنها قيام القوم والامام اذا اقل الموزن على الطلح
وعند ركعات المكسبة في اليوم والليلتين سبع عشرة ركعة الفريضة
 والظهر اربع والعصر اربع والغرب ثلاث والعشاء اربع **وعند ركعات**
 السنة في كل يوم وليلتين اثنتا عشرة ركعة **وتكبيرات** الصلوة المفروضة في كل يوم
 وليلتين اربع وتسعون تكبيرة خمسة منها الافتتاح والبواقي للحركات **وعند**
 السجرات اربع وتلقون سجدة وتسع تشهدات وخمس تسميات **وط**
 والادب ما فعله النبي عليه السلام من ترك ركعة والسنة ما واظب على الله صلى الله عليه
 عليه واصحابه والواجبات الكمال الفرائض والسنن الكمال الواجبات والادب الكمال
 السنن والصلوة لا تقدر بركعة الواجب السنة وانما تقدر بركعة الوتر والركن
 واختصوا في وقت فضيلة تكبيرة الافتتاح فالله سبحانه اذ اذكر مقارنا
 تكبيرا لنام يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح والافلا وقال لا جرم الله اذا
 اذرك الامام في الشراء وكبر يصير مدركا وقيل اذا اذرك الامام في الركعة الاولى
 يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وهذا اوسع للناس **ط** واختصوا في كيفية
 الصلوة على النبي عليه السلام في التشهد فقيل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد
 محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وكان ابن عباس
 وابو هريرة رضي الله عنهما يصليان على اخوهما بينا انهما كانا يزidan وارحم محمد
 والحمد كما رحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد

والسنة في السلام ان يكون الثانية اخفض من الاولى ولا يخفض عينيه
في الصلوة لانه يشبه اليهود ولونظريه يوق عينيه عن يمنة او شماله
لا يكره لانه على السلام كان يلاحظ اصابعه يوق عينه **في الصلوة**
يكره الاعتناء في الصلوة وهو ان ينصب عقيقه ويجلس عليها وقيل
ان ينصب ركبته ويضع يديه على الارض كالكلب ويكره الاعتجار
وهو لف العمامة حول راسه ولبداء العمامة كما فعل الشيطان
ولذا يكره ان يصيح وهو ما قصر شعره وقيل انه يجمع شعره على عاتق راسه
راسه ثم يلبده بصمغ وقيل لف الذواب حول راسه كما يفعل
النساء في بعض الاوقات ولا يسدل ثوبه وهو ان يضع ثوبه على
كتفيه ويرسل طرفيه ويكره الصلوة في ثياب البذلّة وكذلك في ثوب
فيه تصاوير **والسجدة** للرجل ان يعطي في ثلاثه اثواب قميص
اذا راد وعامة والسجدة للمرأة ان يصلي في ثوبين خال ومقنعة ويكره ان
يضع ثوبه على راسه ويلف به جميع بدنه بحيث لا يبيح ذرّة ويكره
الصلوة في ازار واحد ويكره ان يصلي الرجل حاسر راسه ولا يأسر
اذا كان ذلك للتمتع والتذلل ويكره ان يصلي وفيه درهم او دينار
وان كان لا يمتنع من الوانة ويكره ان يتبلع بين اسنانه شيئا قليلا او
يكره التمايل على مئانه مرة وعلى يساره اخرى وان اخذ قلعة في الصلوة كره له
ان يقتلها لكن يد فيها تحت الحصى ويكره ان يلتفت في الصلوة وان يعبت
شيء من جسده او ثيابه او حذيه ويكره ان يترج في الصلوة بان قد علم وجوه الكبر
الابعد ويكره ان يفرقع اصابعه وان يهتف يره على امرته وان كف ثيابا اذا
سجد ويكره عد الالي والتبج في صلوة المكتوبة والتطوع ولو غزى برؤوس
الاصابع لا يكره واختلفوا في كراهة عد الالي في التبج خارج الصلوة ولا بأس
بان ينقص ثوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع ولا بأس بان يسج جبهة الراس

والفريضة

واختشيت من بعد الفراغ من الصلوة وقبله اذا كان يفرضه ويشغل عن الصلوة وان كان لا يفرضه
ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس بان يرفع يديه
عن جبينه في الصلوة ولا يفترش دراعيه ولا يثني يديه ولا يخطى قدمه ولا يثني
الا اذ قلب التشاوب فيمنع يديه عن الفم ولا يخطى ولا يثني يديه ولا يثني يديه
لا يكره السجدة في ركعة او في ركعتين ولا بأس بان يركع في ركعة او في ركعتين
في الصلوة وهذا اذا لم يمتنع من المعالجة فان احتاج الى المشي والمعالجة
الكثير فسدت صلوة ويكره ترك الطلابة في الركوع والسجدة وهو ان لا يقبل عليه
ويكره الفرة في غير حالة القيام ولا بأس بان يصلي في ثوب واحد متوشح به ويكره
لبسة الصا وهو ان يجعل الثوب تحت الاطراف الميمن ويخرج جانيه على منطقة الابر
ومن صاع في ثوبه ينجف ان يدخل يديه في كفيه ويشد به بالمنطقة مخافة السدل
ويكره ان يصلي وبين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوب تصاوير
والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على الصاوير هذه اذا كانت الصلوة
كبيرة بيد وللناظر من غير ثياب فان كانت صغيرة او محصورة للراس لا بأس به
ولا بأس بالصلوة على الوتر والبسط واللبود والصلوة على الارض او على ما
يتمية الارض افضل ويكره ان يعلو الركعة الاولى على الثانية في التطوع
ويكره تقويل الثاني على الاول في جميع الصلوات ويكره تكرار السجدة في ركعة واحدة
في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع ويكره نزع القميص والفلاشوش في
لبسهما وخلع الخف في الصلوة يحمل اليسير ويكره ان يشتم طيبا وان يرفع
ثوبا او يجر حتم في الصلوة مرة او مرتين ويكره الدخول في الصلوة وهو يطلب
يقول او غاظا فان افتتحها وذلك تشغله عن الصلوة قطعها وان مضى
عليها اجزاء وقد ساء وكذا الواصا به بعد الافتتاح ويكره ان يحرف
اصابع يديه او رجليه عن القبلة في السجدة وغيره ويكره ان يصلي خلف
الصفوف اذا كان في الصفوف فرجة ويكره ان يصلي وقبله قيام او قعود تجلسون

ولا يصح اقتداء القاري بالعمي ولا بالآخرى وتصح اقتداء الآخرين بالآخر
 ولو صلح الأمر وحده وجنبه قاري يصح تلك الصلوة لا يجوز صلوة الأمر
 وان لم يكن القاري في الصلوة جازت صلوة الأبي ولا يصح اقتداء الآخرين
 ولا يصح اقتداء الناس بالعمي ولا اقتداء الصبي بغيره ولا اقتداء المسافر
 بالمقيم بعد خروج الوقت ويصح للمقيم بعد خروج الوقت وفي الوقت بالمسافر
 المقيم إذا صلح ركعتين من العشر فغربت الشمس فجاء من زواقتهم في
 هذا العشر لا يصح اقتداءه ولا يصح اقتداء الرقوال أحد بالمؤثر ويصح اقتداء
 القائم بالمتأخر من ركعتي سجدة ولا يصح اقتداء المقتضى بالمقتضى الآخر
 عند اختلاف الفرضين بان كان أحدهما يصلح الظاهر والآخر يصلح العرف ولا اقتداء
 المقتضى بالمتنفل وبالعكس يجوز قبل اليوم وظل الأمر في زمان مختلفان
 اختل في المكان كاختلاف الفرضين والظهور والجمعة مختلفان ولو تكرر الرجل ان
 يصلي ركعتين وتندبها من ان يصلي ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر لا يجوز ولو تكرر
 ركعتين فقال لا تكرر علي أنه أصلي تلك المندوبة ثم اقتدى أحدهما بالآخر جاز
 واقتداء الناظر بالمخالف لا يجوز خلف جلال كل واحد منهما ان يصلي ركعتين
 فاقترى أحدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع **ف** رجلان خرجا
 في التطوع وأفدها فاقترى أحدهما بالآخر في القضاء لا يجوز قوم ففتحو
 التطوع مع الإمام ثم أفدها واقتدوا بالإمام في قضاء تلك الصلوة أو اقتدى
 بغيره بالعمي يصح فيصلي ركعتي الظل إذا اقتدى بمن يصلي الأربع قبل الظهر يجوز
 خفيف المذهب اقتدى في الوتر بان يقع يصح اقتداه لان كل واحد منهما
 يحتاج الى مئة الوتر فلم يكتلف شيئا **ف** وان كان عند الخفيف واجب عند
 الثقيل في سنة نظيره فيمن صلي ركعتين من العشر فغربت الشمس فجاء آخر وقتر
 به في الأخرين يجوز وان كان هذا قضاء للمقتدر لان الصلوة واقع فكذا
 هذا **ط** ويجوز اقتداء المتوخي بالمستقيم والماسح على الخف بالماسح والمسل

بالمسح

بالمسح وصاحب المرح بمنزلة والاحد ببالقائم والصح الماصق بمنزلة
 ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ما سبق بمنزلة ولا اللاحق بمنزلة ولا الناظر
 بالراكب ولا الآخرين بالاتي **ف** وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء بغير شراعا
 في صلوة نفسه على الاصح حتى لو ضحك فتمتته بغير صلوة بناو علم ان ضداد
 الجمة لا يوجب التخييم **ف** القاري اذا اقتدى بالعمي لا يصح شراعا في
 صلوة نفسه ولو تقدمت امرأة الصبي ان صلح الرجل لا يفيد لانه لم يرضى بآتيها
 ويصح الاقتداء بأهل الهواء والبدعة والاجمعية والقدرة والرافضة ومن يقل
 تخليق القرآن واخطأ بهيمة والتبرئة ولا خلف من ينكر شفاة النبي صلى الله عليه وسلم
 وينكر الكرام الثابتين وعذاب القبر وكذا خلف من ينكر الرواية كافر وان قال لا
 يربي لجلال وعظمته فهو مبتدع ولا خلاف من ينكر المسيح على اثنين **ف**
 والرافضة ان فضل عليا رضي الله عنه على غيره فهو مبتدع ومن انكر خلافة
 الصديق رضي الله عنه فهو كافر ومن انكر العراج ان اكمل الشرا من
 مكة البيت المقدس يكفر **ح** وينبغي عن الصلوة خلق من يجوز في علم الحكم
 وان تكلم بحق **ط** ويكره خلف اشار بلهم وأهل الزوايا والبس بالعارف خلف
 الامام الجائز فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون خلف بني امية
 وكانوا جائزين مثل الحجاج فان كان جائزا ظاهرا **ط** والاقتداء بمتبعي
 المذهب يجوز ان لم يكن متعصبا ولا شاكيا في ايمانه ولا ميل عن القبلة فاحتشا
 بان يجاوزوا المغارب وان يكون متوفيا من الخارج من غير السبيلين ولا يتوضأ
 بالماء الذي وقعت فيه نجاسة وهو قد قلدن **ح** الفاسق اذا كان يؤتم يوم
 الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا يترك الجماعة
 لان في الجمعة يفرح لا يوجد غير وفري الجمعة يجوز ان يتحول الى مسجد آخر ولا
 ياتهم ولو صلح خلف مبتدع او فاسق فهو مجرم شرا بجماعة لكن لا ينال مثل
 ما ينال خلف تقي **ح** ومن شرط السنة والجماعة ان يذبح الصلوة خلف طاهر

وفاجر قال عليه السلام صلوا خلف كلبه وفاجر **ف** اذا قال الامام السلام
 فقل ان يقول عليكم اقمتم به رجل لا يصح الاقتداء **ع** لان قوله عليه السلام
 كلام تام لا يترى انه لم يقل اذا قل ان يصح على غيره فقال السلام فثبت ان لا يصح
 فثبتت فانه يكون خارجا عن الصلوة **ف** القتل اذا اراد على ثوب الامام بخسة
 ما نفقه يجوز صلوة دون امامه لا يجوز صلوة ولو كان على العكس يجوز **ط**
 ويكره ان يكون الامام في مكان اعلم من القوم وعلى العكس للكره وعليه عامة المنع
 والارتقاء المذكور مقدرا بقامته وسط **ف** ثلاثة نفر وجدهم احدهم سوت او بلغ
 ام احدهم للظهر والاخر للعرض والاخر للعرض لجزء الظهر ويحيز العصر لا امام الظهر
 الامام العصر ولا يجوز العصر لا امام المحزب لان احدهما متقل اليه **ط** اذا كان بين الامام
 والمعتدي طريقا ان كان متيقنا لا يترفع العجلة والاداء لا يمنع الاقتداء وان كان
 غير متيقن في العجلة والاداء فانه في المعتدي في بعض الطريق واقتداء بالامام جائز
 وان قام رجل اخر خلف المعتدي وراء الطريق واقتدى به لا يصح اقتدائه
 لان صلوة من قام على الطريق مكروه فصار في حق من خلفه وجوبه كونه
 فلو كان على الطريق ثلاثة جازت صلوة من خلفهم لان الثلاثة صف واحد
 الصفوف لا يبيح الطريق حاله ولو قام الامام في الطريق واسطف الناس خلفه
 في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق بقدر
 ما تفرقه العجلة جازت صلواتهم وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الا ان الصفين
 ولو كان بين الامام والمعتدي بغير حجر في الزور في يمنع الاقتداء والله المطلق
 والطريق المطلق ما يكون كبيرا وهذا كجواز قتل من كان بينهما حال لا يمنع الاقتداء
 لانه على السلام كان يصلي في حجر عاشره في اسرعتا والناس في المسجد يصلون بصلوة
 وهذا اذا كان اماما طائفة من التيسر مقدار الفوجة بين الصفين ذراعا فيكون
 كما يكون بين المسجد الصغير والشتوي. واذا كان اماما طائفة من حجر او المداينة يكون
 اوسع من الفوجة بين الصفين لا يجوز الاقتداء وان كان اماما طائفة من حجر

(ال)

الباب المصنوع او ثقب لوادار الوصول الى الامام يمكنه ولا يشترط عليه حال الامام
 سماع او رد ويترفع الاقتداء وان كان عليه باسوداد وعليه ثقب صغير كمثل الخثرة
 لوادار الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشترط عليه حال الامام الاصح ان يصح والبررة
 في هذا الاستثناء حال الامام وعدم اشتباهه لا للثقل من الوصول الى الامام
 لان الاقتداء بالثقب لا يشترط له الحكمة المتابعة ولو قام على سطح المسجد واقتدى
 بالامام في المسجد فان كان للسطح باب في المسجد لا يشترط عليه حال الامام صح
 الاقتداء وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشترط عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا
 وان شتر عليه حال الامام لا يصح وكذا لو قام في الميمنة مقتديا بامام في المسجد
 فان قام على الحدا لا الذي به يكون بينه وبين الميمنة والميمنة لم تشترط عليه حال الامام
 يصح الاقتداء وان قام على سطح مسجد داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتدائه
 وان كان لا يشترط عليه حال الامام **ف** والصحيح انه يصح الاقتداء ولو قام خارج المسجد
 على مكان متصل بالمسجد يجوز الاقتداء بشرط اتصال الصفوف **ف** ولو كان في
 المسجد اجماع فخر يجري ان كان صغيرا لا يمنع الاقتداء وان كان كبيرا يمنع
 وحده الكبير لا يمنع شركاؤه وقيل ما يجري فيه المسقف **ط** ولو صلب بالناس
 في كجامة صلوة العيد جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف قصاء
 واتساع **ط** الجبانة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد **ف** وانه اقتدى به
 في الصلاة كان بين القوم والامام عقدا ولا يمكن الاصطفا في جميع الاقتداء
ف وقيل ان كان بين وبين الامام اقل من ثلاثة اذيع لا يمنع الاقتداء **ف**
 وهو المذكور في الظاهر في قوم صلوا على ظهر ظلمة في المسجد وقدامهم نساء و
 طريق لا يجوز صلواتهم لان الطريق وصف النساء في منع سماع الاقتداء اقل
 كن ثلاثا فقد صلوة ثلاثة من رجال من كل نصف الا ان الصفوف ويجوز صلوة
 الباقيين وان كن صف واحد في صلوة الكل وان كان يحل انهم من نساء
 جازت صلوة من كان على الظلمة **ف** والصلوة على دار في المسجد كان يحل مكانا

فون

في ضمن المسجد يكره وان كان لا يجب لا يكره ولقد اقالنا نحن ان صانع
 الترانج على سطح المسجد مكره واذا خاف المسجد على القوم لا بأس بان يقف امام
 على الطاق لكان العذر **ف** المقتدي اذا تقدم على امامه لم يجز صلوة
 وان كان المقتدي اطول من الامام ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الامام
 جازت صلوة وكذا الرق اذا وصلت مع زوجها في البيت ان كان قدما
 بجذاء قدم الزوج لا يجوز صلواتهما بالجماعة وان كان قدما خلف قدم
 الزوج الا انها طولية يقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلواتهما
 لان العرجة المقدم **ف** رجل صلى خلف الامام ثم نوى ان يصلي بقية الصلوة وحده
 او نوى ان يؤتم امامه في البقية فصلى على تلك النية الا انه ركع بعد ركعة الامام
 ويسجد وبعد سجوده فصلوة قائمة ولو اقامت بالامام ولا يدري
 انه مقيم او مسافر لا يصح اقتداءه في الصلاة اذا قام الى الخامسة بعد ما قعد على الائمة
 ساهيا فاقدي به انسان في الظاهر صح اقتداؤه **ح** اذا ادرك الامام في الركعة وكبر
 والكل لم يكن شرا في الصلوة الا ان يكون الما القيام اقرب لانه محل تكبيره اقتضا
 الافتتاح وهو القيام اذا انتهى الى الامام في الركوع وكبر يرد به تكبيرة الركوع ان
 كبر وهو قائم جازت صلوة ويكون تكبيرة الافتتاح وان كبر وهو راكع لم يجز
ف يصلي في سبب غيره وفيه كذا مستحرم ليت ذن لامة من المستحرج لان
 منافع الدار مملوكة ولو قام الامام وطأ القوم فقد ساء **و** الواصع الامام
 ولو كان معه من يصلي بغيره في جميعه ولو جاء والصف متفصل انظر حتى يجي
 الآخر فان خاف قوت الكثرة جذب واحد من الصف ان علم انه لا يؤذي وان
 اقتدي به خلف الصف جاز ولو كان في الصف اربعة ان كبر اولهم لم يجز ولو
 جدير اولهم فآخرهم كبر هو تفصل صلب الذي تاخر والمخفي فيه هذه الاجابة
 بالفعل فيعتبر بالاجابة بالقول **ط** اذا صلوا على الدابة جازت صلوة
 الامام ومن كان معه على دابة ولا يجوز صلوة غيره اذا قام الامام الى القيام
 الثانية

كوت م
 نياقي

قل

قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فان المقتدي يتم التشهد ثم يقف
 وكذا الوسم قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد ولو
 سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من الدعاء الذي يكون بعد التشهد
 او قبل ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فلم ان يهبط مع الامام لان قراة تشهد
 واجبة ولهذا يلزم السهو بتركها هيا بخلاف الدعاء والصلوة على النبي عليه السلام
ف ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد لان
 الكلام بمنزلة السلام وان احدث الامام متعذرا قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد
 فانه لا يتم التشهد ولو رفع الامام رأسه من الركوع او سجود قبل ان يفرغ المقتدي
 ثلاثا الصبي انه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بالسنة ولو ركع الامام
 في الوتر ولم يفرغ المقتدي من القنوت شيئا ان خاف قوت الركوع فانه يركع وان كان
 لا يخاف بقيت ثم ركع ولو ركع الامام قبل ان يفرغ المقتدي من القنوت
 لان القنوت ليس بمقدور ولو فرغ المقتدي من التشهد قبل فراغ الامام وذهب
 او تكلم جازت صلوة لان تمام الصلوة متعلق بالقعدة وقد تمت قعدة الامام
 حق المقتدي **ف** ولو نسي القنوت ولم يتذكر حتى رفع رأسه من الركوع
 فانه لا يفتت ويسجد السهو **ف** خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام
 يفعلها القوم احدها اذا لم يفتت الامام الثاني اذا نزع الامام تكبير
 العيد لا يكبر القوم الثالث اذا لم يقعد الامام في الثانية في ذوات الاربع
 والثلاث لا يقعد هو ايضا الرابع اذا نزع الامام اية السجدة ولم يسجد
 وذهب لا يسجد القوم الخامس اذا سجد الامام ولم يسجد السهو لا يسجد
 القوم ايضا **ح** وفي اربعة مواضع اذا فعل الامام لا يتابع المقتدي احدها
 لو نزع الامام في صلوة تسمية لا يتابع المقتدي ولو زاد في تكبيرات العيد
 يتابعه ما لم يخرج عن اقلها ويلصقها به فان خرج لا يتابعه ولو كبر في صلوة
 اجزاء عن لا يتابعه المقتدي والامام اذا قعد على الركعة وقام الى الخامسة

ساهيا لا يتا بعد المقتدي فان لم يقبل الخامسة بالسجدة وعاد ولم يسلم
 مع المقتدي وان قبل الخامسة بالسجدة سلم المقتدي ولو لم يقبل الامام على الرابعة
 وقام الى الخامسة ساهيا وشهد المقتدي وسلم ثم قبل الامام الخامسة بالسجدة
 فسدت صلاتهم وتبطلت الاشياء اذا لم يفعلها الامام بفعله القوم اولها
 اذا لم يرفع الامام يده عند تسليمه الافتتاح يرفع المقتدي واذا لم يثن الامام
 فالمقتدي يثنى ان كان الامام في الفاتحة او السورة واذا ركع الامام ولم يكبر او لم يركع
 في الركعة او لم يقبل مع الله لم يجز له اول بكيرة عند الخطا او لم يقبل التشهد
 يقولها المقتدي واو لم يسلم الامام يسلم القوم والتاسع اذا سلم الامام
 في ايام التشريق وذهب بعد السلام كبر القوم المقتدي اذا اتي بالركوع والسجود
 قبل الامام هذه المسئلة على خمسة اوجه اسان اتي بالركوع والسجود قبل الامام او بعد
 الامام او اتي بالركوع قبل الامام وسجد مع الامام او اتي بالركوع مع الامام وسجد قبله او اتي
 بالركوع والسجود قبل الامام ثم يدرك الامام في اخرهما في الركعات كلها فان اتي بالركوع
 والسجود قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير قراءة
 وتتم صلوة لانه لا حق ولا له الركوع في السجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقبل معتبر
 فلما فعل كذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع على السجدة الى الركعة الاولى فيصير ركعة
 تامة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثانية ينتقل الى الثانية فيصير ركعتين
 وينتقل ما في الرابعة الى الثالثة فيصير ثلاث ركعات بقية الرابعة بغير
 ركوع وسجود فيصلي ركعة بغير قراءة وتتم صلوة اما اذا ركع مع الامام وسجد
 قبله فيجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام يعتبر ركوعه فاذا سجد
 قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انتقلت السجدة
 من الثانية الى الاولى فصار ركعة وبطلت الركعة الثانية لانها بقيت قيام وركوع
 بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله يعتبر هذه السجدة فاذا فعل في
 في الرابعة كذلك انتقلت السجدة في الرابعة الى الثالثة وبطلت الركوع في

الرابعة

الرابعة فيصير في حكم ركعتين فيجب عليه قضاء ركعتين بغير قراءة واصلا
 اذا ركع قبل الامام وسجد معه فيجب عليه قضاء اربع ركعات بغير قراءة
 لان السجود مع الامام لا يعتبر الا لم يقبل ركوعه فيلزمه اربع ركعات
 وان ادرك الامام في الركوع والسجود في اخرهما يجوز لانه اتي بما هو اوجه
 لكنه يكره وان ركع بعد الاسام وسجد بعد جازت الصلوة لكنه يكره
 .سجدة الامام **ف** المقتدي اذا رفع راسه من السجدة قبل الامام واطال
 الامام السجدة فظن المقتدي ان الامام في السجدة الثانية فمسح ثانيا
 والامام في السجدة الاولى ان توي متابعة الامام ونوي السجدة التي فيها الامام
 او نوي السجدة الاولى جاز وان نوي السجدة الثانية وكان الامام في السجدة
 فرفع الامام راسه عن السجدة وانخطت السجدة الثانية فقبل ان يضع الامام راسه
 على الارض السجدة الثانية رفع المقتدي راسه من السجدة الثانية لا يجوز سجدة
 المقتدي وكان عليه عادة تلك السجدة ولو لم يعد يفسد صلوة
 رجل انتهى الى الامام لم يكن المقتدي بعد ما ركع الامام ورفع راسه من الركوع فكبر
 المقتدي للافتتاح وركع وسجد سجدة مع الامام لم يكن المقتدي مذكرا
 تلك الركعة ولا تفسد صلوة وكذا الوادرك الامام في السجدة الاولى فكبّر وركع
 وسجد سجدة بين لم تفسد صلوة رجل ادرك الامام في قيام الركعة الاولى
 وركع مع الامام ولم يقبل ركع ان يسجد مع الامام حتى قام الامام الى الثانية
 وركع وركع المقتدي ثانيا وسجد اربع سجدة استلزمها جميعا كما ان السجدة تان
 منها للركعة الاولى ويعيد الركعة الثانية كلها لانه لما لم يسجد للركعة الاولى فيركع
 ثانيا فاذا سجد اربع سجدة فمسح تان التحق بالاحد الركعتين ولا تقع الركعة
 الاخرى فاذا سجد سجدة وسجدت بدو الركعة لا يعتبر كان عليه قضاء ركعة
 الثانية **ف** رجل ادرك الامام في الركوع فانه ركع ولا ياتي باقتناء في الركوع بل
 ياتي بالتسبيح لان التثنية سنة والتسبيح كذلك والتسبيحات في ثلثها فاتي

بالسج ولورد له الامام في الركوع في صلوة العيد فانه ياتي بتكبيرات العيد
في الركوع لان التكبيرات واجب في سنة والركوع بالواجب ولو اذ فرغ من
يستحب له ان يتحول الى يمين القبلة وكذا الوارد ان يتلوع بعد المكتوبة لا يصح
في مكان المكتوبة كيلا يشبه على القوم ويستحب ان يتحول الى يمين القبلة ويصلي في
يمين القبلة لان لليمين تفلا على اليسار ويمين القبلة ما يكون بجنا يسار المستقبل
ويسار القبلة ما يكون بجنا يمين المستقبل واذا ادرك الامام في القراءة يكبر
لا يتنى اذا كانت صلوة جهرية والامام يجهر بالقراءة ويكبره للامام ان يتلوع
في مكان صلوة واذا تحول يتأخر الامام والمقدم يتقدم تحتهما في لغة وان
كانت صلوة لم يكن بعد جهتها سنة يستقبل القوم بوجه هذا في سنة وامامة المرأة
للرجال لا يجوز حتى لو اقتدى بها ثم افسدها لا يزم القضاء وامامة الرجل للمرأة
جائز في ان ياتي امامتها اذ لم يكن في الخلوة فاما اذا كان في الخلوة فان كان الامام
ليعهن محرمات فان يجوز ولا يكره وان لم يكن محرمات فانه يجوز ويكره وان قامت
المدة يجنب الرجل لاصح اقتداؤها ما لم ينو امامتها وان قامت خلفه اقتداها
به نوي امامتها او لا واذا صح اقتداؤها به فقامت يجنب الرجل فانها
تفد على الامام صلوة ولا تفد صلاته الامام فسدت صلوة القوم ولو
تقدست امامها لا يجوز ولا تفد صلوة الامام ولو قامت وسط الصف فانه
صلوة ثلاث نفر واحد عن يمينها واخرى عن شمالها واخرى عن خلفها وان كن
ثلاثا تفد من صلوة واحدة عن يمينهم وواحدة عن يمينهم وثلاثا الى
اخر الصفوف والا صل في ان الرجل مع المرأة اذا جتمعا في حرمته صلوا وحده
او بقعة واحدة والمرأة من اهل الشهوة تفسد على الرجل صلوة وان علم وحده
من المعالي الثلاث لا تفد ولو كن ههنا تاما من النساء فافتن في صلوة
من خلفهن ولا يصح اقتداؤهم بالامام وان كانوا عشرة رجلا لان صف النساء اذا
تاما منع الاقتداء ولو كانت المرأة يجنب الرجل ولم ينو امامتها وكل واحد يصلي

صلوة

نفس

صلوة نفس لا يفد على الرجل صلوة وان كانت من اهل الشهوة وامامة المرأة
للنساء ثم جائز ان ياتي من اهل الشهوة من اهل الشهوة من اهل الشهوة لانها
فيلحق حنة ولو صلى من بالجماعة بغيره ايضا لان اهل الشهوة يقوم وسط الصف
ولا يتقدم لانها عورة ولو تقدمت جانح وامامة الخفية للنساء جائز الا ان يتقدم
ولا تقوم وسط الصف حتى لا تفد صلوة بالمحاذاة وامامة الخفية المستكمل للرجل
لا يجوز لجوازها امرأة والعبادة تمت دارت بهن الصحة والنساء حملت على النار
احساطا وامامة المستكمل للرجل لا يجوز لجواز ان يكون الامام امرأة والمقدم حلا
وصلوة الامام تامة لانه يصلي صلوة نفسه وصاحب البيت او الامانة
في بيته من غير الامانة يكون معه سلطان او قاض فانها اولي بالامامة ولو
اقتدى بالامام في اقتداه المسجد والامام في الحاسب يجوز لان المسير مع تباعد
اطرافه بقعة واحدة ولو صلى في الصحراء ينظر ان كان يصلي وحده فوضع
بجوده يكون كالسجد له وكذلك يمينه ويساره وخلفه حتى لو تحيل لانه
احدث وانصرف ليقوم انما تبيين انه لم يحدث ان لم يجاوز موضع سجدة
فانه يبيد صلوة وان جاوز موضع سجدة لا يجوز له البناء ولو كان
القوم يصلون جماعة في الصحراء فالي اخر الصفوف حكم السجد ولو كان بين
الامام والقوم فرجة وهو في الصحراء ينظر ان كانت الفرجة قدر الصفيين
فصاعدا لا يجوز اقتداؤهم وامام قد اراد المشي في الصلوة اذا مشى مقدار نصف
واحد لا تفد وان كان اكثر من ذلك فسد اذا صلى وليس بين يديه او بين
يديه الامامة فاما ان رجلان يترين يديهما كمقدار ما يحتاج اليه ان يكون
مكروها فالصحيح مقدار مستغنى بصرة وهو موضع سجدة واذا صلى في الصحراء
ولم يجعل سرة فاراد الامام ان يخط يمين يديه لا يغير الخط ولا يختار واذا تقدم
غرض السرة للعبث الا لقاء وهو المختار رجل يعطى التطوع في المسجد الجامع والمكبر
يمر به بين يديه فصلاة تامة فلا يتم عليه ولا شر على الذين يمررون لانهم ياترون

المنيح عنه حتى لو قال ابو مطيع رحمه الله لا يجعل المرحل ان يعطي سبقا للمسبق
 رجل صلى بالقوم في صلاة من الارض فقد اراد ما ينبغي ان يكون بين الامام والقوم
 بين المتقدمين يمنع المرحل من ان يركع في الصلاة او يحل البعير وما دونه ذلك
 لا يمنع لانه لا يسير **في المسبوق** رجل كان سبقا لبعض
 الصلوة فلما قاما يقتضيان اقتدي احدهما بالآخر فصلوة المتقدمين فاسأله
 قراء اوليها هو المختار لانه اقتدي بموضع الانفراد وصلوة الآخر خارجة **ك**
 ولو نسي احدهما ان يركع سبق فنظر الى صاحبه حتى يقدر ما يقضي صاحبه ولم يقيد به
 يجوز صلوة رجل اقتدي بالامام في ذوات الاربع فاحدث الامام وام هذا الرجل
 والمقتدي لا يدري ان الامام كرحل ولم يبق عليه فان المقتدي يصلي اربع ركعات
 يقرأ في كل ركعات احتياطا **ف** ما ذكر المسبوق مع الامام لخص صلوة
 وما يقضي اول صلوة هذا هو الصحيح **هـ** اذا ظن الامام ان عليه صلوته تسجد
 للسجود وتابع المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه هو الا تسجد للصلاة
 تفيد وان لم يعلم انه لم يكن على الامام هو تفيد صلوة المسبوق المسبوق بركعة
 اذا سلم مع الامام ساهيا لا يكره سجود السهو لانه مقتدي به بعد والقوم لم يعد
 الامام كان عليه السهو لانه صار منفردا بالمسبوق اذا شئت في صلوة بعد ما قام
 الى قضاء ما سبق انه سبق بركعة او ركعتين فكثر يتوعد لا يستقبل بغير خراجا عن
 صلوة **ف** المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام يكون شيئا
ط الامام اذا حدث في ذوات الاربع وتختلف مسبوقة ركعتين فان المسبوق يصلي
 ركعتين ويقعد حتى يتم صلوة ثم يشغل بقضاء ما سبق فلو جاز ركعتين ولو يقعد
 تفرد صلوة كما لو اقتدى المقيم بالمسافر فاحدث المسافر وتختلف المقيم فيصلي
 المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلواتهم ولو تذكر الخليفة انه لم يصلي النسخ
 فسدت صلوة الامام الاول والثاني والقوم ولو لم تذكر الخليفة فذكر الامام
 الذي احدث فاشتبه به ما خرج من المسجد فسدت صلوة غاصته ولو تذكر فاشتبه

فلان

فلان يخرج من المسجد فسدت صلوة وصلوة الخليفة وصلوة القوم **ح** المسبوق
 اذا ادرك الامام في الصلاة التي تجزئ بالخطا في البناء وقدم واذا قام الى
 قضاء ما سبق به ياتي بالبناء ويتبع القراءة المسبوق بركعتين فان ذكر الصلاة
 في احدى ركعتي صلوة وان كان مسبوقة بثلث ركعات ويجزئ في الصلاة في الركعة
 الثانية **ش** المسبوق يشهد مع الامام ويأتي بالادعية على الاصح لانه الصلوة ليست
 موضع السكوت **ط** المنفرد الذي عليه السهو واللاحق لا ياتي بالدعاء في التشهد الذي
 يكون قبل سجود السهو **ز** المسبوق بركعة او ركعتين القراءة فيما يقضي فرض عليه
 حتى لو ترك القراءة في ركعة فسدت صلوة ولو كان مسبوقة بثلث ركعات او
 اربع ركعات فالقراءة في ركعتين **ف** المسبوق فيما يقضي اول صلوة في حق
 القراءة واخر صلوة في حق التشهد حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى
 قضاء بعد تسليم الامام فانه يقضي ركعتين وتقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة
 ولو ترك القراءة في احدهما فقد صلوة وعليه ان يقضي ركعة وتشهد ويسلم لانه تقضي
 آخر صلوة في حق التشهد حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب من صلح الظهر
 او العصر والنسب ووقام الى القضاء فعليه ان يقضي ركعة ويقراء فيها بالفاتحة
 والسورة ولا يشهد لانه يقضي آخر الصلوة في حق التشهد ويقضي ركعة اخرى
 ويقراء فيها بالفاتحة وسورة ولا يشهد وفي الثانية بالخيار والقراءة افضل
 ولو ادرك ركعتين منها يقضي ركعتين ويقراء فيهما وتشهد وتذكر
 القراءة فيهما او في احدهما فسدت صلوة لان ما يقضي اول صلوة في حق القراءة
 ولو كان امام ترك القراءة في الاوليين وقراء في الاخيرين وادرك المسبوق الامام
 في الاخيرين فالقراءة فيما يقضي فرض عليه وهذا كله بناء على ان المسبوق فيما يقضي
 كما المنفرد واللاحق كما انه خلف الامام فلما ذكر القراءة على اللاحق وبغير فرض
 على المسبوق الامام اذا احدث فقدم مسبوقة لا يشيخ لان يقدمه ولو قدم الشيخ
 لان يقدمه ولكن يقدم غيره وان يقدم شيخه لم ان يتم صلوة الاول فاذا تعد

قدّم الشهادتين ثم تقدم رجلاً أدرك في الصلوة فيسلم بهم ثم يقوم هو
 إلى قضاء ما سبق ولو لم يتأخر وقدر قدر الشاهد ويحمله أو تكلم أو أحدث
 مستغفرت صلواته وقت صلوة القدم **ح** رجل صلّى الظهر أربع ركعات
 ووجبت عليه القراءة في الأربع كلها بحيث لو ترك القراءة في ركعة منها بعد
 صلوة كيف يكون هذا قيل هذا رجل سبق بركنين فحدثت الإمام
 وتختلف هذا المسبوق وقد أتت رايه انه لم يقرأ في الأولىين فالمسبوق
 يلزم ان يقرأ في الآخرين لأنه قائم مقام الإمام في الآخرين فأنزلهم الإمام
 القراءة في الآخرين وكذا الحال من قام مقامه فإذا أتت في الآخرين تحققت
 هذه القراءة بالأوليين فخلت الاختلاف عن القراءة قصار كان الخليفة
 يقرأ في الآخرين فإذا قام إلى قضاء ما سبق يلزمه ان يقرأ فيما سبق من الركعتين
ط رجل صلّى الفجر ولا مسجد سجدة صليبات كيف يكون هذا قيل هذا
 رجل أدرك الإمام في ثلثة الركوع من الركعة الثانية فحدثت الإمام وتختلف
 بهذا الرجل وإن رايه انه ترك سجدة من الركعة الأولى لزمه ان يسجد ثلث سجدة
 سجدة للركعة الأولى وقضاء سجدة ثان للركعة الثانية والخليفة يلزمه ان يصلي
 ركعتين بربع سجدة لأن لم يدرك مع الإمام ركعة فكان الحظ ربع سجدة
ط في الاستخلاف الاستخلاف جائز لما روي عن عمر
 رضي الله عنه انه سبقه أحدث في صلوة وتختلف وكذا عن ابن عمر رضي الله عنه
ط من لا يصلح اماماً في الابتداء لا يصلح خليفة في الانتهاء حتى لو أحدث رجل في
 صلوة قدم رجلاً على غيره وضوء أو صلباً أو امرأة فصلواته وصلوة القدم فأسد
ح امام سبقه أحدث فاستخلف رجلاً والقوم رجلاً آخر ونوى كل واحد
 منهما ان يكون اماماً فالامام هو الذي قدّمه الإمام لأنه ما دام في المسجد كان صحيح
 الاختلاف **ل** ان نوايا الامامة معا جازت صلوة الذين اقدموا بالخليفة
 الامام وفدت صلوة من اقدم بالخليفة القدم وان قدم احدهما ينظر ان

قدم القدم خليفة الامام فكانت له وان قدم خليفة القدم فاقدموا بينهم
 نوى الآخر فاقدم به البعض فصلوة الأوليين جائز وصلوة الآخرين فاسن
 وهذا اذا كان خلف الامام خلق ثلثة قال كان خلفه رجل واحد صار اماماً
 قدّمه الامام او لم يقدم نوى هو الامام او لم ينو **ح** وان تقدم رجل من غير
 تقديم احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز ولو خرج
 الامام عن المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى الحجاب فحدثت صلوة الرجل
 والقدم ولا تنفذ صلوة الامام **ف** الامام اذا أحدث وتختلف
 رجلاً من خارج المسجد والصقوف متصلة بصقوف المسجد يصح له ان يخطب
 وتنفذ صلوة القوم وصلوة الامام ايضا على الاصح **ف** أحدث وتختلف
 رجلاً من آخر الصقوف ان نوى بالخليفة الامامة من ساعة صار اماماً وان
 نوى حين تمام مقام الامام يخرج الامام الاول قبل ان يصل الثاني الى المقام
 الاول فحدثت صلواتهم لما كانا خارج الامام الاول خلا مقام الامام عن الامام
 ونشر جواز صلوة خليفة ان يصل الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد
 وهذا اذا أحدث الامام فحدثت مقتدي فان أحدث وفر صلاته المسجد فصلوة
 الامام بآخرة وصلاة المقتدي فاسبق الامام بآخرة وتختلف رجلاً
 وتختلف الخليفة عن قائم القضاة ان كان الامام لم يخرج من المسجد ولم يبلغ
 الخليفة مكانه صحح الاستخلاف يخرج جاز ويصح له ان ياتي تقدم بنفسه
 قدّمه الامام الاول وذلك لان عز ذلك لا يجوز **ف** ولو توفى الامام
 في المسجد وخليفته لم يؤتى مكانه حتى يخرج الخليفة فقدم الامام الاول
 ولو خرج الاول من المسجد وتوفى حتى رجع الى المسجد وخليفته لم يؤتى مكانه
 الامام هو الخليفة **ح** امام نوى ان يخطب فاستخلف في خطبة الامام
 عن المسجد ظهر انه كان معه ولم يكن رضاء ان كان بالخليفة لا ركعة الصلوة
 لا يجوز للامام ان يخطب في خطبة الخليفة لان الخليفة لا يركب باراء

الامة الى الاول وفات صلواتهم جميعا ولو جاء رجل اقتدى بالثاني قبل ان
 يخرج الاول فسبق الثاني احدث ونخرج المسجدين يكون الثالث اما كل واحد
 ولا تفد صلوة واحد منهما جميعا ولو ان الثالث سبقت احدث ونخرج قبل ان
 يجيئ واحد من الاوليين فدرت صلواتهما وصلوة الثالث تام والله اعلم
فصل في السنة عن عائشة وابن عمر وابي هريرة رضي الله عنهم
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ما برعنا سنتي عشرة ركعات في اليوم والليله
 بينه العشر بين ثلثة اجنسة ركعتين قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين
 بعد المغرب وركعتين بعد العشاء فهذه ركعات السنة في كل يوم والسنة في كل شهر
 الفجر ثلثة احدى اهل يقرأ في الركعة الاولى سورة الكافرون وفي الثانية الاخلاص
 الثاني ان ياتي بها اول الوقت والثالث ان ياتي بهما في سنة الفجر لا يجوز
 ادائها قلعا او ركبا **ط** ولو افترق ركعتي الفجر قبل صلوة الفجر فافدها ثم
 قضاها قبل وقت الفجر الاصح انه لا يجوز والا حسن ان يشرع في السنة
 ثم يكبر للفجر يفته فلا يكون مفترقا للعل وبكون منتقلا من كل الى عمل **ط**
 لو خشي ان تغرب الجماعة ان اشتغل بمسنة الفجر يشرع في صلوة الامام ثم
 يقضي اذا طلعت الشمس **ط** والا حسن ان يشرع في السنة ثم تركها ثم
 يشرع في الفريضة فاذا اقامها قضاها السنة بعد الطلوع **ع** لو صلا ركعتين
 في الليل فبات في الفجر طلع لا ينوب عن سنة الفجر على الاصح **ط** ولو صلا ركعتين
 وبقيت صلواته في السنة الا ان ينوب عن السنة **ط** رجل انهر الى الامام والناس في صلوة
 الفجر ان رجلا ان يدرك ركعة في الجماعة ياتي بركعتي الفجر عند المسجد وان لم
 يمكن ياتي بهما في المسجد الشوي ان كان الامام في الصلوة او على العكس وان
 كان المسجد واحدا يقف في ناحية المسجد ولا يصليهما معا فانما الصفح فاما
 للجماعة فان فعل ذلك يكره أشد الكراهة ولا يفضل ان يصليهما في البيت

في الليل فتبين ان
 الاخيرين بعد طلوع الفجر
 يحسب سنة ركعتي الفجر
 وهو رواه ابن جبير

والليل

ولا يطول القراءة فيها وان كان رجوا دراء التثنية في ظاهر البيت
 يدخل مع الامام ويتر السنة ولو ادرك الامام في الركوع ولم يكمل احدى الركوع
 هذا ام الاول والثاني ومرة كل سنة يتابع الامام صلواته اربع ركعات في الليل
 او ركعتين بعد طلوع الفجر يحسب عن ركعتي الفجر عند ما هو رجا
 عن ابي حنيفة به وبه يغني في هذا في المسئلة الاولى ينوب عن السنة ايضا
 ولو تدرك في الفجر انه لم يصل ركعتي الفجر لا يقطع الفجر ولو صلا ركعتي الفجر
 او الاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع او الزرع او الاكل فانه بعيد السنة اما بطل
 لقوله او بشرية لا يبطل وان من من فاتت مع الفرائض في سنة الفجر يقصر مع
 الفجر قبل الزوال واما غيرهما من السن فصل تقضي اختلاف المشايخ في **ط** رجل
 ترك سنة الصلوة لنفسه ان لم ير السن حقا فقد كفو لانه ترك استخفافا
 وان راي السن حقا الصنيع انه ياتر لانه جاء الوعيد بالترك **ط**
 رجل ترك السن ان تركها بعد ركعتي معذور والاطلاق **ك** والسنة ان
 يصلي قبل الظهر اربعا وركعتين بعدها ومن العصر لوصلا اربع ركعات فهو
 وكيفية ان يتنقل بعدها وفي المغرب ركعتان بعدها ويكره التنقل قبلها
 وفي العشاء بعدها اربع ركعات بتسليمة واحدة **ط** اذا جاء مصلي الظهر
 الى الامام ولم يصل السنة قبلها يدخل مع الامام في الجماعة ولا يتر طأني
 ذلك ان يخاف فوت ركعتين من الظهر بخلاف صلوة الفجر فان من انهر
 الى الامام في الفجر يصلي سنة الفجر اذا كان لا يخاف فوت الركعتين والوقت
 ان سنة الفجر يغوت لا الى خلف لانها لا تقصر وسنة الظهر تقصر مادام الوقت
 باقيا **س** رجل صلا المغرب في المسجد وخاف ان يرجع الى المنزل يشتغل
 بشيء يصلي في المسجد الركعتين لانه يتأخر ادائها ووقت المغرب وقت ضيق
 وان لم تخف صل ركعتين في المنزل لانه عليه السلام قال في صلوة الرجل في
 المنزل الا المكتوبة **ك** واذا اراد ان يتطوع بانه في الوقت الذي

يباح فيه القطوع فان الافضل له ان يصلي اربعاً لا تسلم الا في آخره
 ولو صلى ركعتين ركعتين جاز ولا يكره والا فضل هو الاربع والاربع على الاربع
 ركعتين تسليمية واحدة مكرهه في النهار واذا اراد ان يقطع بالليل فذلك
 عند الجنبين في غير الزيادة تسليمية واحدة غير مكرهه بالليل الى ثمان ركعات
 ولو ان الرجل اوجب على نفسه اربع ركعات تسليمية واحدة فادائها بتسليميتين
 فانه لا يخرج عن نذرته ومن اوجب بتسليميتين فادائها بتسليمية واحدة
 جاز عن نذرته فله ان يدل على ان القربة في الاربع بتسليمية واحدة أكثر
 واذا افتتح القطوع بنيتها الاربع ثم افسدها لا يلزم الاقضاء ركعتين
 ولو افتتح بنيتها الست او الثمان ثم افسدها عليه قضاء ركعتين في ظاهر الرواية
 هكذا النووي ما ذكره في افتتاح سنة العشر في وقت تحببها فادائها ثم
 اراد ان يقضيها بعد العشر لا يكره بخلاف قضاء سائر الغواث لانها وجبة
 لانها وجبة من كل وجه فتأخيرها عن وقت اتمامها واجب فيها فلا ينظر
 الوجوب في حق هذا الحكم الا في ان لو افتتح القطوع في هذه الحالة فادائها
 ويصح من اتمامها ولا يقال في الشرع صا رواجا فصار بالانعام مؤثرا
 الواجب بل مع هذا يمنع من الاتمام كذا هنا وعلى هذا سنة النبي اذ شرع
 ان فيهما ثم افسدها ثم قضاها بعد الفجر لم يجز ومن صلى القطوع
 فاعدا فاداء الركوع قام وركع فالافضل له ان يقول شيئا اذا قام فركع
 ليكون موافقا لسنة فلو لم يقل شيئا لم يكره في ركوعه اجماعا وان لم يستوي
 قائما وركع لا يجوز لان ذلك لا يكون ركوع قائم ولا ركوع قاعدا
 ان يصلي بنيتها اخصوم لا ينبغي ان يفعل لان بنيتها اخصوم لا يفيد لانه اذا صلى
 لوجه الله فان كان لم يجز له ان يصلي بنية اخصوم اخذ من حيث هو ووجهه
 في الاثر معني اوله لم ينوي وان لم يكن له وجهه او كان وجهه بنية ووجهه
 عفو لم يقع اليه من حيث هو في اوله لم ينوي اذ اراد الرجل ان يصلي

يجز

اوله

اوبع القرائن فيحاف ان يدخل عليه الرباء لا ينبغي ان يترك لان ذلك موهوم
 واذا افتتح الصلوة يريد به وجعل ركعتين ثم دخل بعد ذلك في قايمة الرباء فالصلوة
 على ما اسس لان التي زعموا بغيره في انشاء الصلوة غير ممكن **ر** رجل توضأ
 وصلى الظهر جازت صلوة والمقبول لا يدري هو المختار اما لجواز فلان
 الامر بان يفتي الاجرة واما المقبول فله ان يفتي بما قال انما يقبل من المسلمين
 شرائط التقوى عظيمة والرباء لا يدخل في صوم الفريضة وفي سائر الطاعات
 يدخل **ر** وكل صلوة بعدها سنة يكره القعود بعدها بل يستغل بالسنة
 لئلا يفصل بين السنة والركعة ويكره القطوع بالشرع مضميا وقضاء
 لقوله تعالى ولا تطلوا اعنكم فيجب الفريضة والقضاء لعدم الفضل ويكره
 قاعدا مع القدرة على القيام وان اضمحلت ثمانه فقد من غير عذر جاز
ح اذا فاتت السنة الاولى من الظهر بسبب الشغل باداء الفرض بجائز و
 الوقت باق يقدم الاربع على السنتين في قضاء السنة **س** وان اقيمت الصلوة
 بعد الشرع في القطوع اتم شغفا ولا يزيد عليه وبعد ما صلى الفريضة او الغزوة
 قطع وقت ركعتين كان قد مضت الثانية الفريضة لم يقيد بها بالسجدة قطع الفريضة
 واذا قيد الثانية لم يقطع ولا ركعتين الا ان شرع في ثالثة فليصل اربعاً ولم
 يقرأ فيها شيئا فليصل ركعتين بناه على ان ترك الركعة في الشفع الاول من
 الرابعة بوجوب الشفع والتمسجة فلا يصح الشروع في الشفع الثاني فيستعلق العشاء
 بركعتين لا غير رجل شرع في ثالثة رابعة فقرأ في ركعة من الشفع الاول
 وركعة من الشفع الثاني بقية اربعاً واذا قرأ في الاولى لا غير فعلية قضاء
 الاخرين ولو قرأ في الاخرين لا غير فعلية قضاء الاوليين ولو قرأ في الاوليين
 واحد الاخرين فعلية قضاء الاخرين ولو قرأ في الاوليين واحد الاوليين
 فعلية قضاء الاوليين ولو قرأ في احد الاوليين لا غير قضاء اربعاً اذا صلى
 اربع ركعات نافعة بتسليمية واحدة قال القعود الاول ليس بحسم اذا سبق ركعة

عن قراءة السورة في الشفع الاول من الفرض قضائها في الشفع الثاني **الفائدة**
ح اذا شرع في النفل في وقت الطلوع او الغروب ثم قطع عليه القضاء **ح**
 واذا شرع في صلوة على ظن انها عليه ولم يكن عليه شيء فخطبها لم يجب عليه قضاء
سم في التراويح التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء وهو الصحيح
 ويستحب ادائها بالجماعة والجماعة افضل لان عرض الله عن اقامتها بالجماعة
 بحضرة من كبار الصحابة رضي الله عنهم **س** والجماعة عشرة رجال الكفاية ان ترك اهل
 المسجد كلهم فقد اساءوا وتركوا السنة **ط** وان اقيمت التراويح في المساجد
 وتختلف رجل من اهل الناس وصلي في بيته يكون تاركاً للفضيلة ولا يكون شيئاً
 ولا تاركاً للسنة وان كان اهل من يقتدي به ويكثر الجمع بحضرة ويقبل عند
 غيبته ولا ينبغي ان يترك الجماعة لان في تركه تقليل الجماعة **ف** واذا صلى في البيت
 بالجماعة فقد جاز فضيلة اداؤها بالجماعة الا ان في المسجد افضل لان فيه تكميل الجماعة
 وكذا لكسب المكتوبات **ف** ويستحب ان يصليوا في مسجد خمس ركعات
 يومهم رجل يصلي في كل ركعتين وكلما يصلي ركعة يتنظر بين الركعتين
 قل رتويحة ويتنظر بعد الركعة الخامسة قل رتويحة ثم يركع
 ولا ينتظر بين كل ركعتين مستحب **والا** من رتويحة على تسليمات
 اكثرهم على انه لا يستحب وهو الصحيح **والا** من رتويحة بين الركعتين مستحب
 مقدار رتويحة وعليه عمل اهل الحرمين غير اهل مكة يطوفون بين كل
 ركعتين اسبوعاً واهل المدينة يصلون بدل ذلك اربع ركعات واهل كل
 بلد بالخيار يستحبون او يطوفون او ينتظرون سكوتاً واهل يصلون قيل يركع
 وقيل لا **والا** سراحة على خمس الاصح ان يركع اذا لم يسترح بين كل ركعتين
 لان خالف عمل اهل الحرمين **ف** **ط** ومقدار التراويح عشرون ركعة
 خمس ركعات بعشر تسليمات **س** في كل ركعتين **ف** ولو زاد على العشرين
 بجماعة يكره بناء على ان صلوة التطوع بالجماعة مكروه **ح** ووقتها

ما بين العشاء الى الوتر هو الصحيح **ح** فلو صلاها قبل العشاء او بعد الوتر
 لم يؤدها في وقتها ولا يكون تراويحاً **ف** رجل دخل المسجد فوجد الناس
 يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافتح التراويح معهم ثم صلا العشاء
 لا يجوز على الاصح **ف** وان وجدهم في الوتر وهو لم يصل العشاء فافتح التراويح
 فصلا الوتر معهم لا يجوز وتره **ح** اذا قامت التراويح لا يقف على الاصح **ف**
 ويستحب تأخير التراويح الى ثلث الليل والا فضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة
 فان اخر التراويح الى ما بعد نصف الليل لا باس به هو الصحيح **ف** امام صلى
 على غير وضوء وهو لا يعلم ثم صلى بهم امام آخر التراويح ثم علموا فعلهم لم يعيدها
 العشاء والتراويح لان وقت التراويح ما بين الثلث الى الوتر **ط** انما نوي التراويح
 او سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوي الظهر او عصر الوقت عند
 اداء الظهر وان نوي الصلوة او صلوة التطوع لا يجوز تراويحاً للصحيح لانها صلوة مفردة
 فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي السنة **ف**
 واكثر المتأخرين على ان التراويح وسائر السنن تتأدي بمطلق النية **ط**
 والاحوط ان ينوي التراويح او سنة الوقت او قيام الليل وفيه ثلاث
 الاحتمالات ان ينوي متابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم **ط** واذا صلى
 التراويح مقتداً يا من يصلي المكتوبة او من يصلي نافلة غير التراويح
 الصحيح انه لا يجوز وكذا لو كان الامام يصلي التراويح فاقصدى به رجل
 ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز ولو اقدم يا من يصلي
 التسليمة الثانية او الثالثة والمقتدي بنوي التسليمة الاولى او الثانية
 جاز لان الصلوة واحدة وليس عليه ان ينوي التسليمة الاولى ولو اقدم يا من
 في التراويح والمقتدي بنوي سنة العشاء فان لم يكن صلوة السنة بعد العشاء
 حقه قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت العشاء فلم
 يختلف صلواتها ولو صلح التراويح بنية الفوائت من صلوة الفجر لم يكن محسوبة

عن التراويح **ف** اذا صلى التراويحة الواحدة امامك كل امام تسليم الاصل
لا يستحب امام يصلي التراويح في مسجد في كل مسجد على الكفا لا يجوز ان يقرأ
بالامام في التراويح وهو صلاته لا يابس به ويكون هذا اقتداءا بالمتطوع
بمن يصلي السنة **و** يقرأ في كل ركعة عشر ايات هذا الصحيح لان العتمة في التراويح
مرفوعة وتصل لان عدد ركعات التراويح في كل سنة ثمانمائة واربعة
القراء سنة الالف وثماني فاذا قرأ في كل ركعة عشر ايات وصل العتمة في التراويح
ولا يتركها في كل ركعة **ف** وانتم من بين فضيلة وانتم تلك ركعة في كل
عشرة افضل **ط** وينبغي للامام وغيره اذا صلى التراويح ان يقرأ الى منزلة
ويقرأ القرآن في كل ركعة في كل ركعة عشر ايات والوجه هو هذا
كان في الحديث في كل عشرة ايات وعن ابي حنيفة رحمه الله انه كان يختم
في شهر رمضان الحادي وستين ختمًا ثلثين في الايام وثلثين في الليالي
واحدة في التراويح وصلى ثلثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء **و** افضل
تفعل في القرآن من التلخيص **الامام** اذا صلى في صلاة التراويح لا يركع
على الصلوة على النبي عليه السلام ان تقل على القوم **ف** امامه الصبيان
التراويح للرجال لا يجوز ان يصلي على الصحيح والصبيان يجوز **و** يجوز اداء التراويح
قاعدا بلا عذر على الصحيح ويكره **و** لا يجوز سنة الصحيح قاعدا بلا عذر
ويكره الصلوة على السطح في صلاة الخوف وكذا يكون ان يضع يده على الارض عند
القيام لا يقرأ من الكتاب الا من على **ط** اذا سلم الامام في روية وقال بعض الفقهاء
على ثلاث ركعات وقال بعضهم صلاته كصلاة من كان على الارض وان لم يكن
على يقين بقوله كان صادقا عنه وكذا الواقع الاختلاف بين جمع القوم
والامام يعمل بقله **ف** وان وقع في قبة صلى تسعة تسليمات او عشرة تسليمات
الصحيح انهم يصلون تسليمات اخرى فزاد احتياطا **ف** في الوتر
الوتر واجب وهي ثلاث ركعات كالمغرب لا يسلم بينهما ويقا في جميعها

والمسبح

والسحب ان يقرأ بعد الفاتحة في الاولى بسم الله في الثانية وفي الثالثة
قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد **و** يقنت في الثالثة
قبل الركوع برفع يده ويكبر ثم يقنت وليس فيه دعاء هقل **و** عن
البيهقي عليه السلام انه كان يقرأ **اللهم** انا نستعينك ونستغفرك
ونستجهد بك ونؤمن بك ونوكل بك وننتهي عليك ونسئلك من الخير
كله فنسئلك ولا نكفر بك ونخضع ونترك من بين يديك **اللهم** اياك نعبد
ولك نصلي ونسبح واليك نسبح ونخضع ونرجو رحمتك ونجتني
عذابك ان عذابك بالالف والميم **اللهم** اهدنا في هذا ما نريد
وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت
وقنا ربنا ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من
واليك ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت **ح** ومن لا
يحسن القنوت يستحب ان يقول اللهم اغفر لي ثلاثا وعند بعضهم
يقول ربنا انتا في الدنيا حسنة وقنوتك عذاب النار **ط** واذا قنوت
الامام في الوتر فالمقنوت يقرأ خلفه ولا يجلي على البيهقي القنوت
هو المختار **ط** ولو اجمع اهل القرية على ترك الوتر اذ بهم الامام **و** منهم
وان لم يتبعوا قائلهم **ط** واداء الوتر في رمضان بالجماعة افضل
ولا يجزئ الايام دعاء القنوت على الاصح لان الاصل في الذكر في
الارعية هو الاخفاء ولا يرسل يده في القنوت بل يجتمع ولو كان
الامام يقنت في القنوت بين الركوع والسجود فالمقنوت تابع
وكذا السجود السهو قبل السلام وكذا في تكبيرات العيدين **ف** ولو جاز
الفخلاف امام يقنت لا يتابعه الخواص يسكت قائما ولو سجد من القنوت
فركع ثم يذكر لا يعود **ح** رجل اوتر فقرأ في الثالثة القنوت و
نسي القراءة حتى ركع او ترا الفاتحة ونسي سورة حتى ركع يرفع راسه

ويقراء السورة ويعيد القنوت والركوع واذا قرأ الفاتحة ولم يقنّت
حتى رجع يحض على صلوة ويسجد للسجود لان القنوت واجب ولا
يجوز نقص الفرض لاقامة الواجب بخلاف الاول لان نقص الركوع كان
لاقامة الفرض **ج** رجل او تر ولم يقرأ في الركعة الثالثة لا يجوز لان الوتر
في حق شرط الوتر ليس حكم حكم الركعة رجل شك في الوتر وهو في حال
القيام انه في الثانية او في الثالثة ويقنّت فيها لجواز انها الثالثة ثم يقعد
ويقوم فيصليها اخرى ويقنّت فيها ايضا هو المختار والله اعلم
فصل فيما يفسد الصلوة المفسد للصلوة نوعان فاحدا
وقولي **اما الفعل** فاذا حدث في صلوة من بول او غائط او سرج او
مرغاف متعمدا فسدت صلوة وان لم يتعمد وسبقه الحدث ان كان
الحدث موجبا للفعل كذلك وان كان موجبا للوضوء فان كان بفعل
فذلك وان لم يكن بفعل الاذي لا في الصلوة بل يتوضأ ويبني وان كان على
يديه وقيل او جراحة او بتر ففزعها بيده غمزا فسال منه الدم فسدت
صلوة وان لم يفزعها ولكن انشقت باصابة اليد او الثوب في الركوع او السجود
وسال منه الدم فسدت صلوة وهو بمنزلة ما لو رماه انسان ببسلة او حجر
ولو سقط من السقف حجرا وخبث على المصلي فادماه او دخل الشوك في رجل
المصلي او جبهته عند السجود فسال منه الدم بطلت صلوة **ف** فان
فعل فعلا ليس من افعال الصلوة فان كان كثيرا لم يفسد به صلوة
والا فلا يقيم باليدين فهو كثير وان فعل بيده واحد فهو قليل ما لم يتكرر
ذلك فاحدا اذا ضرب راسه مرة او مرتين لا تقصد صلوة وان ضرب يده
في ركعة في ركعة واحدة تقصد صلوة **ط** ولو انفق منه عمامة كور اخذها
مرة او مرتين لا تقصد وان تعمم فسدت المرأة اذا انحدرت فسدت صلواتها
ولو اغلق الباب لا يقصد وان افتح الباب المعلق تقصد لان ذلك يحصل بفعلين

بادخال اليد

بادخال اليد في المعلق ثم شد المعلق والثانية ثلاث اداخال اليد
وتحريك المعلق وقت الفتح ثم اخراج المعلق من موضع الشد ولو شد
السراويل فسدت صلوة وكذا الوتر القيم **ف** واذا احلك من
من جسدك ثلاث مرات بدفعة واحدة تقصد صلوة ولو ضرب
انسانا بيد او سوطا تقصد **ط** واذا تر وجح بمروحة او بكبة مرتين
لا تقصد وان رمي بهم فسدت صلوة وقيل في العمل الكثير ما لو راه
انسان ويستيقن انه ليس في الصلوة اما اذا شكك فهو قليل
فاما لو سرح لحية او راسه فسدت صلوة **ف** وقيل يقصد
ذلك الى المصلي ان استكنه فهو كثير والا فلا وهذا القول اقرب الى القول
ابي حنيفة رحمه الله لانه ليس في جسد هذه المسائل لا يقدر تقديرا بل
يفوض الى رأي المصلي **ف** ولو حول المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر
او تقدم على الامام من غير عذر فسدت صلوة محاذاة المرأة الرجل
في صلوة مشتركة شركة الترخيم والاداء يفسد صلوة الرجل قلت
المحاذات او كثرت بالغة كانت المرأة او صغيرة عاقلة او قذرت بامام
نوي امامتها في الركعة او اقتدت مقطوعة بالغة من **ف** والمتأخرة
شرطا المشاهدة **ح** فان قامت بحجب امام نوي امامتها وكبرت
مع الامام لم ينقصد تحريم الامام هو الصحيح وحذا المحاذاة ان يحاذي
عضوا منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلعة ورجل يحاذيها
بالاسفل منها او خلفها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تقصد صلوة
الراهقة المحرمة والامة بالغة اذا صلت بغير فتاع جهاز والحرم
اذ انتع عابثا وجد الثوب في خلال الصلوة تقصد **ط** واذا سبقه حدث فكثرت
ساعة بعد الحدث ولم يفرضت صلوة واذا احصا الثوب باليد
نجاسة اكثر من قدر الدرهم او طرح المقتدي في الزحف امام الامام

تفسد ولو تمنع التحسين الصوت يفسد والتحصيل الصوت لا
ولو تناءب فحصل منه صوتا وعطس فحصل منه صوت مع
الحروف لا يفسد صلوة ولو قرأ الامام آية الهمزة او العذاب فقال
المقندي صدق الله فقد اساء ولا تفسد صلوة ولو قال لرجل
اسمه موسى وما لك بيمينك يا موسى ان قصد به قراءة القرآن لا
تفسد ولا يفسد المصلي اذا وسس له الشيطان فقال لا حول ولا
قوة الا بالله ان كان ذلك لا من الاخرة لا تفسد وان كان لا من الاخرة
الدنيا يفسد ولو قال رجل بين يدي المصلي مع الله اله اخر وقال المصلي
لا اله الا الله واراد به الجواب يفسد صلوة ولو قال في الصلوة في ايام الترتي
الله اكبر لا تفسد صلوة المصلي اذا عطس لنفسه يرحمك الله يا نبيك
تفسد صلوة ولو عطس رجل في صلوة فقال له رجل في الصلوة يرحمك الله
فقال العاطس ما بين يفسد رجلا ان يصليان فعطس احدهما فقال
لرجل خارج الصلوة يرحمك الله فقالا جميعا امين يفسد صلوة العاطس
ولا يفسد صلوة الآخر لانهم يدع له المصلي اذا فتح على من ليس الصلوة
ان اراد به قراءة القرآن لا تفسد وان اراد به قلم ذلك الرجل يفسد
تم يفسد صلوة بالفتح مرة وهو الصحيح وان فتح على الصلي رجل
ليس في الصلوة فاخذ المصلي بفتح نفسه صلوة لانه تعلم وان فتح المصلي
على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ مقدار ما يجوز به الصلوة ولم ينتقل
الى آية اخرى جاز ولا تفسد صلوة اخذ الامام بفتح اوله وان كان ذلك
بعد ما قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة الا فان انتقل الامام الى آية اخرى لا ينبغي
ان يفتح فان فتح واراد به التعليم فسدت صلوة وان اخذ الامام

بفتح فسدت صلوة الكل وان قرأ الامام مقدار ما يجوز به الصلوة
الا انه يوقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقندي الصحيح انه
لا يفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بفتحة لا تفسد صلوة قارئ
ولا ينبغي للمقندي ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلجئ
للمقندي الى الفتح لكنه يركع ان كان قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة
او ينتقل الى آية اخرى المصلي اذا اخبر بخبر يفسد فقال الحمد لله
او اخبر بامر محجب فقال سبحان الله او بخبر يفسد فقال لا اله
الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم يفسد صلوة
وان اراد به الجواب فسدت صلوة ولو اخبر بصيغة او بخبر سوء فقال
ان الله وان اليه الرجوع ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا يفسد وان
اراد به الجواب يفسد ولو كان بين يديه كتاب موضح وعند يده
يحيى فقال يحيى خذ الكتاب بقوة او كان في الرفقة وانه خارج فقال
يا يحيى اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لا تفسد وان اراد به الخطأ
تفسد ولو قال اناركم الاعلى واراد به الاجابة نفسه يصير كذا وتطول
صلوته واذا دعا في الصلوة بما قرأ في الصلوة او في القرآن او في المأثور ولا
يستحيل سؤالي من العباد لقوله الله اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات
لا يفسد صلوة وان لم يكن في القرآن ولا في المأثور ولا يستحيل سؤالي
من العباد تفسد صلوته وان كان يستحيل سؤالي من العباد لا يفسد الله
اعلم في ذلته القاري ف المصلي اذا اخطأ في قراءة فذلك لا يلحق
صحة وجوه اما ان يكون الخطأ في الاعراب او بتخفيف المشدود او بتشديد
المخفف او بترك المد في المدود او بزيادة المد في غير المد او بترك حرف

مكان حرف او كلمة مكان كلمة او آية مكان آية او بالمقدح والواجب
 او يوصل المفضل او ضمة او كحط في التسمية **الخطا في الاعراب**
 اذا لم يقرب المعنى لا يفسد صلوة كما لو قرأ ان المؤمنين والمؤمنات بضم
 او قرأ ولم يجعل له عرجا بانضبا وقرأ الحمد بضم الدال والرحيم
 بضم الميم والرحمن بضم النون وبعيد بكسر الباء وانضبا لان الخطا
 في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر وان غير المعنى تغييرا خفيا
 بان قرأ وعصا آدم ربه بضم الميم ورفع الهمزة او قرأ ابارك
 المصغر بضم الهمزة او قرأ انما يختص الله من عباده العلماء برفع الهمزة
 ونصب العلماء او قرأ نحن خلقناهم بفتح القاف وجعلناهم بفتح اللام
 وانزلناهم بفتح اللام وما يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء وان الله بريء
 من المشركين ورسوله بكسر اللام الرسول وما اشبه ذلك اذ قرأ خطا
 فسدت صلوة في قول المتقدمين وفي قول المتأخرين لا يفسد
 وما قال المتقدمون احوط وما قال المتأخرون اوسع **وتخفيف المشد**
 لا تفسد صلوة بتخفيف المشد الا في قول رب العالمين او قوله انك فريد
 فانه يفسد وعامة المشايخ يخطون ترك المد والتشد في منزلة الخطا
 في الاعراب لانهم صلواتهم في قول المتأخرين ولو قرأ ان النفس الامارة
 بالسوء او رب الناس وترك التشديد فاخترت عامة المشايخ انه يفسد
ذكر حرف مكان حرف اذا لم يتغير المعنى بان قرأ ان المسلمين
 ان الظالمون وما اشبه ذلك لا تفسد صلوة لانه لا يتغير المعنى و
 يفهم الخطا ما يفهم بالصواب **ف** ولو قرأ ما ليس في القرآن نحو ان قرأ
 كونوا قيا بين بالقسط او احيي القيايم لا تفسد وان اختلف المعنى

وقرأ ما ليس في القرآن نحو ان قرأ لا يحيا السبعين بالسين المنقولة
 فوقها الثلاث يفسد **وان ذكر حرفا مكان حرف** وغيره فان لم يكن
 الفصل بين الحرفين كالطاء مع الصاد فقرأ الطائي مكان الصالح يفسد
 صلوة وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بشدة كالطاء مع الصاد
 والطاء مع السين والطاء مع التاء الاكثر على انه لم يفسد ولو قرأ
 ولا يعوت ويعوق ونسر بالصاد او الله الصمد بالسين
 او اساطير الاولين بالصاد او اساطير بالطاء او اساطير بالصاد
 لا تفسد ولو قرأ التائبين بالطاء او لا انصام لها بالسين يفسد
 صلوة ولو قرأ الامن خطف الخطفة بالتاء فيها او بطنش البطنش بالتاء
 او صق سقيا فين او والعاديات ضجيا بالطاء او وري اجمال بالراء
 او عتسها جملعة بالذال المنقولة فقرأها او قرأ والساعة موعدهم
 بالذال المنقولة فوقها او قرأ ثيايا خضر بالذال او قرأ بصير في السمع
 استير في العين او قرأ الخاشعين خصيما بالسين او قرأ غير المعصوب في
 بالقاف او المعصوب بالذال او بالطاء او قرأ الصراط بالتاء او قرأ احد
 بالتاء او قرأ لا تلحقهم مشرة بالتاء او قرأ وامطنا عليهم مطرا بالتاء
 تفسد صلوة في الكل **ف** ولو قرأ لانتم اشد رهبة بالطاء او قرأ اظف
 بالتاء او قرأ تحسبها حكمة بالحاء او قرأ خاشعين خاشعين بالنون او قرأ
 فصل عسيتم بالصاد او فان عصوك بالسين او قرأ فيحفظكم بالحاء
 المنقولة فمن قرأ او قرأ يعوزون بالذال المنقولة تحتها او قرأ كل كتاب
 بعين عينا بالتاء او قرأ بلغت بالفاء او قرأ عظميا بالصاد او قرأ يرضين
 بالذال او قرأ الضالين بالطاء او قرأ الشيطان بالتاء او صدقناكم بالسين
 او قرأ يصطلون بالسين او قرأ اللهم صل بالسين او قرأ طلعها بالتاء لا يفسد

الصلوة في الوجه كلها **ف** ولو قرأ سر يا بالصاد أو نسيا هو تمام
 بالصاد أو ال التعريف بالسين أو نطق الله التي فطر الناس عليها بالتاء
 أو قاطر السموات بالتاء أو تفصل الآيات بالسين أو ويد راء عنها بالذال
 المنقوطة فمن قرأ أو والطور بالتاء أو يخصف بالسين أو وسط عذاب
 بالصاد أو من قسورة بالصاد أو لولا أنطقا بالتاء أو ليسا بالصادين
 بالسين أو وهو مكفوم بالصاد أو بالذال أو قولا لاسدي يا بالصاد أو من
 القانتين بالتاء أو من من يعقظ بالتاء أو فالعقبات صبحا بالسين أو قرظي
 بالظاء أو ذلت بالصاد أو وذلتها بالصاد أو نار حامية بالحاء المنقوطة
 غوتها أو قرأ في تظليل بالصاد أو عطب بالتاء أو فالصيف بالسين أو النساء
 بالطاء أو يدع اليتيم بتسكين الذال تفسد صلوة في الوجه كلها
وان نداء في كلمة فهو على وجهين ان لم يغير المعنى وتكون حية
 في القرآن لا تفسد صلوة كما لو قرأ وأمر بالمعروف بزيادة الباء والخير عن المنكر
 بزيادة الياء أو قرأ أو رزق هامة أو دوها لا تفسد صلوة عند عامة المشايخ
 وان تغير المعنى بزيادة لقوله ان سعيكم لشتي وان بزيادة اللام أو قرأ
 انك لمن المرسلين وانك بالواو فسدت صلوة وان نقص حرفا عن كلمة
 ان لم يتغير المعنى لا تفسد صلوة كالقراءة ولقد جاءهم رسلنا بخلاف التاء
 أو قرأ فسيحان بخلاف الفاء وكذا كمال جاء في القرآن بالواو والفاء ولفظ
 افاقر بغير ياء لم يفسد صلوة **ف** وان حذف حرفا أصليا من كلمة
 وتغير المعنى نفسه صلوة كما لو قرأ وعاذ بقرآنهم بخلاف الزاء أو قرأ
 ذريرت بغير ذال أو قرأ جعلنا ابن مريم أو قرأ والليل اذا يغتنى والنهار
 اذا تجلى وما خلق بخلاف الواو عن ما خلق **ف** ولو كانت الكلمة انثوية
 فحذف حرفا من اولها أو وسطها كما لو قرأ قرأنا عيسى بخلاف العين في عيسى

تفسر صلوة

تفسد صلوة لتغير المعنى أو لانه يصير لغوا في الكلام وكذا الوجه في حذف
 الآخر نحو ان ليقرأ ضربه الله مثلا بخذف الباء فان كان الحذف على وجه
 الترخيم لا تفسد صلوة بشرط ان يكون بعد الفاء في اسماء الاعلام وان لا
 يكون الاسم ثلاثيا بل يكون رباعيا أو خماسيا فيجوز في قوله كما لو قرأ يا مالك
 يا مال لان الترخيم ينبوع من الفاء حتى يقال يا حارث مكان حارثته بيا عايش
 ملكه بيا حارثته كان النبي عليه السلام يقول لعايشة بيا عايش وان قدم
 حرفا على حرف في كلمة كقوله كعصف ما كوك كان عصف أو قرأ فرت من
 قوسرة مكان قسورة تفسد صلوة لان فيه **وان احط بذلك كلمة**
مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية بل الواو حية مثلها
 في القرآن تفسد صلوة **ف** كما لو قرأ ان الفجار في خيام أو قرأ
 ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالطاء مكان الصلوات وان كان
 بينهما موافقة في المعنى الا ان الثانية ليست في القرآن بان قرأ طعام
 الفاجر مكان طعام اليتيم لا يفسد صلوة وكذا لو قرأ ان ابراهيم الاية
 حليم ونحو ذلك لا يفسد صلوة وان كانت الكلمة الثانية في القرآن
 فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للاولى في المعنى او مخالفة فان كانت
 موافقة لا تفسد صلوة كما لو قرأ الحليم مكان العليم ولو كانت مخالفة
 كما لو قرأ وعلى عليهما انا كنا غافلين مكان فاعلين او ختم اية الرحمة بآية
 العذاب او على الخلاف تفسد صلوة على قول عامة المشايخ **ف** وان اراد ان
 يقرأ كلمة فخرى على لسانه شطركه اخري فرجع وقراء الاولى او رجع ولم يتم
 الشطر ان قرأ شطرا من كلمة لواتها لا تفسد صلوة لم يفسد صلوة بشرطها و
 ان كان ذكر شطرا من كلمة لواتها تفسد صلوة تفسد صلوة بشرطها والشطر

كعصف

حكم الحكم هو الصحيح **ف** وان ذكر ان مكان آية ان وقف على الاول وقفاً
 تاماً وابتداءً بالثانية لا يفسد صلوة كالتوراة والتين والذين ان
 ووقف ثم ابتداء بقوله خلقنا الانسان وان لم يقف وقراء موصولة لا يفسد
 الاول بالثانية كالتوراة ان الذين امنوا وعلو السماوات فام جبرائيل
 لا تقص صلوة وان تغير المعنى بان قرأ ان البرار بن عيسى ان الغار بنو نعيم
 تقص صلوة وان ترك كل شيء آية ان لم يتغير المعنى كالتوراة وما تدرى نفس
 ما ذكسب غداً ويترك ذاك لا تقص صلوة وان تغير المعنى بترك كل شيء بان قرأ
 فاعلم الا يؤمنون وترك لا يقص صلوة عند المصحة وان زاد كلمة في آية فهدا
 على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن ولم يكن ان كانت في القرآن ولم
 يتغير المعنى بان قرأ لا تقصون الا الله والوالدين احساناً وبذا ينزل القوي
 لا تقص صلوة وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في القرآن نحو ان قرأ
 من امن بالله واليوم الآخر وعلى صالحا وكفر فاعلم اجرهم عند ربهم ففسد
 صلوة وان لم يكن الزيادة موصولة في القرآن ويقف بها المعنى بان قرأ
 واما ثور فهدى ناهم وعصيانهم فاستجيبوا لغير الهدى تقص صلوة وان
 كانت الزيادة لا تغير المعنى بان قرأ ان الله اذا اقرم قصدا لا يقص صلوة وان
 ترك آية من سورة وقدر قرأ مقدار ما يجوز من الصلوة جازت صلوة وان وصل
 في غير موضع او فصل في غير موضع ان لم يتغير المعنى فاحش بان وقف على الزطو
 ابتداء بالجزء ان يقول ان الذين امنوا وعلو السماوات ووقف فقتا تاماً ابتداء
 او ترك علم في البرية او فصل بين الوصف والموصوف بان قلوا ان كان عبداً او
 وقف ثم ابتداء بقوله شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا يقص به الصلوة وان تغير
 فاحش نحو ان يقول الله ووقف ثم يتدبر بقوله لا يقص على الصلوة وانما ترك

الحق ان لم يتغير المعنى كما يقوله انما انزلنا او غير كافي قوله دعاء ونذارة
 لا يقص على الصحيح ولوقرارة القرآن في صلوة بالاحسان ان غير الخطية في صلوة
 وان قرأ في غير صلاتها المشايخ انهم كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع ايضا لانه
 تشبيهاً لفسقة عما يفعلونه في فسقهم ولوقرارة على عباد الله الصالحين
 بالسين يقص صلوة وقوله لا **ط** ولوقرارة النيات بالهاء او حاء كالي
 العظيم بالصاد لا يقص واذا فرغ من قراءة الفاتحة فقال آمين تشبه الهم
 لا يقص صلوة وعليه الفتوى لا يوجد في القرآن **ك** وينبغي ان يقول لا يقص
 بدون التشديد او بدون الله او التشديد واصله لا يمين استجبنا الا انزلنا
 اسقط بالبناء اذ لم يكن له ليقوم تمام النداء **ك** في مسائل
الشك والاختلاف بين الامام والمأموم مصحح الغريب انك ان في
 الركعة الاولى ام في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ويقوم يصلي
 ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ولو شك بعد السلام انه صلى ثلاثاً
 ام اربعاً فحكمه كحكمه ببناء على الظاهر ولو شك بعد ما فرغ من تشهدته صلوة
 ولا شيء عليه وحل صلوة وحده او اماماً صلى يقوم قلنا سلم بغيره رجل عدل
 انك صليت الظهر ثلاث ركعات فلو ان كان عند الخطاة خطايا لم يكن
 لا يعتق اني قول المخبر انه صادق او كافرك يعيد صلوة احتياطاً وان شك
 في قول رجلين عدلين يعيد صلوة وان لم يكن المخبر عدلاً لا يقبل قوله ولو وقع
 الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلثاً وقال الامام
 صليت اربعاً فان كان الامام على يقين لا يعيد الصلوة لقوله وان لم يكن
 على يقين فاحذر بقوله فان اختلفت القوم فقل بعظمك عندنا وقول من اجمعين
 والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام فان لم يسمع الامام الصلوة وأعاد

القوم مع مقتديا به صح اقتداؤهم ولو استيقن واحد من القوم انه صلى
 ثلثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على الامام
 والقوم شيء لان قول المستيقن بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام
 والظاهر بعد الفراغ هو انهم فلا يعاد وعلا المستيقن بالنقصان الاعادة
 لان يقينه لا يبطل يقين غيره ولو كان الامام مستيقنا انه صلى ثلثا كان عليه
 ان يعيد بالقوم لانه يتيقن بالنقصان ولا اعادة على الذر يتيقن بالتمام
 ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وحكم الامام والقوم فان كان
 ذلك في الوقت اعادوها احتياطا وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا
 استيقن عدلان بالنقصان واعتبروا به **ف** رجل صلى صلاته يوم
 وليته ثم تذكر انه ترك الركعة واحدة ولا يدري من اتيه صلاته تركها
 قالوا يعيد صلاته الفجر والوتر لانها يفدان ترك الركعة في ركعة واحدة
 ولو تذكر انه ترك الركعة في الركعتين يعيد صلاته الفجر والمغرب والوتر ولو تذكر
 انه ترك الركعة في الاربعة يعيد صلاته الظهر والعصر والوتر والاعشاء والوتر
 والمغرب **ا** امام صلى المغرب فقال لبعض القوم صليت ثلثا وقال لبعضهم
 صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة فخذ بقول الفريق الذي كان الامام
 معهم فان اعادة واحدة اخراج الامام قالوا اصلح من يقول صلى الامام ركعتين
 فاسد **ف** رجل صلى الوتر في شك وهو قائم انه لم صلى فانه ياخذ بالقل
 احتياطا ويقراء في كل ركعة ولقيت في الركعة الاولى لا غير وقيل بقراءة في الركعة
 الثانية ايضا ولو اوتر فقرأ في الثانية بالقنوت ولم يقرأ القرآن او قرأ
 الفاتحة دون السورة فتذكر في الركعة فانه يعود الى القيام ويقوم بركعتين
 ويركع وان نسي القنوت في الوتر فتذكر في الركعة الصحيح انه لا يقنن ولا

يفتي

يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعيد الركعة لم يفسد صلاته
 لان ركوعه قائم لم يرتفع ومن يقض الصلوات يقض الاوتار
 يقفونها لان قضاء الوتر واجب ولا يريد القنوت ولو تيقن انه لم يركع
 تكبيرة الافتتاح ثم يتيقن انه لم يركع له المني وان ادى **ف** رجل شك
 في صلاته اصلها ام لا فان كان في الوقت تعيد لان سبب الوجوب قائم
 وانما لا يعمل هذه السبب بطا لادافيه وفيه شك وان لم يكن في الوقت
 فلا شيء عليه لان سبب الوجوب فاته والقضاء انما يجزئ بطل عدم
 الاداء في الوقت وفيه شك **ف** وان شك في ترك ركعة من الصلوة
 قبل الغلغ في مناجاتها وتقع في كل ركعة وان شك بعد الفواخج السلام لا شيء عليه
 ولو دخل في صلاته الظهر ثم شك في الفجر انه صلى ام لا فلما فرغ من صلاته
 يتيقن انه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر يعيد الظهر **م** صلى العشاء اذ انزل ترك
 سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلاته الظهر ام من صلاته العصر الذي
 هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريه على شيء نيم العصر وسجد يحق واحرق
 لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر وان لم يعرف فلا شيء
 عليه **ف** شك في صلاته الفجر في حال قيامه انها الاولى من صلاته ام الثانية
 يجوز ان يشهد ويرفض ما هو من القيام فان كان التي شك فيها ثالثة فقد
 رفضها بالعود الى القعود وتمت صلاته ثم يقوم فيسجد ركعتين فيقول في
 كل واحدة منهما يا فتحة الكتاب وكوتة ثم يشهد ويسجد سجدتين
 لانه ان كانت الاولى فلم يأت بركعة من صلاته سوى التكبير فان جمعت اركانها
 ووافيا امام صلى يقوم فذهب قال يعيدهم من الظهر وقال بعضهم من العصر فان كان
 وقت الظهر فهي الظهر وان كان وقت العصر فهو العصر وان كان شكلا جاز

للفريقين به **ط** رجل يصلي يقوم فلما صلى ركعتين وسجدتين الثانية شك ان
صلى ركعة او ركعتين او شك في الرابعة والثانية ياخذ الخلف ليعلم بهم ان صلوا
تمام معهم وان تعذر او تعذر معهم يتعلم بذلك فلا بأس به **هـ** صلى الفجر اذا شك
في سجوده ان صلى ركعتين او ثلثا تأملا وان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاح صلوة
لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه تمام هذه الركعة لان الثانية في سجود ولو كانت ثالثة
من وجه لا يفسد صلوة عندهم رجلا لانه لا تذكر في السجدة الاولى ارفعته
تلك السجدة اصلاحا وصارت كأنها لم يكن كما لو سجدت في السجدة الاولى من الركعة
الخامسة في صلوة الظهر مثل هذه وان كان هذا شك في السجدة الثانية
من الركعة الثالثة فدرت صلوة لاحتمال انه قدير ان السجدة بالسجدة الثانية
والله اعلم **فصل في الترتيب وقضاء المتروكا**
اعلم ان الاداء ما فعل في وقته المقدرة او لا شرعا والقضاء ما فعل بعد وقت
الاداء استدرأ كما سبق له وجب بطلان آخره عند الوضوء والاعادة ما فعل
في وقت الاداء ثانيا للوقت وان مراعاة الترتيب في الصلوة شرط عندنا
فان انزل في الفجر ركعتي الشمس ثم ذكرها ابداء بها ولو بداء بالنظر لا يجوز
عندنا **ج** ومن ذكر صلوة فهو في إحدى الصلوات الخمس فان كان بين ما ذكره
وبين ما هو فيها أكثر من خمس صلوات مضى فيها ثم قضى التي هي عليه وان كان
اقال من ذلك قطع **ح** والاصل في اداء التامة الوقتية في نذر الغائبة ان
ينظر الى الغائبة ان كانتا فوقها يجوز ان يصلي بعثة الوقتية **ف**
والترتيب ليعقبا ثلثة بالنسبة الى وقتين وهو ان يكون في حال
لو شغل بالغا ثم خرج الوقت قبل اداء الوقتية وان كانت ثلثة الغائبات
وحده اذا صارت الغائبات متبايزة الوقت ان يصلي بوقت الترتيب

فيجوز

فيجوز ان يصلي بعثة **ح** وتفسير الفقهاء ان يكون الباق من الوقت العذر الذي
لا يصح فيه الوقتية والمتروكة جميعا وان كان يتسع الوقتية والمتروكة جميعا
يكون واسعا الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلكا البعض الذي يصلي الوقت
وتفسيره رجل لم يصل الفجر والوتر فتذكر في وقت الفجر ويقضي من الوقت
مقدارا ما لا يصح فيه الا خمس ركعات على قول المجتهدين رجلا يقضي الوتر
ثم يصلي الفجر لان عنده الوتر فزمن فيمنع جواز الوقتية ثم يقضي الفجر
بعد طلوع الشمس وكذا الوتر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والعشاء ولم
يتبق من الوقت الا ما يصح فيه ثمان ركعات فان يقضي الفجر ثم يصلي العصر وان
كان لا يصح فيه الا ست ركعات فان يصلي الفجر ثم العصر **و** متى قضا الغائبات
ان قضاها بجماعة فان كانت صلوة يجبر فيها بالامام بالقراءة وان
قضاها وحده يتخير بين الجهر والخفية والجمهور على ان الوقت يتجاف فيما
يتجاف فيها جميعا وكذا الامام **ط** ولو كثرت الغائبات واراد ان يقضيها بركعة
الترتيب في القضاء وتفسير ذلك انه تقدر فائتة ثم فائتة فان كان بين
الاولى والثانية فوائت مستمرة يجوز قضاء الثانية وان كان اقل من ستة
لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها **ي** ان هذا الاصل رجل ترك الصلوة
شيئا واراد ان يقضي المتروكات فحفظ ثلثين سجدة وسجدة واحدة ثم
تفليق ظهره ثم ثلثين سجدة فعلى اخفى في جميع الصلوات الفجر الاولى
جائزة لانه ليس قبلها متروكة بقيت والفجر ومن اليوم الثاني في سجدة
لان قبلها اربع متروكات ظهر يوم الاول وعصره ومغربته وعشاءه
والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمان صلوات اربع من اليوم
الاولى واربع من اليوم الثاني ثم يقضيها من صلوات الفجر الى آخر النهار جائزة

وان كانت المتروكة
اربعين من واحد والوقت
لا يصح جميع المتروكات مع
الوقتية لكن لا يصح بعضها مع

واما صلوة الظهر من اليوم الاول فحائز في فاسدة لان قبلها
 ثلاث صلوات من اليوم الاول واصلوة الظهر من اليوم الثالث فحائز لان قبلها
 ست صلوات متروكة من اليوم الاول فحائز من اليوم الثاني وما
 بعدها من صلوات الظهر الى اخر الشهر حائز واما صلوة العصر من اليوم الاول
 فحائز واصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه المغرب من اليوم الاول
 والمغرب من اليوم الثاني واصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها
 المغرب من اليوم الاول والمغرب من اليوم الثاني واصلوة العصر
 من اليوم الرابع حائز لان عليه قبلها ست صلوات متروكة واصلوة المغرب
 من اليوم الاول حائز لان ليس قبلها متروكة واصلوة المغرب من اليوم الثاني
 فاسدة لان قبلها متروكة وهي العشاء واصلوة المغرب من اليوم الثالث
 فاسدة لان قبلها صلوات العشاء من اليوم الاول والثاني واصلوة المغرب
 واصلوة الغروب من اليوم الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم
 الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك لان
 قبلها اربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات ثم
 بعدها من صلوات المغرب الى اخر الشهر حائز واصلوات العشاء كلها حائز لان
 ليس قبلها صلوات متروكة **ف** ولو ترك خمس صلوات ثم صل بعد صلوة
 وهو ذاك انه لم يصل الخمس فانه يصل الخمس ويعيد للساكنة في قولهم فانه
 لم يقض المأمور وكانت لم يعد اليه واصلوات البعثة وهو ذاك لما فصل
 حازرت البعثة في قولهم وعليه قضاء خمس ركعات خلفوا في السادسة قال ابو حنيفة
 لا يعيد البعثة وقال لا يعيد رجل ترك صلوة يوم وليلة فصالح النعم مع كل
 صلوة من الصلوات فالفوات كلها حائز قديمها واخرها اما الوقتيات

ان بداءها لا يجوز وان بداء بالفوات فالوقتيات كلها فاسدة الا
 الاخيرة وان كان عالما فالفوات فاسدة ايضا وهذه المسئلة يوافق قول
 من يقول ان الترتيب اذ سقط بمسئلة الفوات قضى بعض الفوات
 وبقيت الفوات اقل من بيت يعود الترتيب وقال بعضهم لا يعود وهو
 المختار **ر** رجل ترك الظهر والعصر يومين مختلفين لا يدر ايهما الاول
 فتحي ولم يقع تحريمه على شيء يبداء بايهما فان بداء بالظهر قصر
 الظهر ثم العصر قال ابو حنيفة لا يعيد الظهر وقال لا يعيد ولو ترك ثلاث
 صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة ايام عندها يقع ثلاث صلوات
 ولا يجب مراعات الترتيب والفتوى على قولها **ر** رجل ترك في وقت العصر انه لم يصل
 الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضي الظهر ثم العصر
 وان كان لم يمس ركعات يصل الفجر ثم العصر وان لم يصل الفاست ثم يقل الوقتية
 جاز رجل صلى الظهر بعرض وضوء والعصر بوضوء وهو يقين ان العصر حائز لا يجوز
 فان اعاد الظهر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب يجزئه المغرب ولو ترك في الوتر
 واليكسبي ونحوه بالذال او الفاضل حتى فرغ من ركعة صلى الفجر بركعة
 هكذا يلزم اعادة الوتر دون باقي الصلوات رجل صلى الفجر وهو ذاك انه
 لم يصل العشاء لكن يزعم ان الوقت ضيق فلما خرج من الفجر ظن ان في الوقت
 سعة ربيع العشاء والفجر فسد فرج وروى الفجر ناسيا ثم ظن ان الوقت يسع
 فيه العشاء فسد فرج ولو ترك في العشاء بعدما صلى الفجر ثم طلعت الشمس لا طلعت
 قبل ان يقعد قد استشهد فخيم حائز وان طلعت بعد ما قعد قد استشهد فقصير
 خلفه موقوف وهي اثنا عشر **ر** رجل اتمعت العصر في وقتها فادخلها وقتين
 غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه يتم العصر ثم يقضي الظهر ولو اتمعت العصر

في اول الوقت فاطال القراءة فلما صار ركعتين غربت الشمس ثم تذكرا لم يصل الظهر
فكذلك ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذاك لم يصل الظهر فاطال الركعة
حتى غربت الشمس لا يجوز بعده ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذاك لم
يصل الظهر ثم احترت الشمس فانه يقطع العصر العشر ثم يتقبلها مرة اخرى
ولو كان ناسيا وقت الاضحية ثم تذكر عند الاحرام في رجل افتتح العصر
وهو ذاك لم يصل الظهر او صلها على غير وضوء كان عليه قضا الظهر و
اعادة العصر وان قضي الظهر لم يعد العصر حتى لو صلى المغرب قبلت المغرب
وعليه اعادة العصر رجل ترك الصلوة نهارا او سنة ثم اشتغل بادل الصلوة
في مواقيتها ثم ترك صلواته وقتية وهو ذاك للمركبة الحديثة ولما قبلها
من الغواصة يجوز الوقتية وهو الظاهر رجل مات وعليه صلوات واومر
بان يطعموا عنه اتفق المتأخر على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث
ماله ويعطى لكل مكتوبة نصف صاع من الحنطة والورق كذا كذا غلام احلم
بعد ما صلى العشاء ولم يستقظ حتى طلع الفجر عليه اعادة العشاء هو المختار
وان استقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء واجامعا وهذه وصية من تركها
سألبها اباحشقة رحمه الله فاجاب بما ذكرنا واعاد العشاء رجل يقضي صلوات
عمره مع ان لم يقم شيئا منها قال بعضهم انه يكره وبعضهم قال انه لا يكره لانها اخذت
بالاحسان لانها لا تقضي بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لانها نقلت في تركها
وان اراد ان يقضي الغائبات قبل نوب اول ظهر لله عليه وكذا كل صلوة يقضيها
وإذا اراد ان يقضي ظهر اخر ينوي اول ظهر عليه لانه لا تقضي الاول صار الثاني
اول ظهر لله عليه وقيل ينوي آخر ظهر لله عليه وكذلك كل صلوة يقضيها
ط وجوب الصلوة يتعلق باول الوقت وجوبا موعدا ومضيئا بآخر الوقت

وعا هذا

وعلى هذا اكل عبادة موقت بوقت والوقت ليس بمعينا ولها
ط اذافات صلواته تنصرف فقتضاها الا صلواته او صلواتين
تصل الوقتية ذاك لما بقي يجوز على الاصح **فصل**
فيما يوجب السهو وما لا يوجب
يجب حجة السهو بستر اشياء بتقدير من نحو ان يركع قبل ان
يقراء ويسجد قبل ان يركع ويتأخير ركوعه كثيرا في صلبية
تذكرها في الركعة الثانية ويتأخر القيام الى الثالثة وبالزيادة
على قدر التشهد ويترك ركوعه ركوعه ويترك سجوداته
وتبغير الواجب كالجهر فيما يخاف ان او على العكس ويترك
الواجب كترك القعدة الاولى في الفرائض وترك السجدة الثالثة
الجميع الصلوات كترك التشهد في القعدة الاولى وقيل يجب ترك
الواجب وهذا اجمع ما قيل فيه فان هذه العجوة الستة تخرج
على هذا لان كل واحد واجب ثم الصلوات تتل على الافعال والافعال
جميعا فاذا وقع لم السهو في الافعال يجب عليه سجدة السهو كما
اذا افتقد في موضع القيام او قام في موضع السجود او ركع في موضع السجود
او سجد في موضع الركوع او ركع ركوعين او زاد على قراءة التشهد
في القعدة الاولى او سجد ثلث سجدا او ترك سجدة صلب
الصلوات او ترك سجدة التلاوة عن موضعها يجب عليه سجدة السهو
وانما سها عن الاذكار لا يجب كما اذا سجد كما اذا سجد في الركعة
والشأن وتكبيرات الركوع والسجود وتبغيرها في جنس موضع
تكبيرات الاعياد والفتوت والتشديد والقراءة وتأخير السلام

ط وسجدة السهو واجبة وقيل سنة **ط** والساهي يأتي
 بتسليمين هو الصحيح وقيل بتسليمية وهو اختيار بعض المتأخرين
ط ولا يأتي بالدعوات في القعدة الاولى والاخرى وهو الصحيح ان
 يصلي في القعدة **تين** ولو اتى بسجدة في السهو قبل السلام اجزاء
 عندنا **ط** فالخاص ان سجود السهو يتعلق بأشياء اذا قعد فيها
 يقام او قام فيها يجلس فيه وهو امام او منفرد يلزمه السهو
 ارباب القيام اذا استوي قائما ولو بالقيام ارباب فانه لا يعمد
 الى القعدة وان لم يكن كذلك قعد ولا سهو عليه وفي رواية
 اذا قام ركبتة لم يسهو ويقعد وعليه السهو يستوي في القعدة الاولى
 والثانية وعليه الاعتماد وان رفع اليته من الارض لم يسهوها
 على الارض لم يسهوها **ط** وفي الخلاصة عليه السهو
 ولو جهر الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر يجب سجود
 السهو قل ذلك اوكثر في ظاهر الرواية وان جهر في صلوة الاصل
 كذلك يجب عليه ايضا **ط** ولا يسهو على المنفرد في شيء من ذلك
 لانه غير بين الجهر والخفاة وحدادى الجهر واقصاه ما بينا في
 فصل القراءة **ط** واذا ترك الفاتحة في الاوليين او احدهما
 ترك السورة في الاوليين او احدهما او قرأ في الاوليين او احدهما
 الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة يلزمه السهو **ف** ولو ترك الفاتحة
 ثم السورة ثم الفاتحة او كرر الفاتحة في الاخرين او قرأ الفاتحة حرقا
 او قرأ آخرها ثم اعادها لا سهو عليه وكذا الميقاة الفاتحة في الشق الثاني
 لا سهو عليه في ظاهر الرواية **ط** واذا قرأ في الاوليين او احدهما الفاتحة

ربي

مرتين على الولا يلزمه سجود السهو ولو ترك قراءة التشهد
 فاسيا في القعدة الاولى او في الثانية وتذكر بعد السلام يلزمه
 السهو وعن ابي يوسف رحم الله لا سهو عليه ولو ترك بعض التشهد ساهيا
 يلزمه السهو في ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلي اما ما يأخذ بقول
 ابي يوسف رحمه الله وان لم يكن يأخذ بقول محمد **ف** **ط** ولا يلزم
 السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية ولو بدء بالسورة ساهيا
 فلما قرأ البعض تذكر فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد لسهو
 وقال الفقيه ابو الليث **ط** يلزمه سجود السهو وان كان حرقا
 من السورة **ط** وان قرأ اكثر الفاتحة ونسي الباقي لا سهو عليه وان
 بقي اكثر فعليه السهو اما كان او منفردا ولو قرأ الفاتحة او اية من القرآن
 في القعدة او في الركوع او في السجود او قرأ التشهد في الركوع او السجود كان
 عليه السهو **ف** ولو قرأ التشهد في قيامه قبل ان يشرع في القراءة عاهدا
 او ساهيا لا سهو عليه **ط** وان اراد ان يقرأ سورة في السجود فخطأ فقرأ
 غيرها او قرأ سورة فخطأ فقرأ غيرها او اراد ان يقرأ سورة بعد السورة
 التي قرأها قرأ سورة قبلها لا يلزمه السهو **ط** واختار بعض المتأخرين انه
 اذا زاد على التشهد حرقا ولم يتم الصلوة على النبي عليه السلام يلزمه السهو
ف ولو قعد في الثانية قد قرأ التشهد ونسيه قد قرأ التشهد ثم تذكر فقرأ
 لا سهو عليه ولو ترك القعدة الاولى وان كان في القطع لا تف صلوة يلزمه
 السهو **ط** ومما اوردته القعدة الاولى يوجب سجود السهو وفي الاخير لا
ط ولو ترك قراءة التشهد في القعدة الاولى ساهيا حتى قام ليس لان
 يقعد ولو ساهى عنه في القعدة الاخير ولم ينظر ان لم وهو ان ترك

وان زاد في القعدة الاولى على التشهد كان
 عاهدا به وان كان ساهيا في الركوع او السجود
 ان قال الدم على محمد

الشهادة يسقط عنه ولا تقصد صلوة لانه لم يبق عليه
ركنا من اركان الصلوة فصارت تسليمة قطعا للصلاة وسقط
عنه سجدة السهو لان الواسية بالسهو كان فيه اعادتها
حكم بسقوطه ولو سلم وهي ناسية لذلك او تذكر ذلك قبل الصلاة
لا يسقط عنه وعليه ان يقرأ ويسلم ثم يسجد للسهو لانه سلام
الساكن وذلك لا يقطع الصلوة ولو قرأ في الركعة الاولى والثانية
الفاتحة وسجد من السور ثم تذكر ذلك في الركعة او بعد ما رفع راسه
الركعة وقبل ان يسجد فانه يعود ويقرأ الفاتحة ويعيد السورة وعليه
السهو **ط** ولو افتتح الصلوة ثم شك انه هل كبر للافتتاح ثم تذكر
انه كبر ان شغله التفرغ اداء شيء من الصلوة كان عليه السهو والافلا
ولو شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبيرة والتناوت ثم تذكر كان عليه السهو
لا يكون الثانية واستقبلا وقطعا للاولى **ق** ولو نسي التشهد في آخر
صلوة فسلم وتذكر فاستقل بقراءة التشهد فليقرأ البقرة ثم قبل تمام
التشهد لا يفسد صلوة عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى **ح** ونظر هذا ان
عاد من الركوع الى القيام لقراءة السورة فلم يقرأ ولم يعد الركوع لا يفسد صلوة على
الاحتياط **خ** ولو قرأ القرآن في ركوعه او سجوده او تشده يجب السهو
لانه ليس بموضع التناوت ولو نسي السجدة فذكره او سجده او قيام لا سهو عليه
تناه وهذا كل موضع التناوت **ط** ولو ترك فست الوتر وكبريات العيد يجب
عليه السهو ولو ترك تكبيرة الفست قبل لا يجب وقبل يجب اعتبارا بتكبيرات
العيد **ف** ولو ترك الفست فكثر في القعدة او بين ما قام من الركوع
لا يقنت وعليه السهو **ظ** ولو افتتح القنوت ونسي فظن انه في العصر

في

فصل ركعة او اكثر ثم تذكر انك في الظن فلا تسجد عليه لان تذكره
لم تشغله عن اداء ركعتين ولو شك في الركعة او السجدة فذكره
كان عليه السهو والسئلة الاولى محمولة على ما اذا لم يظن فذكره **ط** ولو نسي
احد ثم ذهب ليتوضا فذكر انك نسيته او ارى فاشهد ذلك عن نفسه
ساعة ثم استيقن فقام وضوءه فعليه السهو لانه في حيز الظن **ك** ان شك
في صلاة في الركعة في حاله الاداء ولو شك في ذلك بعد سلامه
تسليما لم يقطع ثم استيقن باتمام الصلوة لا يضره السهو لانه سلم
بعد الحمد ورجع من الصلوة **و** ان شك في ذلك بعد ما تقعد قد نسي السجدة
وشغله الشك عن السلام ثم تذكر فسلم كان عليه السهو **وا** ان شك
او بالشك او بالتأخير لا يفسد عليه **ب** ولا يجب سجود السهو في
المسحبة ولا يترك رفع اليدين في تكبيرات العيد **ي** في تكبيرات الافتتاح
والاستفتاح والتعوذ والتأخير **و** لا يترك التكبيرة في الركعة الاولى
ولا يترك سجد الله لمن حده ورسا لك الحمد **ز** ولا يترك تكبيرات الركوع وسجود
ولا يترك التسبيحات في الركوع والسجود **ق** من عليه سجود السهو في خلق
الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما فقد قد والتشهد سقط عنه
سجود السهو **و** كذا الوسي في قضاء الفاستة ولم يسجد حتى احرقت الشمس
وكذا الجمعة اذا خرج وقتها كلها منع البناء اذا اوجبه بعد السلام يسقط السهو
اقتدى باتمام سلم وعليه سجود السهو وان سجد الامام للسهو صحه المقتداء
والافلا **ا** اذا سلم المصلي عن يسان ابتداء لا سهو عليه واذا ترك
صلوة الليل ناسيا وقضاها في النهار وام فيها خافت ساهيا
كان عليه السهو وان ام ليلا في صلوة النهار وجهر ساهيا كان عليه

السهو ط ولو اتم في القطوع في الليل فحافت معقولا فقد اساء
 وان كان ساهيا فعليه السهو اذا اتم الصلاة الصلوية او سجدة ثلاثا
 عن موضعها كان عليه السهو المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع
 حتى خر ساجدا ساهيا يجوز صلوة وعليه السهو اذا صلى العشاء
 في الرابعة قدر التشهد وقام الى الخامسة ساهيا يضيق اليها السادسة
 وعليه الاعتقاد لانه القطوع انما يكره بعد العصر اذا كان عن احتياط
 اما اذا لم يكن فلا يكره وعليه السهو ق المسبوق اذا لم يتابع الامام في سجدة
 العجز وسهوا فيما مضى كفاه سجدة واحدة كالمسبوق في صلوة من لا يكسر في
 قائله ينسبه فيما يقضي وخرج عن صلوة سجدة السهو الذي كان مع العلم
 استحسانا ولو تابع الامام في سجود السهو ثم سجد فيما مضى فاحد
 سجدة السهو امام سجدته في صلوة ثم احدث فقد غفره فسد في الثاني
 ايضا سجدة الثاني سجدة تين وكفاه ذلك ط الايام اذا سلم وعليه السهو
 فقام للمسبوق في قضاء ما سبق فقراء وركع ولم يسجد حتى سجد الامام
 للسهو يتابع المسبوق في سجود السهو ويقعد جميعه بعد التشهد
 لان انفرادهم لم يتأكد لاجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده قد تأكد
 ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق قبل التقيد بالسجدة بعد القيام والركوع
 كان قيامه وركوعه قبل سجود الامام للسهو ارتفع بالتابعة فلا بد من
 الاعادة ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم القضاء ما سبق قبل سلام الامام
 ان قام قبل ان يشرع الامام عن التشهد هذه المسئلة عارجه اما ان يكون
 مسبقا بركة او ركعتين او ثلاث فان كان مسبقا بركة انه وقع من
 قرائته مقدرا ذلك بعد فراغ الامام عن التشهد ومضى على ذلك فسد

صلوة لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا
 مضى على ذلك فقد ترك من صلوة ركعة فلا يجوز وكذا لو كان مسبقا
 بركعتين لان ترك القراءة في احداهما كان بثلاث كان عليه
 القراءة في الركعتين وفرض القيام في ركعة فينظر ان كان قام بعد فراغ
 الامام من التشهد او في قومه وقراءته الاخيرين ما يجوز به الصلوة
 جازت صلوة وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى
 على ذلك فسد صلوة ق رجل صلى المغرب ركعتين وقعد
 قدر التشهد فظن انه اتم الصلوة فسلم ثم قام وكبر بنوي السنة ثم تذكر
 بانه لم يتم المغرب بعد ما سجد للسنة او قبل ذلك فسد المغرب
 انتقل الى السنة قبل الكمال الفريضة ولو صلى المغرب ركعتين سلم ثم تذكر
 فظن ان صلوة قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثانيا فصارت
 وقعد قدر التشهد جازت المغرب والا فلا لان نية المغرب ثانيا لم
 يصح فيقضي في الاولى فاذا صلى ركعة وقعد قدر التشهد يتم صلوة
 والمفلا وان افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكمل للافتتاح
 فافتتحها وثلاث ركعات جازت صلوة ولو صلى المغرب ركعتين
 فظن انه لم يفتتح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات لا يجوز صلوة
 في الاولى فاذا لم يقعد على اسر الاولى في المرة الثالثة فقد ترك الفقرة
 على اسر الثالثة ففسد صلوة ق اذا صلى الظهر او العشاء فقام
 بعد السلام انه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلوة فصلى
 اربعين لم يذهب فسد صلوة لان نية استقبال الظهر
 لم يصح لانه كان في الاولى فصارت اطا المكتوبة بالنافذة قبل الكمال

الفرض فتفسد صلوة الصلوة اذا سلم ناسيا وعليه سجدة التلاوة
 فسجد حاشا ثم خرج من الصلوة قبل ان يقعد فله التشهد فسد
 صلوة **ق** واذا سلم في الظهر على راس الركعتين ساهيا مضى على صلوة
 ويسجد للسجدة واذا سلم على راس الركعتين على ظن انه في صلوة الفجر او
 فاجبة او في السفر فانه يفسد صلوة وان سلم على ظن انه في اربعين
 لا يفسد **ظ** اذا سلم الامام وقد تفرق القوم ثم ذكر مكانه
 انه ترك سجدة التلاوة سجدة فيقفده والتشهد وان لم يقعد فسدت
 صلوة وجازت صلوة القوم ولو قرأ في الاخير بين من للظهر الى سجدة
 والسورة ساهيا لا يفسد عليه هذا الخط **ص** قرأ في الصلوة اجمعة
 سورة السجدة فسجد لها ثم قام وقرا الفاتحة وقرا سجدة في سجدة
 جنوبهم عن المصلح لا يفسد عليه لانه لم يقرأ الفاتحة ثم رتب على الركعة
ف ومن سجد بين اذان او اذانين سجدة واحدة واذا سجد الاذان سجدة
 سجدة الماسوم والافلا وان سجد الحولمة لا يسجدان ولا اخذها
 ولو سجد الاذان في القضاء لا يسجد اذا صلى ولم يقرأ ثلثا الصلاة اربعا
 اية كان ذلك اول ما سجد في عهده يستقبل وان كان يرضى اكثر من سجدة
 وتبني على الباطل فان وقع تحريره على انه صلى ركعتين يضيف اليه اخرى
 ان كانت الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد للسجدة
 ان وقع تحريره على انه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد للسجدة وان لم يقع
 تحريره على شيء باخذ بالاقول في صلوة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد
 لاحتمال انه صلى ركعتين ثم يضيف اليها ركعة اخرى ثم يقعد ويسجد
 للسجدة **و** ولو سلم وعليه سجدة التلاوة ينظر ان سلم وهو ذاك لها

لنظر

سقط عنه التلاوة حتى لو اقدم به رجل لا يصح اقتداؤه ولو تفقده
 لا يجب الوضوء للصلاة اخرى ولو سلم وهو غير ذاك لها لا يخرج
 حرمة الصلوة بالاجماع حتى لو اقتدى به رجل صح عاذا ولم يعد ولو اقر
 انفق الوضوء واذا كانت الحرمة باقية فسيبيل ان يعود ويسجد
 للتلاوة ثم يتشهد بيمين ويسجد يسجد في السجدة وكذلك اذا سلم عليه
 قراءة التشهد فهو على هذا التفصيل بان سلم وهو ذاك لها سقطت
 وان سلم وهو غير ذاك لا يخرج عن حرمة الصلوة بالاجماع ولو سلم وعليه سجدة
 من صلوة الصلوة ان سلم وهو ذاك لها فسدت صلوة وان سلم وهو
 غير ذاك لها فسد ثم تذكر بعد ذلك فانه بهذا السلام لا يخرج عن حرمة الصلوة
 بالاجماع حتى صح الاقتداء ويجب الوضوء اذا تفقده وان عاد الامام
 يسجد يسجد هذا المقدر معه على طريق المنة ولا يعد بهذا السجدة
 لان لم يدرك الركوع ويتشهد مع الامام ولا يسلم اذا سلم الامام ويسجد
 يسجد في السجدة مع الامام فاذا سلم الامام ثانيا لا يسلم هو ايضا بل يقوم اليه
 قضاء ما سبق ولو لم يعد الامام القضاء تلك السجدة فسدت
 صلوة وصلوة المقدر ان يفسد بفساد صلوة الامام **ط**
في بيان السجرات واذا ذكر الرجل في التشهد اخيرة
 صلوة انه ترك سجدة من ركعة سجدها ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد
 يسجد في السجدة ويتشهد ويسلم والاصل فيها ان الصلوة اذا اجاز
 من جميع الوجوه حملت على الجواز ومتى فسدت من جميع الوجوه
 حملت على الفساد ومن صحت من وجه وفسدت من وجه حملت
 على الفساد احتياطا اصل اعران المركبة من السجرات اذا كان اقل

مما أتى به أو عاها أو سواها فإن المسئلة تخرج على اعتبار المتركة وإن كانت
 المتركة الزمما أتى به فالمسئلة تخرج على اعتبار المأتي به إذا عرفت هذا
 يقول رجل صلوة الفجر فتذكر في آخر صلوة قبل السلام أو بعده أن ترك
 منها سجدة فعليه أن يسجد بها ثم يشهد ويسلم ويسجد للسجدة سوا علم
 أنه تركها من الركعة الأولى أو الثانية أو لا يعلم ولو علم أنه ترك منها سجدة
 أنه علم أنه تركها من الركعتين أو الركعة الأخيرة فعليه أن يسجد بها ويشهد
 ويسلم ويسجد للسجدة ولو علم أنه تركها من الأولى فعليه أن يصلي ركعة
 كاملة ولو لم يعلم كيف تركها يسجد سجدةتين ويشهد ولا يعلم ثم يقوم
 ويصلي ركعة ويشهد ويسلم ثم يسجد للسجدة ولو تذكر أنه ترك
 منها ثلث سجديات فإنه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم يشهد كما ذكر
 ولا ينوي القضاء في السجدة ولو تذكر أنه ترك منها أربع سجديات
 فإنه يسجد سجدةتين ويضم إلى الركوع الأول إن كان عقيب القراءة وإن
 كان قبل القراءة يضم إلى الركوع الثاني ويصلي ركعة أخرى وإما في صلوة
 الظهر والعصر والعشاء أن تذكر أنه ترك منها سجدة واحدة وهو
 يعلم من إيمانه ترك أو لا يعلم فهو سواء يسجد سجدة واحدة ثم يحد
 التشهد ولو تذكر أنه ترك سجدةتين أن علم أنه تركها من كل ركعة
 أو من الأخيرة يسجد سجدةتين ويشهد وإن علم أنه تركها من ركعة
 قبل هذه الركعة الأخيرة فإنه يصلي ركعة كاملة ثم يشهد ويسلم ويسجد
 سجدةتي السجدة وإن كان لا يعلم يسجد سجدةتين وتشهد ثم يقوم فيصلي
 ركعة كاملة واحدة ولو ترك ثلث سجديات ولا يعلم من إيمانه ترك
 سجدة ثلث سجديات وتشهد ويصلي ركعة ولو ترك أربع سجديات

ولا يعلم

ولا يعلم من إيمانه ترك سجدة أربع سجديات ويشهد ثم يصلي ركعتين
 ويسجد للسجدة ويقول في كل ركعة لا احتمال أن ترك سجدةتين من
 ركعتين وسجدةتين من ركعة فبقيت صلوة ترك ركعة ولو تذكر أنه ترك خمس سجديات
 ولا يعلم من إيمانه ترك يسجد ثلث سجديات ويشهد ولا يعلم ثم يصلي
 ركعتين ويشهد عقيب كل ركعة ولو تذكر أنه ترك ست سجديات
 فأما يسجد سجدةتين ويشهد ثم يقوم ويصلي ثلث ركعات فيبعد
 في الثانية والثالثة والرابعة ولو تذكر أنه ترك سبع سجديات فهذا
 الرجل لا يصلي إلا ركعة بسجدة فيجد سجدة الأخرى حتى يقرب ركعة كاملة
 ثم يصلي ثلث ركعات ولو تذكر أنه ترك منها ثمانية سجديات فهذا
 الرجل يصلي أربع سجديات شيئا فيسجد سجدةتين ثم تكون ركعة كاملة
 ثم يقوم فيصلي ثلث ركعات وأما صلوة المغرب ولو تذكر أنه
 ترك منها سجدة فإنه يسجد ثم يحد التشهد ولو تذكر أنها سجدةتين
 يسجد سجدةتين ويصلي ركعة ولو تذكر أنها ثلث سجديات يسجد ثلث
 سجديات ويصلي أربعاً وفي الأربع سجديات أربع سجديات ويصلي ركعتين
 ولو تذكر خمس سجديات يسجد سجدة ويصلي ركعتين ولو تذكر ست سجديات
 يسجد سجدةتين ويصلي ركعتين

فصل في سجدة التلاوة

سجدة التلاوة يجب على من يجب عليه الصلوة
 إذا قرأ آية السجدة أو سمعها مع يجب عليه الصلوة ولا يجب عليه أن يركع
 أو يركع أو يصلي أو جنون **ف** والأصل في وجوب السجدة أن كل من كان من
 أهل وجوب الصلوة أما قضاء أو أداء كان أهلاً لوجوب سجدة التلاوة
 ومن كان فلا فإذ ثبت نقول الحائض والنفساء أو المجنون أو البهي

او الكافرا ذنوب واحدة من هؤلاء آية السجدة فانه لا يجب عليهم
ولو سمع منهم مسلم عاقب بالغ يجب عليه سماعه ولو قرأ الحديث الخ
او سمعوا يجب عليهم وكذا المريض ولا يجب اذا سمعوا من غير اوس
رضدي ولو سمعوا من انا عبد الصبح هو الوجوب **ف** فالخاضلان
وجوب سجدة التلاوة لما يكرهها من الاخرين المولى التلاق ولما
بالسجدة حتى لو تلاها وهو صائم ولم يسمع وجبت عليه السجدة وكذلك
اذا سمع ولم يعلم ولم يسمع واذا اجتمع سمعت الوجوب لا يجب الترتيب
من سجدة واحدة بان قرء وسمع او تلاها سمعها او سمعها تلاها
او هو في غير واحد **ف** ولا يكره السجدة بغير تلك السجدين وانما
يجب اذا سمعت الحمد وحصل به صوت سمع هو او غيره اذا اترى
ازنه الى غيره وسقته آية السجدة عند نائه او اصله لم يكن على الترتيب
والاضم سجدة ولو تلاه الصبي الذي يعقل الصلوة آية السجدة لم يكن عليه
ولو لم يسجد لم يكن عليه القضاء **ف** ولو تيمم بالقرآن لا يجب السجدة ولو تيمم
في الصلوة لا يقطع الصلوة لانه قرأه وفي التيمم بالقرآن لكن لا ينفذ
القرآن لانه لم يقرأ القرآن ولا يجب السجدة بكتابة القرآن لانه لم يقرأ ولم
يسمع ويشترط لاداء السجدة ما يشترط للصلوة من طهارة الثوب والبدن
والكان وسر العورة واستقبال القبلة ولا يجوز التيمم في الصلاة على الماء
ويبطلها ما يبطل الصلوة من الكلام والحديث والضحك ولا يبطلها
محاذاة المرأة وان نوى ان يؤمها وان ضحك فيها لا يبطلها وقها
ف ويكره عند الخطا والارتقاء واذا اراد ان يسجد يستحب ان يقوم
ثم يسجد واذا رفع رأسه من السجدة يقوم ثم يقعد ووقت الاداء موع

حتى لو اتيها

حتى لو اتيها حتى اتي بها يكون مأثوما لا قاضيا ولو تلاها بالغا رسيته
فعليه وعلى من سمعها فهم او لم يفهم اذا سمعها لسماعه ان قرأ آية السجدة
ف ولا يجوز لهاؤها في الاوقات المكرهة الا ان يتردد في ذلك الوقت
وان قرأه في وقت مكروه وسجد في وقت مكروه ما خرب ان قرأه عند الطلوع
وسجد عند الغروب الظاهر انه لا يجوز كما لو قرأها في وقت مباح
وسجد في وقت مكروه لا يجوز ولا يجوز ادائها في موضع النجس
وان كان مسموحا على موضع طاهر **ف** واذا قرأ القرآن يكره ان
يتلى آية السجدة وان قرأ آية السجدة كلها الا حرف النون واخرها لا يسجد
ولو قرأ حرف النون في السجدة وحدها لم يسجد ما لم يقرأ الاية او الترتيب
الاية ولو قرأ آية السجدة من السورة احب الي ان يقرأ معها آيات
وان لم يفعل معها شيئا لا يفرق القارئ اذا كان عند قوله ان كانوا صليين
للسجود ويقع في قوله لا يفرق عليهم او آية السجدة ينبغي ان يقرأ جهر
واي كانوا عند نداء او نطق انهم يسمعون ولا يسجدون او ينبغي عليهم
اداء السجدة وينبغي ان يقرأها في نفسه سوا كان في الصلوة او خارجها
الصلوة **ف** ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلوة هو الصبح
لان السجدة المكتوبة افضل من سجدة التلاوة وفي السجدة المكتوبة يقول
سبحان ربّي الاعلى فكذلك في سجدة التلاوة **ف** ويقول في سجوده سبحان
ربي الاعلى قلت ولا ينقص من اثنتي عشرة المكتوبة ولو لم يذكر فيها شيئا اصله
يجزئ كالمكتوبة **ف** وبعض المكتوبة للآخرين ان يمسوا يقول سبحان ربنا
ان كان وعد ربنا لمفعول **ف** وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول
في سجدة التلاوة سبح في جهنم الذي خلقني وخلق شق سمعه وبصره بحوله وقوته

واذا قرأ آية السجدة في الصلوة فلا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يكون
 في وسط السورة او يكون بعدها آية او آيتين فاذا كان في وسط السورة
 فالأفضل ان يسجد ها ثم يقوم ليختم السورة ويكبر ويكلم يسجد
 لثمة ركع ونوي بالسجود القياس ان يجزئ في الركعة الثانية لا يجزئ
 بالقياس من ناخذ ولو لم يسجد ولا ركع حين قراءتها ولكنه ختم السورة
 وركع نوي السجدة لا يجزئ ولا يسقط عنه بالركوع وعليه فضلهما
 وفي خلاصة ولو قرأ بعد آية السجدة ثلث آيات وركع لسجدة التلاوة
 قال الامام هو ازيد لا ينوب الركوع عن السجدة وقال الحلي لا ينقطع
 الغيبة بثلث آيات وينوب وان قرأ أكثر من ثلث آيات لا ينوب في
 قباوي قاضيه ان وان لم يسجد للتلاوة على الغيبة حتى ختم السورة ثم ركع
 وسجد الصلوة يسقط سجد التلاوة لان هذا التقدير من القراءة لا ينقطع
 الفور ولو كانت في خاتمة السورة فالأفضل ان يركع بها ولو سجدة
 لم يركع فلا بد من ان يقرأ السورة الاخرى اذا رفع راسه من السجود ولو لم يقرأ
 بعد ما رفع راسه من السجدة لكن ركع جاز لانه وجد قبلها قراءة ولو لم يركع
 بها ولم يسجد لا يجوز له ان يركع بها وعليه قضاؤها في الصلوة لو كان بعد
 آية او آيتين فهو بائنا وان يركع بها وان يركعها فان اراد ان يركع
 بها جاز له ان يختم السورة ثم يركع بها ولو سجد ثم قام وختم السورة وركع جاز وان
 وصل اليها سورة اخرى فهو أفضل **ط** وسجدة التلاوة يتاوي بسجدة
 التلاوة وان لم ينو للتلاوة وعند الركوع لا بد من النية حتى ينوي بسجدة
 التلاوة **ف** ولو لم يوجه النية عند الركوع لا يجوز ولو نوي في الركوع في
 روايتان **ط** ولو نوي بعد ما رفع راسه من الركوع لا يجزئ وهذا في الركوع

اختلف

اختلف المتأخرون ان الذي ينوب عنه سجدة الركوع السجدة التي عقب الركوع
 قال بعضهم الركوع ينوب عنها جميعا **ط** اذا قرأ الامام آية السجدة
 وبعض القوم في الركعة فليقرأ الامام للسجدة وحسبت من كان في الركعة
 انه كركع الركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة وكبر فظن القوم انه رفع يده
 من الركوع فركعوا وورعوا راسهم ان لم يركعوا واعلموا ان لم يركعوا لم تقبل صلواته
 لانهم ما زادوا والاركونا وزيادته الركوع لم تقبل صلواته **في** المصلحة
 اذا قرأ آية السجدة في الركعة الاولى ثم اعاد في الركعة الثانية والثالث
 وسجد للاولى ليس عليه ان يسجد صراح ولا يكره الوجوب بذكر التلاوة
 سجد للاولى او لم يسجد الا اذا اختلف المجلس والمجلس واحد ان طال او اقل
 لقوله او شرب شربة او قام او فحى خطوة او خطوتين او كان راكبا فركل
 او نازلا فركب او انتقل من زاوية الى زاوية في البيت والمسجد الا اذا
 كانت الذكيرة كدار السلطان وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى
 زاوية لا يكره الوجوب وان انتقل من دار الى دار في كل موضع يصح
 الاقتداء يجعل مكان واحد ولا يكره الوجوب **ق** ولو تلا آية السجدة
 ثم نام مضطجعا او اكل نقيمين او شغل بالتجارة ثم اعادها يكره الوجوب
 وان قرأ على غصص ثم انتقل الى غصص آخر فاعادها الصحيح لا يكره
 الوجوب وكذا لو قرأها مرار في الدوس او تسبى الثوب او ليلته
 حول الرمي او الذي يسبح في حوض **ق** والاصل في تكرار السجدة باحد
 الامر من اما باختلف آية السجدة او باختلاف المجلس ووجهها
 على الاستتباع والشيء يستتبع ما هو مثله او دونه ولا يستتبع ما هو
 فوقه والقوي يستتبع الضعيف والضعيف لا يستتبع القوي اصله

ما روي ان جبريل كان ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم آية
 السجدة والنبي صلى الله عليه وسلم كان يستمع ويتلقن ثم كان يقرأ على
 اصحابه وكان لا يسجد لذلك اذ اذعوا هذا القول اذا
 قراءه امرارا في مجلس واحد يكفيه سجدة واحدة وكذلك قراءها
 وسجدها ثم تلاها في ذلك المكان لا يلزم اخرى ولو تلا اربع عشر
 سجدة في موضع واحد يلزم اربع عشر سجدة لا تختلف الايات وان كان
 المكان واحد وكذلك اذا قراء آية واحدة في امكنة مختلفة ولو قراء آية سجدة
 في موضع ومعه رجل سمعها ثم قام التالى وذهب ثم انصرف وقراء
 تلك الآية هكذا امر ان لا يجب على التالى لكل مرة سجدة وللسامع يكفيه سجدة
 واحدة وكذا الجواب اذا كان التالى على مكانه والسامع يجيئ ويذهب
 يجب على التالى سجدة واحدة وعلى السامع في كل مرة وقد يكون المكان جليلا
 ويختلف حكم المجلس كما لو شرع اثنان في عقد الشكاح فهو مجلس الشكاح
 ثم اذا شرعوا في عقد البيع فما دام في عقد البيع فهو في مجلس البيع وكذلك في سائر
 الاعمال وكذلك اذا شرع في عمل اخر نحو البيع او الشكاح او الكل الكثر او
 ارضاع الصبي في المرأة فلو تلا آية السجدة شرع في البيع او في الشكاح
 قطع حكم المجلس حتى لو قراء هامة اخرى يلزم سجدة اخرى وكذلك اذا اكل المائدة
 قطع المجلس ولو كان العمل قليلا لا يقطع كاكل اللقمة والقمطين او تكلم بكلمة
 ولو قراء وسجد ثم قرء بعد ذلك طويلا شرعا وتلك السجدة فلا
 يجب عليه اخرى وكذلك لو شغل بالتبسيج او بالتحليل ولو قراء هامة
 ثم قام فقراءها يكفيه سجدة واحدة وكذلك اذا قراءها ثم قام من مكانه
 ذلك او ركب ثم نزل قبل السير شرعا اعادة القراءة لا يجب سجدة واحدة

ولو لم يجعل هذا القدر في العمل قاطعا حكم المجلس بخلاف المجردة اذا كان
 قاعة فقامت بطلت خبائها لانها اعرضت فما جعل اليها ولا يجزئها
 يبطل بالاعراض وكذلك اذا قراء هامة ثم تلاها ثم تلاها هامة اخرى
 سجدة واحدة ولو قراءها ثم تلاها مصطلحا فهذا يقطع حكم المجلس
 ولو قراءها في مكان ثم قام وركب الدابة ثم قراء هامة اخرى قبل ان يسير
 فعليه سجدة واحدة يسجد على الارض ولو سار ثم تلاها بعد يلزم سجدة ثان
 ولو قراءها على الدابة وهي تسير ان كان في الصلوة فعليه سجدة واحدة وان
 كان في غير الصلوة فعليه سجدة ثان ولو قراءها وهو ماش يلزم لكل قراءة
 سجدة عليحدة لان المكان اختلف ولو قراء آية السجدة على الدابة فسجد
 عليها جاز ولو قراءها على الارض فسجد عليها على الدابة لا يجوز
 راكبا كل واحد منهما يصلي صلوة نفسه فقراءها آية السجدة
 مرتين وسمع صاحبه وصاحبه قراء آية سجدة اخرى مرة فسمعها
 الاول فجلس الاول يسجد ثان سجدة القراءة ثم دبر في الصلوة لانه قراء آية
 السجدة في الصلوة مرتين فلا يلزم الا سجدة وبعد الفراغ من الصلوة يسجد
 لقراءة صاحبه لان ما وجب بقراءة صاحبه فلا يكون صلوة تبتل بغيره
 في الصلوة ولا يلزم لقراءة صاحبه الا سجدة واحدة وعلى الاعتقاد
 رجل تلا آية السجدة مرارا في الصلوة في ركعة واحدة لا يتكلم بوجه وكذا في ركعتين
 الموتر اذا قراء آية السجدة فسمعها الامام والقوم لا يجب السجدة لاف الصلوة
 ولا اذا قرأها منها وان سمعوا ممن ليس معهم في الصلوة يسجدوا اذا فرغوا
 من الصلوة فان سجدوا في الصلوة لم يجز لهم ولم يفسد صلواتهم رجل قراء آية
 السجدة وسجد ثم قام ثم قرأ الصلوة فقراء هامة اخرى فان سجدة اخرى في الصلوة

ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد حتى شرع في الصلوة ثم قرأها
 أخرى يسجد سجدة واحدة في الصلوة ويسقط عنه الاول ولو قرأ آية السجدة
 في الصلوة وسجد ثم انزل السلام ثم قرأها في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى ولو قرأ
 آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة أخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت
 عنه الاول رجل سمع آية السجدة من رجل وسمعها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها
 هو اجزته سجدة واحدة المصلي اذا قرأ آية السجدة على الدابة مراراً وخلفه رجل يسوق الدابة
 يسجد المصلي سجدة واحدة والسائق يسجد بكل مرة **ف** ولو ان الامام قرأ آية السجدة
 في الصلوة فسمعها رجل خارج الصلوة فعليه ان يسجد ها ولو ان السامع دخل
 في صلوة الامام واقتدي بآية ان اقتدي قبل ان يسجد ها الا ما لم يسجد معه وان
 اقتدي قبل ان يسجد ها الا ما لم يسجد معه وان اقتدي بعد ما يسجد الامام سقطت
 لانه بالاقتران صارت صلوة فلا تؤدى خارجها **ح** واذا ختم القرآن وسجد
 لكل سجدة ثم اقبلت في مكانه فقرأ آية السجدة لا يسجد بقية اخرى رجل سمع
 السجدة من قوم من كل واحد حرفاً فليس عليه ان يسجد وكذا اذا قرأ رجل من
 فسمعها رجل من صلاه ليس عليه ان يسجد المرأة اذا قرأت آية السجدة في
 صلواتها فلم يسجد حاجتها حاضت سقطت عنها السجدة رجل سمع آية
 السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفاً ليس عليه ان يسجد ولو قرأ آية السجدة
 كلها الا حرفاً الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي في السجدة فيه وحده لم يسجد
 ومن تلا من آية السجدة اكثر من نصفها وترك الحرف الذي في السجدة ان قرأها
 قبل او بعد اكثر من نصف الآية يجب والا فلا **ط** ولو سمع القارئ اجنبياً او صلح الامام
 من اجنبى قرأها الا اجنبى خارج الصلوة او في صلوة اخرى من غير صلوة الامام جوبها
 بعد الفراغ من الصلوة ولو سجد في الصلوة لا يجوز لانها ليست بصلوة وتبطل صلوة

بالحرف

صالح الصبيح **خ** ولو قرأ المصلي آية السجدة على الدابة عشر مرات ورجل اخر على الدابة
 قرأه كذلك وسمع كل واحد منهما تلاق صاحب بكيفية لكل واحد منهما سجدة واحدة
 في ظاهر الرواية ولو قرأ آية السجدة في الركوع او في السجدة لا يجب السجدة
 الا ان تجوز ويجوز اذا السجدة الغير القبلية بالتحريم ان اشتبهت عليه القبلة وليس
 بحفرة احد يسال عن القبلة **ز** رجل يصلي فقرأ آية السجدة غير فوجد سجدة وسجد
 المصلي انه اراد اتباعه فسدت صلوة لانه اقتدي بمن ليس بانام له ولا يجوز
 السجدة عما سمع لانها ناقصة **ك** ولو قرأ الامام في خطبة يوم الجمعة او في
 مسجد على المنبر ان شاء نزل وسجد على الارض ويسجد معه من سجد معه ولا يجب
 من لم يسمع ولا ينبغي للامام ان يقرأ آية السجدة في صلوة الجمعة والعيد
 بحال لا يجوز ان يقرأها عليهم لانه يؤدي الى الاشتباه وان قرأه سجدة وسجد القوم
 معه على سبيل المتابعة من سمع ومن لم يسمع **ح** وجميع السجدة في القرآن اربع عشرة
 في الاعراف والربعد والنحل وبنى اسرائيل وموسى واوتى ابراهيم والوقان
 والنمل ولم تنزل السجدة وحده السجدة والتجود والانشاق والعلق
 هكذا في مصحف عثمان وعلي رضي الله عنهما ويذكره السامع ان يرفع راسه قبل الثاني
 لان الثاني كالامام ويذكره للامام ان يقرأها في صلوة الخافضة ثم لا يركع الا ان
 على القوم ان يركع بعضهم **ش** **شك** غير واجبه ولا يتقرب
 بها لانها لو وجبت وجبت في كل لحظة وطرفة عين لان نعم الله تعالى على عباده
 متواترة وفيه تكليف ما لا يطاق **ص** ولان ركعتي ركعة والقبلة ركعة او ركعتين
 منبر عندها دونها اولى ومساكن الركوع وحال الركوع وقبة وطاعة لآية السجدة الواحدة
 شرعية سجدة بدليل سجدة التلوة وسجدة المناجاة بخلاف الركوع حيث لم
 يشرع وحده عبادة وهذه السجدة من حيث هي عبادة شكر عبادة مستقلة بنفسها

ليست من الركعة فصل في قراءة القرآن

من اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فالتحليل ان يكون على الطهارة مستقبل القبلة لا يسهل احسن ثيابا ويتعمم ليكون اثنا للتعظيم على وجه الكمال كذا العالم يجب عليه ان يعظم العلم في كل سورة يتعوذ ويكفيه التعوذ مرة واحدة ولا يحتاج الا للتعوذ عند اقتراح كل سورة فيقول بسم الله الرحمن الرحيم والشمعية عندنا ليست نزل الفاتحة ولا من كل سورة بل انية من القرآن انزلت للفصل بين السور وما في سورة التل من القرآن بالا جماع **ف** ولو اراد ان يختم القرآن بختم في الصلوة لكان البناء وفي الشئ اولى السبل ولو اراد ان يقرأ القرآن ويصلح ويخاف ان يدخل عليه الربا ولا يذكر القارة والصلوة لاجل هذا وكذا الفوائض قراءة القرآن مضطجعا لا بأس به ويعلم رجله عند القراءة **ف** ويتعوذ قبل التسمية وان اراد به افتتاح الكتاب كما يقرأ التلميذ على الاختصار لا يتعذر قبله لان لم يرد قراءة القرآن الا ترى ان رجلا لو اراد ان يذكر فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى السجود قبله وان اراد به افتتاح الكلام او التسمية لا بأس به **ف** والاولى في السجود ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان هذا موافق لما في القرآن وان قال اعوذ بالله العظيم او قال اعوذ بالله السميع العليم جاز لك احب ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع لانه يعبر فاضلا بين التعوذ والقراءة رجل يقرأ القرآن كلما انتهى الى قوله تعالى يا وليا الذي من امثله ورفع دهره وقال ليكن يا سيدي قاله حسن الا لا يفعل ذلك وتوقل ذلك في الصلوة قالوا لا تفقد والملاو حمر ان تفقد لانه ليس من القرآن **ف** تعلم القرآن افضل منه صلوة التطوع وتعلم الفقه افضل من تعلم ما في القرآن

لان جميع

لان جميع القرآن لان تعلم القرآن من كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين والاشتغال بقض العيون اولى **ف** وجميع الفقه لا بد منه **ف** وزاة القرآن من المصحف اولى من القراءة من ظهر القلب لان فيه جميع بين العبادتين وهو النظر في المصحف وقراءة القرآن **ف** ينبغي لخاص القرآن ان يختم القرآن في كل اربعين يوما لقوله عليه السلام لا بد من اقرار القرآن في اربعين **ف** رجل قرأ القرآن كل يوم واحد والاخر في سورة الحمد فلكم خمسة الاف مرة فان قلنا بقراءة جميع القرآن افضل **ف** رجل يقرأ القرآن ويحسبه رجل يكتب الفقه ولا يمكنه ان يسمع كان الاثم على السلي **ف** اوراق تعلم القرآن من الامران تعلمت من المرأة احب لان نعمة سورة المرأة فلها حسن ان سمعها الرجل وللمرأة ان علم النسيج للرجال والتصفيق للنساء **ف** قراءة سورة الاخلاص ثلث مرات عند ختم القرآن ان كان في المكتوبة لا يزيده على هذه وخارج الصلوة لا يستحسنه بعض المتأخرين ويستحسنه من في العراق والاصل الاصلار وعليه العمل في زماننا المرأة اذا كانت تقرأ عند الغزل او ارجل في النسيج او في المشي يجوز ان يكون قلبه حاضرة **ف** قراءة الفاتحة لاجل الهبات بعد المكتوبة بدعة **ف** قراءة القرآن على الشيطان ان تدبرها العجالات **ف** القراءة في الاسراع جائز وفي المصحف احب والمصحف اسم للذي فيه جميع القرآن **ف** لا يقرأ القرآن في الخبز والمغسل والحمام لانه موضع الانجاس وقراءة القرآن في الحمام على وجهه ان رفع صوت يكره وان لم يرفع لا يكره بمواظبة رواته **ف** والتسليم قلد بأس يذلل وان رفع صوته **ف** اما الصلوة فان كان في تمام صورة يكره والا فلا اذا كان الموقف طاهرا قالوا وكثير من الشرب بخارا

كانوا يفعلون ذلك ويصلون بالجماعة **ولا يقرأ** اذا كان غيبا
 مكتوبا او امراته **فذلك** يقتل مكتوبة او في الجماعة احد مكتوب فان
 لم يكن فلا بأس بان يرفع صوته **يكراه** ان يصغر المصحف ويكتب رقعا
 لان فيه تحقير المصحف **والواجب** توزيعه والمصحف اذا صار خلقا ان
 بحال لا يقرأ منه ويخاف ان يضيع **يجوز** في خرقه طائفة ويترن
 قراءة القرآن عند القبر لا يكره **وعليه** ثوبا اذا العادة اجلاس الحق
 في المقابر وقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاكية اولى وينفع
 الموتى هو ان يقرأ القرآن الاخبار وروى بذلك رجل بات عاجل
 وارثه رجلا يقرأ القرآن عاقبه **المخنة** رانه ليس يكره **ولا يكره** كتابة
 القرآن على الفرس والبسط **وكذا** بشر على الجدران والمحاريب ليس تحسن
 ولا بأس بتذهيب المصحف وتفضيظه **وكذا** النسخ والسمير
 مشائخا يجوز واذا كان لا بأس برفع المصحف الى الصبيان **ف** والحر
 والزمي اذا اطلب تعليم القرآن يعلم **وكذا** اذا اطلب الفقه والاحكام رجاء
 ان يفتي في المأثم **لكن** يمنع من سحر المصحف الا اذا اغتسل فلا يمنع
 وفي المأثم **لا** يعلم غيره من القرآن ما يحتاج اليه لاداء الصلوة **رجل**
 يقرأ القرآن ويؤمن فيه **ان** يجوز لرجل يسمع ان علمه ان مع لولقته
 الصواب اليه **الرجس** **كان** عليه ان يعلم **ولا** ترك ترك وتكلموا
 في الدعاء عند ختم القرآن **واستحسن** المتأخرون **ولا** يمنع عن ذلك
 جنب اخذ حرة من الداهم فيها سورة من القرآن او المصحف بخلافه
 لا بأس به **ومنع** جنب من قراءة آية تامة وفيما دونها لا يمنع **والمصنف**
 ولو قرأ على قصد التشاء او افتتاح امر لا يمنع في الاصح وفي التسمية لا يمنع

اذا كان على قصد التشاء او افتتاح امر **والداهم** المكتوب عليها سورة
 من القرآن حكم الترتيب المصحف والمصحف اذا كان على هذا مشتملا
 والآخرة كالخريطة ولو اخذ بكبره من ثيابه **منا** ثوبا واللعن المكتوب
 عليه آية تامة **كالمصحف** **ولا يكره** للمحدث قراءة القرآن بنظر القلب
 ومدر جليله الى جانب المصحف ان لم يكن كذا **لا يكره** وكذا لو كان
 معلقا من البوترة وهو يدور **الجليل** التي تلك الجانب لا يكره **والورع** لا يخفي
 ولو جعل المصحف في الجوالق وهو يرتب عليها لا بأس به **كن** وضع المصحف
 تحت راسه **السفر** للمحافظة **ولا يكره** **ولا** بأس بالملقاة **واجب** معيشة
 بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا يكونون ذلك **ولو** دخل بيت
 اكلاء وفي جيبه درهم مكتوب عليها القرآن او عليه اسم الله تعالى لا بأس به
 ولو كان على خاتمه اسم الله تعالى **يحمل** القصر باطن الكعب **رجل** يدور وهو
 ساجد القلب ان كان الدعاء على الزمة فهو افضل وان لم يكن في راسه
 فالدعاء افضل من كبره **واستد** الدعاء ينبغي ان يكون بالتشاء **ثم** بالصالح
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعوا لما يحفظه **واذا** شتغال بالسنن او المأثم
 الاشتغال بالدعاء **فصل في صلوة الميصر**
 صلوة الميصر ما يستطيع فان قدر على القيام والركوع والسجود يصلي قائما
 بركوع وسجود ولا يجزيه الا ذلك **وان** عجز عن الركوع والسجود **فقد** رعا
 القعود يصلي قائما بركوع وسجود **واستحسن** من الركوع فان عجز عن
 القعود يصلي مضطجعا يومي ارباء بركوع **ولو** عجز عن الركوع والسجود **وقدر**
 على القيام يصلي قائما بالأياء لان القيام **وسيلة** الى السجود **فان** سقط المقصود
 سقط الوسيلة **وان** صلا قائما بركوع وسجود **ان** يصلي قائما بركوع

وانما يسقط عنه القيام اذا كان يزاد من ربه او وجعه بالقيام ولو امكن
 كذلك في حقه فلو استغنى لا يجوز له ترك القيام فان قدر على بعض القيام دون
 اتمه يومه بان يقوم قدر ما يقدر حتى اذا كان قادرا على ان يكبر قائما
 ولا يقدر على القيام ببعض الوقوف دون تمامها يومه بان يكبر قائما ولو قدر
 ما يقدر عليه قائما ثم يقعد اذا عجز هذا هو المذهب الصحيح وان لم يقدر
 على كبره صلواته هكذا قال الحنفية والاشاعرة ولو كان قادرا على القيام متكئا بغير قائما
 متكئا ولا يجوز في ذلك وكذا لو قدر على ان يعتدل على بعض الركوع ولو كان قادرا على القيام
 عليه قدر على القيام قائما فيقوم ويتكلم ولو قدر على التقويد ولم يقدر على الركوع
 فصليا مضطجعا لا يجوز واذا لم يقدر على التقويد مضطجعا على فقهه مشروفا
 نحو القبلة وركب المشرك ورجلا الى المغرب واذا عجز عن التقويد مستويا
 وقدر على الاتكاء والدستاد والصلوات رة او ان لا يكون يصلي
 مستندا او متكئا ولا يجوز ان يصلي مضطجعا فان عجز المصلح عن الاتكاء
 راس الخشوع رانه يسقط الصلوة ولا يعتبر الاتكاء بالعينين وانما جليل
 والقلب **ف** فان صعدت على تلك الحالة لا شيء عليه وان برى الصلوة انه
 يلزم قضاء يومه وليست الا غير نفيا للركوع كلفه انحنوا والا فافضل من يوم
 حيث يقضيها وان كثر ثلث لانه لا يشترط اكثر من يوم وليست غائبا **ف** ويقع
 فاصحها وان اذ اخف رفته فان زاد جرح على يوم وليست لا يلزم القضاء وان كان
 وولذلك يلزم كل في الاغناء واذا انجز عليه ان كان يومه وليست يلزم القضاء
 وان كان اكثر من ذلك لا يلزم ثم عند عدم ربه بعد يومه وليست من حيث الصلوة
 بما لم يقدر الصلوة شيئا لا يسقط عنه القضاء وهو الصحيح فلو انجز عليه عند الضيق
 ثم افاق من الغد قبل الزوال ساعة فهذا اكثر من حيث الصلوة دون الصلوة

الركوع

واجبونه كالاغناء في حق الصلوة حتى لو جرح اقل من يومه وليست او يومها
 وليست فانه يلزم قضاء ما فات من الصلوة وان كان اكثر من يومه وليست لا يلزم
 قضاء ما فات ولو انجز عليه بغيره من سبع او اربع حتى غشي عليه اكثر من يوم
 وليست يسقط عنه القضاء بالاغناء ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله اكثر من يوم
 وليست لا يسقط ولو شرب البسج او الدواء حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليست
 لا يسقط لانه يفعل ولو انجز ساعة في ساعة ان لم يكن لا فاقته وقت
 معلوم لكن يفيق فيفسد فتكلم بكلام الاصحاء وبغيره بغيره ففقد لاقته
 غير معتبر وان كان لا فاقته وقت معلوم نحو ان يفسد رفته وقت الصبح فيفقد
 عليه ثم يفيق وده الاغناء ففقد لاقته معتبرة شطرا حكم ما قبلها **ج** رجل جرح
 ان صلاته في يومه بالليل جرحه وان ركع وسجد كماله فانه يصلي قائما ولو
 للركوع ثم يكمل في غير ركوع فيكون اداء الصلوة مع الطهارة فان لم يفعل
 كذلك وجب قائما هكذا او يومه ايا ولا يلزم لان الايام ليس بسجود
 اقرب الى حقيقة السجود **د** مريض يصلي جالس فلما رفع راسه من السجدة الاخيرة
 في الركعة الرابعة ظن انها ثلثة فركع وسجد بالايماء فسد صلوة
 لانه استقل الى الثالثة قبل تمام المكتوبة ولو لم يكن في الركعة الرابعة وانما كان
 في ان ثلثة فظن انها ثلثة فافضل من الركعة ثم علم انها ثلثة لا يسجد الى التمام
 بل يغير في قراءته ويسجد للسهوة في آخر الصلوة حيث عليه صلوات فائست
 فقضاء الوارثه يامره لا يجوز بخلاف **هـ** لانه وان كان عبادة بغيره لكن
 بها تعلق بالمال فلا يجب برونه ولا تجزئ النيابة الا ان تمة التسبب يقوم
 المباشرة عندها جرح **ف** رجل جرح ركعة بغيره وسجد ثم مرض وجاز
 الى جازة الايام فسد صلوة رجل صلا ربه وكما يتجرب جاز خلاصه

الركعة الرابعة منها تقرأ ويركع قبل ان يتشهد هو غير ركعة القيام ويجزى ولو كان
الركعة الثانية رفع راسه من السجدة الثانية حتى ينوي القيام ولم يقرأ ثم علم يعود
ويتشهد لان سجدة النية لا تعتبر قاءا للرخص اذا عجز عن الایاء تحرك راسه
يجوز صلوة **ق** ويكره للمؤمن ان يرفع اليه غطاء او وسادة يسجد عليه
فان فعل فذلك ينظر ان كان يخفي راسه للركوع ثم للسجود اخفض من
الركوع جازت صلوة وان كان يوقع العود على وجهه لم يجز صلوة
ثم اختلف المتأخرون فيما نه بعد سجودا او اياما قال بعضهم هو ايام وهو الصحيح
ط وان كان الوسادة مرفوعة على الارض وسجد عليه جازت صلوة
الرخص اذا كان لا يستطيع التوجه الى القبلة ولم يجد احدا يحول الى القبلة
فصل في غير القبلة في قاء الرواية لا يعيد مقطوع صلواتا عدا بعد او غير
فصل في تشهد بعد كل ركعة الصلوات تاما في حلالة القارة فقيه احمد والصح
انه يقع كائنه تشهد الرخص الذي له رخصة القعود ان ينزاد ذلك الرخص
بالقيام وان كان يقدر على القيام لو كان يصلي في بيته وان خرج الى الجماعة فجزى
عن القيام ماذا يصنع قال بعضهم يصلي في بيته قاءا احرا ان كان رجلا ان صام
رمضان يضعف ويصلي قاءا وان افطر يصلي قاءا فانه يصوم ويصلي
قاءا **ط** الاحدب اذا بلغ حد بيته الركوع يشتر براسه الركوع لا يجزى
عاهو اعلى منه **ك** وان كان بمخاض جراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيرها
من الافعال فانه يصلي قاءا بالایاء ولو كان يحال اذا كان اذا صلى قاءا
سلس بوله صلواتا عدا ركع وسجد ولو كان بحيث لا يمكنه سائر الركعة واليس بوله
ترك السجود ايضا ويجعل السجود اخفض من الركوع فان صلح السيلان في هذين
الفصلين بركوع وسجود لا يجوز **ط** ولو صلح يوفي صلوة قاءا ثم عجز فهو كالغير قبل

ق

ل

ط

ك

ح

الركعة

فان اقدر على القعود اتبها قاءا وان عجز مستلقيا وان شرع قاءا
ثم قدر على القيام جزي ولو شرع موقيا ثم قدر على الركوع والسجود استقبل
مريض بجرح تحت ثياب نجسة وكلما ربط تحت ثياب نجس من سماعة يصلي على
حالة مستلقيا وكذا ان كان لا يتنجس لكنه يزاد مرضه او يات بحقة مستنقة
بشعره بان نزع الماء من عينه مرضه واكب لا يقدر على من ينزل يصلي المكتوبة
بالایاء والایاء وكذلك اذا لم يقدر على النزول بمجره من او مل او طين او عذو
وان قدر على النزول ولم يقدر على الركوع والسجود لاجل الطين صلواتا بالایاء
للغير عن الركوع والسجود واذا صلى ركبا توقف الدابة لان السير انتفا لا وان
تقدر على ايقانها جازت الصلوة مع السير كما في اخوة **فصل في**
فالسفر اذ جاز والمقيم عمران مصر فاصلا مسير ثلثة ايام ولياليها
سير الايل وصيته الاقدام يلزم قصر الصلوة وخص لم ترك الصيام اما شرط
حجا وزق العمران لان السفر فعل فلا يوجد بحج النية في سفر طرزال نية
باني فعل بخلاف ما فانوي الاقامة حيث يصير مقصدا بحج النية لان الاقامة
ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى الفعل واما القصد وهو طرزال اقامة لم يتم
لانه لو طاف جميع العلم بلا قصد لثمة ايام لا يصير سفره فاعلم بهذا انه لا يعتبر
المقصد المجرد عن السير ولا السير المجرد عن المقصد بل المقصد في حق تغير الحكم
اجتماعهما **و** اما التقدير بحسبة ثلثة ايام ولياليها لقوله عليه السلام
يسبح المقيم يوما وليلة ولما فر ثلثة ايام ولياليها جواز المسح لكل مسافر
ثلثة ايام **و** ادخال الاقامة في المسافر مكان ذلك تقديره الا ان يحد
السفر به واما اعتبر من الاقدام في سير الايل لانه الوصل المعتاد فانه سير
في المادني غاية السرعة وعلى العجلة وفي غاية الابطاء في غير الوصل لانه في ايل

ق وان كان من السير البرية والبطان من العيلة في غاية الابلها فاعلم
 ان وسط او وسط سير القافلة في الامور وسطها ولم يرد والسير ليلها ونهارا
 لكن جعل النهار للسير والليل للاستراحة **ط** وانما ذكر الايام والليالي لان المسافر
 لا يرحل كل يوم وبليلة واحدة يسير بالايام وليست بالليالي **و** وعامة المتبعين
 قد روي بالغسل ويغضم قلوبهم نية عشر والغتري عليه **ط** وان كان السفر
 سريحا ليعتبر ثلثة ايام ولياليها وان كانت تلك الغتري في حبل يقطع يادها
 وان كان السفر سريحا فالتقوى ان ينظر ان السفينة كم تسير في غتريه ايام
 ولياليها في حال بعد ان يكون الراح متوحيه في غاية ولا سكة **ف**
 المسافر اذا ركز في اليوم الاول ومنه الى وقت الاوالم حتى يبلغ المرحلة
 فنزل للاستراحة وبات فيها ثم ركز في اليوم الثاني ومنه الى ما بعد
 الزوال حتى يبلغ المرحلة فنزل للاستراحة وبات فيها ثم ركز في اليوم الثالث
 ومنه حتى يبلغ القصد وقت الزوال يصير مسافرا بعد ان اعاد الصبح **ط**
 والافرنى يقصر قال محمد ربح حين يخرج من مخرجه وجاوز عنان المسير
 فاصرا مسيرة ثلثة ايام ولياليها **ط** ويعتبر مجاوزة عمران المهر من الجانب
 الذي خرج ولا يعتبر محلة اخرى كذا من الجانب الاخر فان كانت في الجانب
 طرقي خرج محلة اخرى منفصلة عن المهر وفي القديم كانت منفصلة بالمهر
 لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة وهل يعتبر مجاوزة الفناء ان كان
 بين المهر وفناء اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة يعتبر مجاوزة
 الفناء ايضا وان كان بينهما مزرعة او كانت الى فتر بين المهر وفناء
 قدر غلوة يعتبر مجاوزة عمران المهر ولا يعتبر مجاوزة الفناء وكذلك ان كان
 هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومعه وان كانت القرية مستقلة

بعض المصنفات المعتمد بها وزنة القرى هو الصحيح وان كانت القرية
 مستقلة فلها المصنفات المعتبر بها وزنة البساتين ولا يعتبر مجاوزة
ط رجل قصد بلد له في بعض طرقات احداهما مسيرة
 طرقت ايام ولياليها والآخر دونها فسلط الطريق الابعد كان مسافرا
 المسافر اذا لجأ وجران مصره فلا سار بعض الطريق ذكر شيئا في وطنه
 فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك انه كان ذلك وطنه اجليا له بان كان
 مولده يكن فيه او لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله وادار يصير مقبلا
 بحج العزم الى الوطن لانه رفض سفره قبل الاستقام حيث لم يسر ثلثة ايام
 ولياليها فاصبح مقبلا بتم صلوته الى الوطن وبها واذا خرج منها الى سفر بعد
 ذلك يقصر الصلوة **ف** وهذا اذا عزم الرجوع قبل ان يسير ثلثة ايام
 ولياليها وكذا لو خرج من مصره مسافرا فخطرت الصلوة فاختجها
 ثم لحدث فالفرق ليا في مصره فاختجها فتتوضا ثم علم ان في رحله
 ماء فانه يتوضا ويصلي صلوة مقبلة **و** هذا اذا انوي الاقامة
 في موضع الصلوة ثم بدا له ان يغير على سفره فمضى حتى ليسر بعد ثلثة
 من الصلوة ولا يصير مسافرا بالنية كما يصير مقبلا بالنية هذا اذا سافر
 في صلوة فان تكلم بعد صلوة الى مكانه فانه يستقبل الصلوة اربعاً
 وكذا لو كان بعد تمام السفر لا يرضى بحج ذنبه الاقرب الى وطنه فالحرج
 ووطنه **ح** ثم يشتر الاقامة لا تقع الا في موضع الاقامة ممن يمكنه في
 الاقامة وموضع الاقامة عمران والبيوت المتخذة من الحجر والحدود
 الخشب والطين والاضحية والوثق **و** الاصل في باب الاقامة
 انه اذا انوي الاقامة في موضع يمكنه الاقامة باختياره ونفسه فيبشر الاقامة

بقية مقيما والاطل جياته ان المسلمين اذا حضر واحد منهم من مدائن دار الحسبة
 ونحو الاقامة بها خمسة عشر يوما فانهم يقيمون مقيمين وكذا اذا نزل
 في بعض بيوت الكوفة ويقابلون معهم ونحو الاقامة فيها لا يصح لجواز
 ان يخرجهم الحد ساعة بعد ساعة وكذا الرعاية اذا كانوا يطلعون
 في المفاوز ولهم غيا م واجبة وكذا الشرايح واللعاب اذا نزلوا فيهم
 في موضع التمسوا فيه الرعي ونحو ان يقيموا خمسة عشر يوما فانهم يقيمون
 مقيمين وعليه الفتوى لاستحالة ان يكونوا مقيمين في اية **ح** ولوان
 كما سافر انوي الاقامة في المفاوز لا يكون مقيما وكذلك انوي الاقامة
 في بحر او سفينة او جزيرة العوب ولوان سافر انوي الاقامة في موضعين
 خمسة عشر يوما وليس بمصر واحد ولا من جزائر القسيرة واحدة يجوز
 كمن ينوي الاقامة بمكة ومنا خمسة عشر يوما او بالكونة او بالحيرة لا يكون
 مقيما الا ان ينوي ان يقيم ليا يتيها في احد يما وايامها في الاخرى فانه
 يصير مقيما اذا دخل القرية التي ينوي ان يكون فيها خمسة عشر يوما او ليلة
 ولا يصير مقيما به جوار او في القرية الا طري **ح** ومن دخل دار الحرب يمان
 ونوي الاقامة في موضع الاقامة صحته نية الكافر اذا اسلم في دار الحرب
 ولم يتبرأ منه فهو على اقامته فان علم اهل الحرب باسلامه في بيته لم يبرأ
 من ثلثة ايام ولما لم يبرأ لم يعتبر نية وكذا الاسير في دار الحرب يملكه محارب
 اذا انقلب منهم ووطن على الاقامة خمسة عشر يوما في داره ومن لم يبرأ منها
ح ومن كان موليا عليه فالنية في السفر والاقامة نية من يعلي عليه
 كالمرأة مع زوجها والعبد مع مولاه واجب على مع الابر الذي يجري
 عليه والامر مع الخليفة والاجير من استاجر والتكليف مع الاستاذ

واما انوي

واما انوي لدا لعلق به صاحب دينه في السفر وله في داره كان
 انوي قادرا على قضاء ما عليه ومن قصده ان تقضي دينه قبل ان
 يخرج خمسة عشر يوما فالنية في السفر والاقامة نية المدين وان لم يكن
 قادرا فالنية نية الحابس وحكم الاسير في دار الحرب حكم العبد للبعث
 نية والرجل الذي بعث اليه الوالي او الخليفة ليؤتي به فهو بمنزلة الاسير
 ويحكم بالعبد بين موليين في السفن نوي لهد الموليين الاقامة دون
 الاخر فالو ان كان بينهما مائة في اخذته فان العبد يصلي صلاة الاقامة
 اذا احدم المولي الذي نوي الاقامة واذا احدم المولي الذي لم نوي الاقامة
 يصلي صلاة السفر وانوي المولي الاقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى
 ضل اياما ركعتين ثم اخبره المولى كان عليه اعادة تلك الصلوات **الحكمة**
 اذا اخبره صار نويها نية الاقامة منذ ايام يزمر اعادة الصلاة العبد
 اذا ام سواه في السفن نوي المولى الاقامة صحته نية حتى لو سلم من
 ركعتين كان عليها اعادة تلك الصلوة العبد اذا كان مع المولى في السفر
 فباعه من مقيم والعبد كان في الصلوة ينقلب فرضه ابا حتى لو سلم راس
 الركعتين كان له عليه الاعادة **في** الخليفة اذا سافر يصلي صلاة من نوي
 يقصر الصلوة الا اذا طاف في ولاية لا يصير **فرا** وفي قضا والكبرى
 الخليفة اذا سافر يصلي صلاة المكي لان ما فرك في الخليفة اذا ام
 العبد مولاه ومعها جماعة من المسافرين فليصل ركعة نوي المولي الاقامة
 فانه صحته نية في حقه وفي حق عبده ولا يظهر في حق القوم فيصلي العبد
 ركعتين ويقدم واحدا من اليك فري لم يسلم بالقوم ثم يقوم المولى و
 العبد ويتم كل واحد منهما صلوة ابا وبما يعلم العبد ان المولى نوي

العبد علي

الاقامة قبل يومهم لم يغير يقوم المولى باداء العدة فصبب صبغها اولاً وشبه
 بالصبي ثم صبب اربعة اصابع وتغير بلصا به الرابع **و**الحاج اذا وصلها
 بقدر اربعة اصابع ولم يتعدوا الاقامة صلوا صلوة المقيمين **ح** الا اذا كان
 اذا سلم وبينه وبين المقصد اقل من ثلثة ايام كان حكم حكم المقيم
 وكذا الصبي اذا كان في السفر ابيد ثم بلغ الصبي وبينه وبين المقصد
 اقل من مسيرة ثلثة ايام كان حكم حكم المقيم **ط** وقال من ثلثي اصحابنا
ف الحائض اذا طهرت من حيضها وبينها وبين المقصد اقل من مسيرة
 ثلثة ايام يصلي اربعة اصابع **ق** المسافر والمسلم اذا ارتدوا والعياذ بالله
 ثم سلم من ساعته وبينه وبين المقصد اقل من ثلثة ايام جاز ما فرأ
 ولا يفرأة بدون الحزم ثلثة ايام ولياليها وفيها دون ثلثة ايام
 روايتان والصبي الذي لم يترك ليس بحرم وان عقل وكذلك المعنوة
 والشيخ الكبير الذي يعقل محرم ما وجب ربه التي لم تحصى اذا يكون مثلهما
 لا يفرأ بحرم **ط** الاوطان ثلثة وطين القار وهو الوطن الاصلي
 وهو ما تولد ببلدة او تاهل بها ما اذا كان ابواه ببلدة وهو بالغ
 فليس بوطن له وبان حكمه عن ابويه ووطن اقامته وهو ان يتي
 المسافر والمقام في موضع خمسة عشر يوماً ووطن الكعبة وهو ان يتي
 المقام اقل من خمسة عشر يوماً والوطن الاصلي لا ينقطع الا الاصلي والاقامة
 ينقطع الا الاصلي والاقامة والسكن ينقطع كل شيء اذا كان الرجل مقيماً
 في اول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلوة السفر
 وان لم يتي من الوقت الا قدر ما يصح فيه بعض الصلوة الا ترى انه لو مات
 او غير عليه انما طوله او حين جنبوا مطبقاً او حاصت المرأة

او هارت

او هارت نفاء في آخر الوقت يقطع كل الصلوة فالذي سافر
 يقطع بعض الصلوة وتوكان مسافراً في اول الوقت ان صل صلوة
 في اقامته في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصل حتى اقام في آخر الوقت
 ينقلب فرضه رتلاً وان لم يتي من الوقت الا مقدار ما يصح فيه التيميم او
 افاقا المجنون او المغمى عليه اذا اعتز في شيء مما قلناه في آخر الوقت يجب
 الصلوة فلذا الاقامة وان اقام بعد الوقت ليقصر صلوة السفر **ق**
 المسافر اذا نوي الاقامة بعد ما سلم وعليه هو لم يصح نيته في هذا الصلوة
 لانه نوي الاقامة بعد الخروج وليقطع عنه سجود السهو وان سجد سهوه ثم
 ينوي الاقامة يصح نيته ويصير صلواته اربعاً **ق** القمر عزيمة وواجب
 حق المسافر عند انقضاء المسافر اذا انتفع اربعاً الصلوة كالظهور والعصر
 والوقت وصلى اربعاً فانه ينظر ان قرأ في الاوليين وتشهد عقبيهما يجوز
 في الاوليين في الضم والآخرين تطلع وتوتر القاء في الاوليين
 او في احدهما او ترك القعدة الاولى فسدت صلواته عندنا **ح** مسافر
 صلا الظهر والعصر فقام الى الثالثة ناسياً بعد ما قد قرأ تشهد ثم تذكر
 ذلك في قيام الثالثة او في ركوعها فانه يعود ويقعد وان تذكر بعد ما
 قعد الثالثة بالسجدة يتم صلواته اربعاً وكانت الثالثة والاربع ركنية
 الظهر وان لم يقعد على راس الركعتين ان تذكر في قيام الثالثة يعود
 وان لم يعد حتى قعد بها بالسجدة فسدت صلواته مسافراً موطناً
 في آخر وقت العصر فلا صلاة ركعتي الشمس ثم جاء رجل واعتدى
 صبحاً او دونه ولو تذكر المعتدي انه لم يصل الظهر لم تغد صلواته لان الوقت
 كان ضيقاً وقت شروعه ولو تذكر الثالثة في ذلك الوقت لا يمنعه عن

الشروع فكذا اذا ترك في خلال الصلوة من غير ان يجمع الصلوات ركعتين
 بعيدتين مغربا ولا يبعد غيرها مسافر في صلاة الظهر والعتمة فقام الى الثانية ناسيا
 او متعمدا فجاء مسافرا وقتي في تلك الحالة فسلطت الدار من موقوفة ان عاد
 الامام الى القعدة وسلم فسلطت الدار من موقوفة ان عاد
 ينقلب فوضه في الدار اربع مسافرا قوما مقيمين فلما صار ركعتين نوي
 الاقامة والتحقيق الاقامة بل لستم صلوة للمقيمين لا يصير مقيما ولا ينقلب فيهما
 امر يخرج مع جنيته في طلب عدو ولا يعلم اين يركبهم فانهم يصلون صلوة الاقامة
 في الذهاب وان طالت الدعة وكذا اني كنت في ذلك الموضع فلما ارادوا الرجوع انقلبوا
 الصلوة ان كانت من غير التيقن والصلوة والا فلا **ف** فرض المسافر في كل ركعة
 ربا عية ركعتان اما في الفجر والمغرب والوتر فلا فريضه ولو اتم الاربع فقد خالف السنة
 فانه بعد في الثانية اجزاه ثلثان عن الفرض وقيل اساء لما في السلام عن منعه و
 ركعتان له نافله لا ياتيها على الفرض من ذلك فهو مسافر وان ظاهرا مقامه في المعبر
 تغير الفرض قصر او اتمها اخر الوقت حتى لو سافر اخر الوقت قصر وان قام مسافر
 آخر الوقت **ط** ولا قصر في السنن لان القصر انما يكون فيما هو عليه فيما هو
 من غير فيه وتكلموا في الفضل في السنن قيل هو الترك تركضا وقيل هو الفعل
 تركضا تقربا وقال الهند واني الفعل في حالة النزول والترك في حالة السير
ط ولا يرفع في ترك سنن الفجر حال **ط** ويجوز القطع على الدابة خارج
 المعرو ولا يجوز المكتوبة الا من عذروا من العذر ان يخاف على نفسه لو نزل
 من دابة او سجد او كان في طريق لا يجده مكانا يابسا او كانت الدابة
 جرحا لو نزل لا يملكه الركوب الا بمعنيين او كان شيخا كبيرا لو نزل لا يملكه ان يركب
 ولا من يعينه فيجوز الصلوة على الدابة قائما الى القبلة في هذه الاحوال ولا يترك

الصلوة

الاعادة اذا قدر بمنزلة المريض اذا صلى بالامعاء ثم قد رفاه صل على الدابة
 ينظر ان لم يقدر على اي قاصد الدابة يجوز له على الدابة فانه كانت الدابة
 يسيرا وكما يسقط الاركان عن الركبة يسقط عنه الانحراف الى القبلة الرجل اذا خاف
 ان يصيب قاعا يراه سبع او عدو ولو سجد قاعا لا يراه كان ان يصيب قاعا عددا
 وكذا لك لو خاف قاعا جاز ان يصيب مستقيما والصلوة على الجملة ان كان من طرف
 الجملة على الدابة ومن ثم تشبهه والتسوية في صلوة على الدابة يجوز حالة العدو ولا
 يجوز في غيرها وان لم يكن طرف الجملة على الدابة جاز وهي بمنزلة الصلوة على السير
ق ومن كان في السفينة فان قدر على الخروج الى الشاطئ يجب الخروج فيمكن
 من القيام والركوع والسجود وان صلى في السفينة اجزاه لوجوده وانظر لها فان
 كانت موقوفة بالشاطئ قائما وكذلك كانت مستقرة على الماء فان
 مستقرة في السفينة في حال الاركان وان كانت سائرة يصح قائما فان صلى
 قاعا وهو سبط على القيام اجزاه وقد **فصل**
في صلوة الجمعة صلوة الجمعة فريضة اذا اجتمعت شرائطها
 ثم اذا زالت الشمس يوم الجمعة فرض الجمعة او فرض الظهر اختلفوا فيه فقال
 بعضهم يجب فرض الظهر الا انه اذا اجتمع الجمعة سقط الظهر وقال بعضهم يجب
 اجزاه من اما صلوة الجمعة او صلوة الظهر الا ان الجمعة افرضها لان الجمعة اذا تقدمت
 سقط الظهر فالفرض هو الجمعة وقيل على قول في حنفية وهو اني لو فرضت الجمعة
 فرض الوقت الظهر الا انه اذا اجتمع الجمعة سقط الظهر وقال محمد بن زيد في الجمعة
 وتر في خلاف الظهر فيما اذا تذكر الجمعة ان عليه في يومه ان كان ياتر ولو سجد
 يدرك ركعة من الجمعة يقطع الجمعة بالاجماع وان كان بجال لو نزل بالغير بقية
 الجمعة والظهر عن وقتها يضي بالاجماع وان كان بجال بقية الجمعة لكن يدرك

وان قدر على اي قاصد الدابة
 لا يجوز الا بالامعاء على الدابة اذا
 كانت الدابة تسير

الظهر في وقتها يقطع ويصل الظهر وعند محمد رحمه الله يحضر على الجمعة
 ثم الناس على صنفين صنف يقف على الجمعة وصنف لا يقف عن عليهم
 الاول ان يكون رجلا حرا بالغ عاقلا مسلما عسما مقيما في الموضع فان كان لغير
 الصفات يجب عليه الجمعة ولو صلى الظهر في بيته اجزاه وقدا ولا يجوز له ان يخرج
 اقامتها الا بشروط ستة منها المصالح مع فلا يجوز اقامتها في الراسية ولا المأوى
 البعيدة من المصارف والثاني السلطان او نائبه والوقت والخطبة والاذان العام
 والجماعة **ط** اما المصنف في ظاهر الرواية في كل موضع في وقتها وفي غير وقتها
 فيقتل الا حكم بلغث ابنته ابنته من احواس ما قيل فيهم اذا كانوا كمال
 لو اجتمعوا في ابر مساجد لم يسبح لهم حر اجابوا الى بناء مسجد للجمعة وكما يجوز اذا
 صلوا الجمعة في الموضع كجواز اقامتها في نساء الموضع والموضع الموضع المصالح
 وهو منفصل بالمسجد وقد يوقفهم بالقلوع ويغسلون في بنو سجين واليه مال الشيخ
 الرضوي والامام خواهرزاده ومن كان مقيما في عمارة الموضع والظاهر وليس بين
 ذلك الموضع وبين الموضع جهة فعليه الجمعة ولو كان بين الموضع وبين ذلك الموضع
 فرجة من الخراب والاراء لا جمعة على اهله ذلك الموضع وان سمعوا النداء والقلوع
 والميل والاميا ليس بشي روي الطحاوي ابو جعفر عني في حقيقته وابي يوسف رحمه الله
 وهذا قضيا روي في **ح** القروي اذا دخل الموضع يوم الجمعة ان نوى ان يركب
 يوم الجمعة لم يركب الجمعة وان نوى الخروج من الموضع في يومه ذلك قبل دخول وقت
 الصلوة لا يلزمه ويعد دخوله وقت الجمعة يلزمه قال الفقهاء ان نوى الخروج في
 يومه وان كان بعد دخول وقت الجمعة لا يلزمه الصريح اذا اراد ان يافر
 يوم الجمعة لا بأس باخراجه من الموضع قبل خروج وقت الظهر والمسا اذا قدم
 الموضع يوم الجمعة على علم ان يخرج يوم الجمعة لا يلزم الجمعة كالمخير الا ما مر من ثمة

ما ذكره

ح وصلوة المصلي الجمعة خارج الموضع منقطعاً عن الموضع هل يجوز ذكر
 في الفتاوى الامام اذا خرج من الموضع يوم الجمعة مقلدا لصلواته هل
 يجوز ان يصل في الموضع في حال جاز وقال بعضهم لا يجوز خارج الموضع منقطعاً عن الموضع
 والاول قول الامام في حقيقته وابي يوسف رحمه الله الثاني قول محمد بن
 ومنها السلطان وهو شرط لاداء الجمعة حتى لو تقدم واحد من غيرهما
 فصلت بهم الجمعة لا يجوز ولو قدمت العامة جلا فصلت بهم لم يكن جمعة **ط**
 العبد اذا قام على ناحية فصلت بهم الجمعة جاز ولا يجوز الا بغيره ويكره
 ولا قضاء به لان اهل التقضاء كان اهل الشهادة والمغلب الذي لا يشترط له
 من الخليفة ان كان سيرة في ما بين الرعية سيرة العامة ويحكم فيما بينهم حكم العامة
 يجوز الجمعة بغيره ولا يقضي ان يصلي الجمعة بان كان اذ لم يؤمر به اذ لم يخرج الامر
ف ولقاضي الطنطا وهو الذي يقال له قاضي الشرق والغرب ان يصلي الجمعة
 ويجوز له ان يخطب وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم واما في زماننا فلهذا
 صاحب السيرة لابو ليان ذلك **ط** والى المصدا اقامات فجاء يوم الجمعة اذا صلى
 به الجمعة خليفة الميت او صاحب الشرط او القاضي جاز لانه فوض اليهم امر العامة
 ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يامر القاضي ولا خليفة الميت لم يخرج ولم يكن
 جمعة والى من ثم قاضي ولا خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز
 لكان الفرة ولو مات الخليفة ولما راء وولاه الاشياء من امور
 المسلمين كان لهم اقامتها الجمعة وان لم يكن ثمة **ف** انصراني اذ امر على
 مصر ثم اسلم ليس ان يصلي الجمعة باناس حر يؤمر بعد السلام وكذا
 الصبي اذا امر ثم ادرك وكذا النائم يتقصر صبي او نفا في ثم ادرك وكذا
 النائم اذا امر الصبي او الذي في وقتها الجمعة قائم

الذي وبلغ الصبي كان لها ان يصلي الجمعة والى المراء امرض فامر رجلاً
 بان يصلي الجمعة بالناس وصل بهم الجمعة اجزاه الخليفة اذ سافر
 وهو في القوي ليس ان جميع الناس ولو لم يفر من امصار المسلمين ولا يفرغ
 بها وهو سافر جاز الامام اذا منع اهل بيته ان يجتمعوا ويجمعوا وهذا اذا
 منعهم مجتمعة السبب من الاسباب اذا منعهم متعنتا او افرارهم فلم يكن
 يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة الامام اذا عزل كان له ان يصلي الجمعة بالناس
 الى ان ياتيه الكتاب بهزله او تقدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب اعلم
 بقدم الامر فصوله باطله ولو افتخ الامام الجمعة ثم عفره الى اخر فانه
 يغير في صلوة كرجل امره الامام بان يصلي الجمعة بالناس ثم يجتلي وهو في
 الصلوة لا يعلل بحجة وان جرح عليه قبل الترويع الصلوة لعل جرح ولو فرغ الامام
 من الخطبة فقدم امرا اخر فقدم وصل بهم الجمعة لا يجوز ولو صل الامير الثاني
 خلف الاول ولم يعزله جازت صلوة ولو عزل الاول انتقض حكم الخطبة الاولى
 فان لم يحضر الامير الثاني وصل الاول الجمعة مع علم قدم الثاني جازت الجمعة بالناس
 الثاني محبس الحكم او لو جرد منه ما يستدل به على عزل الاول ومنها الوقت ونية
 بعد الزوال وقت الظهر ولو خرج وهو الصلوة فسدت الجمعة ولو خرج الوقت
 بعد ما قد قد التمهيد فانتا عشرة **ح** الثاني اذا انتبه بفرار الامام والوقت
 باق اتم الجمعة وان خرج الوقت فسد منها الخطبة وبقي من لغيره فام
 يجوز وقتها بعد الزوال فلو خطب قبل الزوال لم يجز بهم الجمعة **ح** ولو خطب قبل
 الزوال وصل بعد الزوال لا يجوز **ح** ولو خطب وحده ولم يحضره احد لا يجوز
 ولو حضر واحد او اثنين وخطب وصل بالثلاثة يجوز ولو خطب بمفرده ان
 لم يجز ان كان وحده ولو كان يحضره اربعة لم يكن تمام او عبيد او اهل

الاول

او يعيد لم يسعوا جاز ولا يفرتا عدم عن الامام ولو خطب بغير اذن الامام
 وصوحا فم لم يجز ولو اذن بالجمعة فهو اذن بالخطبة وكذا الاذن بالخطبة
 اذن بالجمعة فلو قال الخطبة ولا يصلي بهم اجزاه ان يصلي بهم وخطب الامام
 يوم الجمعة خطبتين ويجلس بينهما للاستراحة وليست بشرط والسنة ان
 يخطب قائما على المنبر مستقبل بوجهه الى الناس واذا خطب خطبة واحدة
 قائما او قاعدا او اوجها قائما والا فاقعدا اجاز ويكره ان يخطب متكئا
 على قوس او عواد او مستقبل القبلة وظهر الى الناس **ح** وخطب خطبتين
 ويجلس بينهما جلسة خفيفة ويجز الخطبة الاولى وفي الثانية دون ذلك
 والسنة ان يخطب ان يحمد الله تعالى ويشين عليه ويوطئ الناس ويقولوا امان
 وصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا المؤمنين والمؤمنات وقد روي ان
 به اجاز ان يقول الحمد او سبحان الله او لا اله الا الله **ح** وهذا اذا جاز
 او حمد بنيت الخطبة اما اذا عطف فقال الحمد لله للعالمين فلا يجوز **ح**
 والاولي ان يخطب قائما طاهرا وهو المأمور وان خطب قاعدا او عابثا فهو
 جاز **ح** ولو خطب وهو جنب اجزاه **ح** اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محض
 او جنب ثم اغتسل وصل بالناس جاز وان لم يغتسل بامر اخر فان عدي
 ثم اغتسل وصل بالناس لا يجوز الا ان يحد الخطبة **ح** اذا خطب الامام يوم الجمعة
 فاحدث واستخف من لم يشهد الخطبة لا يصح فلو اراد هذا الرجل رجلا هذا
 الخطبة ليصلي الجمعة بالناس لا يجوز لان التقويض الى الاول لم يصح فلا يملك
 التقويض الى غيره كالوارث وهو محتوا او كانه او امانة فامر هذا الرجل
 بذلك لا يجوز **ح** احداث الامام بعد الخطبة فاستخف من بعد الخطبة الا
 انه محدث او جنب فام الخليفة رجلا طاهرا ليصلي بالناس جاز لان التقويض

الى الاول كان جائزا ولهذا الورع كان ان يصلي في تلك المصطفى
 الى غيره **ف** اذا خطب الامام يوم الجمعة قاعدا ومعظمها جاز لان الخطبة
 ليست بصلوة ولهذا لم يشترط طهر الطهارة وتقبل القبلة **اذا** خطب الامام
 يوم الجمعة وخرج منها فذهب في القوم وجاء قوم اخرون لم يشهدوا الخطبة فخطب
 بهم الجمعة جاز لان الخطبة وللقوم حضور فيقتضي الشرط **ف** وما يحرم
 الصلوة يحرم في الخطبة حتى لا ينبغي ان ياكل ويشرب ولا ينام في الخطبة ويحرم
 الكلام سوا ذلك الكلام امر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا اذا كان قريبا من
 الخطبة فلا كان بعيدا بحيث لا يسمع الخطبة فيعظم اختيار السكوت
 ولا ينكح الكلام الثاني وبعضهم اختار قراءة القرآن والاداء الاولى واما دلت
 الفقه والظاهر فينبغي الفقه وكما يشترط انما يشترط من ذلك ومنه من لم يشترط
 اذا كان لا يسمع صوت الخطيب ومن كان قريبا من الامام يسمع ويكفي
 اول الخطبة الى اخرها واستماع الخطبة افضل من قراءة السلام وتسميت الطائفة
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واذا قال الخطيب في الخطبة بياها الذين امنوا
 صلوا على محمد وعلى آله وسلم في نفسه ومن غشاها لواءا لم يخطب
 على النبي صلى الله عليه وسلم بل يسمع ويكفي قوله اول الخطبة لان الاستماع يرضى والصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ممكن بعد هذه الحالة **ف** والردن من الامام اول الخطبة عند
 وان كان يسمع صرح الظاهر في الخطبة **ج** واذا صعد الامام المنبر والرسالة في الخطبة
 اخرج من خطبة كراه الكلام في هذين الوقتين وصالح التلوة كراهية هذين الوقتين
 وكذا امين الخطبتين وخرج الامام يقطع الصلوة فان صار كتمه اضاف اليها اخرى
 ويسمى وان تولى الرابع وان قيد التلوة بالجمعة اضاف اليها اخرى وخضعت
 القراءة وان لم يقيد بالجمعة يعود الى القعدة **ح** اذا طهر يوم الجمعة والامام

من خطبة

في الخطبة ان لم يصلي فجر يومه فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يمنع الخطبة
ط ومنها الجماعة وهي شرط وهو ان يكون سوى الامام ثلثة نفر صلحوا
 للامامة ولو كان كلهم يحيلون ومسافرون جاز لانهم يصلون للامامة
 الا ترى ان السلطان اذا كان عبدا ومسافرا يصل بالثاثة صلح الجمعة ابراهيم
ح امام افتتح الجمعة في غير الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل ان يرفعوا
 من الركوع جاز ولو خرج الامام وكبر والقوم قعدوا ويحمدون ثم جاء لم يحز
 كانه خطيب وحده حتى يكبر الاولون قبل ان يرفعوا من الركوع ولو فوا ان كان
 حيا بعد ما خطب للامام ونفى الامام وحده ان كان قبل ان يفتتح الجمعة على الظاهر
 ولا يجوز ان يصلي الجمعة ولو كان بعد ما افتتح الجمعة وقيد ركعة بالسجدة ثم
 ذهب القوم اتم الجمعة ولا تغفر وان كان بعد الافتتاح قبل ان يقيد بالسجدة
 فبدرت الجمعة وعليان يستقبل الظاهر ايضا وهذا اذا لم يتبين معا جدا ما اذا بقي مع
 ثلثة سوى الامام كلهم يصلون للامامة خطبهم الجمعة في الاحوال كلها ولا
 شهد الجمعة والامام خطيب فانه يحيلون لا يشتغل بالصلوة وان افتتح الصلوة قبل الخطبة
 ثم اخذ الامام في الخطبة ان كان حيا ركعتين قطع وان صلا ركعة يضيف اليها اخرى
 وتقطع **ط** ومنها الاذان العام اي الاداء على سبيل التمهيد حتى لو ان امير
 اطلق ابدا بكبره وخطبها باهله ونحوه صلوات الجمعة لا يجوز هذه مسته
 شراطة وسبعة اخرى شرط في الخطبة الحسية والذكورة والبلوغ والعقل والصحة
 والافاقة والسلام فلا يجب على الفاروق العبيد والصبي والمجنون والغير
 الشيخ الكبير الذي منعه من العمل وليس على المقعد الجمعة وان وجد حامله
 ولا على المجنون وان وجد قائما ولا على المكاتب ولا على معتق البعض ولا
 على العبد الذي يحرره مولاه بالمسجد لحفظ الدوايل على العبد المأذون

والله ولي ان ينفع العبد عن الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
وانما اصاب الناس مطر من يوم الجمعة فهو في سعة من الخلق والباس بالركب
الجمعة والعبد والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
من صلوة الجمعة وان لم يؤخر يكره وهو الصحيح وبعد فراغ الامام يصلي اذان وركعة
ويكره ثم اداء الصلوة بالجمعة وكذا المكي في المصنف واهل السجدة واهل المصنف
اذا قاتلهم بصلواتهم وادى كالمسافر واذا صعد الامام المنبر جاز ان يؤخر
بين يديه وامتنع الناس من السجود والشرى فاذا فرغ من ركعتيه صلى بهم الجمعة ركعتين
يقراء في الاولى منها بآياتها المكتوبة وسورة الجمعة ومنه ان يتأخر اذ اجازت المساجد
ومؤخره في اجاز يكره ويكره بالقراءة فيها ركعتيه وكذا في العبد ونحوه في الجمعة
فصل الصلوة في اجاز اقتدى بالامام يوم الجمعة ينوي صلوة الامام وظل الامام
يصلي الجمعة فاذا الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وان فعل نوى عند التكبيرة انه
يصلي الجمعة مع الامام فاذا الامام يصلي الظهر لم يجز ظهره مع الامام ولو اقتدى بالامام
في صلوة الجمعة وقال اقتدى بهذا الامام في الجمعة والظهر يصح عن الاقتداء
في الجمعة على الاصح ولو نوى في وقت يوم الجمعة لصلوة الجمعة لما يصح ويجوز
اقامة الجمعة في موضعين في موضعين في ثلثة مواضع ولا يجوز اكثر من ذلك ومن
ادرك ركعة من الجمعة فقد ادى ركعة الجمعة وكذا لو ادرك في الركوع الثاني بعد ركعة
ولو ادرك بعد ما رفع راسه من الركوع الثاني في السجدة او في التمجيد قبل السلام
او بعد السلام قبل سجدة السهو او في سجدة السهو فقد ادى ركعة الجمعة وسقط ركعتيه
بدون ان ينوي الظهر لم يصح اقتداءه به وان لم ينو الجمعة دون الظهر
رجل خط الظهر يوم الجمعة فقد ركب وكذا الامام اذا صلى الظهر بابل المصنف
يوم الجمعة اجزاه واسا واهل صلوة الظهر في بيته بعد ما اذبحه عن صلوة الجمعة

فصل في ركوب الجمعة والجمعة
والجمعة افضل

مع الامام

مع الامام فالجمعة هي النفيسة ولو صلى المصنف الظهر في بيته ثم وحده في نفسه فخرج
بغير الجمعة ان كان قد خرج بعد فراغ الامام من الجمعة لم ينقص ظهره بالاتفاق وان
لم يركب لها حتى سلم الامام استغنى ظهره ايضا ولو خرج لا يركب الجمعة لا ينقص ظهره
بالاتفاق واما ما ذهبوا اليه من الجمعة مع الامام يرتفع الظهر ويكره السجدة والجمعة
والا لانه المأذون والسجدة في الحكم والاذان المعبرة اذ ان الخطبة وقيل هو اذان الاعل
في الصلاة ان كل اذان يكون قبل زوال الشمس فذكر غير معتبر والمفتي اول الاذان
بعد زوال الشمس وان كان عند المنبر او على المنارة ان اذ احضر اهل الجامع ونحوه
ان يخطب يومئذ الناس لم يخطب وان كان لا يؤذي احدا بان لا يطلع انوبا ولا يجر
لا يمس بان يخطب يومئذ الامام الرضا في اذ سوي يوم الجمعة على المصنف بركعة
الجمعة واقامة حجة في المصنف ومعلم مقصوده اقامة الجمعة ينال ثواب السبع
الي الجمعة من جات يوم الجمعة يرجح الفضل وكذا امن مات بمكة رجع جاس
على الغداة سبع الذل وان خاف فوت الجمعة يحفرها وفسد اثر الصلوة بالجمعة
لا الا اذا خاف فحقت الوقت فانه يترك الطعام ويطلق بعد الجمعة اربع ركعات
وقبلها اربع ركعات لا يترك الا في اخرها في ظاهرها رواية ولو صلى بعد زوال
الشمس يوم الجمعة اربع ركعات فانه يكون عن سنة الجمعة نوى او لم ينو لانه جعل
في وقته صلى ركعتين ليلة تطوعا ثم تبين انه صلاة بعد طلوع الفجر اجزاها عن ركعتي
الفجر الا اذا حصلت التكبيرة الاولى قبل طلوع الفجر فلم يجز عن ركعة الفجر ونحوه قوله
عليه الصلوة والسلام لا يصلح صلوة بعد صلوة مثلها في حق القوادة التي هي حق اعداد
الركعات ومن لا يجب عليه الجمعة اذا صلاها اجزته عن الظهر وان اتم فيها جاز
الصلوة يوم الجمعة في الصف الاول افضل وتكلموا في الصف الاول منهم قال خلف
الامام في المقصورة ومنهم من قال ما يلي المقصورة وبها اخذ الفقيه ابو الليث

ثم في كل موضع وقع الشك في كونه مصرا واقام اهل ذلك الموضع
او وقع الشك في بعض شرائط ينبغي كاهل ذلك الموضع ان يصلوا
بعد الجمعة اربع ركعات وينوون بها النية احتياطا حتى انهم لم
يقع الجمعة سوفا يخرجونه عن صلاة فطر الوقت باذنه بيقين
اختلفت والسلطان اذا كان يطوف في ولاية كان عليه الجمعة في كل موضع
يكون في يوم الجمعة لان اقامته غير يجوز فاقامته اولى وان كان مسافرا
فصل في صلاة العيد
وهي واجبة على المختار على من يجب عليه الجمعة وتشرط لها ما يشترط الجمعة
من المهر والسطان والاذن العام الا ان يخطب فان الجمعة بدون الخطبة
لا يجوز وصلاة العيد دون الخطبة جائزة ويقدم في الجمعة وتخرج في العيد
فان تقدم في العيد جازيا ولا يبار بعد الصلاة ووقت صلاة العيد بعد
ما ارتفع الشمس قدر مراح او يحين الى ان يزول والافضل ان يجعل الاخير
ويؤخر الفطر وليس لها اذان ولا اقامة ولا يقطع في الجبانية قبل صلاة
العيد ولم ان يقطع بعدها والافضل ان يصلي اربع ركعات **فصل**
واذا أصبح الرجل يوم العيد يجب له سنة شيئا ان يغسل ويصلي ركعة
ويؤتي شيئا ويصلي ركعة شيئا جديدا كان او غسيلة وان عمت
الطبيب كليل يؤذي جليسه براحة خبيثة وان يخرج صدقة الفطر كان
غنيا ثم بعد والى المصلي سرا بأكبر واذا اتهم الى المصلي ليقط التكبير
وتفعل في الاضحية كذلك غزاة لا يؤتي شيئا في وقت الفداء من الصلاة
ويجوز بالتكبير الى ان ياتي المصلي في قوتهم جميعا ويجب عليه الاضحية اذا كان
غنيا محلا وجوب صدقة الفطر وينبغي الاضحية بعد صلاة العيد ولو حتى قبل

الصلاة

الصلاة للمميز وان كان في موضع لا يجوز فيه صلوة العيد جاز ان يصح
بعد اشتقاق الفريضة يوم النحر **فصل** وفي ظاهر الرواية التكبيرات والخطبة والاخر
سواء يكمل الامانة في كل صلوة مع تكبيرات ثلث اصليات بتكبيرات الاضحية
وتكبيرات الركوع وست زوائد ثلث في الاول وثلث في الثانية ويقدم
التكبيرات على التولدة في الركعة الاولى ويقدم القاءة على التكبيرات
في الركعة الثانية وتقدم القاءة على حذيفة وعظيمة عن عازب
موسى الاشعري وابن هوريق وابن عبيد اخذوا في البراءة ابن عازب
وابن مسعود الاضحية والعلل اليوم على مذهب ابن عباس رضي الله عنهما
لان اختلافه لا ولاده وهم اخذوا على التولية وكتبوا في مناسبات ان يصلوا
صلوة العيد على مذهب جدهم وهو تأويل ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما
انهم فعلوا ذلك شيئا لا يوافقون الاضحية واعتقادا ومذهب
ان ياتي بسبع زوائد في الاولى وتسعين في الثانية كلاهما قبل القراءة وعمل اصحابنا
اليوم على ان في الفطر في كل ركعة خمس تكبيرات وفي الاضحية الاولى خمس
في الثانية اربع ويجب المثلث بين كل تكبيرتين مقدار ما يمكن التسميات الثلث
وتسعين بين التكبيرات ذكر مسنون ويرفع اليدين في تكبيرات الاضحية
العيدية يرسل اليدين وللبيض موله وصل خلف امام لا يرفع اليدين عليه
التكبيرات الزوائد يرفع يديه ولا يوافق الامام في الترك والخروج الركبية
لصلوات العيدية فان كان المسجد اجمع بهم **فصل** ان يخرج الامام الى الجبانية
ويستألف غير المصلي في المصلي الضعفاء والمريض ويصلي هو في الجبانية بالاقوياء
والاصحاء وان لم يستألف احد كان كذلك ولا يخرج المصلي في العيدين وفي
زماننا اخرجاه حسن ولا يخرج العبد الى العيدين بغير اذن المولى واذا اذن له لم

انما هو
الضحية

فكره المختلف واذا حضر مع مولا له لحرس دابة الاصح ان لا يصلي
 العيد بدون اذن المولى ويكره عند عامة المشايخ التثنية قبل صلوة العيد
 في الجبائنة **ط** ومن خرج الى الجبائنة ولم يدرك الامام في شيء من الصلوة ان
 شاء انصرف الى بيته وان شاء صعد ولم يقرأ **ف** ومن ادرك الامام في صلوة
 العيد تابعه في الركوع وكبر ورفع يديه واذا ادرك الامام في صلوة العيد بعد ما
 تشهد الامام قبل ان يعلم او بعد ما سلم قبل ان يسجد للسمعاء ويهدى ما سجد للسمو
 ولم يسلم الامام فانه يقدم ويقضي صلوة العيد ويكون صلته كما ويقضي برأيه
 ولو ادرك ركعة من صلوة العيد يقضي اولائكم يكبر **ط** ولا يجوز صلوة العيد
 راكبا كما جمعة ولا باس بالركوب في الجمعة والعيد من المشايخ افضل في حق من يقدر
 عليه **ط** ويجوز في العيد خطبتان كما هو المعتاد ويمس بينهما جلعة خفيفة
ط ويكره في الخطبة في العيدين وليس لذلك عند في ظاهر الرواية لكن ينبغي ان
 لا يكون اكثر الخطبة التكبير ويكره في العيد الاخير ان يكره في خطبة عيد الفطر
ف رجل احدث في الجبائنة قبل الصلوة ان خاف فوت الصلوة لم يستقل في الصلوة
 كان لم ان يصلي بالتيتم وان احدث بعد الشروع كان له ذلك ايضا ومن تكلم في
 صلوة العيد بعد ما صار ركعة لا قضاء عليه **ف** ولو زالت الشمس يوم الفطر
 قبل ان يصلي صلوة العيد سقطت صلوة العيد ولا يصح من الغد الا اذا تركوا
 بعد في صلوة الغد قبل الزوال وان زالت الشمس من الغد سقطت صلوة
 العيد سواء تركوها بعد او بغية عند **و** في الاصحى اذا لم يصل من الغد حتى
 زالت الشمس يصلي بعد الغد قبل الزوال واذا زالت الشمس في آخر ايام النحر
 ولم يصل سقطت سواء كان بعد او بغية عند **و** ان التاخير ان كان بعد
 لا يلحقهم الاساءة وان كان بعد فقد اساءوا والا فضل ان يصلي

في اول يوم النحر وايام النحر ثلثة وايام التشرى ثلثة ويحضر ذلك كل سنة اربعة ايام
 العاشرين ذي الحجة للنحر والثلاث عشر التشرى خاصة واليومان فيهما
 للنحر والتشرى **ف** في تكبير التشرى **ف** اختلاف اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم في تكبير التشرى عقيد الفلق في الصلاة
 والنخم التثنية المستماع منهم في البداية بعد صلوة النحر من يوم عرفة وهم عمر وعلي
 وابن مسعود ورضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا غير انهم اختلفوا في انتم عند ابن
 مسعود ان صلوة العصر من اول يوم النحر وهو ثمان صلوات وبه اخذ ابو حنيفة
 وفي قول علي بن ابي طالب في تكبير الى صلوة العصر من آخر ايام التشرى وهو ثلثة وثلاثون
 صلوة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ولا رواية عن عثمان بن عفان رضي الله عنه
 في انتم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه روايتان في رواية كمال علي بن ابي ربيعة عنه وفي
 رواية الى صلوة الظهر من آخر ايام التشرى وعلى الناس اليوم هذا مذهب علي بن ابي طالب
 واقضى الثالث بينهم في الايام الاولى من عباد بن عباس وابن عمر وعائشة وزبير بن العوف
 رضي الله عنهم بيده من اول يوم النحر بعد صلوة الظهر من آخر ايام التشرى وقيل زيد
 الى صلوة العصر من آخر ايام التشرى وقيل الى غير المصلي في النحر من آخر ايام التشرى
 ولا رواية عن عائشة رضي الله عنها **ف** للتكبير انما يؤتى بها مرة واحدة
 على اهل الامصار دون الراسين وعلم المقيمين دون المسافرين الا اذا قصدوا
 بالمقيم في المقيم في السفر وجب عليهم على سبيل التلبية وعلى من صلى جماعة
 لا على من صلى وحده وعلى الواحد دون الثلث وان صلى جماعة الا اذا
 اقترب بالرجل يجب عليهم على سبيل التلبية وفي صلوة الوائين خمس دون
 النوافل والسنة والوتر و صلوة العيد **ط** ويكرهون عقيد الجبائنة ويهدوا
 الامام بسجود السجود بالتكبير فان نسي الامام التكبير حذر ان يركع في مكانه

ان تذكر قبل ان يخرج من المسجد عار فكل من لم يكبر الامام كبر القوم وان خرج
 من المسجد او كان سائيا او عاد او احدث عدا سقط عنه التكبير وقيل ان تبار
 عن القبلة روايت ان اذا احدث الامام بعد السلام قبل التكبير الاضحية
 يكبر ولا يخرج التمام المسبوق يتابع الامام بحمد الله ولا يتابعه التكبير
 امام خطبائنا صلى الله عليه وسلم يوم الفطر طاعة ورضوخ وعلم بذلك قبل الزوال
 اعاد الصلوة وان علم بعد الصلوة الزوال فخرج من الغد وصلى فان لم يعلم
 حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحى فعمل بعد الزوال
 وقد فرج الشك جاز في من فرج ويخرج من الغد ويصل في صلاة
 العيد والجمعة والمكتوبة والقطوع وقت غنا قالوا لا يسجد في الجمعة والتعديين
 لملاقاة الناس في الغنمة **ف** ويكبر التشرية اصدرك اصدرك اصدرك
 لا التلاوة والاعبار اصدرك اصدرك اصدرك اصدرك اصدرك اصدرك
 وهو واجبة في الصلوة المفروضة في جماعات الرجال المقيمين بالامصار
ج ولا يكبر قبل الامام ولو كبر جاز والايام المعلومة عشرة في الجمعة والمعدودة
 ايام التشرية وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر وسميت هذه الايام معدودة
 لاعتقاد الناس فيها في وقتها من غير صلاة بخلاف غيرها من ايام معدودة
 الاخرى معلومة لمصر التي على علمها لا يجوز وقت **في الكسوف**
 نوعان كسوف الشمس والقمر يصلح فيها جميعا ولا يسقط التكبير فيهما
 الامام والوقت والموضع اما الامام فهو السلطان والقاضي هو السلطان
 او هو السلطان الذي له ولاية اقامة الجمعة والعيدين واما الوقت الذي
 يصلح فيه اداء الصلوة والموضع الذي يصلح فيه اقامتها او اعيادها
 صلاتي موضع آخر جاز والاول افضل ولو صلوا او صلوا في غير ذلك

جاء ولو اجتمعوا ودعوا من غير ان يصلوا اجزالهم غير ان الافضل ان يصلوا
 بالجماعة كل في الجمعة والعيدين ويكره ان يخرج من قبل صلاة في غير اذان ولا
 اقامة ولا خطبة يصلون ركعتين كما يصلون في الجمعة ويخافون فيها بالقراءة
 واذا اذنه من الصلوة يدعوا الله ويتفخ على ان يتجلى الشمس **ج** ويحذر الامام
 بان لا يركب ركعتين كل ركعة ركعتين وان شغلها وان شغلها
 وبقية ما احب كل من المكتوبة والامامة في الدعاء في اذان من قبل
 القبلة ودعوات الشا وقام ودعا وان شغلها يتقبل الناس بوجهه ودعا
 ويؤمن القوم وهذا حسن ولو قام متكئا على عصاه او على قبرين ودعا كان
 ذلك حسنا ايضا والصلوة في خوف القوي يؤتي فرادي وكذلك الظلمة والشمس
 لا بأس بان يصلي فرادي يدعون ويتفخعون الى ان ينزل ذلك في صل هذا
 ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم مات ابنه ابراهيم فقال الناس انكسفت الشمس
 ابراهيم فسمع ذلك صلى الله عليه وسلم وقال لا اله الا الله والقرآن لا
 ينكس فان يموت والحيوة احد ابدا فاذا رايت مثل هذا فاحمدوا الله
 وكبروه وسجدوه وصلوا حتى تتجلى الشمس وروي انه عليه السلام اذا رايت
 من صعد الافراع شيا فافزعوا الى فادعوا الله تعالى بالصلوة
في الصلوة الاستسقاء سمي في الاستسقاء صلوة لكن
 يخرج الامام بالناس ثلثة ايام فيدعوا وان صلوا فرادي فحسن وقال لا يجزى
 بل اذان ولا اقامة يجزى فيها بالقراءة ثم يخرج متكئا قوسا ومعتدا على سيفه
 ويخطب بعد الصلوة بمنزلة صلوة العيد ويتقبل الناس بوجهه قائما على
 الارض لا على المنبر فيخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسته وان خطبتين

واهل بيته واولاده ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ولجميع المؤمنين
 صدر من خطبة قلب رداءه وتقبل ان يجعل الله له ان كان عالما وعلما
 كالطبيب ان يقبل ان يكون عيونه الى شارب وسعاله الى عيونه والناظر يقبلون
 عليه ولا يقبلون بآدميتهم واهل الذميمة لا يخرجون المسلمين لان الوقت قد
 رحل واكتفوا راحل لنزول العنة لا يخرجون الا بعد ما وما **اعلموا** الذين
 الا فضل الله والنبي صلى الله عليه وسلم خرج للدين شقا وفي مقدمه فها هم
 ثم جئنا على كبريتهم ورضيهم وكبر تكبيره قبل ان يسببهم ثم قال **اللهم** استغفروا
 واعفوا عني يا غياثي وحيا ربك ورحمة الله عليك فاعفوا عني يا غياثي
 عني يا ربهم يا ربهم يا ربهم يا ربهم يا ربهم يا ربهم يا ربهم يا ربهم
 غير ضار عاجلا غير آخرا انت غياثي **اللهم** يحيى البلاد ونفيت بر العباد ويجعل
 بطنها لغيرها والبلاد **اللهم** انزل علي في ارضها سكنها **اللهم** انزل عليا
 من السماء ما يطهر اراضي ببلدة ميتة وترحم ما خلقت لنا ناعما وانيس كثيرا
اللهم سقا الغيث ولا تجعلنا من القلظين **اللهم** ان بالعباد من البلاد والادوار
 والجهد والفضل لا يشكوا الا اليك **طرح** والمستحب ان تقوم بخروج مشاة
 في ثياب خلى او غسيلة مرتعة منذ للدين خاضعين متواضعين بامرهم
 ثم في كل يوم يقضون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون **في صلوة**
الخوف صلواتهم في غير ظاهر الرواية والخوف لا يوجب قصر الصلوة
 الا اربعين المشي والانتقال من القبلة الى العدة والصلوة من العدة والقبلة
 ثم الناس لا يخلون احد وجها اما ان يكون بغير اوصافه فحين كان كانوا
 مسافرين كان الامام يجعل الناس ثلاثين فيفتح الصلوة باحد الطائفتين
 فيصل بهم ركعة ويقوم طائفة بازاء العدة وتلي الطائفة الاخرى فيقتدي

بالامام

بالامام فيصل بهم ركعة ثم يسلم الامام ولا يسلمون ويقيمون فيقومون بازاء العدة
 وتلي الطائفة التي صلت مع الامام ركعة او لا يقضون ركعة واحدا بغير
 قراءة ويسلمون فيرجعون ويقومون بازاء العدة وتلي الطائفة الاخرى
 فيقضون ركعة واحدة بالقراءة وكذلك صلوة النبي للمقيد والمسا في هذا
 واما صلوة المغرب فانه يفتي الصلوة باحد الطائفتين فيصل بهم
 واذا قام الامام الى الثانية يقيمون ويقومون بازاء العدة وتلي الطائفة
 اخرى فيصل بهم ركعة ويقضون ركعتين وحدنا بغير اداء صلوة النبي للمقيد
 والمسا في سوا احوالهم المقيد في صلوة الظهر والعصر والوقت في هذا
 ايضا لان الامام يصل بكل طائفة ركعتين ويقضي كل طائفة ركعتين وهذا
 كما اذا انفرد شيئا اما اذا انفرد ركبة لا يجوز له ان كان انفرد عن القبلة
 الى العدة ومنه العدة الى القبلة ولو كان مخوف لم يركب هذا ولم يهبط
 انزل عن دوابهم يصلون ركبة بافرادي احدى طائفتي راجعين ولو صلوا
 جماعة لا يجوز في ظاهر الرواية **طرح** ومنه ظاهر الرواية صلوة لانه فعل كثير
 اذا اشتد الخوف صلوا ركبة واحدة وانما يؤمنون الى اي جهة قدروا ولا يجوز الهلك
 ماشيا وخوف السجدة لا يستويها في المعنى ولو راوا شواذ فقلوا عدا
 فصلوا صلوة الخوف وكان اجلا صلوة جازت صلوة الامام خاصة **ان**
في الصلوة في الكعبة يجوز فرض الصلوة ونظيرها في الكعبة وفوقها فان
 خام الامام في الكعبة ويجوز المقعدون حولها جازا اذا كان الباب مغلقا
 وان كانوا معه جازا لانه متوجه الى الكعبة الامر جعل وجه ظهره الى وجه الامام
 لانه يقدم على امامه واذا صلى الامام في المسجد الحرام ويجوز للناس حول الكعبة
 وصلوا بصلواته جازا ومن كان منهم قرب الى الكعبة لم الامام جازت صلوة

ان لم يكن في حياته لانه يتقدم عليه لان التقدير وان فيه انما ظهر عند اتخاذ
 الحياتين اما عند اختلاف تلك **فصل في الجنائز**
 واذا استشهد به وقرضه وجب الاقبلة على شقة اليمين واليسرى اعتبارا
 بمكانه الوضعية في القبر لغرض منه واختار المتأخرون الاستلقاء على قفاه نحو
 اسماء لانه اكرم كرمه **الروح** **الح** والواجب على اخوانه ان يلقنوه كلمة الشهادة
 ولا يقال له قل ذلك ولكن يقال وهو سميع واذا اقبض فانه يشد بحياه و
 يغمض عيناه ويسرى في جهازه ويعلل جرائنه وقرابذه واصداؤه وتوابعه
 بالصلوة عليه والدعاء والتشفع له ويكره النساء في الاوراق والمحال لانه
 يشبه عناء اهل الجاهلية ثم اذا ارادوا غسله فانه يجرد ويوضع على ثياب
 بطح على عورته حرقته ثم يوضأ وضوءه للصلاة من غير حشفة ويستأق
 ويغسل رجليه ثم يغسل راسه وحشيتيه بالخطير فان لم يكن فالصابون وان لم يكن
 فكيفية الماء القراح ولا يستترج كلبا بينا شره ولا يغم القفاره ولا يغسل ربه
 ثم لا يلبس راسه ونحوه ولا يزين بالخشية ولكن يردن على حافات عليه ثم يلبس
 على شقة اليمين فيسجد ايمينا منه فيغسل شقة اليمين حتى يتغيب بالانوار
 وقد كان في الفاسل قدامه بان يغسل الماء بالسدر فان لم يكن فيجوز في وان لم
 يكن فالأقحاح ثم يغمسه على شقة اليمين فيغسله بما السدر ثم يغسل ربه
 ثانيا بالماء الاول ثم ثلثه ثم يغسل ربه على راسه ويغسل ربه سحرا وقفا
 والافرج منه ثلثه مسحا وغسل ذلك الحجب ثم يلف في ثوب حتى لا يستل الكفن
 ثم يلف الحنوط على راسه وحشيتيه والكافور على ساقيه **ح** واختلف المتأخرون
 في سبب وجوب غسل رجل قال من في عواقب وجوب ليجب الموت وقيل الخ
 لاجل الحدث والوقاية من الميت من اربعة اوجاح احدها انه لا يتعفن

لا يشترط

ولا يشترط ان يكون الميت قبل او لا والميت يغسل وجهه واولا وثلاث ليات
 يغسل رجله عند موضعه وهي عند الفرج ثم يغسل راسه والميت لا يسجد **ح**
 رجل مات ولم يكن له ولد ولا تيممه وصلوا عليه ثم اذا وجدوا اما يغسل ان لم يوضأ
ح القبر ويغسل عليه ميت دفن في القبر والصلوات على الميت طهر ولا يشترط
 ولو كفن الميت ويغسله عضو الفيل يغسل ذلك العضو وان بقي اصبع ونحو ذلك
 لا يغسل اذا مات الرجل ليس من رجل ثم يغسل راسه واستغفر له ولا يغسل الا باليد الا اذا
 وكذا ام الولد وللنكح حقه يغسله والرجل لا يغسل الا باليد **ح** الشقطة على الميت اعطاه
 يغسله ولا يغسل عليه من غير طهارة حرقته **ح** والاعطى ملام من يطهره يغسله ولا يغسل
 عليه اذا جرد الماء على الميت ولا يغسل باليد الا من يغسل الصغير الصغير اذا لم يغسل
 الشقوق يغسلها الرجل واليسرى لانه ليس لعضو بها حكم الشهادة العورة المحجبة والمحجوبة
 كالنحو **ح** انتمني يتيم اذا كان طاعة محرم تيمما باليد والرجل ثم يغسله على راسه
 بصره عن ذراعها ولا يوق بغير الشربة والعجوز امرأة ماتت والولد يضطرب
 في بطنها لا تشق بطنها ويخرج الولد ومن مات باحد ونحو ذلك في غير المحاربة او شرب
 او خرق النار او تروى من جيل او مات تحت حدم او قتل بقتل او جرح او قتل
 رافعا عن نكاحه او ماله او عاتق المحجوز في الموكلة يوما او خرج الرجل فمات قبل ان يلبس ثيابه
 او او محمي بوضيعة او قتل بفعل نفسه بان احاط به نفسه **ح** وقام القبر يغسله
 يغسل عليه حوائن روقيل لا يغسل عليه وهو غمر بمقتل اخرين لانه في الشيء عليه السلام
 برجل تغسل نفسه تغسل راسه على والشفة من الاتصال ما طالع عرض **ح** ثم يغسله
 في علقته ثوب ابيض ثم يغسل راسه ويغسل راسه وحشيتيه **ح** الشقطة على الميت
 سطا وحش الراس ولو لم يلبس الا راسه يغسله او لا من الراس القدم ثم يغسل راسه
 وذلك ثم يغسل راسه الى القدمين ولا يوطئ عليه القيص ان كان تحت ازاره ثم يغسل راسه

عطف اول من قبل السارتم يعطف من جانب اليمين اعتبارا بالترتيب ثم بالقيمة
 كذلك من فوق الى القدم فاذا كان من غير عطف عطف واذا وقع من غير
 حطر والامة في الجمل كاجل ولا يرسل نحوها على ظهرها لكن يرسل بين يديها وادي
 ما يكلف بل اجل ثوبان وهو اذا ردا وكلهما في الكس الى القدم جدي من او
 وانتهى بنبذة اثوابه فيكون معها ويكره ان يكلف في ثوب واحد وادنى ما يكلف امرأة
 ثمن ثوبين او ثوب واحد او ثوب واحد من الراس الى القدم والاشقة اثوابه معها
 وخفة ثوبها الشدي فوق الاكفان ويكره ان يكلف في ثوبين والاشقة
 كما يلبس وان كان صغيرا لباسا بلباس يكون في ثوب واحد ولا يلبس ثوبين الباق
ط وان كان بالاكف والاشقة من الراس الى القدم والاشقة اول وان كان على العكس
 فالكف في اوله ويقدم الكف من الراس الى القدم والاشقة اول وان كان على العكس
 فالكف على من يجب عليه العطف وان كان في الزوج فالكف عليه وان تركت ماله
 وعليه الفتوى **ق** وان لم يترك له ماله ولم يكن هناك احد يكلف عليه نفقة
 في حياته كان كفته على النسي فان لم يقدر واسالوا الناس فكل من سألهم اذا لم
 يجد ثوبا لا يمسأه بنفسه لا يجبر الا بجره ولا يمسأه الا بجره ولا يمسأه الا بجره
 لا يباح تكفينه بعد الوفاة كالحديد والاريشم ولا يمسأه تكفينه بعد الوفاة
 والتكفين بالبيضاء افضل ويرفع هذا الكفن من جميع ماله وان كان عليه الدين
 المالا ان يكون الغرماء قد قبضوا قبله بتر منهم **ط** اذا انشئت الميت وهو طيب
 كفن ثانيا من جميع ماله فان كان قد قسم ماله فالكفن يكون على النوارث دون
 الغرماء والاحباب الا ما يارجل مات في مسمى قوم فقام احداهم وجميع الدرهم
 لتكفينه ففضل ذلك على ان علم صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به
 محتاجا اخر ولا يصدق على الفقراء رجل كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن في

يد رجل كان له ان ياخذ منه وان كان وجهه للعبادة وكفته النورية فالنورية
 احق به ولذا لو كفن ميتا فافتة السبع كان الكفن له **ق** رجل مات في السفينة
 فانه يمسأه ويكفن ويصلى عليه ويلقى في البحر **ط** حي عريان وميت ومعه ثوب
 واحد ان كان الثوب يكتفى به فله ان يلبس به الكفن لميت لانه محتاج اليه وان كان
 ملكا لميت ومعه ثوبان كفن في الميت ولا يلبس الكفن مقدم على الميت ومن لا
 يملك على النفقة كالاولاد الاعمام والعمات والافعال وانما لذت بحجره ومن على الكفن
 ويجوز الاستجار على كل اجزاء حق القبر وعمل الميت على الصالح **ق**
 واذا وجد طرفان ككفيه ورجل يلف في رقبة ويدفن عليه وكذلك نظام
 ولا يلبس عليه وكذلك لو وجد نصفه مشقوقا طويلا لا يلبس ولا يصلى عليه ولكن
 يلف في ثوب واحد ويدفن وكذلك لو وجد النصف وليس معه من الراس فان وجد
 معه الراس او اخره من النصف فانه يلبس ويكفن ويصلى عليه **ط** واذا مات الرجل
 في سفره ان كان معه رجل يلبس الرجل وان كان موشا اذا كانت فيها امرأة
 عسكرة ومصا عليه الثياب ويدفن وان لم يكن معها امرأة لكن معه رجل كافر
 علمه الفل حتى قتل ثم يصلى عليه النساء ويدفن وان لم يكن معه رجل فان كان معهن
 صغير غير شبهة واطاقت الفل عليها الفل والائتمار **ط** والسنة في حمل الجنازة
 ان يحملها اربعة نفوس جوانها الارب يطرف كل واحد منهم على جوانها الارب
 يضع مقدمها على عينه ثم موخرها على عينه ثم مقدمها على اية ثم موخرها على اية
 ويكره ان يضعها على اصل العنق ويقوم بين العمودين ويسير بين ارجلهم
 يسير بها لا تجلج ولا يبطأ كبطايتوك الميت وانما خلفه اثنان افضل **ق**
 والاحسن في زماننا المشي امامها لما يتبعها النساء **ط** ويجوز اماها ماله
 يتابعه من القوم ولا ينبغي ان يتقدم كلمه ويكره النياح والصياح وتثني الجيوب

ولا بأس بابيها بارسال الدعى وان كان مع الجنان نائحة او مستزيرة
 فان لم ينزح فلا بأس بالثبوت بها وكبره رفع الصوت بالأكبر فان يذكر الله تعالى
 يذكره في نفسه **ف** وصلوة الجنان في كل صلاة وجوبها الميت المستبرط
 ان يكون مغسولا واهق النكاح بالصلوة على الميت سلطان بطه واولى انك
 بالصلوة على الامام اذا حضر او القادر او الوالي واذا لم يكن واحد منهم فانما يحج
 وانه لم يكن فالولايه الى الاقرب فالأقرب عن عصبته واوليها **ف** ولا تقدم
 غير السلطان وغير امام الحق الا باذن الوالي وان حضر والى المعز والحق في الوالي
 اولى وان لم يحضر كلهما لم تكن حاضرة بشرط وانما احق فيها بالثبوت فادعوا مثل
 الشحنة اولى وان لم يحضر الوالي وحضر خليفته فمخيفته احق من باقيه ومن الشحنة
 وتولى خليفته الا اوليا وانما خليفته من اولى ثم الاوليا على ترتيب العصبه الا اقرب
 فالأقرب الا الاقرب فان تقدم على الابن واهق ووافى الوفا فليزعمه **ف**
 للمقرب ان يقدم من شيوخ وابن العم احق بالهلقه من زوجهها اذا لم يكن
 ابن ولو كان للميت اخوان لا يرام الاكبر اولى فان ارادوا لكان يقدم غيرها
 فلا صغر ان يمنع فان تقدم كل واحد منهما رجلا فالقرب تقدم الاكبر اولى
 وكذا ابن الاكبر مع الاصغر فان كان الاصغر لا يرام والاكبر لا فلا صغر
 وان كان الا صغر تقدم غير عيسى لان الاكبر بمنه وان كان الاخ لا يورث
 غائب بان لا يقدر على ان يقدم فليذكر بالصلوة وكتب ان يقدم فلان ان مات
 فلان فلا يخلف الا لا يمنع لان اني ثبت بغيره المعزوم والموت احق بالهلقه
 على العبد من ابيه والصلوة ارفع بغيره ويرفع يد يد بغيره الا ويا واليرفع
 بعدهما ويحمد بعد ثقله بعد الاولى وقيل يستحق ويحيا على يد غيره الثانية
 ويرعو النفس للميت وللثمن بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة عن يمين

دشم

وعندها وليس في صلوة الجنان قراءة القرآن لانهم لا يغفها وقول بالبركة
 الموعودة اليه ورطبها النار ويدعوها خضعوا لله بغير لك وان كان الميت
 غير بالغ فان الامام ومن خلفه يقولون اللهم اجعل له فرطا واجعل لنا اجره
 شافعا وشفعوا ولو اوصى بالصلوة على فلان قالو صيته باطله **ف** وان قرأ القرآن
 بنيتة الشفاء لا بأس به وان قرأ لا بنية القواة كره رجل اورد اول التكبير
 صلوة الجنان وان لم يكبر صحيح كبر الامام كبره ولا ينظر تكبيرة الثانية من صلوة
 الجنان فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الا ولى مع
 حتى كبر الامام اربع كبره لدا فتسبح قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثلثا قبل ان يركع الجنان
 صلتا بعد الادعاء فيها فاذا ركعت الجنان عن الارض يقطع التكبير وان كبر
 مع الامام التكبير الاول ولم يكبر الثاني والثالثة يكبرها ثم يكبر مع الامام
 واذا كبر الامام تكبيرين على جنازة فجاد رجل لا يكبر الامام فيكبر مع الجنان
 ويكون صوابا كبر الامام قبل الجنازة كان حاضرا والصف فانه يكبر ولا ينظر تكبيرة
 اخرى واذا كبر الامام في صلوة الجنان حيا المتحضر ان لا يتبعه في التكبير فليست
 وينظر فاذ لم يسلم مع **ف** صلوة الجنان في المسجد الذي يقيم فيه جماعة كبر
 ووصلوة الجنان عند الطلوع والنور والارواح وكراه وان صلوا لم يكن عليه
 الاعادة وبعد غروب الشمس بدؤا بالمغربية ثم يصلون الجنان ثم سنة المغرب اذا
 اجتمعت الجنان يصل عليها صلوة واحدة ويحزى على الجنازة ان شأها صلواتها
 حضا وان شأها صلواتها واحد واحد وان كانوا رجالا ولا يوضع
 الرجال ما بال الامام والمسلم خلف الرجل على العقيقة امام صيا على جنازة
 فليكر عليها تكبيرة ثم اني الجنان الاخرى فوضعت بها يرفع من الصلوة على الاول
 ثم يستقبل الصلوة على الثانية فان كبر ان نوي الاول او نواها اول من يركع

هذا هو الامام لا يركع الا ولى
 كان قضا والمقتدر للثبوت
 بقضاء رتبة قبل رفع الامام
 وان لم يكبر

فكان في الاول الا اذا كثر يزوي الثانية لا يخرج فانه يهرج خارجا على الاول
 رجل مات في غير بلد فصلى عليه ثم جاء اهله فحسوا ان منزله ان كانت الصلوة
 بامر السلطان او القضاة لا يبعد ولو كانت الامام على غير الظاهر بعد اذ اوقف
 الميت قبل الصلوة عليه صلى عليه في القبر بآدم ولا يخرج عن القبر الميت اذا اتى الي
 قبره فلا يفرحهم وترا دخلوا او شغفوا لان الدخول فيه لموضع فيه يخلون بقدر
 الاحتياج ويدخل الميت في القبر ويقول واضع يمين يمينه على صدره وعلى يمينه رسول
 ثم يضع يمينه على جنبه الا يكون مستقبل القبلة من غير ان يكتبوه على وجهه ولا على ظهره
 مستلقيا على فخذه ويجعلون عقدة في الكفاة فضل من الشق وصورة المحدثان
 كيف يحب القبر من جانب القبلة ويوضع فيه الميت وانشق ان يثق لينة وطول
 القبر ويستحب ان يجعل في القبر القصب ويكره الاجر والخشب ويجوز قبر
 الميت تجوز حتى ينتوي اللبنة على الذي يخلد في الرجلان بناء امر على التربة
 ويسمى القبر ولا يرجح ويكون مرتفعاً قدر الجذع او شجرة ويكره ان يزيد على
 تراب القبر الخارج منه ولا بأس ان يترس الماء عليها وتكون الحرم الحرم اولي
 باصلاح الميت في القبر من غيرهم من الاجانب والافلا جانب وكرم وطول القبر
 ويجوز على ما اوصى به من طوله ولا بأس بزيادته القنور والدرع والشمع ان
 كانوا مؤمنين ولا بأس بتعديده اهل الميت وترغيبهم في الصبر والارضا
 بقضاء الله تعالى لينا والاجر الصابرين والنداء للميت بالرحمة والمغفرة **ط**
 ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مضمومة في القبر
 في القبر والميت دفن في الحلاء التي كانت في مقابر اهل القبر وان نقل
 قبل الدفن الى قدر مملوء فلا بأس به وكذا التومات في غير بلد يستحب تركه فانه نقل
 الى غير اهل بلده بعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد دفن طويلا او قصيرا الا بعد روي العذر بانها

المرأة

امرأة ماتت وله غاني غير لها ووفى فارادت بنسب القبر ونقل الميت الى بلد لها
 ليس لها ذلك لها قننا ويكره قطع الخطبة كمشيش من القبرة وان كان بين
 لا بأس به ولا بأس بان يدفن انسان او ثنية او خمسة في قبر واحد عند القنور **الشرقة**
 ويجعل بين كل اثنين حاجز امر الزاب **ف** ويصل على كل مسلم مات بعد الولادة
 الا البغاة وقطيعة الطريق وانما لا يصل على البغاة اذا تمكوا او لم تمكوا **ط** **ط**
 قبلوا بعد ما وضعت امرؤاها يصل عليهم وكذلك القطع على هذا والذي
 صلبه الامام هل يصل عليه فقيد روايتان والسوال في القبر حتى ثبت ذلك
 بالمتبر من الاحاديث كموافاة الاطفال وغيره وسوال القبر لا يثبت فيه الا
 بل هذه الامانة وكان لالام الحاضنة وهذا قول على المتقدمين **ط**
في الشهيد وهو من قبل الشركون او وجهه في المعركة جرحا او
 قتل المسلمون ظلمة فانه لا ينسل ان كان مسلما عاقلا بالغ طاهرا او لم يجب
 بقتله بدل هو مال حاله القتل والاعمال حالة التضرع في منى **ط** **ط**
 وحكم ان لا يغسل ويصل عليه لان الحائض يغسل بشرط التكليف لا الصيانة
 والموتى ان اذ اقلوا غلوا او اصابوا شرطا الظاهر ان لا يغسله ان استشهد غل
 وكذا الحائض والغضاء ان استشهدت وتولدت قبل ظلمة لانه اذا قتل بحق
 شعورهم وقصا من فانه يغسل ويصل عليه وكذا اذا قتل نبي لا يؤمنه العلم
 كما اذا قتل السبع او سقط على البها او سقط من حق اجماله او فوق الماء
 فانه يغسل ولا يغسل في ذلك من الغسل وكل من قتل السبع في الارض الفاء كما قال
 النبي وقطيعة الطريق والمكابرين والحق الذي في غير فانه لا يغسل ولا يصل
 عليه واذا قتل مظلوما فانه يصل عليه ولا يغسل ومن قتل ظالما لا يغسل
 ولا يصل عليه وحكم المقتولين بالعصية حكم اهل البغي وقولنا انهم يحجبون

بدل هو مال الغنل فان كل قبل يتعلق به وجوب القصد من عاقل لقان
 القبول يكون مبيدا وانما في القصد من اذ اقبل ان لو قبل بغيره سواء كان
 صغيرا او كبيرا وسواء حر او لا وقوله لا ساد للجانة الترضي لان اذ اقبلت بطلت
 شهادة في احكام الدنيا وهو القبول اما شهادة في احكام الآخرة **في المكاتب** والحر
 بالليل بمنزلة قطع الطريق الحارين يصلحون ولا يصلح عليهم لان الغنم معهم
 والاشترى عن الشهود ثلثا من الامانة من قبل الكف من الغنم والفقير
 والاسلام والفرو واكتسب غير ذلك واولاؤه بخلافه وان زادوا او اقلوا
 نقصوا وكره ان ينزع عنه جميع ثيابه ويتركه الكف والارث ان يحمل من المكة
 او المكة ان الفريضة حياته مات بعد ذلك في ميتة او عا ايدى الى الجاهل
 وكله كذا الكل او شرب الراب او ابتاع او سلك كل م حليل اوقام مقامه
 ذلك او تركه مكانه الى مكان اخر وكذا كل الذي في مكانه حيا يملكه وليه
 كالميتة فان رثت ولو حل من بين صنفين كمالا يقطع الغنم للامانة او لا
 يغسل لانه يملك ما رثت من ابيه والاعمال **كتاب الزكاة**
 وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع عبارة عن ايجاب طائفة من المال او غيره مالي
 مخصوص للمساكين خصوصي ويجب على الراعي ولهذا لا يبيح الضمان على الكرم
 ما لا يخرجه لملكه وهو في بعض حكمه لا يبيح تركه ولا يكره جازها ثبوت رتبته
 بالكتاب وهو قوله تعالى **وان الزكاة** وبالسننة وهو قوله عليه السلام بني السلام
 على خمس الحديث وعليه الاجماع **الزكاة** فرض على المني طلب اذ املك ثلثا
 تاما ما سواه كالملا **ف** واموال الزكاة على صنفين **الزكاة** وهي الاصل والبق
 والغرم وانما اصل التجارة عاوه هو على ضربين الدراهم والدينار والذهب
 والفضة والكل وغير ذلك منها اجناسها ان استعملت في تجارة فالتجارة

ومنها

ومنها العوض والحيوان فاما من الذهب والفضة يجب الزكاة
 فيها كيف ما امسكها للتجارة او لغير التجارة والعوض والحيوانات وما
 كان من اجناسها ان استعملت للتجارة يجب والا فلا ثم الزكاة يجب بثلث
 خمسة في المالك وثلث في المملوك اما خمسة التي في المالك فان يكون مملوكا
 عاقلا بالغا حرا وان لا يكون عليه دين واما التي في المملوك فان يكون نضابا
 وهو احملا وان يكون المملوك مملوكا او لغيره والتجارة والحقوق الواجب لغيره
 المتعلقة بالمال على ثلث مراتب يجب على المالك في المالك عدا الزكاة حزان
 كل مال خلاص المالك كسواء الوقف وايجل المسجلة لا زكاة فيها وبهلك
 المال بعد حيا لا يحول الى مسقط الزكاة لان الحق كان فيه فحكم بهلكه وحق يجب
 على المالك بثلث المالك كالمحج وصدقة الفطر والاضحية اما الحج اذا وجب ان كان
 مؤثرا قادرا على الزاد والراحلة وقت الحج من هله وبلده ثم هلك المال
 لا يسقط الحج ويؤخر بثلث ذمته وكذلك صدقة الفطر اذا وجبت بثلث الحج
 من يوم الفطر ثم هلك المال لا يسقط الصدقة والاكوة وكذلك الاضحية اذا
 وجبت لا يسقط بحدك المال لكن لا يخط باراقه الدم اذا مضى وقتها
 وحق يجب على المالك لا على اعتبار المالك كالميتة والميتة **والزكاة**
 الزكاة التي يكسبها الراعي في اكثر السنة يطلب منها العبد وهو المثل او اللعين
 فان اعتقها في مزارعهم فهي مملوكة ويستحب ان يكون من كان يملكها في بعض
 السنة ويسمى في بعض السنة فاعية فيه ذلك اكثر السنة فان كانت العية
 في نصف السنة لم يكن سنة وان كانت للراعي في سنة او اكثر لم يكن
 سنة الا ان ينوي ان يجعلها سنة بمنزلة غيره التجارة اذا ابدوا وان سخدمها
 مستحق فيستعمله فهو للتجارة على حاله الا ان ينوي ان يخدمه للتجارة ويحمله

ليس فيما دون الاربعين من الغنم اربعة صدقة وفي اربعين شاة حوط
 الى مائة وعشرين فاذا ازيدت واحدة ففيها شاة تان الى مائتين فاذا ازيدت
 واحدة ففيها ثلث شاة الى اربع مائة فاذا كانت اربع مائة ففيها اربع شاة
 ثم في كل مائة شاة والعز والقان في وجوب الزكاة سواء وادوا في الزكاة
 يتعلق بر الزكاة في الغنم هو النسي وهو الذي طعن في السنة التي فيه وما دونه حلان
 لارزاقه فيها ولو كانت ثلثا وتلتين حلالا وواحدة شاة وسط بين الزكاة فيها ونحوه
 تلك الشاة الواحدة ولو كانت مائة وعشرين حلالا وواحدة شاة يؤخذ تلك الشاة
 الواحدة ولا يؤخذ غيرها ولا يؤخذ من المعز الا الشاة وقيل يجوز اخذ الجذع
 كما يجوز اخذ الاضحية واخذ الذكور الا المائتة سواء ولا يؤخذ في الزكاة الا الوط ومن
 ارفع اذونها ومن ارفعها ولي عليه الزكاة ان يرفع الاربع ويترك الفضل على الوط
 او يرفع الادون ويرد الفضل الى الوط والمتولد من النسي في الغنم ان كان الام من الغنم
 فهو من الغنم يجب فيها الزكاة ويعتبر الام كما يعتبر خالق ولحمته وكذا المتولد من البقر
 والوحشية **والقطان** في الوشي كغيره في الغنم يعبر فيه بالقيمة ويعبر في النسي
 ايضا لان عند اضعافه يربو بغير تكامل هذه القيمة في النسي والقيمة في النسي
 ذلك اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمتها مائة درهم عند اضعافه
 يجب الزكاة اشترى بها ما لا يذوق وهو يبيع انما هو مائة درهم فماله على النسي
 لارزاقه فيه **وكذا النسي** هو الذي يذوقه الا في درهم ليعاينها من النسي فقال عليه
 الحول لارزاقه فيها **وكذا النسي** الذي يذوقه النسي في المال الكراء او اشترى قد وراى من ماله
 يسلكها ويواجهها لا يجب فيها الزكاة لانها معدة للاصالة وقال الزكاة معدة للاخراج
 ويؤيد الامسالة والخراج تنافي **ولو اشترى** به الصاع عصفورا او غنونا
 ليس فيه شاة بالناس بالاجر وماله على الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصفان لان ما

انظر كلام

كل واحد على حدة ان كان نصيب كل واحد عند الانفراد يبلغ
 النصاب يجب والا فلا سواء كانت الشاة شاة واحدة او مائة او مائة وعشرين او
 شركة ملك بالارث وغيره من اسباب الملك وسواء كان في مرة واحد
 او لم يمتلئ وان كان يبلغ نصيب احدهما نصفان او الاخر يجزئ عليه
 دون الآخر وكذا اذا كان احدهما من يجب والاخر من لا يجب **ح**
في الحملان والفصال والجماجيل لا يجب فيها الزكاة
 ولا يعتد بها النصاب فان كان في النصاب مسنة يجب فيها
 ما يجب في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في
 الصغار فان لم يكن يوجد الموجود لا غير وتفسيره رجل له مائة
 وتسعة عشر حملا ومسنة يجب فيها مسنتان في قولهم فان لم
 يكن الامسنة واحد بقي خذ تلك المسنة لا غير وكذا الوصال يحول على
 مسنتين من الجماجيل في حاشية واحد يؤخذ ذلك التبع لا غير
 ويجلس على الرجل في المسنة العياء والعجفاء والصغيرة ولا يؤخذ
 منها شيء وكذا لك مقطوع القوائم ولا يؤخذ الدباء والاكيل
 وانما خضر الذئبة في بطنها ولدها وفحل الغنم لانها من الكرائم ولا
 يؤخذ المصدم **ق** وما حان عليه الحول في شاة ولم يؤد زكوتها ادي زكاة
 الحول الاول منها ينظر الى ما بقي فان كان نصيبا يجب والا فلا
 بيان انه اذا كان له خمس من الابل فلم يؤد زكوتها مسنتين يؤدى
 للسنة الاولى شاة ولا شيء للسنة الثانية ولو كانت عشرة احوال
 حوالان يجب للسنة الاولى شاة ولله سنة ثالثة فعلى هذا
 التقرير وكذا هذا الاعتبار في البقر والغنم **ح**

في الخيل

يقول في الخيل السائمة زكاة الخيل لا يخلو اما ان يسكنها
سائمة او عوفة او لغزو ولا يخلو اما ان يكون ذكورا
كلها او ناثا او مختلطا اما اذا كانت عوفة او للغزو فلا
تبيخ فيها بالاجماع وان كانت سائمة ان كانت زكوية كلها فلا يجب
وان كانت مختلطة ففيها الزكاة عند ابي حنيفة رحمه الله
وصاحباه بالخيار ان شاء اعطى من كل فرس دينارا
وان شاء قومها واعطى ربع عشر قيمتها وهذا في
افراس العرب لا في الاثقاوت فاحتسا واما في افراسنا
يقوم ويؤدي عن كل ما في درهم خمسة دراهم وان كان
الكل اناثا فعند ابي حنيفة رحمه الله ووايتان
وقالا وهو قول السابق رحمه الله لا زكاة في الخيل
والفتوي على قولهما واجمعوا على ان الامام لا يأخذ
منه صدقة الخيل جبر او لا تبيخ في كهم والباق
في مال التجار مال التجار ثومان احدهما ما خلق
تثنا وهو الذهب والفضة والزكاة واجبة في الذهب
والفضة كما مضى به كانت او غير مخروبة حليا كان او غير حلي
للتجارة او غيرها للنفقة وللحمل تبرا او سبيكة للرجال اولاد
ففي الزكاة يجمع جميع ما في ملكه من الدراهم المخروبة والخواتم
وحلية السيف والجام والسرج والكواكب في الصايف والاولاد
وبغيرها ط في كل ما في درهم خمسة دراهم وفي عشر من ثقال ذهب

يسكنها م

نصف مثقال يعتبر في الذهب ووزن المثقال وفي الدراهم ووزن سبعة
وتفسيره ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وفيما سواها
من الدراهم لا يجب الزكاة الا ان يكون النصف من كل درهم فضة
او يبلغ قيمتها ما في دراهم او عشرة من مثقالا فان كان
الفضة مثاقيل في بمنزلة الفلوس والفلوس بمنزلة الصفران نواها
للتجارة وبلغت قيمتها ما في درهم يجب فيها الزكاة ولا فلا
وغیر الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة الا بالنية
والاحصل فيها ما ذكره من الثمانية الرخية ان كل عشرة منها يزن سبعة
مثاقيل وكل درهم اربعة عشر مثقالا يبيتن على حكم الزكاة
ونصاب السرة واصل ذلك ان الاوزان في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعهد ابي بكر رضي الله عنه مختلفة فيها ما كان
الدراهم عشرون مثقالا ومنها ما كان عشرة مثاقيل وهو الذي يسمون
وزن خمسة ومنها ما كان اثني عشر مثقالا وهو الذي يسمون وزن ثمانية
فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه طلبوا منه ان يجمع الناس على نقد
واحد فاخذ من ذلك نوع من الانواع الثلاثة درهم فكانت اثني
واربعين مثقالا وامر ان يقر بين ذلك ثلثة دراهم فان كل درهم
اربعة عشر مثقالا وهو وزن السبعة التي جمع عليها عمر الناس وفي ذلك
اليومنا واختلفوا ان الدراهم من هارت مد وربع المتهور انها على
عهد عمر رضي الله عنه وقيل ذلك كان ينسب النواة والدينار ستة دراهم
والدينار اربع مثاقيل والطنين حيتان واحبة شعيرتان والشعيرة
سنة خراول والوزن اثنا عشر مثقالا والطنين ثقلات والفتيل ست

فقيرت والنفقة تخافى قطعت ^{القطر} وأقطعتا عشرة ذرة والدينار نسخة
 اهل الجاهل عشرة ذرة في اطارا والفقير لا يفسد ثباته فالدنيا رزقهم ما يشعرون
 ونواياهم عوضا للتجارة بعرض فان التاجر يكون للتجارة وان لم ينزل
 حكم اهل حكم الاصل ولو كان الفصل بعد اقصاء بعض القصار على القائل لم يكن
 القائل للتجارة لانه برأى القصار لانه المحقول ولو لم يثبت ما لا ونوايا
 للتجارة لا يكون للتجارة وامن ملك ماله الجبيرة او وصية ونوبى التجارة
 عند قبول الحصة والوصية لم يكن للتجارة وكذا المهر وبدل الخلع **ق**
 وجعل له عبد للتجارة ففصله عبد خالصا ووقع به فان الدفوع يكون للتجارة
 لانه بدل مال التجارة وبدل الشيء على غير المبدل **ط** وليس في الزيادة ما ياتي درهم
 وعشرين مثقال ذهب ذكوة عالم يبلغ الزيادة اربعين درهما واربع مثاقيل فيجب
 في الزيادة اربع عشرة درهما واكمل لها الغضنة من الذهب والذهب الذي مضى
 الغضنة وبمعرض التجارة ايضا لان عند الحقيقة به يكمل لها الغضنة بزيادة
 باعتبار القيمة وتقديره فك اذا ملك ثلثة درهما وخمسة مثاقيل ذهب قيمتها مائة
 درهم عند الحقيقة فيجب الاكوة اشتري خادما للخدمة وهو يبيع منه لواءا
 رجل يبيع خادما عليه كحل لا ذكوة **ق** وكذلك لو اشترى جواثا عشرة الاف
 درهم لواءا من الناس في اقل عليه لا يحول لا ذكوة فيها وكذلك الحال اذا اشترى
 ابله لكذا او اشترى قدرا من صنفين كمال الاكوة فيها وكذلك الحال لو اشترى
 يبيع فيها الاكوة لانهما معدة للاسماك وقال الاكوة معدة للاخراج
 وبين الاسماك والاخراج متناهي **ط** ولو اشترى الصباغ عصفور غفرانا
 لم يصفغ شيئا بالناس بالاجر وحال عليه كحل كان عليه
 الاكوة اذا بلغ نصف ايا لان ما اخذنا لاجر

اخذنا لهم

اخذنا لاجر يقابل العين والاصل فيه ان كل ما يتبعه يجعل به ويقر ان
 في الحول كالعصفور والذهن الذي اكله فضة الاكوة وان لم يبق لاجر الحول
 كالصباغ والحول لا ذكوة فيه لانه لا يتبعه العقل وكان الاجرم يبيع بالمنفعة
 فلا يبعد مال التجارة **ق** ولو اشترى الرجل عبدا او دارا للتجارة ثم اشترى بغيره
 يكون للتجارة لانه لا يفسد اجماعه ففصل المنفعة وتوصل من رزقه حلاله يبلغ قيمتها
 قيمة لهما **ط** ونوبى ان يملكها ويبيعها فاسمها حولا لا يبيع عليه الاكوة كذا البراءة
ق ولو اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره
 ولو اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره
 قوم بالدرهم لا يبيع الاكوة وان قدم بالذات فيجب فيقوم غير الاكوة دفعا لى حجة
 الفقير وسه احلته فان بعث المولى هذا العبد الى مصر من الامصار بغير قيمة العبد
 في المهر الذي في العبد **ط** ويعتبر في الاكوة كمال الذهب في كل الحول او عدمه لا يقطع
 فيما بين ذلك ونقصان الذهب في حلال الحول عندنا لا يمنع وهذا كمال الذهب
 فخلل الحول يطل حكم الحول لاجل ان غنم للتجارة ت اوى ما في درهم خاتمة قبل الحول
 فاسمها وبيع جلدها حتى يبلغ جلد هاهنا فتم عليه الحول كان عليه الاكوة ولو كان له
 للتجارة فتم قبل الحول ثم صار خلاصا وتي تهايا فتم عليه الحول لا ذكوة عليه لان
 الفصل الاول الصوف الذي يقي على الخراف ثم مقوم فيبيع حكم الحول ببقائه وفي الفصل الثاني
 حكم كمال المال في حلال الحول **ق** او روي عن رجل لا يعرف ثم اشترى بغيره لا ذكوة
 عليه ولو اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره ثم اشترى بغيره
 كان ممن يوزن كان ممن يوزن غاليا ونسبها في رجل راها في درهم حال عليها
 فلفتة احوال ثم استقا دحمت يوزن غاليا ونسبها في رجل راها في درهم حال عليها
 ان اشترى بغيره فهو ويستقبل الحول منذ استقا ونسبها ولو كان كحل ما سادهم

وخمسة دراهم فخال عليها حولان فعليه عشرة لان في السنة الاولى وجبت
 عليه خمسة دراهم المائتين ولم يجب في السنة ثلث لانه لا يجب في القصور فقير
 النصاب في السنة الثانية كما لا وجبت فيها الزكاة **رجل** له مائة درهم على رجل
 فخال عليها حولان ثم استقدا القاتم ثم حول على المائتين لا يجب عليه ان يركب
 الالف مالم ياخذ من الدين اربعة فصاعدا لانه مالم ياخذ الاربعين فصاعدا لا يجب الا اذا
 عن الاصل فلا يجب المستفاد رجل له دين على رجل وصيه من ثلث وواحد يقبض
 فم يقبض من وجبة الزكاة ثم يقبض الموهوب **رجل** له مائة درهم على الواهب ان الموهوب
 وكيل عن الواهب يقبض **رجل** له مائة درهم يقبض **رجل** له مائة درهم على رجل
 للتجارة بنفقة فقتله وزنها مائة درهم وحال عليها حول وهو لا يركب
 درهم مفر ولا زكاة فيه حتى يركب مائة درهم مفر ويتركها اصل ان في عين الذهب
 والفضة يعتبر الوزن وفي غيرها يعتبر قيمة مائة درهم **رجل** له مائة درهم ولو كانت قيمتها
 اول حول واخرها نصابا وانقص خيالي ذلك فقتله **رجل** له مائة درهم
 في اثناء الحول لا يعتبر ويجب فيه الزكاة **رجل** له مائة درهم حال عليها حول
 ثم اشتري بها عبد التجارة فمات العبد بطلت عنه زكاة الالف ولو اشتري بها
 عبد الخدم لا يستقطط هذا كالعبد ويضمن قدر الزكاة **رجل** له مائة درهم
 وعليه الف درهم وله دار وخدام لغير التجارة وقيمة مائة درهم لا زكاة
 عليه ويجوز له اخذ الصدقة واصل هذا انه ليس على التاجر زكاة مسكته وتجاره
 خدومه وركبه ولسوته وكسوته اكله وطعامه **رجل** يركب زكاة ماله ووضعها
 في ناحية مائة درهم فما سارقا لا يقطع يد وعليه ان يركبها **رجل** له الف درهم حال
 عليها الحول ثم اقرضها رجلا لا زكاة عليه **رجل** له مائة درهم في الزكاة لا يدعي انه
 زكي او لا يعيد الزكاة بخلاف الصلوة **الديون** على ثلث مراتب قوية كالقرض

وقيل بالالتجارة فاذا كان نصابا وحال عليه الحول ففيها الزكاة وانما
 يحتاج ببالا او اياها واقبض اربعين منها فاذا قبض الاربعين يحتاج ببالا او درهم
 ولا يقبض ببالا او بجنانية **رجل** له مائة درهم على رجل فخال عليها حول
 المخدمه ودار السكنى ولا يجب الا اذا علم يقبض مائة درهم ولا يعتبر الحول
 بعد القبض بما مضى من الحول قبل القبض فاذا قبض مائة درهم على النصاب
 يؤدي ذلك ما مضى وضعيف كبدل اليس ببالا وهو المهر وبديل
 التاج والدين والكتابة والسعاية والقبض على العبد المخدمه والدين
 المهر والدين المهر وبديل الصلوة دم العبد ولا يجب الزكاة مالم يقبض مائة
 درهم **رجل** له مائة درهم على رجل فخال عليها حول وهذا اذا كان المديون مقرا
 اما اذا جحد هاتين ثم قام هو البينة لم يكن عليه زكاة **رجل** له مائة درهم على رجل
 هذا اذا كان مقرا او معلم القايه ولو كان المديون مقرا لكانه مفسد فعليه الزكاة
 لما مضى اذا قبض **رجل** له مائة درهم على رجل فخال عليها حول وهذا اذا كان المديون مقرا
 ليس بنصاب وفي المدفون في البيت يجب زكاة وفي المدفون في الكرم
 والارض اخلف المشايخ **رجل** له مائة درهم على رجل فخال عليها حول
 عليه الحول لا زكاة عليه حتى يقبض مائة درهم ويقتد لما مضى من الحول
 قبل القبض ولو ورثت ثمة كان عليه الزكاة اذا حال الى النسيان او لم ينو
 ولو كان بين رجلين عبد التجارة قيمته الف درهم فاعتقه احدهما وهو
 واختا والساعة استسعا والعبد فقبض السعاية بعد سنين لا زكاة عليه
 مالم يحل الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل قيمتها فقبضت حيا
 من الابل لا زكاة عليه مالم يحل الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل قيمتها
 فكذا الجواب ويعتبر الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل قيمتها

فقبضت وحال عليها الحول ثم طلقتها قبل الدخول بها كان عليها زكوة
 النصف الباقي ولو كان المهر عبداً قطعتها الزوج بعد يوم القطع قبل
 الدخول كان عليها جميع الصدقة **ف** اذا أجوراه او عبده بما في
 ردهم لا يجب الزكوة ظلم حال الحول بعد القبض وان كانت الدار او العبد
 للتيار وقبض اربعين يوماً كان عليه درهم حكمه على المايه قبل القبض
ق اجل في دين رجل موفوع اليه وحال عليه الحول ثم نقضا وقا ان لم يكن عليه دين
 لم يكن على واحد منها زكوة وكذا تزوج بامته ولا يعلمها امته ووقع بينهما مهرها
 الف درهم ثم علم انها امته ورد المولى نكاحها ورد الالف على الزوج ليس على
 واحد منها زكوة وكذا الوصلق راس رجل فقضى عليه بالدية فرفع ثمنه
 حولاً فثبت شفع ورد الالف ليس على واحد منها زكوة اما الجاني فلا يزال
 ملكه واما المجني عليه لانه استحق من يده **ح** ولو كان رجل الف درهم فاقبضه
 رجل الف درهم ثم غصبها من رجل آخر واهلكها والالف درهم فقال الحول على مال
 الفاصب ثم ابرأها فان الفاصب الالف دل تركي الف والفاصل الثاني لا
 لان الاول ان ضمن الالف رجع على الثاني بالالف والفاصل الثاني ان ضمن لم يرجع
 بذلك على احد فصار الدين عليه مانعاً ولو التمسقط الفاء وعرضها سنة ثم تصدق
 بها والالف درهم ثم تم الحول على الف زكاتها جنة في الحول فافاق قبل ان يتم
 الحول فعليه الزكوة **ك** في الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس في مناسكهم ثم اطا
 انما زكته ايام فيدس كل سنة زكوة الاجرة المعجلة في هذا الاجارة الطويلة ان
 كانت الاجرة الدراهم او الدينارين كان زكوة تلك الاجارة ملكها بالقبض وعند
 انفراج الاجارة لا يلزم ردها من المقبوض وانما يلزم ردها فظان بمنزلة دين
 لمحمه بعد الحول وقيل لا يجب على المستاجر ايضاً **و** في نظر **د** وفي بيع الوفاء يجب

زكوة الدين

زكوة الدين على البايع ان بقي يدين **ف** ويجب ان يلزمه المشتري ايضاً
ز الدين يبيع الزكوة اذا كان مطالب من جهة العباد كالزوجه وشم المبيع وشم
 المتلف وارسل بجلايته ومهر المرأة كان الدين من النقود او اللؤلؤ او المنزول
 او الثياب او الحيوان ويجب بنكاح او صلح او صلح على دم وعمل او صلح
 فان كان المال فاضله عن الدين كان عليه زكوة الفاضل ان يبلغ نصيباً وان
 لم يدين بعد وجوب الزكوة لا يسقط الزكوة وجوب الزكاة في النفاذ ودين
 الزكوة فان استهلك النصاب بعد الحول يبيع الزكوة فيستوفي في المال الظاهر والباطن
ق وكل دين لمطالب من جهة العباد يبيع وجوب الزكوة سواء كان الدين
 لله تعالى كالزكوة والعشر والخراج والدية للعباد كشم المبيع ونفقة المحامد
 والزوجات وكل دين لا مطالب له من جهة العباد كالنذر والكفارات والحج
 يبيع وجوب الزكوة **ح** ودين الزكوة يبيع وجوب الزكوة وكذا عين الزكوة والنفاذ
 سواء كان الاموال من الظاهرة والباطنة **ط** اذا ملك الرجل مائة درهم حصة
 درهم ومضى عليه حوله ان عليه عشرة دراهم لان يبيع الحول الاول وجبت عليه خمسة دراهم
 للمائتين ولا يجب عليه خمسة الزائفة زكوة لان غنوه لا يجب الزكوة فيما دون الاربعين
 فمضى الحول الثاني وما رماشاً من سوى الزكوة الاولى فيجب عليه خمسة افرى ولو
 ملك الرجل الف درهم ومضى عليه ثلثه احوال كان عليه الحول الاول خمسة دراهم
 والحول الثاني زكوة ثلثه ثلثه وستين لانه لا يجب الزكوة فيما دون الاربعين للحول
 الثالث زكوة ثلثه ثلثه وستين وذلك ثلث عشرة فان ضاع منها ثلثه ثلثه
 وثبة مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كما نلم عليه الاماني ودرهم فكان عليه زكوة
 المائتين وان ملك الرجل على رجل ثلثه درهم ومضى عليه ثلثه احوال ثم قبض منها
 مائتي درهم يركب السنة الاولى خمسة دراهم لا غير كسنة ثلثه ثلثه ثلثه اربعة دراهم

عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين ملك النصاب
وجوب الزكاة يسقط بكونه ملك بعد طلبة الامام او من اراد قبله وما تم بآثار الزكاة
بعد التملك ومن اراد من غير ذلك فلا يقبل منها ولو لا غير ذلك لان الزكاة حتى تقوا
فيها ثم يتخير حكمها فلو كانت خالصة حق الله تعالى رجل ملك مائة درهم فمضى
عليها حولان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارها فاقا
لوجوب الزكاة في السنة الثانية ولو لم يكن كذلك لما استلزم قبل اداء الزكاة
ثم استقوا ما يدرهم وحال المحول على المستفاد ولا يجب عليه زكاة المستفاد لان
الزكاة النصاب الاول دين في ذمته فتمنع زكاة المستفاد مات من عليه الزكاة
سقطت الزكاة ولا تغير وينبغي الزكاة الا انه اوجر ما داء الزكاة يجب تنقية الوصية
من ثلث حاله والاركة بمنزلة الموت ولو اخرج زكاة المال حتى يورثه يرثها الزكاة
وان لم يكن له مال يتوفى واديه ان كان في قلبه قضاء دينه والا لا يستوفى
رجل لم يعبد التجار وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين يستهلك
النصاب بعد وجوب الزكاة بوجوب النصاب واستبدال النسيئة بمالك التجار
ليس يستهلك بغيره في التجار يستهلك ويستبدال النسيئة بالنسيئة يستهلك
واذا مضى النصاب بعد المحول ليس يستهلك وان نوى المالك على المستوفى
في الدراع اذا كانت غصبا عند رجل والنصاب موقوف الغصبا كان على صاحبها
الزكاة اذا قبض ولو كان الموقوف نسيئة فلا زكاة على صاحبها وان كان الغصبا
موقفا اذا حال عليه حولان ولم يورث فاذا وقف الامام عليه عزروه وحسب طلبه
ولا يجب الزكاة على الصبي ولو بلغ الصبي فموت ما يتركه لم يورثت الا فاته واذا
جهل قبل المحول ثم افاق ثم جهل بغير الزكاة والا اعتبار للموت المحول سقط ماله
في الجور ثم وصل اليه بعد نسيئة لانه زكاة عليه لما مضى وكذا الذي ذهب به العبد والى بار

الحري

الحري ثم وصل اليه بعد نسيئة والدين الجور بمنزلة النسيئة وان كان المديون
يقرب السر ويجوز في العلانية لم يكن نصابا وان كان المديون موقفا الا انه موقوف
نصابا ولو كان الدين على من يقر به وهو المديون الى مخرج النصاب فاعليه
الزكاة فيما يقضي منها انما قاله ان يطلعه يبعث بذلك ولا يملكه ان لم يقدر على
طلبه على الكيل فلا زكاة عليه وعلى ابن السبيل زكاة لانه قادر على التفرغ فبأنه
رجل استمرى عبد التجار يبيع مائة درهم بمائة درهم وفقد النسيئة ولم يقض العبد
حتى حال المحول فمات العبد عند البيع كان على البايع زكاة المائتين وكذلك
على المشتري اما على البايع فلا لانه ملك النسيئة وحال المحول عنده واما على المشتري
فلان العبد كان للتجار يبيع بمائة درهم الباع في البيع والمشتري ياخذ عرض
العبد مائة درهم فان كانت قيمة العبد مائة درهم كان على البايع زكاة المائتين
ولا زكاة على المشتري رجل ارغم مائة درهم بمائة درهم ولم يقضها حتى حال
المحول ثم قبضها لانه زكاة على المشتري فيما مضى وليس يقبل حولا بعد القبض لانها
كانت مضمونة على البايع بالنسيئة ان نسيئة اذا غصبا رجل والنصاب موقوف الغصبا
الا انه ينعجزه المالك ثم ادعاها على المالك بعد المحول لانه زكاة على صاحبها فمضى فيها
ولا زكاة عليه في هذا العهد لانها كانت مضمونة بالدين **في اداء الدين**
يجوز التجهيل بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله ولا يجوز التجهيل بعد ملك النصاب
عن نصاب يجوز عن نصيب كثره اذا ثبت هذا فنقول رجل له مائة درهم
عجل منها خمسة وعشرون عنها وغايتقبل في السنة فحال المحول وسوله الف درهم
لا يجوز ما عجل ولو ملك مائة درهم فعجل منها خمسة وعشرون ثم ملك ما عجل
يدفع الاربعة ثم استقل تمام الف درهم عجل ما عجل ولو كان له خمسة مائة درهم
احول فعجل ثلثيها عنها وعجل في بطونها ثم ثبتت تحت قبل المحول جاز

يحمون

وان عجل على تحصيلها سنة الثانية لا يجوز **ف** ولو كان له الف مائة والى
فجعل خمسة وعشرين من الف مائة فبذلك السيف قبل ان يكون احرأه ما عجل عن
وكذا لو جعل من الف مائة مائة كانت من الف مائة اذ اراد ان يار الكوفة او غيرها
فلا تفصل هو الاعلان والظاهر روعة العلو لا افضل هو الافضل وهو الافضل
والا افضل له صاحب المال الظاهر ان يؤدى الكوفة الى الف مائة لا يفيده
الكوفة مواضعها بخلافه فخرج فانهم يفتنون مواضعه لان موضعها في المعاصرة
وهو لا يمتثل له لانهم يفتنون بمقتضى السلام **ف** ويكره اخراج الكوفة الى
غيرها لانها لا تخرجها الى اقلية ما لا يفيده في غير المعاصرة الذي هو فيه ولو كان
كان الكوفة وصية للفقراء او غيرها يعرف الى فقراء البلد الذي فيه الميت
رجل له اربع قضاير على بنفقتة فلكه واطعم بنو الكوفة بخير في الكوفة
ولا يجوز في الطعام من على الكوفة اذ كان مؤثرا لغيره وان الظاهر ان لا يخذ
ما لا يفيده فان اخذ كان له حيا لان يسترده ان كان قاعا ولا يفيده ان كان
ولا يفيده ان كان قاعا ومن على الكوفة او في قبيلة اخرى من هذه الاجل فلكه لان
ياخذ وان اخذ كان فاما مثله الحكم اما في مثله وعينه اسد قاضي جرجان يقول ان
ياخذ **ق** رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامر بالاداء فاعطى الوكيل ولد لنفسه الكبير
او الصغير او امرأته ودمى ويح جاز ولا يملك لنفسه شيئا المحدثون اذا امر رجله
بقتل دبره فقتل المأمور يرجع على الامر بغير شرط ولو امر بان يؤدى منه الزكاة
من ماله لنفسه فادى المأمور لا يرجع على الامر بغير شرط المجموع وفي كفايات
والمؤنة المالية اذا امر غيره بادائها عنه فادى المأمور بغير شرط عامل الخراج
اذا اخذ الخراج من الاكابر في الارض غائب الاصل لا يرجع رجل دفع زكاة ماله
الى رجل وامر بالاداء ثم ادى الامر بنفسه ثم اوكيل بنفسه فادى الموكول علم الموكول

يعلى

رجل وجبت عليه زكاة المائتين فافترقته من ماله ثم ضاعت عنه زكاته
لا يقطع عنه الزكاة **ق** ولو حال له موكول على الف درهم ومائة دينار فادى زكاة اهرها
كان المؤدى من المائتين وهذا بخلافه فان كان الرجل اذ كان عنده اربعون من
الغنم خمس من الابل فعمل زكاة احد المئتين ثم تم له موكول على النصف الاخرى
لم يكن الموكول زكاة عن ابله فله ان يادى ان كان له نصف من النصف فعمل اهرها
بعينه ثم اتى الموكول منه ثم لم يملك له موكول الموكول على ابله فله ان يادى زكاة
فعله من كل مائة درهم خمسة دراهم لان موكول على المائتين وقد فرجت الزكاة
عن ماله قبل ان يكون موكول ولو كان رجل مائة درهم حال له موكول الاية فعمل
زكوتها شيئا ثم حال له موكول على مائة لا زكاة عليه الا دفع الى الفقير على كل واحد
عنه المرفوع فكان النصف في مائة او موكول ولو كان الف درهم فعمل زكوتها
عشرين درهما ثم حال له موكول ثم هلكت منها مائة مائة وبقيت مائة درهم فعمله
درهم لان اعطى مائة مائة اربعة وبقى لكل مائة درهم واحد وان هلكت
انها مائة قبل ان يكون الاية فعمله مائة لان الزكاة على الاية المائتين لان النماشة
هلكت قبل الوجوه لموكول فبين ان الخمسة من ثوبه زكاة وخمسة عشر قطعة
وان هلكت مائة مائة بعد موكول وبقيت مائة فعمله اربعة دراهم وان هلكت المائتان
قبل الوجوه فعمله مائة **ق** اذا عجل شاة عن مائة مائة وليمها الى المصدق
فتم له موكول والاشاة في يد المصدق جاز وهو المصدق **ق** اذا اراد المصدق ان يعمل حق ماله
قبل الوجوه او القدر ان راي الامام ان يعطيه جاز لكن الافضل ان لا يادى لانه لا يملك
العيش الى وقت الوجوه **ق** لا رجلان دفع كل واحد منهما زكاة ماله الى رجل
لم يؤدى عنه فخط ماله ثم تصدق بمن اوكيل حال الدافعه وكانت الصدقة عنه
وكذا لو كان في يد رجل اوقاف فخط ماله فخطت الصدقة كان صدقة وكذا

البياض والسماء اذا دخلها اموال الناس والطعام اذا دخلها حفظه من كل الاثني
 موفيق يكون ماذونا باخطا عرفا **وكبره** الاحتمال لمنح الزكوة والاطال
 الشقة **يجل** اذ غشت من الماشي بعد الحول الى الفقير لاجل الزكوة ثم ظهر فيها
 ردهم سوقة لم يكن غشت زكوة لتقصه ان النهاب وان اراد ان يسترد غشته
 من الفقير ليس لذلك لانه لما ظن ان الزكوة لم تكن واجبة ظن ان الصدقة وقعت
 فلو كان رد الفقير باختياره كان ذلك حجة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا
 لا يصح رده الا اذا امر على عامل الصدقة بما لا يخذ العامل اكثر من زكوة ماله
 فظن انه كان اقل مما جعل الزيادة للسنة الثانية وان علم العامل مقدار ماله
 واخذ منه الزيادة منه جورا لا يحسب الزيادة من الزكوة لانه ما اخذ على وجه
 الزكوة وانما اخذ جورا **اذا** اذهب الدين من المدون بعد الحول ينوي به الزكوة
 انما كان المدون غنيا لا يجوز ويغفر الزكوة استحيانا وان كان المدون
 فقيرا فهو الدين ينوي به زكوة ماله عند الوفاة لا يسقط عنه زكوة ذلك المالك وكذا
 لو نوى به زكوة ومن اخر عا غرض ولو ذهب جميع الدين من الموهوب بينة الزكوة
 من الدين فمالا استحال يكون مؤذيا ويسقط عنه الزكوة ولو اذهب الدين
 من المدون يسقط عنه الزكوة وكذا الوهبة الدين ينوي به زكوة مال المدون ولم
 ينو به الزكوة كان مؤذيا زكوة هذا الدين استحيانا كما لو كان النصاب غنيا فهو
 النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينو شيئا كان مؤذيا استحيانا وذهب من المدون
 غشة من الدين ينوي به زكوة الاثني لا يجوز عن الماشي ويسقط عنه الزكوة
 ان غشت وهو غني **والدم** وان غشت من الماشي ولم ينو شيئا لا يسقط عنه
 زكوة ان غشت ولو ذهب من المدون مائة وغشته وتسعين وثبتت على غشته لا يسقط
 عنه شيء من الزكوة وان ذهب الكل ولم ينو شيئا او نوى القطر لا يسقط عنه زكوة

نكلا

الكل المزكي اذا دفع المال الى الفقير ولم ينو شيئا ثم غشته النية عن الزكوة فظن ان
 كان المال قائما في يد الفقير جازع الزكوة وان لم ينو **في** ولا يترك على طفل ولا
 لا يجنون ويجب عليه ما نوى الخراج لانه لا يعتبر في المالك وصدقته القطر يجب
 ماله وانما يقع الصغر اما بالعلامة او بالسن انعقد على مال الزكوة حول
 فاذا حال بعد ما جوزه يجب ويجنون على ما بين الصغر والاصغر والاصغر ان يترك
 مجنونا والعلم في ان يترك مقيما ثم جنى فالحال كما نصي ومنعقد الحول
 ابتداء بالافاقرة وحكم الحاضر انما اذا كان مقيما في بعض السنة وان كان
 من ماله او احوطها او غيرها وان قل يجب الزكوة وان لم يترك شيئا لم تجبه حتى حكم
 الزكوة حكم صوم رمضان ان ان ادرك شيئا من الشهر لم يصوم جميع رمضان وان لم
 يدرك شيئا لم يتركه ولا الزكوة في مال المكاتب **والكسبي** حكم حكم المكاتب
 فان وجد بعد قضاء سعاية ما يبلغها بالجب ان افلا او العبد والمدر وام الولد
 اذا كان له حول لا مال الا ان كان له مال كان عليهم دين وما يدينهم مشغول بدينهم لا زكوة
 وان لم يكن عليهم دين في حكم السيد فيجب على السيد الزكوة واحصل الزكوة لا زكوة عليهم
 سوى **بجودته** نصارى يدينه فكل يؤخذ منهم الصدقة مضاعفة صاحبهم عند ذلك
 عوف الصدقة وتقدم الزكوة قبل وجوبها جازع وانما يجوز التعجيل بشئها
 ثلثة احوال ان يكون الحول منعقد او وقت التعجيل الثاني ان يكون النصاب
 الذي تجل منه كماله في الحول والثالث ان لا يغتصب احد فمدين زكوة فلهما
 اذا عجل قبل تمام الحول النصاب او انتقص النصاب بعد التعجيل او بقى ناقصا الحول
 يكون المؤثر قطوعا ولو كان النصاب كماله وقت التعجيل ثم مكث حتى مال الحول
 حكم الحول وقدر المؤثر قطوعا وان تغير ما بين عليه ما لا يسقط عليه الحول شيء
 ثم استغنى قبل تمام الحول فتم الحول والنصاب كامل مع التعجيل وانما تعجيل الفتر

ولا يترك على طفل ولا يجنون
 ويجب عليه ما نوى الخراج

منظر لا يعمل قبل الزمان لا يجوز لأن الغرض يجب في الخارج لا في الميزان بل في الميزان
لا يجب شيئا ولو عمل بعد الزمان وبعد النسيان يجوز بالاجماع لأنه أدي بعد وجوب
الوجوب لا التوقيف له وجهه في العسر واليسر ولو ترك حتى يختص بمقول الزمان
الاجتماع في العسر واليسر دون النسيان والساق ولو عمل بعد الزمان قبل النسيان
الظاهر أنه لا يجوز لأن العمل بعد النسيان لا يبيح ولا يبيح
عشر الثمانين كما يبعد ظهور التنازع في زمان كان قبل ظهور التنازع لا يجوز ولو عمل
خارج أرضه أو الدين في حياجه ربه جاز لأن وجوب الحياج عن الأرض لا في
أنه لو عملها فلم يزرع فيها يجب الحياج والأرض موجودة ولو لم يكن في نفسه
ونفسه موجودا ولو عمل صدقة الفطر يجوز سنة أو سنتين وتحويل الصدقات
على مواقيتهما لا يجوز ولو أجاز الأذان على مواقيتهما الصلوة وتحويل النذر على
مواقيتهما لا يجوز وتحويل لا يجوز ولو عمل زكاة مال فليس لأن يتردها من مكان
إلى مكانه كالماء ولا يكون مقطوعا ولا يجوز الزكاة إلا بنية في لطف الإخراج لأنها
عبادة محضة كالصلوة أو وقت الدفع إلى الفقير **ط** والاصل في الأثر أن
الآن كان النوع متفرقا فالتفرق بوجود النية حالة العزل تنبئ بالتقدم النية
في الصلوة **ط** فلو قال ما تصرفته على السنة فقد نويت سنة الزكاة ثم جعل تصدق
ولا يغيره النية لا يجوز الرجل إذا كان له مائة درهم ووجبت فيه الزكاة فلهي عشرة
ولو بقي الزكاة كانت من الزكاة للفقير ولو بقي من مائة مائة سقطت عنه زكاة الخمسة
وهو خمس درهم ولا يسقط عنه زكاة البقية ولو تصرف بجميع المائة على فقير أو فقيرها
لفقير ولم يبقوا كمن يظن أنها سقطت عنه زكاة المائة التي تصدق بها وهو وجوب
والنصف **ط** ومنه تصدق بجميع ماله سقطت وإن لم يبق شيء **ط** وأداء العين
من الدين أو العين يجوز وأداء العين من الدين يستيف لا يجوز وأداء

الدين

الدين عن الدين لا يقضي بغيره **ط** بناء على هذا كان الرجل مائتا درهم فمال عليه أن يحول
وأدى خمسة مائتا وهو يرضى بغيره فزكاة حاز لأنه أدى عينه عن عينه ولو كانت مائتا
درهم فمال عليه أن يحول قبل القبض وجبت الزكاة فيه بغير أنه لا يطيها للاداء ما لم يقضي
فإذا أدى منها خمسة عينها جاز ولو كانت مائتا درهم فمال عليه أن يحول ووجبت
فيها الزكاة ولم على فقره خمسة درهمين فتصدق بها عليه ما ويا عن الزكاة لا يجوز
لأنه أدى مائتا عين والدين ناقص والعين كامل والناقص لا يجوز من الكامل
كمكان عليه مائة فصار مائتا ثم التزق أو الخ لا يجوز ولا يحل فيه أن يتصدق
بخمس درهم عينا ينوي بركعة المائتين ثم يأخذ مائة فتصدق به ويحجزه
يحل ذلك وإذا كان له مائتا درهم على فقير فمال عليه أن يحول قبل القبض فتصدق
منها بخمس درهم على المديون وتبقى القاي الباقية لا يجوز ما تصدق على الفقير لأن العا
أو يقضي فصار مائتا فمال عليه أن يحول الدين على العين وسقط عنه زكاة الخمسة التي تصدق بها
وهو خمس درهم ومن احتج من أداء زكاة ماله وأخوه **ط** الإمام **ط** كاد وضع موضعها
أجزأه لأن له ولاية الأخذ فقام مقام دفع المال وأكمل ما عليه من مائتا
إذا أخذت الصدقات والفقير حتى أخذها إلى السلطان ولا يصحها
بوضعها لأن سقط ما قدمه لأنهم لا يصحونها في أصلها بل في دفعها فانه يسقط
بأخذهم لأنهم يبرئونها من المقتضية وقالوا في شأنه يخرج يفتون بالعادة لأنها حتى
الفقراء ولا يبرئونها اليهم ولو كان صاحب المال إذا أدى وقت الدفع أنه يرفع اليهم
جاز لأنه مؤاخذ في الحقيقة لأنهم لم يورثوا ما عليهم من المقتضيات والنظام صاروا
فقداء وروى عن أبي مطيع البلخي أنه قال يجوز الصدقة لغيره عيسى بن ماحان إلى
خوبان **ط** وفي فتاوى صاحبنا السلطان أجاز إذا أخذ صدقة الأموال
الظاهر الصحيح أنه يسقط الزكاة عنه وأربابها ولا يؤثر بالاداء فماله لأن له ولاية

الاخذ فصح اخذه وان لم يضع الصدقة في موضعها وان اخذها بغير
 او بالاطلاق المصادرة فتوى صاحب المال عند الدفع الزكاة الصحيح انه يجوز
 وليقط عنه الزكاة لانه ملابذهم اموال المسلمين وما عليهم من الشبكات فوق
 مالهم فهو بمنزلة الغارمين والفقراء **وفي فتاوى الكبري السلطان** ان
 اذا اخذ الصدقات غرضها خيري من قال ان المودعي عند الاداء له الصدقة
 عليه الا يضمن بالاداء ثانيا لا نعم فتوى حقيقة ومنهم من قال لا يضمن ان يعطي بالاداء
 ثانيا كما لو لم يضمن لانعدام الاختيار الصحيح واما اذا لم يضمنهم فيقال بغير ارباب الصدقات
 بالاداء ثانيا بينهم وبين الصدقات لانه لا يضمن موضعها وقال ابو جعفر لا يضمن هذا
 في الصدقات الاموال المظلمة الظاهرة اما اذا اخذ السلطان منه اموال المصادرة
 ونوي اداء الزكاة اليه فصح ان لا يجوز وبغير لانه ليس للسلطان ولاية الاخذ
 الزكاة عن اموال الناس بل يضمنه **ولو ان اخذ ارج واهل البقي فظروا**
 على من يضمن من اهل العدل او غيره فاخذوا صدقة سواهم وعشور ارضهم وخراجها
 ثم ظهر عليهم اعام العدل فانه لا يؤخذ منهم ثانيا لان حق الاخذ له لاجل حفظ
 واحكامها وقد عجز عنه فبقيت حتى الاخذ لانهم يفتون فيما بينهم وبين ربهم ان يردوها
 ثانيا **ولو ان واحد من تجار اهل الارض من تجار اهل البقي او تاجر من اهل**
فوقه ثم مر على اهل العدل فاحد منهم ثانيا لانه هو الذي ضيع حيث عليهم
طائفة ومن باع ما شئت سواها لا يخلوا اما ان يبيعها بجنبها قبل حلال
او بعد اما اذا باعها بخلد وجنسها قبل الحول بطل حكم الحول وشتت الحول الثاني
وكذلك اذا باعها بغير ارض او عرض ونوي بالتجارة شتت الحول الثاني
ولو نزل ذلك ارا منه وجوب الكفارة واذا ابيعها بجنبها فذلك كبيع بطل الحول
الاول وبت يفسد الحول الثاني ولو باعها بغير حول لا يحول بجنبها يكون ذكوتها دينا عليه

ولا يحول

ولا يحول زكوتها اليه بل لها حتى لا يسقط بها كالبطل واماني اموال التجار
 اذا اشتبه لها قبل حولان الحول بمال التجارة فان الحول لا يبطل سواء يشتبه بجنبها
 او بخلد وجنسها لان الحول في اموال التجار كانت منقطة على القيمة
 والقيمة باقية بخلد السواهم فان الحول انقطع على العين وقد حلك واذا
 اشتبه لها بعد حولان الحول بجنبها باموال التجار وليس فيها محاباة او حالي
 قدر ما يتقارب اليها فيه فان زكوتها لا يكون دينا عليه ولكنه يتحول الى البطل
 ببيع بقبضه ويقوت بقوته ولو حالي قدر ما يتقارب اليها في شدة لا يكون زكاة
 ما حالي في رقبته وزكوة ما بقى يتحول الى العين المشتركة بيقوت بقبضه ويسقط بطلان
 ولو اشترا ابو ذر في التجارة او سواهم بغير التجارة فصارت زكاة الاول دينا
 عليه جزا لا تقط بقبضه المشترك **فصل في زكاة الزرع**
والثامن الارض اثنا عشر عشرة وخراجية خمسة عشر وخمس خراجية
 واثنان صلحية اما العشرة فارض العرب كلها وهي ارض تهامة وارض تهامة
 احمجاز ومكة واليمن والطائف والعمان والنجون والبرية **ولو ارض الوصية**
 غريب الى مكة وعدن اليمن الى اقصى جبال اليمن بمرق **وحد هاهنا عدون ابي**
الى ارض الوفاق ومن رمل يربون الى المنطق الساقية **ولو ارض اهل اهل طوعا**
غير عشرة وكل ارض فحمت عنقه وقهر وقسمت بين الثمانية فبشر عشرة
والحلم اذا اتخذ داره رعا او بيتا فهو عشرة وهذا اذا كانت في بلد السواد
واما اذا كانت في بلاد الخراج فبشر خراجية المسلم اذا احيى ارض ميتة ياذن
الامام وهي عشرة وتسقير بالسما فبشر عشرة وكذا اذا كانت في بئر شق
من اهلها العشرة او ثلثها **واما الخراجية فارض فارس وكرمان كلها خراجية**
والزرا اذا اتخذ دارا لبيتا فبشر خراجية المسلم اذا احيى ارض ميتة ببيعة من

ابي

ستخرجت بال بيت المال فخرجت لحيته واما مشقه وحقه او الفوات فغيره
 فخرجت عنق **ط** وكل بلد فخرجت صلحا وقبلوا الجزية التي ارضها فخرجت وما احيى
 الموات ان احيى على الخارج من فراجية وما لا يلحقها ما الخارج او احيى
 بيتا او قنطرة ينظر الى ما حولها من الارض ان كان حولها ارض فخرجت فخرجت
 وان كان حولها ارض فخرجت فخرجت **ف** واما التي صلحها فخرجت من فراجية
 صالحهم عررضت عشرة عوان ياخذ الفتر من ارضهم مقاطعة والارض التي
 وقعت عليها الصلح لا يتغير حكمها بالماء لان المقاطعة بمنزلة الخارج ولا يخرج
 لا يتغير كذا في هذا والي ارض بني بخوان صالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جزيته وروسم وخارج ارضهم على الف حلت **ح** والخارج عاقر بغير خارج مقاطعة
 وخارج مقاطعة اما المقاطعة في كل جريب ارض يصلح للزراعة فخرجت بما فيها
 ودرهم والعقد الصالح وهي ثمانية اذغال والدرهم بغيره ستة والجريب ارض
 طولها ستون ذراعا وعرضها ستون بغيره الملك الكسري يزيد على ذراع العامة
 بقضت من قبضات الرجل الوصل وفي جريب الرطب عشرة دراهم وفي جريب الكرم
 عشرة دراهم وفي ارض زعفران والبستان بقدر ما يطبق والابيض الخارج قد ار
 الطامة والبستان كل ارض مخططة فيها شيء وصنف قتر يمكن ذراعة ما وطال الخار
 وليس في الاعتبار التي تكون على المساحة شيء فان كانت الاستجار ملققة
 لا يمكن ذراعة ارضها في كرم فان كانت لارض لا تطبق ان يكون الخارج حنة
 دراهم بان كان يخرج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز القصان عن ذراع حتى يصير خارج
 مثل نصف الخارج وان كانت الارض قطيعة الزيادة في كل بلد فيها توصيف
 من الامام ليس للامام ان يجعل الخارج اكثر من خمسة دراهم **و** وان كانت الارض مخططة
 غلب عليها الماء ولا يتطبع فيها الا بحدود القوت فيها وكذا اذا كان مخططة

الخارج
 لا يجوز تغييره ولا زيادته
 فهو حكم وان لم يكن فيها
 توصيف من الامام

الزراعة

الزرع آفة وان امكن من الزراعة ولم يزرع فخرجها دينا في دية وان خرجت
 الارض قدر الخارج يؤخذ نصفه وان كان مثل الخارج يؤخذ جميعه خارجا للموضع
 فيها **و** كما خرجت المقاسمة ان يرضيهم ويجعل على ارضهم خارج مقاسمة وهو
 نصف الخارج او ثلثه او ربعه ويكون حكمها حكم العشر ويكون ذلك في الخارج ثم
 الارض ان كان ارض عشرة فخرجت فخرجت وان كانت ارض خارج فخرجت فخرجت
 والخارج في ارض واحد **ح** وان اجر ارضه فخرجت او اعادها كان الخارج على الارض
 كالودعها من ارضه الا اذا كان كرا او باطا او نحو ملحق فان اجازة ذلك في
 اعدته باطل لان بهن اجازة وقعت على ملك العبد ولو اجاز ارضه فخرجت كان
 عاقر الارض وان استمر او استأجر ارضه يصلح للزراعة فخرجت جرابا المستعير كرا
 او طبا كان الخارج على المستعير والمستعير لانه صار كرا فكان خارج الكرم على
 جعلها كرا باع ارضها بغيره فخرجت فخرجت ان بقي من السنة تسعون يوما فخرجت على
 المشتري والا فطاع البائع وهو المختار ولو تخرى ارض خارج ولم يزرع في السنة
 مقدار ما يمكن فيه من الزراعة فخرجت لطان الخارج المشتري لم يكن للمشتري ان
 يرجع على البائع لانه ظلم ومن ظلم ليس له ان يظلمه **ف** رجل باع ارض خارجة فيها
 المشتري يزرعها بعد ثمرتها باعها الثاني فخرجت كذا كذا حصة المشتري ولم يكن
 ملكا حصة المشتري فخرجت فخرجت على واحد وان بيع في يد المشتري الاخر فخرجت فخرجت
 الخارج عليه باع ارضها فيها لم يزرع فخرجت فخرجت على المشتري على
 كذا كذا وان باعها بعد ما انقضت الحصة وبلغ الزرع هذا المنزلة ما لو باع ارضها
 فاراعة وباع معها حصة محصوفة وهذا اذا كانوا باعوا بالخارج في اخر
 السنة فان كانوا باعوا في اول السنة على سبيل التجديد فخرجت فخرجت على المشتري
 على البائع ولا على المشتري على المشتري ارض خارج فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت

اولاً لا يتقبلها لا يجب فيها شيء الرجل اذا كان له دار فخط في حقها من اموال المسلمين
 جعلها بيتاً نافعاً وخرس فيها فخلد او افرجها عن منزله ليس فيها شيء من اموالهم
 اذا منعت الخراج من غير الاخذ لا يفسد السلطان اذا منعت الخراج لصاحب الارض وترك
 عليه جاز اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج ولو جعل الوتر على الارض لا يجوز
 السلطان ان لا يطلب الخراج ممن عليه ان كان له صاحب الارض ان كان يصدق به وان تصدق
 بعد الطلب لا يخرج من العهدة شئ من ارضه خراج فجعها داراً او بني فيها بناء كان عليه
 خراج الارض كالموطأ وللسلطان ان ياخذ غلة ارض الخراج حتى ياخذ الخراج
 خراج الوطية اذا اهلك الخراج قبل اهلاكها باقية مساوية لا يمكن دفعها كالحق او
 النوق والبردي سقط وان هلك ما يمكن الاكثر من غلة كل الواجب نحو ذلك لا يسقط
 لانه هلك بغيره وفي ارض العشرة اذا اهلك الخراج قبل اهلاكها يسقط وان هلك
 بعد اهلاكها وما كان من نصيب الارض يسقط وما كان من نصيب الارض يسقط في ذمة الارض
 لان في نصيب الارض لا ينفصل المستاجر وكان الوتر على صاحب الارض وهو خراج
 الارض والحريه وما يؤخذ من نصيبها من تغليتها لثقلته وذراريهم وكل ما يولد
 منفقته الى عامة المسلمين خراج السلاح والعدة للعدو ومارا تجوز والقنابل
 وحفراتها رايته وبنائها المسجد والقضاة والعقبات ورجل غرس في ارضه الخراج
 ورجل غرس في ارضه الخراج كما قاله غيره ان كان عليه خراج ارضه ازرع وكذا الوتر
 الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع الى ان ينمو الاشجار ومن كان له ارض لا عنوان
 خراج في ارضه يسقط كان عليه خراج الزرع الى ان ينمو الاشجار ومن كان له ارض لا عنوان
 عليه خراج الكرم وان كان في ارضه قصب طواف او صنوبر او خلف او نحو ذلك لا يمر
 ان امكنه ان يقطع ذلك يجعلها فلك من رعيه فلم يفعل فذلك كان عليه الخراج وان
 كان عليه الخراج لا يقدر على صلح ذلك لا يجب عليه الخراج والدين لا يمنع وجوب الخراج

لان حق

لان حق العباد فله تمنع اذا اشترى ارضاً ولم يبيعها او قبضها وخلفه ان
 على الزاوية لا يجب عليه خراجها لان الخراج لا يجب بدون التملك فخرجه
 فيها اراضي مات اربابها او غاب وعجز اهل القرية عن خراجها فادوا
 التسليم اليه السلطان فان السلطان يرفعها الى الخراج من رعيه من نصف
 او الثلث ويؤخذ عنها الخراج فان اراد السلطان ان ياخذها لنفسه يبيعها
 من خراج شئ من شئ من ارضه من عليه الخراج اذا مات يؤخذ ذلك من
 تركته ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحل لصاحب الارض
 ان ياكل الغلة حتى يرد الخراج فخرجه ارضه على التقاوت فطلبه من
 كان خراج ارضه اكثر التوبة بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان كان الخراج
 كان في الاستدراك ان كان على التوبة او يام على التقاوت تركه على ما كان قبل ذلك
 وان اشترى على ان خراجها لا يقبل شهادة اهل تلك القرية ان اراد ان لا
 يشهد غيرهم ادلى بها خراجية وقال كذا لا يقبل شهادة اهل تلك القرية الاخر
 عشرية فهي خراجية حتى تقوم البينة ويكون ثابتاً في ديوان صحيح ومبرر
 من الخراج بارزاق المقاتلة وازراق عيالهم فان فصله شئ يعرف في التقاوت
 وان لم يكن في بيت المال من الخراج شئ يعرف من بيت المال الا انما له الخراج
 ثم يقضي اذا خرج الخراج ويجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة **ط**
في العشرة العشرة في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والذرع
 والارز واصناف الجوز والبقول والراعيين والاوراد والبطيخ والحب
 السكر والذرع والبطيخ والبقول والراعيين والاوراد والبطيخ والحب
 والعصفور وشبه ذلك مما لها عترة باقية او غير باقية قل ذلك او اكثر
 ان كانت ارضه عشرة ولا يجب العشرة في البقول والافى الحنطة والشمشيت والبقول

والصنوبر والقصب الفارس ولا في حيف الخيل ولا في الطفاء واللبس والرجل
والله زيجان ولا في الدوية كما قيل في الكندر والسمغ والموزة لا في البسج
من البحر واللولؤ والصمك **ف** ويجوز العشر في العسل اذا كان في ارض العشر
وكذا الماء اذا سقط على الشجر او في ارضه ولو جعل ارضه من حجارة او مقصية
يقطعها او يسحبها فليس فيه عشر وكذا العشر وكذا العسل فيها العت للذوايب يجب
العشر في الاراضي الموقوفة وارض الصبيان والمجانين ان كانت عتيرة والافقيها
الخارج **ف** وما يخرج من ثمار الاشجار التي ليس بمحلول كاشجار الجبال يجب فيها
العشر وما يخرج من الجبال ان كان على سطح كانه في الفضة والفضة والخامس واحد
يجب فيها الخمس وان كان لا ينفذ كالزنج والخل والراج والياقوت والغير
والارجد لا يشترط فيه **ف** فالحق هل ان ماسقة السماء او سقيها او سقيها
ففي العشر قبل او تروى ليموت في ما يقع سنة وما لا يقع وما تسقى بالدراب والدالية
ففي العشر وان سقيها وبالدالية يعتبر اخر السنة فان سقيها بغير العشر
رجل في داره حجة مشقة لا عشرة فيه وان كانت المدة عشرة تخرج ما اذا كانت
في الارض او في العشر الى الميراث المثل اذا اعار ارضه العشرية العشرية المستقيمة
ان كان مسلما والافضل في الارض وان وقع ارضه العشرية مزارعة ان كان البذر منه
قبل المثل او قبل المثل في الارض يكون العشر على صاحب الارض كانه الاجارة او في الاجارة
والعشر لا يعتبر بالملك ولا اهلية حتى يبيع في الارض الموقوفة وفي ارض الكاتب القمير
والمجنون والماتون **ك** والارض العشرية اذا اشتراها من حصة خراجية او خراجية
لا تغير عشرية **ج** ولا يشترط لصاحب الارض ما انفق على الفضة من عمارات او اخرجها فقط
او اخرجها لغيره في العشر ولو غف بفضه او سرق او ذهب بغيره فلا عشر في
الذهب ولو اخذ من ماله عشرة وعشر ما بقي وان غف حصة او اكل

كالعشر

فلان

قبل اداء العشر فان عشره يكون مضموما عليه ولا يشترط البذر في البذر التي ليست
بمقصودة اليها وانما المقصود اصلها كمنزلة البطيخ واليقول وما شبيهها
ويجب في اصله العشر ولا يعتبر في العشر ما كان الاصل مساويا كان اصله او حرج
الاكثر على الاقل كالعبيد والصبيان والمجانين واذا اجر ارضه العشرية في ثمرها المستخرج
فغير الخارج على الاجرة الخارج على العشر وان حلك الخارج ان كان على العشر
فلا يجب على الاجرة العشرية ولا العشرية المستخرج الا حله لا يكره في العشرية وان حلك
بعد حله فلا يقطع على الاجرة العشرية ولا العشرية المستخرج الا حله لا يكره في العشرية وان حلك
الاجرة على المستخرج ولو حلك قبل حله او بعد حله باقية من العشر **ح**
في المستفاد المستفاد على فريدين مستفاد من نصيب الاصل لو كان
فلا في حصة فاسم جنس الاصل على فريدين اما ان يكون متبوعا من الاصل الاول
والاجارة او من متبوعه ولا يخلو اما ان يكون قبل الحول في حله او الحول
او بعد ما حال الحول على الاصل فان كان ذلك في حله او الحول لا يفرق الحول
الاول بل يثبت نصف الحول احز وان كان ذلك مستفاد في حله او الحول ان كانت
متبوعة بغيره بالاتفاق وان كان في متبوعه بغيره ان كان من حله بغيره
بالاتفاق نحو ان يكون اربل فاستفاد بغيره او غنا وان كان من حله بغيره
اذا كان نصيب الاصل كالمدة والعقد عليه الحول فاما اذا حله مع المستفاد
ما حله في عقد عليه في **ط** المستخرج من الارض الا ان يملكه اكثر من العول
والكاز اكثر من اسم مال دفنه بنو آدم والعدون اسم لما خلق الله تعالى يوم خلقت
الارض والكل اسم لها جميعا واذا كان العول اكثر من ذلك فلا يخلو اما ان يكون في
دار الاسلام او في دار الكفر ولا يخلو اما ان يكون به علامة الاسلام او لا اذا
وجوه في دار الاسلام ان وجوه في ارضه او في حله او في حله او في حله او في حله

ان كانت بعلامته السلام كما مكتوبة عليها لا اله الا الله واية من القرآن يكون
 بمنزلة اللقطة المصنوع بها ما يصنع باللقطة وان لم يكن بعلامته السلام قيل ان
 في زماننا بمنزلة اللقطة ولا يكون بمنزلة الغنمة لان وقت الاسلام قد طال
 وامتد فلا يكون ذلك من مال اجدادهم ولو كان يعرف انه من مال اجدادهم
 فتح يرفع منه الخمس واربعه اخماسه للواجد كما شأ من كان الموجود ذوقه او فخته
 او غيرها والواجد ههنا او كبر او عبد او مسلما الا اذا كان حرسا متينا
 فانه يترد منه كله لان بمنزلة الغنمة الا ان يرى انه يجب فيه الخمس ولو وجد في ارض
 مملوكة انتفقوا وجوب الخمس فيه واربعه اخماسه له عدا الخطم ان كان حيا
 ولو رثته ان كان ميتا ولو كان لا يعرفها حيا لخطم بعيل لا يقبض مالك الارض
 او لورثته الذي لا يعرفها ولو وجد الكنز في دار الحرب ان وجد في ارض غير
 مملوكة لاحد فهو للواجد فلا خمس فيه ولو وجد في ملك بعضهم فانه ينظر ان دخل
 اليهم بامان فله يملك ان يات خنز ولو لم يرد له صاحبه واخرجه بغير ذلك طكار
 الا انه لا يطيب له وانه دخلها بغير امان حل ولا خمس فيه واذا كان الموجود
 معدنا ينظر ان وجد في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فهو للواجد كان
 من كان غير عربي واما الخمس هل يجب عليه او لا ينظر ان كان الموجود مما
 يذاب بالافزابة وينطبق بمحيلة كالذهب والفضة والارصا من غير خمس قل
 الموجود او كنز واربعه اخماسه للواجد كمنزلة الكنز وان كان الموجود مالا يذاب
 بالاذابة ولا ينطبق كالنقص والبدن اقبلت وما يشبهها من اجزاء فلا خمس فيه
 وذلك كله للواجد وان وجد المعدن في ارض مملوكة يكون مالك الارض في
 الاحوال كلها ثم ينظر ان وجد في الدار يكون له صاحب الدار ولا خمس فيه وكذلك المترك
 والمانوت وان وجد في ارض اكرم فقير روايتان في رواية لا نسيه فيه وفي

رواية فيه الخمس ولو وجد المعدن في دار الحرب وجد في ارض غير مملوكة فهو
 ولا خمس فيه وان وجد في ملك بعضهم رده عليه اذا دخل بامان وان كان بغير امان
 فلا خمس فيه وهو قوله **المخرج من البحر** انه للواجد ولا خمس فيه مثل النمل والود
 العنبر والزعفران الخمس وهو بمنزلة اللقطة والقيرو ليس فيما يخرج من البحر
 مثل الزنج والنور وما يشبه ذلك ما يرجع الى الجنس الرابح في قولهم حيا
 ولو تصدق بغيره على الفقراء ولم يرد فيها الامام جاز ولا يؤخذ منه ثانيا
 بخلاف الركن السوان والنشور ولو دفع الخمس الى الوالدين والمولودين وهو
 محل الصدقة جاز بخلاف الزكاة والعشر وصدقة الفطر والكنز والنفذ ور
 ويجوز ان يعرف الخمس النقص ان كان متجا واربعة اخماسه ايضا **في مصارف الزكاة**
 وهم الذين ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات
 للفقراء والمساكين الالة والفقير من ليس له بها من مال يفيق ولا يبال التكال
 والمكسب الذي لا شيء له وديال الناس ولا يبدقوتها ولا يحل السؤال له كان
 له قوت يرم او كان كسوبا لان السؤال لا يجوز للفقير ولا للزوجة ولا للزوجة
 الزوجة التي لا يحل السؤال اذ لم يملك نصيبا وان كان له كسب ويما ماتي
 درهم الا انه يتج الى التدرس والتحقق او التصحيح يجوز له الزكاة اليه فقها
 كان او حديثا او ادبا كشيء باليدرة والمهنة لانها متغورة بحاجة وكذا
 لو كان عنده من المصنف وهو يتبع اليه وان كان لا يحتاج اليه وجوب ويما ماتي
 درهم لا يجوز له الزكاة اليه ولا اخذ الزكاة **في** كان له من ثمن في كتاب
 النكاح او الطلاق ان كان كلهما تصنيف مصنف واحد وهو يكون نصيبا
 فقير الزكاة هو المتار وان كان كل واحد من تصنيف مصنف آخر لا الزكاة فيها
في وان كان عنده طهم شهر وهو بوي ويما ماتي درهم يجوز له

الزكوة اليه وان كان اكثر من شعير لا يجوز ولو كان له كسوة الشتاء
 تساوي ما في درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له اخذ الزكوة
 وكذا لو كان له حوائط او دار غلة تساوي ثلثة الاف وغلتها لا يتكفلون
 وقوت عليها لا يجوز صرف الزكوة اليه وكذا لو كان له ضيعة تساوي ثلثة الاف
 ولا يخرج منها ما يكفي له ولعائلته لا يجوز له اخذ الزكوة ولو كان له دار بها بيتان
 والبيتان تساوي ما في درهم قالوا ان لم يكن في البيتان ما في درهم اقول الدار
 المطبخ والمغسل لا يجوز صرف الزكوة اليه وهو ينزل من رمتا وهو اهر
 والذي له دين مؤجل على ان اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان ياخذ من
 الزكوة قدر كفايته للاحول الاجل وان كان الدين يؤجل فان كان من عليه
 الدين معصرا يجوز له اخذ الزكوة وان كان المدين غشرا معصرا فلا يحل له اخذ
 الزكوة وكذا اذا كان جاهدا ورعا الدين بنيت عادلة وان لم يكن له بيتة عادلة
 لا يحل له اخذ الزكوة ما لم يرفع الله القايير في حلفه فاذا حلف وحلف بعد ذلك يحل
 له اخذ الزكوة ويجوز دفع الزكوة الى فقير ذو جها موزر في نفقة ولو نفقته ولو نفقته
 ولا يجوز ان يصير والد غني بخله فاذا كان كبرا فانه يجوز له العمل على
 الصدقة هو ان يعطيه بقدر علمه ما يسر واعوانه زاد على الثمن او نقص لانه
 فرغ للمعل الفقراء فليكون كفايتهم في ملهم كالتقائه والتفاني ولي ذلك ما جاز
 لانه عمل غير معلوم ويحل للفقير ان ينفذ في ثوبه من ثيبه الوسخ ويؤخذ الزكوة في
 يد العامل سقط اجره الا ان حقه فما اخذ وقد هلك **في** ومنقطع الغزاة والحاج
 وهو المار ببلد وفي سبيل الله وقيل طلبه العلم والطلب يباح في ذلك قبيحة و
 هو المار ببلد وفي القرب ولا يجوز دفعها الى كاتب القصر ولا الى كاتب من
 على الصحيح والمديون الفقير وهو المار ببلد وفي القرب والمقطع عن مال هو المار ببلد

المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان ياخذ من الزكوة مقدار الباقع الى وطنه
فالحال ان زكوة الاموال والسواكن والعشور وما تربية السلم على ان تربية السلم
 يعرف الى تربية اصناف مصر ما نفق الله تعالى في بلدنا الصدقات الالة
 فمعدون اخلف اسبهم طامعة الذي يستحقونه واحد وهو الفقير لا غير الاموال
 كما سبق حتى لو دفع الى صنف واحد وقد سقطت المولقة لان الله تعالى اعز
 الاسلام واغني عنهم وهم كانوا قوما من رؤساء العرب مثل اقرع بن حابس وسفيان
 بن حرب وياحيى بن مويهس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم سهم من الصدقات
 ليثولهم على الاسلام فليخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما في الماني يرضى الله عنه
 واخذوا منه خطا لهماهم فجاؤا الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه واخرجوا ذلك فما اخذ منهم
 العشر لخط ومزقه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيكم لثولكم على الكلام
 فاما اليوم فقد اعز الله تعالى دينه فان تبتم والا فليس بيننا وبينكم الا سيف
 او الدكلام فانصرفوا الى ابي بكر وقالوا انت الخليفة ام هو فقال ان شاء الله
 ولم يكره عليهم وبطل عهدهم وبقي لبعثه نفر منهم الفقراء والمساكين كما في الآية
 والتملك شرط حتى لو باع جاهلا يجوز له ولو تربي به رقيقا فاعتق لا يجوز لانه
 لم يوجد التملك ولو عرف الى بناء المسجد والتمطر والرباطات وكفن الموتى
 لا يجوز لانه لم يجهز التملك وكذلك لو قصر دين ميت وهو فقير ولو قصر دين حي
 وهو فقير ان قصر بغير امره يكون متبرعا ولا يجوز له ولو قصر بامر جاز كان صدقة
 على الغريم ويكون الغافل كالتوكيل لانه قبض الصدقة **في** وكذا الحج والعمرة لا يجوز
 بمال الزكوة واذا دفع الزكوة الى الفقير لائتم الدفع مالم يقبض الفقير او يقبضها
 للفقير من له ولاية على الفقير نحو الاب والوصي يقبضان له لصبر والمجنون او
 من كان في عا لمرزا القارب والاجانب الذي يعولونه ولو دفع الزكوة الى مجنون

او صغير لا يعقل فرفع الصغير الى ابويه او وصيه لا يجوز كما لو وضع زكوة
على مكان ثم جاء فقير وقبضها فان لا يجوز ولو قبض الصغير وهو راى جاز ولو
لو كان يعقل القبض بان كان لا يرعى به ولا يجمع عنه ولو دفع الى معقوله فقبض
فولو دفع الى صبيان اقرار به در اجماع في ايام العيد يعني عيدي بنيت الزكاة او في
المن بينه وبينهم صدقة او بحجة بخبر ليرة او لغيره اليه بالزكاة او الى الطالب
يجمع يعني سحره وان بنيت الزكاة جاز **ح** ولو دفع قوم زكاة اموالهم الى من
ياخذ الزكاة لنفسه فقبضها فجمع عند اخذ آخر من ما يتدبرهم قالوا كل من يسطر
زكوة قبل ان يبلغ ما يدر الاخذ ما تدرهم جازت زكوة ومن اعطى بعد ما
اجتمع عند الاخذ ما تدرهم لا يجوز الا ان يكون الفقير مدبونا هذا اذا كان
الاخذ اخذ الزكاة بالمدبونا فان اخذ بغير امره جازت زكاة الكل لان الاخذ اذا لم
يكن بالمدبونا كان الاخذ بالمدبونا عن الدافعين فلا يجمع عند الاخذ يكون بال
الدافعين جازت زكاة الكل كما لو دفع رجل ما تدرهم او اكثر زكاة الى شخص واحد
ويكره ان يعطى الفقير اكثر من ما تدرهم فانه اعطاه جاز عندنا هذا اذا لم يكن الفقير
مدبونا فان كان مدبونا فرفع اليه فقبضها ما تدرهم وفيه لا يجمع له شيء او يعطى
دون الماشية لا بأس به وكذا لو لم يكن مدبونا لكن كان معيله جاز ان يعطى له
مقدار ماله وورثه على عياله يصيب كل واحد منهم دون الاثنين
والرفع على فقير واحد يعني عن السؤال في ذلك اليوم افضل من التفرقة على الفقراء
ولو وضع الزكاة على كفة فانتصبها الفقير ايجاز **ح** ولو قبض ما لم يدر به
فرفع فقير رضي به جاز **ح** ولا يجوز دفع الزكاة الى الوالدين والمولودين وان علوا
ولو كانا فقرا ولا الى اموالهم ولا لا يجوز دفع الزكاة اليهم ولا الى اموالهم لا يجوز
دفع كفاية اليهم والظهار والتعلد وجزا الصيد وعشر الارض وغلة الوقف

وبنوها

وبنوها ثم الذين لا يحمل لهم الصدقة الى العباس والعلي والعتيق
والجعفر ولدا محاربت بن عبد المطلب رضي الله عنهم **ح** والغنا غنائ
غنى تحرم به اخذ الصدقة وقبولها وغنى تحرم به السؤال ولا تحرم البخل
من غير مسئلة اما الذي يحرم الاخذ والقبول هو ان يكون محلا للقبول
صدقة الفطر والمضحية وهو ان يملك ما قيمته بضاب فاضلا عن
الحوائج الاصلية من غير اموال الزكاة كالتياب والاثاث والعقار والبقال
واحمير فكلما تحرم عليه اخذ والقبول كذا تحرم على المتصدق ان يتصدق
عليه ان كان عالما بحاله يقينا او باكثر من به ولا يسقط عنه الزكاة بالتصدق
عليه ويحل للاغنياء صدقة الاوقاف اذا ساءهم **ح** واما الغنى الذي يحرم العمل
وهو ان يكون عنده قوت يومه فصاعدا فلا يحل له ان يسأل كالمسكين
ولو لم يكن له قوت يومه ولا ما يستبرئ به من حله السؤال لان حاله حاله الضرورة
ولا يجوز دفع الزكاة الى الخريف واهل الامة بخلاف صدقة الفطر وصدقة
الفطر والندى والكفارة فانها يجوز وانما شرطنا غير الهاشمي ولا مولا له لقب
صلاته عليه لم لا تحمل الصدقة لبني هاشم وان مولا القوم منهم يعني في
حل الصدقة وحريتها والافعال القوم ليس منهم من جيل الوجوه الا يرى انه ليس بقوم
لهم وان مولا المسلم اذا كان كافرا يؤخذ منه الجزية **ح** ومولى التغلبي
يؤخذ منه الجزية ولا يؤخذ منه صلقة مضاعفة ويحمل لها شئ صدقة
الاوقاف اذا ساءهم ولا يجوز دفع الزكاة الى الوالدين والمولودين وان علوا
وان غفلوا وكذلك الى زوجة وان كانت فقيرة ولا يجوز للملاة دفع الزكاة
الزوجية وهو فقير وكذلك الحكم في الفطرا والكفارات والندى والشر
الاخص معدن او كثر وجب يجوز دفعه الى هؤلاء وغير الوالدين والمولودين

من ذوي الرحم المحرم يجوز الصرف اليهم اذا كانوا فقراء **ط** فالحاصل انه
لا يجوز الدفع الى اولاده واولاد اولاده من قبل الذكور والاناث وان كانوا
مخلوقين من مائه بالزنا وان سفلوا ولا الى والدته واجداده وجداً و
ان علوا من قبل الاباء والامهات ويجوز للسائر رتبة نحو الاخوة
والاعمام والعلمات والاحوال الحالكه ولو دفع الى اخيه ولها عاز وجها
مهر يبلغ نصاباً ان كان الزوج مليئاً مقراً ولو طلبت لا تمتنع عن الاداء
يجوز صرف زكوة اليها وان كان فقيراً او غنياً الا انه لا يعطى لو طلبت جاز
الفرد اليها **ف** ويسد في الصدقات بالاقارب ثم الموالي ثم الاجيران **ط**
واذا اراد اداء الزكوة الواجبة قالوا الافضل الاعلان وفي التطوعات
الافضل الاخفاء **ط** رجل دفع الزكوة الى ابنته كبرية لرجل ولها زوج وريثان
يجوز على الاصح **ط** والنسبة شرط لقبول الصدقة والسلام الاعمال باينات
فلو تصدق من غير امره لا يجوز عنه ويجوز عنه نفسه ولو تصدق عاظم ان
فقير ثم تبعه ان غني فمعه اعتلته او جهه في وجهه عاظم حتى يظهر خطأه
وفي وجهه الغف او حتى يظهر سوايه وفي وجهه اختلاف فيه فلو دفع زكوة ماله
المدجل ولم يخط به بالشيء وقت الدفع ولم يكن في امره فهو على الجواز اذا
ظهر انه ليس بمجمل للصدقة فصرفه اليه او اراه في صف الفقراء فادفع فان ظهر
انه كان محلاً للصدقة جاز وكذا اذا لم يظهر حاله واذا ظهر انه لم يكن محلاً فانه يجوز
ويستقط عنه كان ظهر انه ابوه او ابنه او هاتم او ذي ولو ظهر انه عبد او مكاتبه
او غيرهما او ام ولد او مستعانة لا يجوز وعليه الا عادة **ط** رجل دفع زكوة ماله
الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد فقير او الصبي او امراته وهم خارج
جاز ولا يملك لنفسه شيئاً ولو ان صاحب المال قال انفع حيث تشئت لاني

نفق

لنفسه ولو ان صاحب المال وصي بالزكوة ولحق فانه يبداء بما يدر
رجل دفع الى رجل درهم ليتصدق بها على الفقراء تطوعاً فلم يتصدق بالماضي
حتى نوى الامر عن الزكوة من غير ان يتلفظ به ثم تصدق بالماضي جاز عن الزكوة
وكذلك لو امره بان يعتق عبداً ففعل ثم نوى الا عتق المكاتب قبل اعتقا
الماضي من النكاح رجلان دفع كل واحد منهما زكوة ماله الى رجل مؤدب عنه
فخطأ مالهما ثم تصدق من الوكيل وكذلك لو كان في يد رجل او خلفه متخلفه
فخطأ ماله او اتلف وكذلك التمسار والطمأن الا في موضع يكون الطمان
ما دون ما بالخطأ **ط** والا فضل جوف الزكوة الى اخوة الفقراء واخواتهم واولاد
اخوتهم واخواتهم مسلمين ثم الاعمام الفقراء ثم الماخوار وخالاتهم ثم الى ذوي الجاه
الفقراء ثم الى جيرانهم ثم الى اهل كتبه ثم الى اهل دهره **ط** ويجوز دفع القيمة في
باب الزكوة والنفوس والنذور والكفارات **ط** رجل مال في غير زكوة في غير
المهر الذي هو فيه فانه يهر كغير الزكوة الى الفقراء الموه الذين في المداون المسهر
الذي هو فيه وفي الوصية للفقراء تصرف الى فقير البلاء الذي في الميت اذا كان
المالك في موضع وانما في موضع آخر فالمعتبر مكان المالك حتى يعرف الزكوة الى الفقراء
موضع المال لان سبب الوجوب المالك محل الوجوب من عليه فوقع التصدق في
المالك محل اقامة الواجب والمعتبر في صدقة الفطر مكان من عليه
من لا يحل له الصدقة الافضل ان لا يخذل فقير المسكين لكن هذا اذا كان
يؤدى من بيت المال فان كان يؤدى من غير بيت له جاز وان لم يكن من مورت لكن
من غصب نفسه ان كان لم يخط يدهم اخيراً وان خطا لا يمس به لانه صار ملكاً
بخط **ط** العاشر هو من نصب الامام على الطريق ليا خلفه للصدقات
من التجار مما يدون به عليه عند اجتماع شرائط الوجوب وبما يتبعها

من المصوص في اخذ الجبل العشر ومن الذي ينفق من الحربي العشر
 فان علمنا انهم ياخذون منا اكلوا واخذوا منهم منكم والاصل في
 روي ان عمر بن الخطاب عنده لما انصف العشار قال لهم خذوا ما يملك المسلم من العشر
 وما يملك بالذي ينفق قال عمر بن الخطاب قال مثل ياخذون منا فان اعطاكم من
 وذلك بمحض من الهابة من غير ان لم ياخذوا منا لم ياخذ منهم لانا اجمع
 بالمسامة ومكارم الاخلاق وان اخذوا الكل اخذنا الا قدر ما يوصله اليها من
 وان اخذوا منا اقل اخذنا منهم كذلك فمن اكرمهم احوال العواقر في الدين
 او قال اوسيت الى عاشر آخر او الى العواقر وحلف صدق اذا كان عاشر
 آخر اما اذا لم يكن فلا تصدق لظهور كذبه وكذا في السوائم الا في دفع العواقر
 لانها على وجه خلاصة لم تها وهو امين والقول قول الامين مع اليقين وكذا اذا
 تاه هذا المال ليس في اولين التجارة وحلف صدق ولا يشترط اخراج البراة
 على الامم والمسلم والذمي سواء وان مر الحربي بقاشر ثم مرقه لغري ثم يشره
 حتى يحول احوال وان مر بعد احوال عشرة فانيا وان عشرة خرج الى دار الحرب
 ثم خرج في يومه ذلك عشرة ايضا لان المعصية قد استقضت بالرجوع الى دار الحرب
 وبالعود اليها ثبت عصية جديدة ولا ياخذ المسلم ثانيا في حوله واحد وان
 كثر الحدود ولا تصدق الحربي الذي يحوار في يقول انهم انتهت اولادهم
في النذر رجل قال ان نجوت من هذا الغم فلتد علي ان تصدق بعين
 الدراهم خيرا ثم اراد ان يتصدق بالقيمة لا بالمعبر جلد رجل في يديه دراهم
 فقال له علي ان تصدق بعين الدراهم فلم يتصدق حتى هلكت سقط النذر
 والله لم يهلك وتصديقها جاز ايضا ولو لم يكن منفعة فصل الى من ملك
 فلتد علي ان تصدق بها فوهب له فلتد شيئا كان عليه ان يتصدق به كالواحد

والا فليخبر

وان لم يملك شيئا لكن اذن له ان يأكل من طعامه فليس عليه ان يتصدق شيئا ولو قال
 ان فعلت كذا فاني صدقة في المساكين ولم يدون على ان لا يخرج من الدين
 في النذر ولو قال مالي صدقة في عاقر اهلكه فتصدق على فقير او بركة اخرى جاز
 لان الضرر بالغير اضر من النذر الى الله تعالى فلم يختلف المحقق في قبوله كالنذر لانه
 يوم او صادق بركة فصام وصلى بركة اخرى جاز عندنا رجل قال كل اكله
 فلتد علي ان تصدق بدراهم عليه بكل بركة درهم لان كل بركة اكله ولو قال
 كل ما شربت الماء فلتد درهم كان عليه بكل بركة درهم ولا يلزم بكل مصيبة درهم
في صدقة الفطر يحتاج هذا الى مونة خسة ان شاء على من يجب
 ولا جرم من يجب وفي اي وقت يجب وماذا يجب وكلم يجب اما الاول
 صدقة الفطر فلا يجب الا على المسلم الغني والغني الذي هو شرط الوجوب
 الفطر ان يملك نفقا او مالا قيمته قيمة نفاه فاضلا من مسكنه وشيائه
 واثائه وفسه وسلامه ولا يعتبر فيه نصف الثناء ولم يكن عليه دين وقد دار
 الكفاف ان يكون له دار يسكنها وان كان يباوي ماله عظيم وخادم يخدمه
 ومناع بيت يتأث به وشيائه يسوقها **ط** وما زاد على الدار والدرهمات
 انما من الشيايب يعتبر في الغني وكذا الزيادة على فسيده للغازي والزيادة
 على الواحد من الدواب لغير الغازي من فرس او حمار لدهقان وغيره وكذا
 الخادم وكتب الفقهاء اهل ما زاد على النعمة من رواية واحدة وفي النقص الاحاديث
 ما زاد على الاثنين ومن المهاجرين بحسن القراءة ما زاد على الواحد
 وكتب الطبري والادبي في النقص ما اعتبر في الغني والزرار ما زاد على ثورين
 والاربعاشين ويعتبر قيمة الكرم والضيعة ولو شترى قوت سنتين او
 نصايا الظاهر انه لا يعد ذلك من النعمة واذا كان له دار لا يسكنها وبناؤها

اولها جرد ما يعبر قيمتها في الفنا وكذا اذا سكنها ونفصل عن كسناه
 شي بغير قيمة الفاضلة في التصرف ويتعلق بهذا النص احكام وجوب صدقة
 الفطر والاصحية وحرمه وضع الزكوة فيه ووجوب نفقة الاقارب
 ويجب الصدقة على الصبي والمجنون اذا كان لهما مال في يدهما او يورثهما او يورث
 ابويهما او جداهما اذا لم يكن اب ولا وصي اب ولا وصي اوصيه او وصي جداهما
 بعد تيمم اوصي نصيب القادر لهما ولو كان الاب غنيا يجب على الاب قلو اوصي
 من لهما خمسة ولا يجب صدقة فطر رقيقهما عليه ويؤدي من لهما وليس
 على احد صدقة اولاد اولاده وان كان الاب ميتا وليس عليه ان يؤدي في
 زوجته ولا عن ابوين وان كان في عياله ولا عن اولاده الكبار ولا عن اخوته
 النصارى ولا عن قرابة وان كان في عياله وعلى من يجب
 ويؤدي في نفسه اولاده النصارى ويؤدي عن مملوك للخدمة مسلما كان او
 كافرا وعن ندرته وامهات اولاده ولا يجب عن عبيد للتجارة ولا عن
 مكاتبه ولا يؤدي المكاتب عن نفسه المملوك حقيقة واذا عجز المكاتب
 ورد في الرق لا يجب على المولى ثلثه السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان
 للخدمة ولا يؤدي عن الابن ولا الموصي المحض والذمي لا يثبت له حلف
 النصيب فان عاد الابن من الاباق او رد الموصي عليه بعد ما فرغ يوم
 الفطر كان عليه صدقة ما يفر ولا يؤدي عن عبيد الماسور ويؤدي عن
 الموصول اذا كان فيه وفاه ويجب عن عبيد المستاجر والمادون وان
 كان عليه دين متروك والعارية والوديعة ولا يجب عن عبيد المادون
 وان شتر له المادون للخدمة ولو اوصي بخدمة عبده (رحل وبرقية
 الاجر قصرة العبد على المولى بالرقية دون الخدمة ولا يجزيه لجل اولاده

الجار

ولا يجب لجل اولاده الكبار ولا عن نوافل الصغار وصدقة الفطر
 محلها بالمونة والولاية فكل من يلزمه مونة بولاية عليه يجب ان فلا
 طحا اصله يجب عليه صدقة الفطر خمسة نفر عن نفسه وعن ولده الصغير
 ذكر او انثى الا اذا تزوج ابنته الصغيرة وسلمها اليه ثم جاء العبد لا يجب عليه
 وعن عياله وام ولده وعذبه ولو كان عبد ابنته وبين اخر لا يجب عليه احد
 منها صدقة الفطر لو كانت جماعة عبيده ولما بينهما لا يجب عليها صدقة فطرم
 ولو كانت جارية بينهما جاءت بولد فادعيا معا فيكون الولد ولدهما والجار
 ام ولد بينهما ولا يجب عليها صدقة فطر لهما ربة لكن يجب على كل واحد منهما صدقة
 فطر الولد كما سئل **طحا** ولو تشرى غير ابنة اكليل البايغ او المشتري او المملوك جميعا
 او شتر طائفة لم يفرغ فريدم الفطر في ربة انما كان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع
 يجب على المشتري وان نفع فطر البايغ ويؤدده المشتري على البايغ بخياره وروية
 او عيك ربه قبل القبض في بطلان البايغ وان ربه بعد القبض يجب على المشتري ان
 شتر اشرى فاسد فانه يظان مريوم الفطر وهو غير البايغ بصدقة الفطر على البايغ
 لان البيع الفاسد لا يرفع الملك للمشتري قبل القبض وان كان في يد المشتري وقت
 طلوع الفطر فصدقة الفطر موقوفة له ربه فطر البايغ وان تفر في المشتري وجبت
 عليه قيمة فطر المشتري **طحا** والعبد المجهول له ان كان مبيعة فطر المارة قبضته او
 لم يقبض لانها ملكة بنفس العبد وهذا جاز في قبض القبض وان طلق قبل القبض
 ثم مريوم الفطر ان يكن المهر مقبوضا فلا صدقة على احد وان كان مقبوضا فكل من سئل
 الاصح والعبد المعلق عنه يجزي يوم القتل اذا عتق يجب على المولى **طحا** ويؤدي صدقة
 الفطر عن نفسه حيث هو وعنه عبيده حيث هم وامامان وقت الوجوب لا يجب بطلان
 من يوم الفطر فان كان كافرا فاسلم قبل طلوع الفجر او كان فقيرا فاستغنى قبل طلوع الفجر

ففقط الفجر وهو لم اذ في بيته صدقة الفطر ولو لم يكن بعد طلوع الفجر لم يستحق
 بعد طلوع الفجر فلا يجب وكذا اذا دلل له فلا بد بعد طلوع الفجر او مطلقا
 بعد طلوع الفجر لا يجب صدقة الفطر وحاشا ان يجب انما يجب بعد اربعة
 اشياء من الحنطة والشعير والتمر والزبيب وما مقداره فان ادى من الحنطة فيكون
 نصف صاع والتمر اربعة اشياء وكذا من الدقيق والسويق او الزبيب فيصير صاع
ف والزبيب بمنزلة الشعير وهو الصميم ومن الشعير صاع ومن التمر صاع وان ادى
 من غير هذه الاشياء التي ذكرنا يؤدى على اعتبار القيمة كالحنطة ولا تطاف ولو ادى
 اقل من نصف صاع من الحنطة تب ويصاعا من الشعير فكان صاعا من الشعير لا يجوز
 والصاع ثمانية ارطال مما يستوي كيله ووزنه نحو العدين والتمني فان كان صاع
 فيه ثمانية ارطال من العدين والتمني فهو الصاع الذي لا يفي الحنطة والشعير هذا
 اذا عطي بالصاع واما اذا عطي من غير هذه بالوزن يجوز **و** اداء القيمة
 افضل من المنصوص عليه الفتوى لا شافى الحاجة الفقيه والاحوط الحنطة بغير
 عن اختلاف **ط** والتعجب انهم بعد طلوع الفجر قبل الخروج الى الحيا ولا يقطع بالخير
 وان تبعدت الدعة وطالت ولا يكره ان يخرج ويجوز تعجيلها اذا دخل شهر رمضان
 وعليه الفتوى رجل لا ولا دعة فله الحنطة لا لاكل واحد منهم حتى يعطى من
 الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير ينتهم يجوز عنهم ومن هذه الصدقة يجوز فالتعجب
 وقد بينا **و** اذا انطأ الى زواجر في رمضان لا يطل عن صدقة الفطر لان **ي** يجوز
 سرجوني وقت الوجوب في حقهم وهو مطلق الفجر في يوم الفطر اذا وجبت صدقة الفطر
 سبب ولله بغير مكانه ورجح محل الوجوب وعليه الفتوى **ك** اعلم ان واجبا
 الاسلام صدقة الفطر نفقة ذوي الارحام والوتر والاضحية والقرع
 وخدمة الوالدين وخدمة المرأة لزوجها **هـ** وجملة ما يجزئ بيت المال من الاموال

اربعة انواع منها الصدقات وهي زكاة السواك والعشور والاي مرتبة
 السلم على الثمر ونوع آخر ما اخذ من نخس الفائم والمطاون والكار ونوع
 آخر ما يؤخذ من خارج الارض وجزيرة الروس وما اخذ من الثمر من المست من ثمر
 اهل الحرب وتجار اهل الذمة ونوع آخر ما اخذ من ثمر الميت الذي مات
 ولم يترك وارثا فحمل نوع الاول ونوع الصدقات ما ذكرنا وحمل نوع الثاني
 الا صنف الذي ذكره احمد سدي يقول واعلم ان ما غنمته من ثمر الاية
 قسم الله تعالى وهم رسول الله عليه السلام واحد وسهم الرجل سقط ميتة
 وسهم ذوي التوبة سقط وهم قراة رسول الله عليه وسلم عليه وارثه
 فخير في اليوم الى ثلثه اضافة اليها ما كان عليه من السبل فحمل
 النوع الثالث وهو الخراج وجزية وغنم يعرف له في الرباط والعتايط
 والجسور وكذا الغنم وكري الانهار والعتايط وكحيون والغوات والوجلة والي
 ارض القضاة والولاة والمحسبي والمخشي والمعلمين وارزاق القضاة و
 يعرف الى صدقات بلان في دار الاسلام على العصور وقطع الطريق وحامس
 ان هذه النوع الثالث يعرف له عمارة الدين وصلاح دار السلام والمسلمين و
 النوع الرابع يعرف له نفقة المرفيع في اوتيتهم وعللهم وهم فقراء والي
 الكفلاء الموجهة القدر المال لهم والنفقة للفقير وعقل جارية والنفقة
 هو ما جازع الكسب وليس لمن يقوم على نفقة الواجب على الاثمة
 والولاة والسلاطين افعال الحقوق الى اربابها ولا يجزئها عنهم ولا يكل
 لهم منها الا مقدار ما يكفيهم ويكفي اعوانهم وما لا يفيهم منه وينبغي لهم اذا جمع
 المال عند من ان يوصلها الى اربابها ولا يعلوها كنوز او ان تفضلت الى ارباب
 بعد ائصال الحقوق الى اربابها قسموها بين المسلمين وان تفرغوا من قسمتها

صوم ليلة مطلق الامساك يقال صامت الشمس اذا وقعت في كبد السماء
وامسكت عن الريب بغير الزوال وقال النابتة خيل صيام وخيل غرضه
ان يمسك عن الرعي وغيره كما كان السير وفي الشرع عيادة عن مسك
وهو الامساك عن المخطرات الثلاث بصفة مخصوصة وهو قصر القرب
من شخص مخصوص وهو المسلم بصفة مخصوصة وهو الطهارة عن الحيض
والنفاس في زمان مخصوص وهو ما في النهار من طلوع الفجر الثاني الى غروب
الشمس وهو بصفة محكية يكون جاهدتها ويفيق تأكلها تنبت رقيقة بلكة
وهو قول قول في شهر شهر فليصوم وقوله كتب عليكم الصيام وباسننه وهو
توابعه الصلوة والسلام صوموا ثمروا وعليه اجزاء الائمة وحببت وجوب الشهر
لاضافة اليه يقال صوم رمضان وتكرار بقا الشهر وكل يوم سبعة وجوب
ان وصوم رمضان رقيقة على كل مسلم عاقل بالغ اداء وقضاء و
صوم النذر والكفارات واجزها وما يراه نكاح وصوم العيون واما التمتع
حوام جس الصيام على احدى عشرة نوعا ثمانية منها ثبت بالكتاب اربعة منها
متابعة واربعه صاحبها كماله من اتباعه وان شاء فرق وثلاثة منها ثبت
بلاسنه واحدا لاربعة المتابعة من القرآن صوم شهر رمضان وحببت متابعها
بقوله في شهر شهر فليصوم الشهر متتابعين والاربع والعصوم متتابع
بشأن الشهر ومنها صوم كفارة القتل بقوله في شهر رقيقة لمن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فوجبه الله ومنها صوم كفارة اليمين ثبت بقوله وصيام
ايام وفي رواية ابن عمر ثلثة ايام متتابعات واما الاربع التي صاحبها باختيار
بين المتابعة والتوقي منها قضاء رمضان ثبت بقوله في شهر كان علم

مرضا او على سفر فاعاد من ايام اخر اطلق ولم يقيد بالتابع ومنها
صوم القديس عن الحلق ^{بهر} فمن كان منكم مريضا او سافرا من شهر رمضان ففطره ^{بهر} راحة
اطلق ولم يقيد به ومنها صوم المعتقة وجب بقوله ثم لم يجد فصيام ثلثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم اطلق ولم يقيد ومنها صوم جزاء الصيد وجب
بقوله او عدل ذلك صياما اطلق ولم يقيد واما الثلثة التي ثبت بالسنّة
منها كثرة الفطر في رمضان ثبت بحجج الاثر والى الموقوف في صوم النذر
والنذر ^{بهر} وجهاين اما ان يوجب صوم شهر بعينه او غيره بعينه ولا يخلو اما ان يوجب
متابعا او متوقفا اما اذا اوجب على نفسه صوم شهر بعينه او اياها بعينها
فيلزم ان يصوم متابعا ذكر المتابع او لا لان ذكر المتابع في ايام بعينها
لغرضه ولو اقل يوما اقتضاه ولا يلزم الاحتياط وان اوجب على نفسه صوم شهر
بغير عينه ان ذكر المتابع او انوي يلزم متابعا المتابع وان اقل يوما استقبل
واعلم بذكر المتابع ولم يذم فهو بائنا راحة وتابع وان شاذ فافق ^{بهر} وان كان
صوم القطوع قال ثم يحتاج من عليه الصوم ان ينوي ذلك في ليلة كل يوم او
فيما بعدها من ذلك اليوم فيما بينه وبين الزوال والصوم على غير هذا يومين
وصوم دين قصور العين ثلثة رمضان والقطوع والنذر يصوم يومين
وحاشا لصوم دين قصور العين يجوز منهية قبل الزوال ولو نوى من
الليل افضل وصوم الدين لا يجوز الا بنية في الليل كقضاء رمضان والكفارة
طلب الحلال فان نوى فطر وجب الصوم وان لم يبرح الحرام ثلثة نوا
ثم يستقبل الصوم ^{بهر} ونهاية الواجب على الحلال رمضان مقبولة اذا كان قادرا
صالحا بافقا على ما كان او عبدا ذكرا كان او انثى وكله استهادة الواجب على

شهادته الواحد وشهادته المحرور في القدر بعد التوبة في ظاهر الرواية
وهذا اذا كانت بالساعة علة **ق** ولا يشترط الدعوى والظن الشهادة
في هذه الشهادة كما في سائر الاخبار **ح** حتى لو شهدوا عاذاً من غير دعوى
احد لم يثبت الشهادة **ط** وهذا في هلال رمضان اما في شهادة القطر الاصح
فيمنع لفظ الشهادة **ط** والاتفاق وتبين المخرج الخارج المعرف بشهادة الواحد
على الظاهر **ح** وان كانت مصححة لا تقبل شهادة الواحد على روية الهلال المعرف
وانما تقبل شهادته من يقع العلم بشهادته **ح** وهو موقوف الى رأي الامام من غير تقدير
صحيح **ح** وسواء كان الواحد راى خارج المساء او في المساء على مكان مرتفع لا
تقبل على ظاهر الرواية **ح** واما هلال الليل فان كان بالساعة علة لا تقبل
الشهادة على جليلين او رجلين او اثنين ونحوه فافيه كونه واحد والظن الشهادة
ولا يشترط الدعوى **ق** ولا تقبل شهادة المحرور في القدر فيه وان تاب
ح وان كانت مصححة لا تقبل الا قول اجماع كما في هلال رمضان وهلال ذي
الحجة كلفظ في ظاهر المذهب **ح** واذا شهدوا على هلال رمضان في اليوم
الثاني عشر من ايامهم راوا هلال رمضان قبل صومهم بيوم انه كانوا في هذا الشهر
ينبغي ان لا تقبل شهادتهم لانهم لم يصبوا على حق عليهم وانما جاءوا من مكان
بعيد جازت شهادتهم لفقد التهمة وشهادة الاثنين في القطر والاشهر انما يثبت
اذا كان بالساعة علة او كانت مصححة وجاءوا من مكان آخر **ق** والجمع في كل
بين **ط** واذا ثبت في بلد لا جميع الناس **ح** فلو راوا اهل المغرب هلال
رمضان في الصوم على اهل المشرق والمغرب لا خلافاً لظاهر المذهب في الرواية
ح اذا راى الامام هلال نوال وحده لا ينبغي له ان يخرج ويأمر الناس بالخروج
لكان الاشتباه **ح** رجل راى هلال نوال وحده وهو ممن يقبل شهادته فانه

ينبغي

ينبغي الصوم ولا يفتقر في السر وجعل راى هلال القطر رمضان وحده
فلم يقبل شهادته كان عليه ان يصوم فان افطر كان عليه القضاء دون القضاء
وان راى هلال رمضان وجعل ولم يقبل شهادته كان عليه ان يصوم فان
افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة **ق** وان افطر قبل ان يروى الفجر
عليه بتمتدته الصحيح انه لا يجزى عليه الكفارة **ق** ومن راى هلال رمضان في السفر
وليس هناك فطر كان الرجل يفتقر يصوم اليه بقوله وفي القطر ان اظهر عدلان
جروا في الهلال لا باس بان يفتقر اذا صاموا ثلثين يوماً بشهادة واحد علم روا
هلال نوال لم يفتقدوا حتى يصوموا يوماً ثلثين يوماً فانظروا لا فطر واشتبه
واحد وشهادة الواحد لا يصلح علة في الفطر **ق** وان كانوا صاموا بشهادة جليلين
افطر واذا صاموا ثلثين يوماً ولو صام اهل بلد ثلثين يوماً لم يروى اهل
بلد اخرى شهادته من يوم المروية فعلم في صام ثلثين يوماً فقبلهم قضاء
يوم ولا علة لا خلافاً لظاهر المذهب في ظاهر الرواية **ق** اهل بلد في اهل بلد
فصاموا ثلثين يوماً فشهدوا جماعة في اليوم التاسع والعشرين ان اهل
بلد كذا راوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلهم يوم فصاموا وهذا اليوم ثلثين
من رمضان فعلم بروى الهلال في تلك الليلة والاشهر مصححة لا يباح الفطر على
ولا يترك الزاوية هذه الدلية لان هذه جماعة لم يثبتوا بالرواية ولا على
شهادة غيره وانما كانوا روية فم فم فلا يلتفت الى قولهم **ح** اذا شهدوا
عندنا من اهل بلد على ان قاضي بلد كذا شهد هذه من زمان برواية
الهلال في ليلة كذا فشهدوا ثلثين يوماً فشهدوا هذا القدر ان يقضي شهادتها
لان قضاء الفاضل حجة **ق** اذا راوا الهلال فاجل الزوال او بعد لا
يصام به ولا يفتقر وهذه المدينة المستقبلة هو المختار **ح** فلو راى هلال نوال

في يوم آخر من رمضان في النفا وقبل الزوال او بعد فظن ان عدة الصوم
 قد انتهت فافطر على ما ينبغي ان لا يجب الكفاية **ج** شهر رمضان اذا جاء يوم
 ويوم فطره جاء يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم يوم وقفة اليوم الاخير من شهر رمضان
 التخصيص في هذا اليوم وما يروي ان يوم تحررك يوم صومك كان وقع ذلك العام
 بعينه دون الابد لان في اول رمضان المذقة ذي الحجة ثلاثة اشهر قبل ان ياتي
 يوم الخرم للصوم الا ان يتم شهر من الثلاثة وينقضي الاضداد فيتم
 الشهر الثلاثة ما ذكره واذ نقصت الشهور الثلاثة او شهران يقدم عليه فلا يصح
 الاعتماد على هذا **د** اذا سلمت في غير وقت وجب ولم يعلم ان عليه صوم
 رمضان لا يلزم بالغيره واحده من الزمان غير عدل **هـ** وفي فتاوى
 في فتاوى من جاز في الصوم بخياره جليلة العدين ابو رجل واحدا في وجوبه كان
 سلم في ذلك السلام فحله قضا وما مضى بعد السلام علم بذلك ولم يعلم
 اذا اشتبه على الكبر المسلم في ذلك شهر رمضان فحق في شهر رمضان ان كان
 هذا الشهر قبل رمضان للبحر وان واقف رمضان يجوز وكذا اذا كان بعد
 رمضان **و** وهذا اذا نوي ان يصوم ما عليه شهر رمضان حتى يجوز ذلك
ز وهذا انما يجوز اذا صام شهر رمضان في العود وصدية الايام
 للقضاء اما اذا وقع الصوم في نوال اذا كان نوال انقص شهر رمضان يوم
 يقضى يومين يوما لاتمام العود ويوما لا لكان العيد وان وافق صوم شهر
 ذي الحجة وهو التقوى من رمضان بيوم يقضى خمسة ايام ايضا يوما للقضاء
 العود واربعة ايام ليوم النحر وايام التشرع في رجل اجمع مظهر في اول يوم من
 رمضان واصبح الناس صاموا الناس برؤية الهلال او بعد ثم شعبان
 ثلاثين يوما ثم يحسبون والرجل سيئ وعليه القضاء دون الكفارة وان صام

الذي

الناس من انما هم حسيون وهذا الرجل حسن ولو اصبح وهو صائم في اول يوم
 رمضان والناس فظن ان ان صام بقوم ونية الحلال او بعد شعبان ثلاثين يوما
 فهو حسن والذات حسيون وعليه القضاء وهو الكفاية وان صام جزءا فافطر
 ميسر وهو حسن **ح** رجل من في رمضان ثم افاق بعد صوم شهر رمضان
 من رمضان كان عليه قضاء الشهر الذي صام فيه وقضاء الشهر الذي افاق فيه
 وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين الماضية وهذا اذا افاق قبل الزوال
 اما اذا افاق بعد يحل كانه لم يبق في هذا الشهر وهذا اذا بلغ عاقلة ثم
 جنى اما اذا بلغ مجنونا ثم افاق في رمضان يلزم القضاء على الاصح رجل من
 في رمضان كله فليس عليه قضاء وان افاق شيئا منه فعليه القضاء **د** وان
 عليه في رمضان كله فعليه قضاءه وان اغمى عليه في اول ليلة من رمضان عليه
 القضاء في يوم تلك الليلة وهذا اذا نوي في تلك الليلة قبل الاغما غلام
 بلغ في النصف من رمضان في نصف النهار لا ياكل بقية يومه ولا يصوم عليه
 من شهر وان اكل في ذلك اليوم لا يلزم القضاء وان كان ذلك قبل الزوال ولم
 يكن اكل شيئا فتوى الصوم قبل الزوال لا يجوز قصور عن الفوف بل عن القطع
 لانه كان اهلا للمطوع في اول اليوم والمجتهد اذا افاق قبل الزوال ولم
 ياكل شيئا ونوي جازعه الفوف لان المجنون اذا لم يتوعد يكون بمنزلة المرن
 فلا يمنع الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجوبه في الكمال
في النية لا يصح الصوم الا بالنية فضا كان او نفلا ولا يلزم النية
 لكل يوم والصوم في زمان متعين بغيره ان كان كصوم رمضان او تعيين
 العيد كالصوم المنذور في يوم بعينه والصوم ان يجوز ان بالنية قبل ان تقضى
 النهار والارب الثاني ما لا يتعين قضاء رمضان والكفارات

والمنذر والبعينه وان لا يجوز الاستيثاق النية **ط** ويجوز الصوم عطلق النية
وبالنسبة قبل الزوال ونسبة صوم آخر والمنذر المعين نهي عطلق النية ونهي القطع
وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء والمنذر المطلق والكفارة لا يجوز نية
مطلقه والنية ان يعلم بقلبه انه يصوم ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان
وليسبت النية بالليالي **ط** لا خلاف في اول وقتها وهو زوال الشمس
فلو نوي في قضاء ان قبل زوال الشمس ان يصوم فذلك النية **ط** والنية بالليل
افضل في صوم يجوز فيه النهار المقيم والمساافر اذا نوي في رمضان من
واجب آخر كان صوم عانوي وان نوي القطوع فقير روايتان ولو نوي
قضاء رمضان والتطوع كان غير القضاء لانه اقوي وكذا لو نوي القضاء
وكفارة الظهار كان غير القضاء لان القضاء اقوي لانه حق استحقا وكفارة
انظر وحقه كل صوم لا يتاوي الاستيثاق بالليل كلقضاء ان نوي مع طهره
جاز لان الواجب ان النية بالصوم لا تقيد بالنية القطعية النهار لا يخطئ
ولو اوجب على نفسه صوم يوم بعينه فقام ذلك اليوم نية القطوع يكون عاوجه
على نفسه ولو نوي قبل زوال الشمس يكون صائما غدا ثم قام او اخر عليه او
غفل عن زوال الشمس لم يفسد صومه وان نوي بعد زوال الشمس جاز **ح** رجل
نوي في الليل ثم بدا له في الليل ان لا يصوم وغرم على ذلك شيئا من الفدية
لا يجوز صومه لان عزيمته انتقضت بالرجوع **ح** واذا وجب على ان
قضاء يومين في رمضان فادار ان يقضيهما بنوي اول يوم وجب عليه وان لم
ينوجاز وان كانا من رمضان بنوي قضاء رمضان الاول وان لم ينو ذلك
الصحيح انه يجوز **ط** اذا افطر في رمضان متعمدا وهو غير فقام احدا وستين
يوما للقضاء والكفارة ولم يبين اليوم للقضاء جاز ذلك **ف** اذا ارتد رجل من

الاسلام في اول يوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام ونوي الصوم قبل الزوال
فموصاهم وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة **ط** من نوي او سافر نويا
بعد طلوع الفجر يجوز **ف** ولو قال نويت ان شاء الله تعالى غدا فصمت
نيته فهو الصحيح **ط** ويوم الشك هو يوم شك فيه انه من رمضان او من شعبان
خبره الصوم نية رمضان فان صام ثم ظهر انه من رمضان اجزاه وان ظهر
انه من شعبان كان متطوعا وان افطر لا قضاء عليه وان نوي عن واجبه
كره فان ظهر انه من رمضان كان من رمضان كالوصام رمضان نية واجب آخر
الا اذا كان مسافرا فيقع صوم عانوي وان نوي القطوع يوم الشك الصحيح انه لا يكاد
بذلك فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعا
فان افطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزما وان نوي الصوم من
رمضان كان غلاما من رمضان وان كان من شعبان فموصاهم عن القضاء او
عن واجب آخر فهو مكروه فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه
لان نوي الصوم على كل حال ونية الصوم يكفي لجواز الفطر وان ظهر انه من
شعبان لا يسقط الواجب عن ذمته ويكون متطوعا وان افطر لا قضاء
عليه **ف** والتغفل فيه احب اجماعا وان ائقن صوما معتادة ولا يصوم
انحو امر بالمعصية والتاخير ويفطر غيرهم بعد الزوال وان لم يلمس نية شك
لا يصام الا انفلت **ف** فان وقع الشك في يوم انه يوم بركة او يوم الخوف الفضل
في الصوم انما يقع الشك بلحد الامر بين اما انه لم يره هلال شعبان فالتيسر عليه
انه اكله شعبان او لا واما ان يشته روية هلال شعبان وصوته يستوي
طرف العلم ولا يثبت في الاثباتين احدهما عن الآخر **ح** ويوم الشك هو يوم الاجز
من شعبان الذي يحتمل انه اول رمضان او اخر شعبان **ط** وقيل يوم الشك

هو اليوم الذي به يتم التلون من المصوم او لم يصوم الحلال لاستئذان السماء
بالعام **ح** وانما يقع التلون من وجهين اما ان غم هلال رمضان فوق السك
في اليوم التلويح انه من شعبان او من رمضان واما ان غم هلال شعبان فوق
السك انه اليوم التلويح او من شعبان والتلون **ح ما يفسد الصوم**
وما لا يفسد الصوم هو الكفا على الفطرات تترعا في وقت شرط اصل
ما يفسد الصوم على نوعين احدهما يوجب القضاء دون الكفارة والثاني يوجب
القضاء والكفارة اما الاول اذا جامع مكرها في نهار رمضان على القضاء دون
الكفارة وكذا اذا قبل ارامه بشهوة فامني او من شهوة فامني على القضاء
دون الكفارة **ح** والآخر من يفسد الصوم فيجب القضاء وان اكل مكرها
او مخطئا بان يعضض فوصل الماء حلقه او كان نائما فوصل الماء في حلقه وان شرب
او المجنونة اذا جامعها زوجها او اوجع رجلا او عنت الحائض على الجبال
من الجماع في نهار رمضان وانزلت او اوجع قبل طلوع الفجر فطلع ثم اخرج او امني
بعد الصبح او تحقنت وان كان لبنا وكذا السعوط والوجور والقطر في
الاذن او دخل معه عرق جهته او دم رعا فحلقه او عمل عملا ابريسم فادخل
الابريسم في فيه فخرجت خثرة الصبح او صوته او حمرته واختلط بالريق
فصار الريق اخضر او اصفر او احمر فاشبع وهو كرمومه او اكل الصائم
ملا يؤكل عادة كالحصاة والنواة والقطن والتراب والكاغد والبراق
الذي جعل يعلقه ثم ابتلعه والسفرجل اذا لم يكن ملد كاهن مطبوخ
والجوزة الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس او اكل ناسيا فقال له رجل هنت عام
وهذا شهر رمضان فقال لست بصائم واكل شربا انه كان صائما او استقار
ملاء فيه او جوعت نائمة او لم ينق غير رمضان كله صوما ولا فطرا او وقع

نقطة

قطرة من السج او المطر في الصائم او الدم اذا اخرج من الاسنان ودخل
حلق الصائم ان كانت الغلبة للدم او كانا سواء او ابتلع بزاق غيره او اخرج
بزاقه فم عليه وجمع فيه ثم رده لانه فابتلع قطرة او ابتلع الدم من سنان
معد او محضه واكمل او ابتلع لقمة مضغعة او تسحرجا يدين ان الفطر يطلع
او انظر على يمينه ان الشمس قد غربت فاذا انظر على الشمس لم تغرب او شمس
ان الشمس قد غابت وشهد آخر ان انها لم تغرب فطر ثم ظهر انها لم تغرب او شهد احد
على طلوع الفجر وشهد آخر ان انه لم يطلع فاكل ثم ظهر انه كان قد طلع او قال لاراه
انظري ان الفجر طلع او غي طلع فوجعت وقالت غي طلع فاجابها زوجها
ثم ظهر ان الفجر كان طالما او قدم عصره وهو صائم فاحتسب ان صومه لا يبرئه ففطر
بعد ذلك متقدا او اصابه القيح صائما ثم سرفا ففطر وكذا المرأة اذا انقطعت ثم
حاضت او اصبحت اذا انقطعت ثم مرض مرضا لا يستطع معه الصوم ففطر للصوم للضرورة
فد الصوم ولا كفارة **ح** اما الثاني وهو ما يوجب القضاء والكفارة
اذا اصبغ صائما في رمضان فجامع امراته متقدا او بتوارت تحت ثيابه انزل او لم ينزل
وكذا اعلم من جوعت طاعة وكذا اذا اوجع في ربهها او جامع امرته في ربهها
انزل او لم ينزل او عمل عمل قوم لوط اي مع اللطم او اكل متعمدا ما تغذي به
او شربا وهي به كالمغز والاطعمة والكشيرة والادهان واللبان وهذا اذا كان
حيا وكل الغناء والادوية فاما اذا لم يقصده لغير الكفارة وعليه القضاء
كالخمر والمدن وكذا الواكل شيئا من اوراق الشجر او ياكله من كبر في الكرم
في الاشجار وكذا الخيل والمري وماء العصفر والزعفران وماء البخل والبطيخ
وماء القثاء والقثد وماء الزبرجوب والمطر والثلج والبرد اذا نزل ذلك
او اكل طينا يؤكل للعد او اكل الطين الارمني او الطين الذي يغلي في كل

او دقيق الزرة اذا لم يكن او اكل الحنظل كاحي او اكل حبة عنب في مضمها او اكل
 اللوزة او اخوخته الطرية وكذا القندوق والفتق الطرية او اليايسة ومضغها
 او ابتلع بطيخة صغيرة او صليحية او افطر واكرزايه ان شمس لم توب
 او شهدا ثمان على طلوع الفجر وشهدا حزان ان لم يطعم فافطر ثم ظهر ان قد طلع
 او اغتسل فظن ان ذلك فطرة بوصول الماء الى الجوف او الدماغ من اصول
 الشعر فاكل بعد ذلك متعمدا او رخصه القيم فاكل متعمدا او اكل في نهار
 رمضان ثم اكل او اشرب او ادهن ثم اكل متعمدا او شاك فظن ان ذلك فطر
 فاكل بعد ذلك متعمدا او اكل بجمعة ولم ينزل فظن ان ذلك فطر فاكل متعمدا
 بعد ذلك او مضغ لحيه واسكها في فم يبلد حتى نام واللحم في فم ثم انشبه به
 ما طلع الفجر فابتلعها وهو ذاك او اكل خامنتا او اكل ثما غير مطبوخة او شحا
 غير مطبوخة على المختار او اكل الملح على الاصح وكذا الواهل كسرة جز باب او مرق
 بابية او المقيم اذا نوي السفر فافطر او شرب في نهار رمضان ولم يفرط حتى تذكر
 شيئا في منزله قد نسى فرجع الى منزله فاكل شيئا ثم خرج من المنزل او المقيم اذا اكل
 ثم فرا من كان يدع غيب فلما كان يوم اليعاد افطر على قوم ان كان يبيع
 ويضعف في خلاف امر المرأة اذا كان له ان يبيع عادة معرفة فلما كان
 اليوم الذي اول حيضها افطرت ثم لم تحض او اغتصب ظن ان ذلك فطرة
 فاكل بعد ذلك متعمدا او اكل حنظل او اكل حنظل او اكل حنظل او اكل حنظل
 الصوم في الصوم ويكره القضاء والكفارة ولو كان رجلا قدم ليقبل في
 نهار رمضان فاستسقى رجلا ماء فشقه فشر به ثم خيخته ولم يقبل قبل عليه
 الكفارة وكذا اذا جعل الرجل من حنظل الكفارة على القضاء والكفارة
 وكذا اذا جعل امراته في رمضان طوعا نهارا متعمدا ثم اكرهه السلطان على الفجر

لا تقطع

لا تقطع عن الكفارة على الاصح ولو فرغ نفسه من صاير ما لا يقدر على الصوم
 لا يقطع الكفارة هو الصحيح الكفارة اذا لم يقبل الا ان لم يقبل الصوم ثم حاض
 يوم متعمدا الكفارة عليه الصائم اذا اراد ان يقض مع امراته في رمضان
 وليس بينهما ثوب بين كان لا يمس وجهها لا يمس به وان كان ثوب بين
 لان البشارة الطاهرة هي شئنا للفقهاء الصائم اذا عالج ذكره فامتنع من البشارة
 هو المختار لانه وجوبها معنى المرأة اذا علمت بطلوع الفجر وكنت من زوجها
 حتى واقعها الزوج ولم يعلم بطلوع الفجر فعليه الكفارة لان افطارها في
 من شبهة الاباء حة هو الكفارة بافاد صوم رمضان لا غير
فيما لا يفسد اذا اكل او شرب او جامع ناسية لا يفطر فهو
 ولو كان مكرها او خاطئا فسد صومه وان ابتلع بزاقه الذي في فيه او الخيط
 الذي نزل من راسه او الفم او دخل الفم او الدخان او رجع العطر الى الفم
 حلقه او ترطبت ثغفه بيزاقه عند الكلام فابتلعه او خرج الدم من
 أنفه او بيزاقه فابتلعه ولم يقبل طعم او دوى جائفه او امسك
 او دواها بدواءيا ليس وكذا اذا احتجم او اغتصب او نظا الى امره فافطر
 او تفكر فامني او نام فاحتم او جامع بهيمة ولم ينزل او حنظل ولم ينزل
 او نالج بيده ولم ينزل او جامع فينادون الفجر ولم ينزل او كان يبيع ثوبا
 شيئا فدخل حلقه وهو كاره او ناس او متعمدا او خاض الماء فدخل
 الماء اذنه او طعن برمح وان بقي الزج في جوفه او دخل السهم جوفه
 وخرج من الجانب الاخر او اشعل او اغتصب او غلبه القيح او بقي قليله
 قليله او اصبح جنبا او صب في احليله حتى اوى اذنه ماء لم يفطر صومه
 في جميع هذه الصور الصائم اذا افا لا يفطر صومه فان عاد الى جوفه

يفجع

فصوم على وجهين ان كان ملائمة واعادة قد صوم وان عاون بقوله لا يفيد
هو الصحيح وان لم يكن ملائمة فان عاد لم يفيد صوم وان عاد لا يفيد ايضا
لان القليل ليس يحتاج فلا يقصود او خالف هو الصحيح وان تقيا ان كان ملائمة
ان لم قد صوم ولا كفارة عليه وان لم يكن ملائمة قد صوم عند محمد وعند
ابي يوسف رحمه الله لا يفيد فالت عاد الى جوفه لا يفيد صوم وان عاده
فغير روايتان وان تقيا ملائمة بلغا لا يفيد صوم المك اذا قدمه ^{عاده} ^{عاده}
غير مضان فانته ان صوم لا يجوز فانظر بعد ذلك مقول الكفارة عليه واصل
يقت بذلك فذلك ان قول بعض العلماء ان صوم المك لا يجوز فاذا
شبهته فيه والاصل عندنا انه اذا صار في اخر النهار على صفة فهو لو كان
عليه في اول اليوم يباح له القطر لقطع عنه الكفارة وان اصابته نهار رمضان
ثم اكل من غير الكفارة وان استغنى فيها فافته بالقطر ثم اكل بعد ذلك
جعله على الكفارة عليه وهو الصحيح وان اصحبه فقل ان ذلك فله فاكل بعد ذلك عاده
فعله الكفارة وكذلك في الغيبة على الاصح لان عامة العلماء قالوا عليه الكفارة
على كل حال اعتد حدينا او فتوى للصائم اذا استقصى في استنجاء حتى يبلغ
الماء موضع احتسته فخذ اقل ما يكون ولو كان قطره والاستقصاء في
الاستنجاء لا يفعل لانه يورث له عظيم ولو توطى الى مكان المرأة فاستل فقل
ان ذلك قطره فاكل شعره فهو بمنزلة القيء **ف** الامر اذا اضطرت في
شهر رمضان للضعيف اصحابها من عدا السيد من طبع او غبر او غلب الشيطان
خافت على نفسها لو لم يغير عليها القضاء لا غير وكذا المنكوحه اذا اضطرت
لهذا وانما هو الذي ذهب اليه كمنه النهر او كمنه النهر فاستدبره وخاف على نفسه
المهلك ينبغي ان لا تجب الكفارة لو اضطرت الصائم اذا دخل بهرجة في صوم

٢٢
 وبره لا يغد صوم وكذا الواو دخل خشية ان كان طر فيها خارجا والا
 لا اذا اخط في رمضان في يوم ولم يكف حتى اخط في يوم آخر فعليه كفارة
 واحدة وان اخط في رمضان فعليه لكل فطر كفارة ولو اخط في رمضان
 ان يكون الاول يلزمه افي بالا جماع وان لم يكون الا في بكفته كفارة واحدة
 ولو اخط في يوم وجبت عليه الكفارة في عامتي لذلك رتبة ثم اخط في يوم
 آخر واعتق لها رتبة ثم اخطت الرتبة الثانية فله رتبة ثالثة وان اخط في يوم
 ولو اخطت الاولى دون الثانية فله رتبة ثالثة وان اخطت الثانية والرابعة
 وكفارة الفطر وكفارة النفل رواحدة وهو عتق رتبة مؤمنة او كافؤ وان لم يقدر
 على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يسقط فاطعام ستين مسكينا
 كل مسكين صاعا من تمر او شعير او نصف صاع من حنطة وانما يعبر بحال المكفر
 في جميع الكفارات وقت الاداء ولا يعبر وقت وجوبها ان كان وقت الاداء
 معر ايجز الصيام وان كانت وقت الوجوب سوس الاح ولو اخط ثور
 الرمان بشحمها او ابتلع رمانة فعليه القضاء دون الكفارة ولو اكل ثمر
 البطيخ ان كان يابسا وكان بحال يتعذر منه فلا كفارة عليه وان كان طريا
 وكان بحال لا يتعذر منه فلا كفارة فعليه الكفارة في وقت اخطائه او غير ذلك
 بالمد وخطا بانكر ويعود بالغازية يست يجب الكفارة وان اكل كاهورا
 او مسكاه او عرفنا فعليه الكفارة ولو اكل الفستق الكفارة عليه سواء كان
 مشقوقا او لا ولو اكل اليربوع تجب الكفارة **والمغويات**
 من الصيامات انواع اوبها صوم المحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم
 شعبان والرابع ستة ايام من ثوال متتابعة ويستحب تنويع في كل سنة
 يوما وكذا صوم عشرة ذياحجة وصوم عرفة لاهل الافاق وصوم ثور

وهو اليوم العاشر من المحرم وصوم ايام البقي وهو اليوم الثالث عشر
والاربع عشر والخامس عشر من كل شهر وهو صوم توبة آدم عليه السلام بعثت
نفسه بعد ما كانت اسودت بصوم هذه الايام فسمت اياما ايضا
وقال بعضهم وهو حسن وانما سميت لان هذه الايام بليتها بياض
وليتجب صوم يوم واخطا يوم وصوم يوم واخطا يوم وصوم يوم واخطا يوم
صلوات الله على سيدنا وعليه وصوم الاثنين متجب وصوم ايام الصيف
لطولها وقرتها ادب **ط** ويكره صوم يوم عرفة وبغوات وكذا الزوية
لانه يجوز من افعال الحج ويكره لما افان يصوم اذا وجد المشقة
والا فالصوم افضل اذا لم يكن رفقان وعامتهم مخطون فان كانوا
مخطون والنفقة مشقة بينهم فالافطار افضل ويكره صوم الوصال
وهو ان يصوم سنة كلها ولا يفطر في الايام المنهية والا فضل ان
يصوم يوما ويفطر يوما وصوم الوصال اذا افطر في ايام المنهية لا بأس به
ويكره صوم السبت وهو ان يصوم ولا يتكلم ولا يابس بصوم يوم الجمعة
ويكره صوم النير والرج والمهران فان وافق يوما كان يصوم قبل ذلك
لا بأس به وصوم جهلة مكره **ح** ومن فطر في رمضان قبل الفجر ان
يفطر اذا كانت مسافة سفر ومن فطر بعد الفجر لم يفطر في يوم ذلك الا ان
عذر ومن افطر بغير عذر فعليه القضاء دون الكفارة وانما سقطت الكفارة
شبهة السفر والا فضل ان يصوم في سفره اذا كان يقدر على الصوم ولا يفطر
فان كان يضعف الصوم ويأثم في المشقة فالافضل له ان يفطر ولو افطر في
غير مشقة لا يكون آثما والصوم في السفر غير عذرنا والا فافطاره فضيلة
بخلاف قصر الصلوة ومن اكل وشرب او جامع بها زنا ناسيا لصوم لا يفطر

الافطار

ولا قضاء عليه ولو صمت المادي في الحائض وهو صائم فدخل جنون
فد صوم وعليه القضاء وكذلك النائمة الصائمة اذا جامعها وهو لم يتبع
فد صومها ولو ان رجلا اخذ ثوبا من اخيه ليأكله وهو ناسي فيما مضى
تذكره صائم فاقبله وهو ذاك الكفارة عليه وقيل بعضهم عليه الكفارة
ولو جامع امراته وهو ناسي لصوم فتذكر وانترع من ساعته اطلع عليه فجر
وهو ناسي لاهله فانتزع من ساعته لا يفطر صوم ولا قضاء عليه
ولو لم ينزع واتم الجماع بعد التذكر فد صوم وعليه القضاء دون الكفارة
والصائم ان يقبل زوجة ومملوكة ما لم يخف على نفسه ما سوى ذلك وهو
اجماع والانزال وان كان لا يميز بينه ولا يفطر صوم حتى يجامع او ينزل
واذا خافت الحمل او الموضع على ولدها ان صامتا افطرتا وعليه القضاء
ولا اطعام عليها مع القضاء ومن افطر في رمضان بعد ركض والسفر
وتحيف ان كان قادرا على القضاء يلزم القضاء لا غير ولا يجزئ الاطعام اذا
كان يرجى له القدرة على الصيام في المستقبل وان عجز عن الصوم وانيس
عن القدرة في المستقبل يجزئه ان يطعم عن كل يوم نصف صاع من خنطة
وذلك مثل الشيخ الفاني والنجوة الكبيرة الذين لا يرجى قدرتهما على الصوم
ولو كان عليه صوم كفارة اليقين او كفارة القتل فيجوز عنه وصار شيئا فانيا
فما اذا ان يطعم عنه الميزر والاصل فيه ان كل صوم كان اصلا ينفق ولم يكن
بدل الا يخرج جازا الاطعام بدلا عنه اذا وقع اليأس من الصوم وكل صوم يدل
عن عجز لم يجز الاطعام وان وقع اليأس عنه ومن افطر في رمضان بعذر و
وجب القضاء ثم اذكر الموت قبل القضاء فيقتل ان مات قبل زوال
العذر الذي ايسر له لا جعل الفطر فليس عليه القضاء لانه لم يدرك عدة

وان اوصى ان يطعم عنه صحيح وحسية وان لم يجيب عليه ذلك وان صام
 لم يجز ويطعم عنه من ثلث ماله لكل يوم نصف صاع من حنطة
 وان مات بعد زوال العذر وادرك جميع المدة ولكنه فرط في
 ادائها ولم يقض حتى مات وجب القضاء في ذمته فانه اوصى ان
 يطعم عنه اطعم عنه من ثلث ماله لكل يوم نصف صاع من حنطة
 وان مات من غير وصية فلا يجبر ورثته على الاطعام الا
 اذا تبرع ورثته عنه وهم من اهل التبرع ولو زال عنه العذر
 وقد رعى قضاء البعض دون البعض ينظر ان قضى ما قدر عليه
 ولم يفرط حتى مات لا يلزمه قضاء ما بقى لانه لم يدرك عدة
 وان لم يصم وفرط وجب عليه قضاء الكل والمريض الذي يباح
 له الفطر اذا اراد عساه وجعا او حما شدة وهذا اذا لم يوجبه
 ارباب يقولون له طبيب جاذق مسلم **فح** اعلم ان المريض لا يجزى اباحة الفطر
 بنفسه بل بعلة الحاجة والمشقة بخلاف السفوف انه سوجب بنفسه النون
 ان العلة الاصلية هي المشقة والمخرج والمريض انواع منها ما يوجب مشقة
 ومنها ما لا يوجب مشقة في حكم الفطر بل الكفخير لم يعلج موجبا
 على الاطلاق كالنوم لم يجعل حدا على الاطلاق فاما السفوف وجب
 المشقة بكل حال فكل ذلك لم يوجب الفصل شدة عندنا خوف زيادة الرق
 بخصر الفطر كنوف الملال **له** وقيل اذا كان بحال يباح له الصلوة
 قاعدا لا يباشر ان يفطر **ط** ومن بلغ من الاطفال او اسلم الكفار
 او المارة طهرت من الحيض والنفس بعد طلوع الفجر وصلة والمجنون
 اذا افاق والمسافر اذا قدم مصر بعد الاكل مسلك بقية يومه

الافطار

فما هو

ان كل من صام على صفة في آخر النهار فلو كان عليه في اول النهار
 يلزمه الصوم كان عليه المسالك في بقية اليوم هذا ما جاز
 لك ان يجزى رحمه الله **ف** احيا نفسا او انفسا اذا طهرت بعد طلوع الفجر
 لا يجزى بها الصوم لاعتد الفجر ولا عن النفل ويجب عليه قضاء
 ذلك اليوم والايام التي كانت فيها صائما ونفسا ولا طهرتا
 قبل طلوع الفجر ان كان الحيض عشرة ايام والنفس اربعين
 فعليها قضاء صلوة العشاء ويجزى بها صومها من العذر **ص**
 وان كان الحيض دون العشرة والنفس دون الاربعين ينظر
 ان وجدتا من الليل مقدرا ما يسع فيه الاغتسال ساعة قبل طلوع
 الفجر فلكذلك الجواب وان وجدتا دون ذلك فلا يجزىها قضاء
 العشاء ولا يجزىها صومها من العذر وعليها قضاء ذلك اليوم كما
 لو طهرت بعد طلوع وكذا الكافر اذا اسلم قبل طلوع الفجر ولو طهرت
 يلزمه صوم الفجر ولو اسلم بعد طلوع الفجر لا يلزمه ولو طهرت
 لا يكون تطوعا ايضا كالتسكع الحيض والنفس والصبي اذا بلغ
 والمجنون الا حيا اذا افاق ان كان قبل طلوع الفجر ولو بعت لزمها
 العذر وان كان بعد طلوع الفجر لا يلزمها والمريض اذا ابرأ والمجنون
 العاقر والمسافر اذا اقام حكمهم سواء كان ذلك قبل الزوال
 عن مواضع الصوم ولم يوجد عنهم ما يضا الصوم قبل ذلك اجزا
 عن رمضان وعليهم صيام بقية الشهر وقضاء ما افطر واقل
 ذلك ولو اغنى عليه قبل دخول رمضان وافاق بعد مضية فعليه قضاء
 ما افطر واقل ذلك ولو اغنى عليه قبل دخول رمضان بخلاف المجنون

كله

ولا بأس بالكل للمصائم سواء كان يوجد لهم في حلقه أو لا يوجد
 وكذا لما إذا لم يكن راسه أو أعضائه فتشرب لا يضره ذلك
 ولا بأس بالسواك للمصائم على وعشيرة بالطيب واليايس
في البذر رجل قال لله علي صوم هذه السنة
 يفطر يوم العيدين وأيام التشريق ويقضي تلك الأيام وعليه
 كفارة اليمين أن نوي اليمين ولو قال لله علي صوم سنة
 ولم يهتئ بصوم سنة بالاهلته ويقضي خيلاً وثلاثين يوماً لم يضره
 وخمس أيام قضاء عن العيدين وأيام التشريق ولو قال لله علي
 صوم سنة مثلاً فهو كقول الله علي صوم هذه السنة يعنيها
 لا يلزم قضاء شهر رمضان لأن السنة المتأخرة لا يخلو عن شهر رمضان
 ولو قال أسال روزه دارم يقع على بعض السنة وإن نوي من السنة يوم
 ولو قال أسال روزه دارم يقع على سنة تامة فإن مضى من السنة
 شيء كان عليه ما بقى من السنة دون ما مضى **ف** ولو قال لله علي أن
 أصوم الشهر فعليه بقية الشهر الذي هو فيه وكذا لو قال لله علي صوم
 هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف إلى أن يمضي السنة وليس عليه
 قضاء ما مضى قبل اليمين ولو قال لله علي أن أصوم اليوم الذي
 يقدم فيه فلا نكسر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلا نفي يوم
 رمضان كان عليه كفارة اليمين ولا قضاء عليه ولو قدم فلا ن
 قبل أن ينوي به الشكر ولا ينوي به عمر رمضان بقرعة يمينه وأجراه
 عن رمضان كالصوم رمضان بنية النطق وليس عليه قضاء
 ولو نذر أن يصوم أبداً فضعف عنه الصوم لا اشتغال بالمعيشة

ثلاثين يوماً

قال له أن يفطر ويطعم كل يوم نصف صاع من الحنطة وإن لم يقدر على
 ذلك لعشرة يتغفر الله تعالى وإن لم يقدر لشدة الصيف وحارته
 كأنه لم أن يفطر وينظر زمان الشتاء فيقضي لكل يوم يوماً
 ولو أوجب على نفسه حجاً كثيراً أو علم أنه لا يمكن أن يحج ذلك القدر قبل موته
 ليس عليه أن يامر غيره بأن يحج عنه رجل علق الصوم بنحو فصام
 قبله لا يجوز وإن أضافه إلى وقت فصام قبله جاز إذا أوجب المارة
 على نفسه الصوم سنة بعينها قضت أيام حضيضها لأن تلك السنة قد
 تخلو عن أيام يحض فصم الأيام ولو قال لله علي أن أصوم اليوم
 الذي يقدم فيه فلا نكسر الله تعالى فلا ن بعد ما حاضرت لأرجب
 شيء وقيل يجب القضاء وإن قدم بعد الزوال لا يلزم شيء ولو نذر
 بأن تصوم يوم كذا أوفى أيام حضيضها القضا وإذا أوجب على نفسه من
 شهر فمات قبل أن يمضي شهر يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن يصوم في ذلك
 فيطعم عن كل يوم نصف صاع من الحنطة سواء كان شهر بعينه أو غيره بعينه
 ولو نذر صوم الاثنين والجمعة فصام ذلك مرة كفاه إلا أن ينوي إلا بد
 ولو قال لله علي أن أصوم يوم الاثنين سنة كان عليه أن يصوم
 كل اثنين مرة إلى السنة ولو قال لله علي أن أصوم جمعة كان عليه
 أيام الجمعة يلزمه جمعة أيام وإن أراد به يوم الجمعة يلزمه يوم وإن لم يكن
 له نية يلزمه جمعة أيام **م** رضي قال لله علي أن أصوم شهر فمات قبل
 أن يصح لا يلزمه شيء وإن صح يوماً لزمه أن يصوم بقية الشهر **ف** ولو أراد
 أن يقول لله علي صوم يوم كذا على أنه صوم شهر كان عليه صوم
 شهر ولو أوجب صوم هذا اليوم ثم أضاف ما يكبر رمضان ثلاثين يوماً

ترك

فلو كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خمس حتى يضرته فيكون
 الواجب صوم أربعة أيام أو خمسة أيام وكذلك لو قال صد علي ان
 اصوم يوم الاثنين سنة ولو قال هذا را بروي روزه بك ال
 لزوم صوم سنة ولو قال روزه بك لا يلزم شيء لانه اذا قرن بها
 الجهاد راد السنة للامنية فكان المنذور مستحيلا لكونه ولو قال لك علي
 حجاً مبروراً او عرق او صلح او فعلك افعلي انما سائر ولم يجز كفارة
 البهين ولو قال لك علي صوم نصف يوم لم يصح بخلاف نصف ركنه فانه يصح
 ونصف حج لا يصح **ولو قال صد علي ان اصوم يومين متتابعين**
 من اول الشهر والآخر كان عليه ان يصوم ثمان عشرة والسوا من عشر
 لان الثمان عشرة من اول الشهر والآخر من آخره وما عداها لا يتصور
 ان يكون يومين متتابعين احدهما من اول الشهر والثاني من آخره ولو قال
 بالقارسية انما صوم يومين متتابعين من اول الشهر والآخر من آخره ولو قال
 صوم سنة وان كان الفتوى ان يجب عليه كفارة يمين والصداع **فصل في الاعتكاف**
 والاعتكاف قال الله تعالى سوار كان العاكف فيه والباد وفي الشريعة عبارة
 عن المقام في مكان مخصوص وهو مسجد جماعة باوصاف مخصوصة من البنية
 والصوم وغيرها **الخ** الاعتكاف سنة عشر وعشرين بالانذار والتعليل
 بالشرط والشرع فيه اعتبارا بامر العبادات ولا يكون الا بالصوم
 وانما يشترط الصوم في اعتكاف او حجب عن نفسه فاما النقل فالصوم
 ليس بشرط **وهو** ان يدخل المسجد بمبينة الاعتكاف من غير ان يوجب
 على نفسه قبل ذلك فيكون معتكفا بقدر ما اقام ولم يوافق المعتكفين ما دام في

المسجد فاذا خرج انتم اعتكافاً وهذا النوع يجوز بالصوم وبغير الصوم
ط ولا يجوز الا في مسجد اذان واقامة وجاعة **ف** والاعتكاف في المسجد
 احرام افضل لانه احرم وهو ما من الخلق ومهبط الوحي وممثل الرحمة
 ثم بعد مسجد النبي عليه الصلوة والسلام بالمدينة ثم مسجد بيت المقدس
 ثم مسجد الجامع وان لم يصلوا فيها بالجماعة فان اراد ان يعتكف اقل
 من ستة ايام يعتكف في مسجد وان اراد ان يعتكف اكثر من ستة ايام
 يعتكف في الجامع **والمرأة** كالرجل الا انها تعتكف في مسجد بيتها وهو
 الموضع الذي يصلحها فيها ولا تعتكف في مسجد جماعة ولا يخرج المعتكف
 من المسجد الا بجماعة لازمة شرعية كالجمعة او الحاجة الطبيعية كالبول والنظ
 واذا خرج البول او غالياً لم يكتف في منسرة بعد الفراغ من الطهور ويأتي
 اجمعة حين يزيل الشمس فيصلي قبلها اربعاً وبعدها اربعاً او ستاً ولا
 يكتف اكثر من ذلك واذا كان منسرة بعد اجمعة يخرج حتى يري انه يبلغ
 الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل الزوال هو الصحيح وان اقام في المسجد
 اجمعة يوماً وليتلافى الاعتكاف فيه ولا يعود المعتكف مريضاً ولا
 مشهد جناناً ولو خرج بغير عذر ساعة بطل اعتكافه واذا خرج ساعة بعد
 المرض فذلك لان الخروج بغير المرض لم يصير مستثنى عن الايجاب لانه لا
 يغلب وقوعه فصار كانه خرج بغير عذر واذا خرج ناسياً بطل اعتكافه
 وان كان ساعة وكذا اذا خرج السطان ملكها او اخرجه القرصم
 او خرج هو لول فحسب الغرم ساعة فاعتكافه واذا جامع ليلة او نهاراً
 عامداً او ناسياً فسد ويخرج للمعتكف الاكل والشرب في معتكفه وان
 اكل او شرب ناسياً في النهار لا يفسد وان باشر فمادون الفرج فأنزل

فدوالا كما لو نظر فأنزل لا يفيد ولا بأس للمعتكف ان يشتري
 الطعام وما لا بد منه اما اذا اراد ان ياخذ من غير افكره ولا يصح في
 الاعتكاف ولا يفيد الاعتكاف شيئا جديدا ولا بأس ان ينام في المسجد
 وصعوده المذنب ان كان باهنا في المسجد وكذا ذكر اذا كان الباب خارج
 المسجد على الاصح ولا بأس للمعتكف ان يعتكف باذن سيده والمرأة باذن
 زوجها فاذا اجازها ثم منعها لا يمنع بخله في سيرة والمكان ان يعتكف
 بغرفه الموصلة وليس للمولى ان يمنعه اذا اصبح صائغا عن النطق ثم قال
 بعد علي ان اعتكف هذا اليوم او اصبح غريبا ثم قال بل الا والى الله
 علي ان اعتكف لا يصح نذره واذا احرم الرجل حجة او عمره لزم الاحرام
 لانه لا ياتي بينهما فيجمع بينهما الا ان يخاف فوت الحج فيصير الاعتكاف لان
 امر الحج اهم لان الحج لا يمكن تفاديه في كل وقت بخلاف الاعتكاف في التمتع
 ثم يستقبل الاعتكاف ترك التمتع بخروج اذا افرغ المعتكف انما عليه ان
 يستقبل اذا ابراء اذا قال لله علي ان اعتكف شهر لزم شهر بالايام
 والليالي متتابعين ظاهر الرواية بخلافه فاذا نذر شهرا فانه لا يلزم التسليم
 فان نوى بالشهر الايام دون الليالي لا يصح منه والله قال لله علي
 اعتكاف شهر بالنهر دون الليالي يلزم كما قال لله علي اعتكاف
 ثلثين يوما يلزم اعتكاف ثلثين يوما بالليالي فان قال نويت الايام
 دون الليالي صححت شيئا وان قال نويت الليالي يلزم بالليالي واليها
 ومن نذر اعتكافا في ليالتين لزم الاعتكاف بيوميهما ولو قال لله علي اعتكاف
 ثلث ليال صح نذره ويلزم اعتكاف ثلثة ايام بالليالي ولو قال لله علي
 ان اعتكف يوما صح نذره يدخل الحسيه قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تفرق الشمس

ولو قال لله علي ان اعتكف يومين لزم الاعتكاف بليالتهما يدخل المسجد
 قبل غروب الشمس ويكفي تلك الليالي ويوميهما والليالي الثانية ويومها
 يخرج بعد غروب الشمس وكذا اعتكاف الايام الممتدة تدخل قبل غروب الشمس
 لان ليلة كل يوم يتقدم عليه ولهذا يقوم الزاوي في الليلة التي تهمل فيها
 الطلوع اذا نذر ان يعتكف شهرا لزمه الاستداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب
 الشمس ولو قال يا ما يبده ليا بهنهار فدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولو نذر
 ان يعتكف رمضان صح نذره ولو اعتكف فيه جزءا فان صام رمضان
 ولم يعتكف عليه ان يعتكف شهرا آخر يصوم فلو اعتكف في رمضان آخر
 لا يجوز هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصم رمضان بعد
 وقصر الصوم واعتكف فيه جزءا واذا وجب على نفسه اعتكافا واعتكف
 حترام يطعم عنه لكل يوم نصف صاع وان اعتكف وان كان رمضان فقت
 الايجاب ولم يبرأ حترام فلا شيء عليه واذا نذر باعتكاف ايام العيد
 قضاءه في وقت آخر وان نوى ايامين كقوله بمينه لفوات البر وان اعتكف
 فيه جزءا وقدراس ولو نذر ان يعتكف رجلا فعلى من نذر قبله حين اذا
 اعتكف الرجل من غير ان يعطي نفسه ثم خرج الحجج جديلة في عليه اذا نذر
 المرأة اعتكافا شهر ثم حاضت فاتها اتصل تلك الايام بالشهر واليها
 الاستقبال والاوى للرجل ان يعتكف في رمضان عشر لما روي عن علي السلام
 كان يعتكف من كل رمضان عشرة ايام كانت السنة التي قبض فيها اعتكف
 عشرين وليلة قدره في رمضان ولا يدري اية ليلة هي وما يتقدم وما
 يتأخر وفي المستهوي عن ابن مسعود عن النبي انه قد روي في السنة قد يكون في رمضان
 قد يكون في غيره واكثر الاقاميل منها ليلة تسع وعشرين من رمضان

فلو قال انت طالق ليلة القدر في النصف من رمضان لا يقع الطلاق
 ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة لاحتمال البطالة ^{مقت} في النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية يكون في النصف
 الاخير فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يمض رمضان من السنة الثانية والله اعلم

كتاب الحج

وهو القصد لغير اليدين العظم **قال ابن** يحجوك بيت الزمان
 المنعوا اي قصدون لم يحظوا اياه في الشرع قصد موضع مخصوص
 وهو البيت بصفة مخصوصة وقت مخصوص بشرائط مخصوصة
 وهو رخصة حكمية يكتفوا بها وهذا احدا كان الاسلام ثبت
 خضية بالكتاب وهو قوله تعالى والله على الناس حج البيت الاية والسنة
 وهو قوله عليه السلام بني الاسلام على خمس الحديث وقوله عليه السلام
 يحجوا بيت ربكم وعليه انعقد الاجماع وسبب وجوب البيت لاضافة
 اليه ولهذا لا يتكرر لان البيت لا يتكرر وشرط ادائه ثلثة الاحرام المكان
 وهو البعرة العظيمة والزمان وهو شهر الحج فلا يجوز فيه من افعالها
 نحو الطواف والسعي قبل شهر الحج ويفوت الحج بانقضاء الشهر وشرائط
 وجوبه خمس الاستطاعة والحرية والعقل والبلوغ والوقت حتى لا يجزى
 قبل شهر الحج واما كونه ثلثة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزارة
 ولكن الوقوف قوي لا الطواف يدل ان يفد الحج بالاجماع قبل الوقوف
 ولا يفد بالاجماع قبل الطواف واما واجباته خمس الوقوف بعرفة والسعي
 بين الصفا والمروة وري الجمار والحلق وطواف الصدر للافاقي واما
 سنة فاربعة طواف القدوم والربط الطواف والسعي بين الميادين الاخرى

باب الزكاة

والبيتوتة بمنى في ايام الزمان واما مخطورة فتوعان احدها ما يقع في
 نفره وذلك سنة اجماع واجل وقلم الماظفار والتطير وتغطية الرأس و
 الوجه وليس الخيط والثاني ما يفعله في نحر وهو التوضؤ للصبي في احل
 والحرم وقطع شجر اكرم **سنة** والفرائض على مراتب منها ما يفترض على
 الان في عمر مرة واحدة وهي حجة الاسلام ومنها ما يفترض في كل
 سنة مرة وهي الاكعة والصوم في رمضان وصورة الفطر والاضحية بعد
 اجتماع شرائطها ومنها ما يفترض في كل يوم خمس مرات للصائم
 الخمس ومنها ما هو فرض دائم ابدا كالبان بالله تعالى وموثة وحدانية
 والاشهاد باوامره والامتناع عن نواهيه فحجة الاسلام في فريضة اذا اجتمعت
 شرائطه بقوله والله على الناس حج البيت الاية وكلمة على اجماع والافلام
 والاستطاعة الزاد والراجله فشرائط الحج انه يكون عاقلا بالغاً حراً صحيحاً عاقل
 مكولاً لا سوكافه فقيهاً رديوناً ونفقة عياله وهذا في وقت الفراه
 ما يبلغه الى ميت الله تعالى اهلها وجاهاً ركباً لا ما شياً بنفقة ويطلقا
 ولا تقتصر مع امن الطريق وقت خروج اهل بلد **سنة** والحج فرض على الفور
 هو الاصح ولا يجزى له ان يخرج بعد الامكان الى العام الثاني وان اخرج الى الثاني
 ولو اخرج بعد شرائط الوجوب وجب في اخر عمره ان يكون مؤدياً لافاضاً يكون
 جميع عمره وقتاً لا دوا **سنة** ووقت نوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
 واذن تقدم الاحرام على الله بيقعد ويجوز ولا يجوز ان يعمل شيئاً مع اعمال
 الحج من الطواف في سعي قبل شهر الحج ووقت العمرة السنة كلها ويكره ذلك
 في يوم النحر وايام التثنية وثلاثة اربعه من شهر رمضان ^{الدين}
 فلا يجب على اذن ومن المفلوج ومقطوع الرجلين والمجنون وان علوا الاداء

ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن فلم يجز صرازا مياؤا فلو
 لزم الا حجاج بالمال ولا يجب على العبيد ولو وجب الصبي كان عليه حجة
 الاسلام اذا بلغ ولو وجب الصبي الى الحج وبلغ في الطريق قبل الاحرام فاحرم
 وجب جازع حجة الاسلام وكذا لو جاوز الميقات بغير احرام ثم احل بمكة
 واحرم من مكة احراما عن حجة الاسلام ولم يكن عليه المجاوزة من الميقات
 بغير احرام شيء ولو احرم قبل ان يحل لم يملك قبل الوقوف بعرفة وجب لا يحرم
 عن حجة الاسلام ولو احل ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم حجة الاسلام
 وجب يحرم عن حجة الاسلام وكذا لو لم يرجع الى الميقات بعد الاحرام
 فوجد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وجب يحرم عن حجة الاسلام
 ولو انه لم يجد الاحرام بعد البلوغ ومضى في حجة لم يكن ذلك حجة الاسلام
 ولو بلغ الصبي ثم فتر الوفاة او اوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت
 وصية عنه تا ولا يجب على العبد ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزى
 عن حجة الاسلام وعليه الحج اذا عتق ولو عتق في الطريق قبل الاحرام
 فاحرم وجب اجزاه عن حجة الاسلام ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام
 بعد العتق وجب لا يجزى ذلك عن حجة الاسلام بخلاف احرام الصبي
 لان احرام الصبي لم يكن لازما فمحل كان لم يكن ولا ذلك احرام العبد لانه
 من اهل الاسترام فلقد يعثر بتجديده والفقر اذا حج ماشيا ثم ايسر له الحج
 والاعرج اذا ملك الزاد والراحلة وان وجد قائد لا يلزم الحج كما لا يلزم
 الجمعة ولا يلزم الاحجاج ايضا والمقعد والمريض اذا امر رجلا ان يحج عنه
 اتمت قبل ان يبرأ جاز وان برأ كان عليه عادة الحج ومن شرط
 الاستطاعة وهي ان يملك ما لا فاضله عن مسكنه ووسم وثياب يلبس

حجة

الوجه

وسلاحه ونفقة عياله واولاده الصغار مدة ذهابه وايابه وان يكفيه
 ذلك الفاضل للزاد والراحلة محملا او راملة او شق محمل كان عليه الحج
 ولا يشيت الاستطاعة بعقبة الاحمر وهي ان يكثر رجلا محملا واحدا
 يتعاقبان في الركوب يركب احدهما مرحلة او فرسخا ثم يركب الآخر وكذا
 لو وجد ما يكثر مرحلة ومضى مرحلة لم يكن مؤثرا وفي المصلحة
 ولو كان عنده فضل عن السكنى والنفق ومضى ثلث البيت وثيابه قد رما
 يكثر يكثر محمل او راس راملة وقد نفقة ذاتها وجايبا وان امكنه
 ان يمشى او يكثر بعقبة فليس عليه الحج ولو كان الرجل ناجرا لم يمش
 بالتمتع فذلك لا مقدار ما لو دفع منه الزاد والراحلة لذهابه وايابه نفقة
 اولاده وعياله ومن وقت خروجه الى وقت رجوعه ويقتل بعد رجوعه راسا
 التمتع للمتي كان يتجه بها كان عليه الحج والا فلا وان كان محترقا شترط
 لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابه ونفقة عياله واولاده
 من خروجه الى رجوعه ويقتل الا حرفة كان عليه الحج والا فلا وان كان
 صاحب ضيعة ان كان له من الضياع ما يبيع مقدار ما يكفيه لاداه
 وراحلة ذاهبا وجايبا ونفقة عياله واولاده وميقن الضيعة قدر
 ما يعين غلة ابنه فيقتض عليه الحج والا فلا وان كان
 حرا فملك ما يكفيه للزاد والراحلة ذاهبا وجايبا ونفقة اولاده وعياله
 من خروجه الى رجوعه ويقتل الا ان يبيع من البقر ونحو ذلك كان
 عليه الحج والا فلا وكذا الدهقان هذا اذا كان له افاقيا فان كان ملكيا
 او سكتا بقوب ملكه كان عليه الحج وان كان خيرا لا يملك الزاد والراحلة
 وان كان الافي فغيره او تبرع ولد بالزاد والراحلة لا يشيت به الله

الاستطاعة

وان كان المتزوج اجنبيا فقيه قولان اصحهما لا يثبت ومن الشرائع
امن الطريق وهو ان يكون الغالب فيها السلامة فان كان بينه وبين مكنة بحر
نحو عذر منزلة خوف الطريق والقوات والرجلة والجميكون انهارت وليست
بجارية فلا يمنع الاستطاعة **س** وقال ابو القاسم الصغار لا يزوج حتى يفرغ من
عشرين سنة حين خرجت القوامطة لانها لا يتوصل الى الحج الا بالاشوة
للقوامطة ويخرج فيكون الطاعة سببا للمقصية وتسمى الالام الى هذا ارتفاع
الطاعة **ط** ولا يثبت الاستطاعة للمرأة اذا كان بينها وبين مكنة مسيرة سفر
ست بركات او عجزا الا بحرم او بزوج او من لا يجوز نكاحا جها على القام
برحم او رضاع او صهرية **و** يكون مأمونا عاقلا باثنا عا كان او عذرا كافرا كان
او مسلما ويجب عليها النفقة والاحلة في مالها للحرم ليعجب عنها وعند وجود
الحرم كان عليها ان يخرج وان لم ياذن الزوج **ز** وفي ان فله لا يخرج الا باذنه
وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان يزوج **ح** تعجب بها كالا يجرى الفقه الكسبي
المال لاجل الحج ولا يخرج المرأة الى الحج في عدة طلاق او ذوات وكذا لو جئت
العدة في الطريق من مخرج من الامصار وبينها وبين مكنة مسيرة سفر لا يخرج
ذلك المهر حال ينقض عدتها ومن كان له دار لا يسكنها او نيا لليل بها كان
عليه ان يسير ويحج بمنتهى ان كان يثمنها وفاء بالحج لانه فاصل من حاجته
ولو كان منزلا بغيره بعضه لا يلزم بيع الفاصل لاجل الحج **و** ومن الطريق
وسلامة البدن ووجود المحرم للمرأة شرط الاداء هو الصحيح فلو مات
قبل الحج يلزم الوصية **س** من عليه الحج اذا فرط ولم يحج حتى توفيت ماله
وسمعه ان يستوفى الساعة فصح وان كان لا يقدر على اداء الدين وان
مات قبل اداء الدين ارجوا ان لا يؤخذ بذلك وليكون اثما اذا كان في

بسيطة قضاء الدين فالحاصل انه يجب على كل مسلم مكلف صحيح بصير لزام
وزاحلة فضله عما لا بد منه وعن نفقة عياله حين عودته من الطريق و
الزوج او المحرم للمرأة ان كان بينها وبين مكنة مسيرة سفر على الفور واذا اراد
الرجل ان يحج قالوا ينبغي ان يقصر ويؤخر عن خصوصه ويتوب عن ذنوبه
ويخرج الى الحج ويخرج الى الحج **ح** لا الدنيا ويصلي ركعتين قبل ان يخرج من بيته
وكذا بعد الرجوع الى اهل بيته ويقول في هذا المكان حين يخرج **الحمد لله الذي**
لا ابتداء واليك توجهت وبيك اعطيت وعليك تكللت اللهم انت تقضي
وانت رجائي الفير **ط** وما لاهتم به وطئت اعلم برعتي عن جارك
ولا اريك اللهم اني اعوذ بك من الفقر والسفر وكافة المنقلب والحوادث
الكور وسوء النظرة والمال اللهم زدوني بالتقوى واغفر لي ذنوبي
ووجعني بالخير انما توجهت ولا اخرج يقول بسم الله الاحول ولا اتق
الا بالله العظيم تكلت على الله اللهم واقفين لا تحب وترضي واحفظني من
الشيطان الرجيم **و** يقرأ او يسمع الكريم **ز** وسوء الاضلاع والموازين مرة
مرة واذا ركع الصلاة يقول بسم الله الحمد لله الذي هدانا لهذا لم كنا
لله ان يسبحان الذي خلقنا هذا وما كنا لمنقرنين **ح** وانما الله ربكم فليكون
والحمد لله رب العالمين واذا اراد الا حرام ينبغي ان ينوي بقلبه ان
يلبى ولا يصير خلافا للاوامر بمجرد النية كافي الصلوة مالم ينظم اليها
النسبة او سوق المهدي ومن كان داخل المقات وميقات المكي للحج
احرم وللعرق اكل يخرج الى كل فتح هذه التعميم بقرب سبي
عائنه رضي الله عنها والافضل لانه في ان يحرم من روية اهل مكة

انتشرت م

فأراد ان يحج او يعتمر ويكون هو كاهل البستان ومن الميقاتين
من هذه المواقيت الخمسة التي ذكرنا فجاوزنا بغير احرام بها وقبل ان
يخرج واحد من الميقاتين عاد الى الميقاتين واحرم وجاوز
محا لا يحس عليه الدم هذا اذا مضى على احرامه ذلك ولم يرد فلما
اذا عاد الى الميقات وجد والتبىة للاحرام سقط عنه الدم ولوعاد
الى الميقات محمولا ولم يجد والتبىة لا يسقط عنه الدم ولو لم يجد في
الميقات حتى طاف شوطا او شوطين او وقف بعرفة ناله عليه الدم
حيث لا يسقط وانه عاد الى الميقات وجد والتبىة او عاد الى الميقات
آخر سوى الميقات الذي جاوز قبل ان يتصل احرامه بالفعل يسقط
عنه الدم وعوده لهذه الميقات وميقات آخر سواد **ط**
هذا حكم الافاقي واما اهل الحل الذين هم داخلوا الميقات خارجوا
الحرم قد ذكرنا ان ميقاتهم للحج والعمر من دويرة اهلهم او حيث
ما شاؤوا من الحل فلو انهم دخل الحرم من غير احرام ثم انهم عاد فعلى
الفصل التي بيننا في الافاقي وكذلك اهل مكة ميقاتهم للحج والحرم والعمر
الحل فلو انهم ترك ميقاتهم فاحرم للحج من الحل والعمر من الحرم يجب
الدم الا اذا عاد وجد والتبىة يسقط عنه ولكن الدم على الفصول التي
ذكرنا في الافاقي فلما حصل ان كل من ان المواقيت الخمسة التي
بيننا سواء قصد الحج او العمرة او قصد حاجته اخرى كالتجارة وهو من
اهل الافاقي او من اهل الحل او اهل الحرم فلا يباح لهم مجاوزة
الاحرام لانه قصد مجاوزة الميقاتين لوقت اهل الافاقي
ووقت اهل البستان ومن قصد بستان بني عامر وغير ذلك

من الحل يباح له مجاوزة بغير احرام فاذا حصل بالبستان او
الحل ثم اراد دخول مكة تدخلاه بغير احرام وهذا هو الحكم في
الاحرام عن نفسه وكذلك لو خرج من الحرم الى الحل ولم يجاوز الميقات
ثم اراد ان يعود الى مكة يهودهم بغير احرام وكل من جاوز الميقات
قاصدا للحرم او مكة بغير احرام يلزمه لاجل هذه المجاوزة اما حجة واما عمر
لان مجاوزة الميقات بنية بمنزلة الرجاء الى الاحرام على نفسه ولو قال
قد علمت ان احرام يلزمه اما حجة واما عمر فلهذا اذا وجب بالفعل كما هو
افتح صلوة التطوع ثم اقبلها يركعها ركعتين كانا واجب
بالقول **ط** ولو جاوز الميقات قاصدا مكة بغير احرام مرارا يحس عليه
مرة اما حجة او عمر ولو خرج من عامر فلك الى الميقات واحرم بحجة
من حجة الاسلام او عمر فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الا الخيرة
ولا يسقط عما قبلها **ط** ويكثر المحرم التلبية في اداء الصلوات والاسحار
وكما في رواية او علا شرفا او هبط واديا ويرفع صوته بالتلبية
ويبقى غفورا لاجل احرامه وهي الفتى والفسوق والميدان والقرى باخذ
الصبر او شدة او دالة او اعانة ولا يلبس خيطا او قميصا او ازارا
او عمامة او قنطرة او خفا الا ان يقطع الخف بفعل من الكعبين ولا
يلبس مصبوغا بعصفر او زعفران الا ان يكون غسلا لا يوجد منه راحة
العصفر والزعفران ولا يلبس وجه ولا راس ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح
ولا يذبح من لبس الخيط هو اللبس القناد حتى لو اترى القميص او الراول
او وضع القبا على كتفيه وادخل مكفيه ولا يدخل بيده لا يلبس به ولا
يتدليك به بالازاد ولا يلبس بان ينظر في الله باللفظ ط

ولا يترك رأسه ولا ينزل النفت عن نفسه ولا ينقل القل وإذا حكت
 برقي وقبل سبلون الاصابع لكيلا يوذى شيئا من هودام رأسه ولا
 يتناثر شعده وان سقط في الوضوء ثلاثه ستوات من تحت يده
 يكف من طعامه ولا ينزل رأسه وحيتته بخطئه فان فعل فله دم ولا بأس
 بان يغسلها بالماء القراح ولا يقبل المحرم امرأة ولا يمسها بشهوة
 فان فعل كان عليه الدم ولا بأس بلأه المحرمه ان تلبس المخيط من حرر
 كان او غير **ويجوز** ان يمس الحرام ويكشف وجهها ولا يرفع صوتها لتغيير
 ولا تزل ولا يحمل المحرم عاتقه في يده الناس وان كان ليليا لم ينس
 كالاجانة ونحوها لا يكون لابسا ولا يمس طيبا بيده وان كان لا يقصد
 به التطيب ويكره للمحرم ان يمس الزعفران والتمار الطيبة ولا ينشع عليه في
 ذلك ولا بأس بان يمس الحرام في طيب وان احتمل كحل في طيب
 مرة او مرتين عليه الدم ولا بأس بان يمس الحرام والمنطقة على
 نفسه ولا يلبس الجوارب **ولا يكره** لبس القفص والقصبة في الميكس حلقا
 ولو ادهن بشم او مس لا يجز عليه شيء ولو تطيب بزيت غير مطبوخ
 وشكركه كان عليه دم ولو داوى بزيت شقوقه جملته بازيت او جرحه
 لا شيء عليه ولو جعل الخلخلة الطعام الذي فيه طيب وبغيره اكله لا شيء
 عليه وان لم يطبخ او لم يوجد منه بكرة ذلك ولا شيء عليه ولو جعل
 الزعفران في الخلخلة فان كان الزعفران غاليا عليه الكفارة فانه كان
 الملع غاليا الكفارة عليه ولو دخل بيتا قداما نجس فيه وانقل ثوبه شيء
 من ذلك لا شيء عليه ولم يمس رعا تطيب به قبل الاحرام لا بأس به ولو
 تطيب بالرض للشر او في فعله الكفارة ولا بأس للمحرم ان يمسح او

يقصد

يقصد او يمس الكسبة لان ذلك ليس من مخطورات الاحرام وكذا لو
 او دخل الحمام ولو خضب برأسه بالوسمة فله دم **فيما يجب على المحرم**
 اذا جامع الحرام قبل الوقوف بعرفة فله دم وحج وزنه الدم ويجوز فيها التامة
 سواء اجمعا معا ناسيا او عامدا وكذا المعتمر اذا جامع قبل الطواف فله دم
 وكذا في حجه بالجماع يضيء في الحجرة الفاسقة ويعمل فيها ما يفعل في الجائز
 ويجتنب عما يجتنب في الجائز فان جامعها مرة اخرى في غير ذلك المجلس
 قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجرة الفاسقة لم يزد من آخر الجماع ان
 ولو نوى بالجماع ان لا يرفض الحجرة الفاسقة لا يزد من الجماع الثاني شيء ولو جامع
 امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجته وعليه جزر جامع ناسيا او عامدا
 والوطي في الدبر بمنزلة الوطي في القبل فان وطئ البيهية وانزل كان عليه الدم وكذا
 حجره وان لم ينزل لا شيء عليه وان جامع لها او المعتمر فيها دون الفرج وانزل
 او لم ينزل لا يفسد احرامه ولا حجه وعديته والمرأة في الجماع بمنزلة الرجل
 وكذا الوجوه مع نائيه او مكروه او جامعها جسي او مجنون واذا تطيب بعد الاحرام
 ينظر ان كان عضو الكمال كالرأس والى قاي يجب الدم وان كان دونه يمسح الصلابة
 بقدر ذلك وان كان يبلغ نصف عضو يجب الصلابة بقدر قيمته السابقة
 وان كان يبلغ ربعا يجب عليه من الصلابة بقدر قيمة ربع الشاة على هذا القول
 فان كان اعضاء متوقفة بجمع ذلك كله يكفيه شاة واحدة فان بلغ نصفها كماله
 يجب الدم وان كان دونه يمسح الصلابة ولو نظى الاعضاء كلها يكفيه شاة
 واحدة لان جنس البهائم واحد جمعا احراما واحدا في مجلس واحد من جهة غير
 متوقفة فكلما دم واحد المرأة اذا خضبت كفها بايديها وحجرت يديها
 الدم وجعل الكف عضوا كاملا واذا خضب الرجل راسه او حيتته بالحناء لم يمسح

ولو ادهن بدهن ينظر ان كان مطيبا كدهن البنفسج والياسق والياسق
 الادهان التي فيها الطيب يجب الدم اذا بلغ عضوا كاملا وان كان طيفا
 غير مطيب فلهذا يجب الدم ويكون لحم ان يسمي الريان والطيب كملبت لا يكتفي
 طيبه والياسق للحجم ان يمس الخيط فان لم يمس يوما كاملا من قعر وجبة
 او راس او خفين او جوربين او عمامة او قلنسوة من غير ضرورة فعليه ذلك
 دم لا يجزئ غيره وان لم يمس يوم فعليه صدقة وان كان ذلك اكثر اليوم
 يحل الصدقة الا ظهر ولا يجب الدم حتى يكون يوما كاملا ومقدار الصدقة ان
 يطعم مسكينا واحدا نصف صاع من حنظل ولو عظم ثلث راس او يوميا كاملا
 فعليه الدم وان جمع اللباس يوما كاملا فعليه دم واحد وفي كل موضع اذا فعل
 محتارا يلزم الدم فاذا فعل فعليه او ضرورة فعليه كفاية شاء فحج هديا
 في الحرم وان شاء صدقة على مسكين مسكين لكل واحد نصف صاع يجوز فيه
 التملك والديار حتى وان تهاجم ثلثة ايام الله تعالى وان تهاجم
 الصوم والطعام يجوز في الاماكن كلها والخرج يختص بالحرم فان خرج من الحرم
 لا يجزئ عن الذبح الا اذا تصرف فيهم فيجوز يمسى الطعام وان وقع في مسكن
 لكل مسكين قد ونصف صاع ولو زلزالا في مساه يوما كاملا فعليه دم لانه
 بمنزلة القبيح واذا لم يزد فيه بمنزلة الراد ولم يمس الراد ولا يلزم القبيح
 وان باشر ما فيه الدم بعذر فان اضطر الى ان يمس الراد ولا يلزم القبيح
 الحنن او بعض الملح لا يجد انما تتركه عليه انظر الله تعالى في كتابه فعليه من
 صيام او صدقة او نكاح او يترك النكاح والصلوات ثلثة ايام وبالاطعام
 ست مساكين لكل مسكين نصف صاع ولو طيب الحرام بمقدار ثلثة ايام او بغيره
 فعليه الصدقة ولو لم يمس على طيب فان لم يمس بمقدار عضو كامل يجب الدم

وان كان

وان كان اقل من ذلك يجب الصدقة وان لم يمس ذراعا عليه ولو جعل
 الطيب في الطعام واحد فتنظف فلا فلا يمس اللحم ان ياكله لانه خرج عن حكم
 الطيب وصار طعاما وكذا اكلها غير ذراعا من النار من الطيب فلا يمس ياكله وان
 كان ربح الطيب يوجد منه وما لم يغيره النار يكره اكله اذا كان يوجب منه النكاح
 الطيب فان اكله فلا يمس عليه ولو لم يمس الحرام الخيط امانا فانه ينظر ان لم
 يمس يوما كاملا فلا يمس عليه واحد ولو نزع وجوه على كثر لم يمس بعد ذلك
 ان كثر الاول فعليه ثلثة ايام وان لم يمس فعليه ثلثة ايام ولو كان طيبا يمس
 وينزع بالليل وعزم على تركه فلا يجب عليه الدم واحد الحرام او ضررا او اصابة
 حرم او هو يتجسس اليه التوب في وقت ويستحق منه في وقت فعليه ثلثة ايام
 ما لم يزل منه تلك العلة وليس هذا الحرام اذ اصابه جرح فداواه بالطيب فرا
 ثم جرح جرحا اخر فداواه فعليه ثلثة ايام ولو زال ذلك الجرح فداواه فداواه
 او يذهب ذلك العذر وجاء عذر اخر فليس عليه ثلثة ايام وانما حكم
 احلقت فليس للحرم ان يزيل شوا من شوات بدنه ولا يطلى بخورة ولا يحلق
 راسه قبل يوم النحر فان حلق بين ضرور فعليه دم ولا يجزئ غيره وكذا اذا
 حلق راسه او نكس بجب عليه الدم وكذا اذا حلق راسه لم يمس عليه ثلثة ايام
 لا يكون للسننة والسننة في التحليل حلق جميع الراس ولو حلق دون الراس
 صدقة ولو حلق راسه للضرورة فعليه ثلثة ايام الكفارة ان كانت كما ذكرنا في ليس الخيط
 ولو حلق حية فعليه الدم وكذا اذا حلق راسه ولو حلق راسه فعليه صدقة
 لانه منع للحية وهو قليل ولو حلق موضع الحمار يجب عليه الدم لانه يقصد بالسننة
 فائس الباطل والرس ولا يجب الدم حتى يحلق جميع الراس وكذا الصدقة
 وان عدل لا يجب الدم فيه ولو حلق الا يمس او اصابه حمار يجب عليه الدم ولو حلق

من أحد الأطباء الكثره يحكي عن الصدقة وفي خلق النور ان كان الشعر كثر
الحرم اذا حلق راسه ام تعلم الظاهر في يحكي عن الصدقة لانه قد ول محظوظ
احرامه الا انه لم يحصل له الزينة والمنفعة فلا يحكي الدم والحق اذ كان محراما
يحكي عليه الدم سواء كان بامره او بغيره طائفا او مكرها ولا يرجع بالنزول الدم
على ما حلق الا اذا كان من فروق في غير كفارته وان سقط من راسه او حشيت
او انقضت فكل شيء كغيره من الطعام وليس للحرم ان يقص الظفر فاذا
قص الظفر يد او احد رجل واحدة من غير فروق فعليه الدم وكذلك اذا قلم
الظفر يد او رجل واحد يحكي عليه الدم واحد ولو قلم ثلثة اظفار من يد
واحدة او رجل واحد يحكي عليه الصدقة لكل ظفر نصف صاع من نظير الا ان يبلغ
ذلك ما ينقص عنه مائة ولو قلم خمسة اظفار من يد واحدة ولم يكن قلم
الظفر يد الاخرى ان كان مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسين لم يزد ما
ولو قلم خمسة اظفار من يد واحدة في مجلس واحد وحلق راسه ويغطي عنيق
في مجلس واحد او مجلسين مختلفين فعليه الدم عاصف ولو قلم ظفرا بالظفر
من الاعضاء الا لاجبة المتفرقة يحكي الصدقة لكل ظفر نصف صاع وان كانت جميعها
سنة عشر في كل ظفر نصف صاع من جنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام ما ينقص
منه مائة ولو اصابه في يمينه فقص الظفر فعليه اربع الكفارات ولو نكس
ظفر المحرم وصار بحال لا يثبت لاشي عليه لانه بالانكسار خرج من حد الله و
الزيادة فصار كغير المحرم اذا لم يمسح ولو غطى رجل وجه المحرم ووجهه لم يكن
عليه الدم وان اخذ المحرم من ربه يطعم مسكيا ولو غسل المحرم بآسناء ربه
طيب ان كان من ربه آسناء كان عليه الصدقة وان كان آسناء
طيبا كان عليه الدم والصدقة في كل موضع ينقص من الاثني اجزاء والنمل على ما

نذكر

نذكره فيما يجب بقتل الصيد والبهائم والحرم على المحرم
صيد البر وهو الممتع المتوشش بامل غلظة اما الابل والبقر اذا اندوا
يوحش فليس بصيد وصيد البر ما كان تولده وشواه في البر وصيد
البحر ما كان على العكس والصدقة ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل
الطيء العقور والذئب والجدوة والوايل الابق وما ياكل الحيف
اما ما ياكل الزرع فهو صيد ولا شيء في حشيت العقوب والفرار والنبور
والنمل والسرطان والذئب والبق والبعوض واليرغوث والقوار والحفاة
والطبيب العقور وسبع الصائلي ودرج الشاة والبق والبعوض والارواح والوط
الاصيد والسباع كلها صيد الا الكلب الذئب ولا فرق بين العقور وغيره
والعقور من الصيد وفي السور الوحشية روايتان ولا شيء في الرجراج
والبط الذي يكون في النزال وما يطير في الخطر صيد واهام المسرول و
المسوية والباشق والصدقة والباري صيد بغير علم وفوق قتل
الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين الحيوان والملكوت ولا شيء في حيوان
الارض كالقنفذ والخنفساء فيجب الجزاء في الضيق والبرقع والبيدوس
والفيل والعرد والخنزير والكل ما صاده حلال ولا يجوز بلادة ولا شيء
وفي القملة الواحدة صدقة وفي ثملتين وثلاث كفة من المنطة وفي العنبر
نصف صاع وكذا لا يقتل القمل لانه فعليه الى خرج ليقتل ولو قتل ذلك فحسبه
وكذا الوتر الى القمل او القمل في الشمس ليهلك لا غسل ثوبه ليهلك ولو
التي ثوبه في الشمس ليهلك فكل القمل لاشي عليه واذكر المحرم بغير مسير او ثوب
كان عليه قيمته ان لم يكن البيضة مفردة وان خرج فيها فروخ ميت كان عليه قيمته
حيا وكذا لو فرب بطن قلمي فخطرت جنيها ميتا ومات الطير كان عليه قيمته

فانها

ولو قتل طيئرا حلالا كان عليه قيمته حاملا ولو عطي الطير نصف طائر
 محرم او جزء المحرم بغير الوضوء للماء فوقع فيها صيده او فزع الصيد
 من المحرم فاسد فقتله لا شيء على المحرم ولو قتل الانسان صيدا كان على كل واحد
 منها جزاء كامل ويجوز للمحرم اكل لحم صيده قتل حلالا وان كان فيها صنع المحرم
 لا يجل ولو شترى المحرم صيدا من محرم فقتله عند الثاني بغير البائع والمشتري
 كل واحد منهما قيمته ولو اشترى من غير محرم فقتله لا شيء عليه ارسله وكذا ان يبيعه
 ومن دخل المحرم بغير ارسله ولو وقع المحرم من صيد او غنم رسته فقتله لا شيء
 عليه المحرم اذا اكل صيدا لا يجل ولو اكل من ان لا يجل ميتة وصيده ذكبه
 محرم ميتا ولو اكل ميتا وجزا او الصبي قيمته الصيد بقتله لكان في الموضع
 قتل ان كان بائعا في ذلك الموضع الذي قتل ثم اقبل في تلك الغنمة بالحيوان وان شترى
 شترى بها هديا ويبيع بغيره وان شترى شترى تلك الغنمة طائفا ما يصيد في
 به طائفا ما يصيد نصف ماله من ذلك الطعم وان شترى شترى الاغنية
 ان لم يؤخذ بها من الطعم ثم تصيد بكل نصف ماله من يربو ما واذا اكل من الطعم
 بثلث من ذلك الدنيا يتعين عليه وفيما ارسل من النعم لا خيار فيه المحكمين
 ويجب على القاتل مثل المقتول فخر النعمة بدنة وفي حمار الوضوء وفي
 الضبع والكلب ثمة وفي الاربع والربيع حق ولا يجوز بيع جزء الصيد
 النعم الا على وجه الاطعام بان بلغت قيمة المقتول حلالا او غنما ولا يجوز اكل
 والعاقبة الهدي واذا قتل المحرم بغير ارسله او الوضوء كان عليه قيمته
 لا يجاوز ربعه ومنه الصيد المملوك يجب عليه قيمته بالثمة ما بلغت لان ذلك ضمان
 الملك فبقيت قيمته بالثمة ما بلغت بخلاف جزاء صيد المحرم لا يباح قتل ولا يغير
 الا بايحاء من المحرم فان قتل ان كان عليه قيمته ولا يخل الاطعام في جزائه ولد

بعض

في غنم المحرم اذا قتل صيدا محرم يلزمه قيمته لا قيمته حلالا ان قتل صيدا محرم
 بغيره على كل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو قتل جماعة تقسم الغنم على
 عدد الرؤوس وان فرس احداهن ثم قربه الاخر على كل واحد منهما ما يقتضيه
 قربه شريك لئلا يجرى ما كان على المحرم جميع القيمة كما لو قتل حمارا وعلقه على
 نصف قيمته كالماله كانه شريك حلالا ولو كان شريك المحرم بسيما او كافر لا يجزيه
 وعلى المحرم جزاء كامل حلالا اصطاد صيدا محرم فقتله بغير حلالا كان على كل واحد
 منهما جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل باجره كانه غاصبا ان صب حلالا
 دل حلالا او غنما على صيد محرم لا شيء على القاتل عندنا ويقتضيه شجرة المحرم لا يقطع
 والكرام على شترى ما يثبت في المحرم بغيره كالا يثبت في الناس عادة كالشوك
 فاما ما يثبت في الناس عادة كالاراك ام غيلان لا يجرم قتلها ولا اكلها فيه
 لا يجل المحرم ولو نبت ام غيلان في ارض رجل فقطعه ان كان على القاطع
 قيمته لكان عليه قيمته لانه شجر ملكه وقيمة اخرى بغيره كما لو
 قتل صيدا من المحرم اذا قطع الرجل شجرة محرم وادى قيمتها بغيره لا يقطع
 فان اتفق بها فلا شيء عليه كما لو فزع صيدا محرم وادى اجزاؤه ثم اكل
 فان غرس المقتول فثبت قتلان يقطعها ويصنع به مائة ولو قطع شجرتين
 احرم كان عليه قيمته بغيره في الاواخر ولا بأس باخذ مائة الا من المحرم
 لانها ليست من الشجر ولا من المحرمين ولا ضل في قطع ما جفت من شجر المحرم
 وشجر المحرم ما كان اصله محرم ولا فرع في الفصن فان كان بعض اصله محرم
 وبعضه اصله محرم لا يجوز اخذه ترجيح المحرم ولو ارسل على غنم شجر بغيره
 مكان الصيد ان كان الصيد لو وقع وقعه في المحرم فتضمنه صيد محرم والا فلا
 ولو كان راس الصيد محرم وقوائمه محرم فقتله فهو صيد محرم لا يملك كل صيد محرم

وقع السهم

بہ خلیہ بندرا

ميسل الى جنوب قبليدهم

فاما شكل المسجد وما فيه من البيت والمقام وغيرهما

وذرع البيت الى باب السماء سبعة وعشرون ذراعاً ومن الشا الى الغري
اثنان وعشرون ومن الغري الى الباني اربعة وعشرون وخبر ومن الباني
الى حجر الاسود اربعة وعشرون وخبر وعرض حمار البيت ذراعان والبيت سيقان
احدهما فوق الآخر وعرض الباب اربعة اذرع وعرض سطح الكعبة ثمانية عشر ذراعاً
في خمسة عشر ذراعاً والمذبح في وسط الحمار الذي على حجر وطول باب الكعبة
الى جانب السماء ستة اذرع وعشرة اصابع والباب من فناء الساج مصب
بالقنطرة وعرض الملتزم حرم هو ما بين الباب الى حجر الدود اربعة اذرع
وعرض حجر القدر الذي يري شير واربعة اصابع مضغوطة وعرض حجر الذي
يصف فيه سبعة اشرار وطول عشرة اشرار ومن حجر الدود الى المقام سبعة
وعشرون ذراعاً وموضع قبلة زمزم من الكعبة في بعد ثلاث وعشرين

ذراعاً ودرج مابينه المقام الى زعم احدني عشر ذراعاً ودرجاً
 ودرج بهم زعم من اعلاها الى اسفلها تسع ستون ودرج عرض راس زعم اربعة
 اذرع في اربعة اذرع والذراع اربعة وعشرون اصابع مضبوطة ولما اجل
 فمن الجانب الشرقي الذي هو مقابل باب الكعبة والمقام ثلاث طقات
 ومن الاسطوانة ستة وتسعون اسطوانة كلها من سوزن ورخام وفي
 هذا الجانب اربعة ابواب باب بني شيبه وباب النبي عليه السلام
 وباب الجنائز وباب علي رضي الله عنه وفي الجانب الثاني وهو على
 اعظم من الطقات اربعة وتسعون ومن الاسطوانة مائة وثمانية
 وتثلاثون وفيه ثلثة ابواب باب دار الندوة وباب دار العجوة وباب
 سدة الوهوط وفي الجانب الغربي وهو على خلف الكعبة من الطقات تسعة
 وتثلاثون ومن الاسطوانة مائة واربعون وفي هذا الجانب اربعة ابواب
 باب العرة وباب دار زينة وباب ابراهيم عليه السلام وباب حروقة
 وفي الجانب الجنوبي وهو الثاني اربعة وتثلاثون من الطقات وبواب
 سبعة باب ابي جهل وباب العلقين وباب النارين وباب الجناد
 وباب الصفا وباب كفاطين وباب القائل ثم يبدأ بالجحش يستلم
 ولا يبدأ بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيه خلل في الصلوة ويقول
 عند استلام الحجر بسم الله الله اكبر الله اكبر استشهد ان لا اله الا الله وان محمداً
 عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالحيث والطاغوت واللات
 والعزى وما يعبد من دونه الله ان وليي الله الذي نزل
 الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله ايماناً بالله وتصديقاً
 بكتائلك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك اللهم اغفر لي ذنوبي

ومن الاسطوانة
 تسعون لما فهم

وطهر قلبه

وطهر قلبه واشح الى صدره ويستر ليا امره وعافى فممن يغف
 ويبدأ بالحج فيستقبله ويكبر واقعاً يديه بكبير الصلوة ثم يسلمها
 ويستلم الحجر وتفسير ذلك ان يضع كفيه على الحجر ويقبل الحجر استلاماً
 غير ان يودي احداً الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك واحكمته
 في تقبيل الحجر ما روي عنه علي بن ابي طالب انه قال لما اخذ الله تعالى الميتة
 على بني ادم من ذرية كعب بن كنانة وجعله في جوف الحجر فيجيب
 يوم القيمة وشهد لمن استلمه وبطل استلام الحجر من غير ان يودي احداً
 لا يستلمه ولكن يستقبل الحجر ويستلمه بكفيه نحو الحجر ويكبر ويصلح ويجد الله
 ويصلح على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم يأخذ من يديه الحجر ويطوف
 بالبيت طواف القدوم ويسير طواف التحية في طوافه لا فاق و
 الاية انها واجبة ويطوف بالبيت سبعة اشواط كل شوط من الحجر الى الحجر
 وفي كل شوط في الثلاث الاول يعني هذه التقية شية المباهلة في تحية
 بين الصفاين ويرى من قوة القوة والجلالة ويحيى على هين في الرابع
 وكذا في كل طواف بعد سبع فانه رمل فيه وكلمة انتم الى الحجر
 الاسود استلمه ويتبين ان يكون طوافه وراء العظيم فالعظيم من البيت وليس
 بقبلته في حق الله تعالى حرمه لونه في الريح الصلوة لا يجوز فان زحان من
 في الرمل قام جانباً فاذا وجد رجة رمل واستلام الركن الثاني ايما في
 وتقبيل حسن وتركه لا يفر وان لم يقدر على استلام الحجر لزمه يقوم بحمال
 الحجر مستقبل الحجر يرفع يديه ويقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 استهدان لا اله الا الله واستهدان محمد رسول الله عليه ورسوله ثم يقول ايما في يقول
 عند استلام الحجر ويحيى وجهه بيده وكلمة في الطواف بركن ايما في يقول

رثاء الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وتنا عذاب النار
 وعند الركن العراقي يقول ويلغوا رجم وتجاوز عاتقهم انك انت
 الاعز الاكرم تجتني من حر جهنم ويقول تحت الميزاب اللهم اظلي
 تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك لا اله الا انت اسقني بها
 محمد شربة ماء لا ظلا بعد لها وعند الركن الشامي يقول اللهم
 اجعله حجابا من عذابك وذنبا مغفورا وسبعا مشكورا وتجاوز عن بقية
 برحمتك يا عزيز يا غفور ويقول في جميع طوافه اللهم في اعونك
 من الكفر والشك والشرك والنفاق والفسق والذل وسوء الاخلاق
ف وفي الاختيار فييد من الحجر الى جهة باب الكعبة وقد اضطجع
 رءاه والاضطجاع اخرج طرف رءاه من تحت الابواب الى منى واقاوه
 على الكتفه اليسرى فيطوف بسبعة اشواط وراء الحطيم هوكم لموضع في الميزاب
 ثم يمشي الى البيت من البيت اي كسر يروى في الثلاث الاول ثم يجلس على
 السكينة والوقار ويستلم الحجر كلما مر به ويحتم الطواف بالاسلام والحمد
 موضع مبني دون البيت من الركن العواية الى الركن الشامي فطود خلائها
 في طوافه لم يجزه ويعيد الطواف فان اعاده على العظيم وحده اجزاه لانه
 تم طوافه والاولى انه يعيد على البيت ايضا ليؤديه على الوجه الحسن
 والاكمل والرجل هصر الكتفين كالتيحتر وسبب اظها لكل الشكر
 حيث قالوا له حيازة او حنن ثم يحيى يترى فقال عليه السلام برحمتك
 الله اظهر من نفسه جلا وزال السبب وبقي الحكم الي يومنا **ح** و
 ينبغي ان يطوف بالبيت ما شيا فان طاف راكبا او معمولا ان كان
 بعد جاز ولا شيء عليه وان كان غير عذر فمادام بكرة يعيد وان خرج

الى اهله فعليهم ولو كان الذي حمل هذا الشخص محرما يجزيه عن طوافه
 فاذا فرغ من الطواف ياتي مقام ابراهيم صلوات الله عليه يصلي
 ركعتين او جبت تيسر ويقراء في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية
 قل هو الله احد وان تراء غير ذلك جاز ثم يدعوا المؤمنين والمؤمنات
 ويقول بعد ذلك اللهم وفقني لما تحب وترفي وجنبني عما تنسخط
 وتكره وثبتني على ملتج رسولك نبيك وخيلك ابراهيم عليه السلام
ف وهاتان الركعتان واجبتان قال الله تعالى واتخذوا من مقام
 ابراهيم مصليا اي ركعتي الطواف عن ابن عباس رجعت الله عنهما
 وقيل يقول بعدهما اللهم هذا مكان العائد بك مصر النار فاعفوني
 فنوبتي انك انت الغفور الرحيم ثم يستلم الحجر لانه عليه السلام سلم بعد
 الركعتين **ح** ولان هذا الطواف بعد سبع اوالا صل في كل طواف
 بعد سبع العود الى السلام الحجر بعد ركعتي الطواف اما كل طواف
 ليس بعد سبع فلا عود فيه الى السلام الحجر ثم يخرج الى الصفا من اية
 ياربنا **ط** والاولى ان يخرج من باب بني مخزوم لانه اقر الى الصفا
 هو الذي سمي اليوم باب الصفا والصفا جبال الحجر الاسود والصفا المروة
 جبلان بينهما منى ومن الكعبة الى الصفا حائز ذراع واثنان وثون
 ذراعا والمسعى مائة ذراع واثنان مائة ذراعا ومن الصفا الى المروة
 سبعمائة وستون ذراعا **ز** ويصعد عليها ويستقبل
 البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويقول بين كل تكبير لله لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك القدوس
 الحكيم الوهاب وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير

هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم لا اله الا الله
ولا نعبد الا اياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون
والحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده ولا شيء بوءه الا الله الها واحدا صمد لم يتخذ
صاحبة ولا ولدا اللهم اجعل هذا جما مبرورا وسعيها مشكورا
وعلا مقبولا وتجارا في تبرير رحمتك يا ارحم الراحمين **ف**
ثم ينزل نحو الصفا ويتوجه الى القبلة ويقول اللهم استعجل لي سنة
نبيك وتوفني على ملة محمد رسولك واعذني من معصيات
الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويمشي على هينته حتى يصل الى
بطون الوادي فاذا دخل الى بطون الوادي سعى بين الميادين الاخضرين
ويقول في سعيه ربنا اغفر وارحم ولعف ذنوبنا وتجاوز عنا عقوب
انك انت الاعز الاكرم والاهلني ونجني من حزنهم فانك تعلم
ولا تعلم فاذا جاوز على بطون الوادي سعى على هينته حتى ياتي ارفة
ويصعد عليها وليست قبل البيت ويقول مثل ما قال على الصفا ويقول
ايضا على الصفا والمروة اللهم ثبتني على دينك وطواعيتك و
طوا عيت برؤسك وجنبني بها صيلك اللهم اذهب عني الالام
فلا تنزع عني ولا تنزع مني حتى توفياني عليه اللهم يسر لي اليسر
وجنبني العسر واغفر لي في الآخرة والاولى اللهم اغفر ولا تغفر علي
وانصرني ولا تنصر علي واجعل لي ذكرا ذكرا واحدا
منيتا نقيلا توفيتي واغفر حقوقي واهد قلبي وسد ذلالي
ثم ينزل من المروة ويتوجه الى الصفا بطوف هكذا بينهما سبعة اشواط

علم

سبح

يسعى بين الميادين الاخضرين في كل شوط اتفق على هذا رواية نسك
وسئل النبي صلى الله عليه وسلم وان لم تقف على الصفا والمروة يحرم سعيه
والسعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن حتى لو تركه يقوم الدم
مقامه ويتحلل عن حرمه النساء به ونه والذهاب من الصفا
الى المروة شوط محسوب من الاشواط السبعة ومن المروة الى الصفا شوط
آخر هو الصحيح **ط** ثم اذا فرغ من ذلك يقوم بمكة حراما حتى يجيئ يوم الزينة
ويطوف بالبيت كلها بدله ولكن لا يسعي عقب سائر الاطراف
في هذه المدة ثم اذا جاء يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة خرج من مكة بعد ما
طلعت الشمس الى منى فاذا دخل منى قال اللهم هذا امناء وهو ما دلنا
عليه من المناسك فمعه علينا بجوامع الحيرات كما مننت على اوليائك و
اهل طاعتك فاننا عبدك وابن عبدك ناصيتي بيدك ففعل بي ما
امرتك اللهم واياك ادعى فضلك ارجو فيلغني صالح الحيلة واغفر
لي ذنوبي وقني غلب النار **ف** وينزل بقرب جبل الحيف فبقيت
لها حتى يصل الى يوم غرة يوم النحر والعرس والغزوة الصغار و
الفجر بفلس هكذا فعل جبرئيل بابرهم ومحمد عليهم السلام وهو
المقول من نسكك على السلام وهذه البيوت ستة ولومات بمكة
وهي هذه الصلوات بها جاز وقد اساء نسكك على السلام في الحائفة
السنة **ح** ثم يتوجه الى عرفات ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر
توكلت وبك اعتمدت واياك اهدت اسألك ان تبارك في سقري
وان تقضي لي بوفات حاجاتي وان تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين
ف وينزل بعرفات في اي موضع شاء الا انه لا ينزل على الطريق الا

امل

يقرأ بالمائة فإذا زالت الشمس من يوم عرفة يتوضأ أو يغتسل
 والغسل أفضل ثم يصلي الظهر والعصر مع الإمام في وقت الظهر إذا كان
 واحد وإمامين يؤذن للظهر ويقوم ثم يقيم للعصر بعد الظهر وإن
 فاتته جماعة صلى كل صلاة في وقتها ولا يجمع بين الصلوتين في وقت
 الظهر ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع الإمام في وقت الظهر ويكره
 التقطع بين الصلوتين لمن يجمع بينهما أما ما كان أو ما موقفاً وانقطع
 أعاد الاذان لأجل العصر **ط** وإذا فرغ الإمام من الصلوتين راح إلى الموقف
 وإن كان مع فاه تكلّف واحداً حاجة لا بأس ويقف في أي موضع شاء
 ولا يفضل غير الإمام أن يقف عند الإمام والأفضل للإمام أن يقف مكاناً
 فيه وقف قائماً أو ركباً جاز ووقت الوقوف من حين نزول الشمس
 من يوم عرفة إلى طلوع الفجر إلى يوم النحر فإن وقف في شيء منه فقد أركب
 فإن وقف في غيره الوقت لا يكون مديراً إلا إذا اشتبه على الناس هلال
 ذي الحجة وأكملوا إذا انعقد ثلاثين يوماً ثم تبديله اليوم الذي وقف فيه
 كان يوم النحر جازاً **ف** ثم يقف ركباً رافعا يديه بطل كالمستقيم
 المسكين يحمد الله ويشني عليه ويصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم ويسأل
 حوائجه والأفضل أن يتوجه عقبيه صلوة السلام العصر مع الإمام يقف بالوقوف
 مستقبلاً القبلة قريباً من جبل الرحمة وعمرات كلها موقف الأبطح
 وإذا وقف يحمد الله تعالى ويدعو الحاجته لما روي أن النبي عليه السلام
 كان يفعل كذلك رافعا يديه كالمستقيم المسكين والدعاء المروي عن النبي عليه السلام
 وعليه السلام لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك ولم يلد ولم يمت ولم يكن
 له كفو شيئاً ولا كفواً له اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بطني نوراً وفي

جالساً

وجميع الأنبياء

صلى الله عليه وآله

سميع نوراً اللهم اشح لي صدري ويسر لي أمري **اللهم** اني اعوذ بك
 من وساوس الصدر وشتات الأمر وشتات القيمة اللهم الملك قلت
 ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف الميعاد اللهم هذا مقام المستجير
 بك العابد من النار فاجري من النار بعفوك وادخلني الجنة برحمتك
 اللهم اذهب عني الاسلام فلا تنزع عني ولا تنزع عني من حق تعطيني
 وانا عليه ووفقني لما افترضت عليّ وأعني على طلب رضاك واداء
 حقوقك واجعلني من أعظم عبادك نصيباً من خير تقسيمه في هذه العينة
 بين عبادك الصالحين من نور تعطيني به اوجرة تنشرها أو ترفع قبيلتها
 أو ترفع شأنها أو ترفع شأنها أو تستر بها المصنوع من روعتي و
 استر عورتني واقلني عثرتي واقض عني ذنوبي واغفر لي ولوالدي ولجميع
 قرابتي واجبتي المصنوع انك دعوت الحج وودعت الغفر على
 شهوة منا سلك وقد اجبتك ولكل وفد جنة فليجوزني
 عن موافقي هذا ان تغفر لي ذنوبي وتوتري في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار **ط فريحي** واعلم ان الاحاديث كثيرة في فضيلة
 يوم عرفة واجابة الدعاء فيه فينبغي ان يجتهد فيه بالدعاء وليتقوا
 بكل دعاء بحفظه وان لم تقدر على حفظه فافترس المكتوب ويسمعي
 ان يقول يا ربي اللطيف يا منزل البركات يا فاطر الارضين
 والسموات ضجّت لك الاصوات بصوت اللغات فسألك الحاجات
 وحاجتي ان ترحمني في دار البلي اذ انسيتني اهل الدنيا اسألك ان توفقني
 لما افترضت عليّ من طاعتك واداء حقك وقضاء لك ما سألته التي أودتها
 ابراهيم خليلك ومحمد حبيبك اللهم لكل مستقر إليك اجابة ولكل

سورة

لو كان لك سكره لذكره في وقتك متفرعا اليك مستكينا ليدرك
فاقتض حاجتي واغفر ذنوبي ولا تجعلني من الخيب وقد اوتيت
وقد قلت وانك لا تخلف الميعاد ادعوني استجب لكم وقد دعوتك
متفرعا سائلا فاجب دعائي واعتقني من النار ولولا الذي ولجج
المؤمنات والمؤمنات برحمتك يا ارحم الراحمين **اخ** واذا زالت الشمس
يصعد الامام الميزب ويؤذن المؤذن ويخطب الامام خطبتين
بينهما جلست خفيفة كما يفعل يوم الجمعة ويعلم الناس فيها الموت
اليوم الثاني من ايام النحر فاذا فرغ من الخطبة يقيم المؤذن ويصلي
الامام والناس الظهر ركعتين ان كان من ايام يوم المؤذن ويقدم
ثانيا ويصلي الامام بهم العصر في وقت الظهر غير ان يستعمل بان صلاة
بين الصلوتين يعني السنة والخطبة مرفوعة ثلاث بين كل خطبتين فاصل يوم
اولها قبل يوم التروية وهو اليوم السابع من ذي الحجة بمكة بعد صلوة الظهر يعلم
فيها احكام التارك لليوم غفرت خطبة واحدة ولا يجلس فيها والخطبة الثانية
يوم عرفة وهي ما ذكرناه انما والخطبة الثالثة في يوم الثاني من ايام
النحر بعد صلوة الظهر بمكة خطبة واحدة ويعلم ما يقع منها من
والافضل ان يقف على راحته مستقبلا للقبلة وان لم يقف على الراحلة
فالوقت تمام افضل **ط** فاذا غربت الشمس يوم عرفة فاحضر الامام
الناس معه على هيتهم على نحو الدفعة ويقال لها شعير الحرام وتؤذن
المغرب فاذا انزلون بها والتزول بغرب فترج افضل ثم يصلي الامام
بالناس المغرب ركعتين واذن واقامة ولا يتلو بين الفرضين ثم
يصلي النحر بغلظين ثم يقف ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويلقي ثم يصلي

علاء

على النحر صلى الله عليه وسلم ويدعو الله حاجته والوقوف بالمد لفة **ح**
فلو ترك يلزم الدم الا اذا كان بعد ذلك ولكن يجزئ النحر والمزولة
كله موقوف على طعن محسن والسنة هو الوقوف عند جمل فترج
هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لا قبل ليلة النحر وليس في هذا الوقت
رماء موقت وليست ان يقول اللهم هذا جمع اسالك ان ترزقني جميع
النحر كله اللهم رب المشرك الحرام ورب الركن والقاموس رب البلد الحرام
ورب المسجد الحرام ورب اجل والحام اسالك ان تبلغ روح محمد مني السلام
اسالك بنور وجهك الكريم ان تغفر لي ذنوبي وترحمني وتجعل علي الهدى
امرين وتجعل علي التقوي زاديا وذخري واجنة مالي وهب لي خلاص
عني في الدنيا والآخرة يا من هو خيط اعظم من خيطي وامر فاعل انت كل
الخطبة ختم فخره وظهره في حيا جوارحه على النار جنتك يا ارحم الراحمين
يا ارحم الراحمين والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
اللهم اليك اقميت من عذابك الشفقت اليك رغبتي ومنك هبت
فاقبل لي وامج حوبتي وعظم اجر لي وزوني التقوي وسلم ربي وزوني
علما وحما **ب** ثم صعد من لا بد من موفيتها وهو انه لو قدم
على المغرب بزدلفة يصلي المغرب ثم يبيت العترة فان لم يجد العترة جازا
الصبح عاكرا العترة الى الجواز وهذا كن ترك صلوة الظهر ثم صعدا حاشا
وهو ذا المثل وكذا لم يكن فاذا اصلا السابعة عاد الى الجواز فاذا اسفردا
ذهب قبل ان تطلع الشمس حتى ينزل انما ثم اذا انما من جيرة العقبة
سمع حصيات مثل حصي الخنزير **ط** ولا يكون الطول من النواة ويستقبل
غارا من جيرة العقبة يجعل مناع من يمينه والكعبة من يمينه وكيفية الرمي

ان يضع ايها على وسط سابطه ولفح الحصة على واس ايها من فيها
 كذلك ويكره مع كل حصاة لما روي عن النبي عليه السلام انه قال عند الرمي
 بسم الله والله اكبر رغا للشيطان وحزبه وتقطع التلبية عند اول حصاة
 يرميها ويقول مع كل حصاة يرميها اللهم اجعل حجاً مبركاً وذنباً مغفوراً
 وسعيام مكوراً والري كذا البا افضل وفي الظهري ماشياً افضل ولا
 يقف بعد هذا الرمي حتى ياتي منزله ولا يرمي في ذلك اليوم غيرها اتفق العلماء
 على ان وقت الرمي يوم النحر وتنتهي ايام بعده واول وقت من اليوم الاول حين
 يطلع الفجر الثاني ويستحب تقبيل طلوع الشمس وعقب طلوع الشمس الرمي في هذا
 اليوم الوقت الاول واذا وجب في هذين الوقتين فهو الوقت
 المستحب من حين زوال الشمس الى ما قبل طلوع الفجر الثاني من تقدم هو
 وقت جواز الرمي مع الكراهة والاساءة والوقت الثاني وان
 وقت الرمي ما بعد الزوال ولو رمي قبل الزوال لا يجزئ ولو اراد ان يقف في
 هذا اليوم لم ير قبل الزوال والوقت الثالث لا يجوز قبل الزوال لمن لا يرمي
 واما اليوم الثالث من ايام التشريق فلا يرمي ما بعد الزوال ولو رمي
 قبل الزوال جاز وحمل الرمي اجماع الثلاث اوها الذي يلي مسجد الحيف
 والوسطى والاخرى وهي جرة العقبة فيقول في اليوم الاول وهو يوم
 النحر يرمي جرة العقبة لا غير وفي بقية الايام يرمي اجماع كلها ببداء
 بالاول ثم بالوسطى ثم بجرة العقبة واذا رمي بجرة العقبة في يوم النحر
 يرمي من بطن الوادي يعني من أسفل الى اعلاه به ومرت الآثار وتنتهي
 ان يقع الحصاة عند الجرة او قربها منها حتى لو وقعت بعيداً منها لم يجز
 ولو وقعت احصاة على الرجل او على عمل وثبتت عليه كان عليه عاقبة

اذا غفل

واذا سقطت عن الحمل او عن ظهر الرجل في سها ذلك اجاز ويري كل
 حجرة بسبع حصاة يرفع يديه حذو منكبيه ويكب ان يكون بين اليدين
 والموضع الذي يقع فيه الحصاة خمسة اذرع ولو رمي بحصى اكثر من حصي
 اخذف يجزئ وليس يجب وحصى اخذف لا صغير ولا كبير يكون مثل
 النواة او اقصر وينبغي ان يكون الحصاة مغسولة وينبغي ان لا
 يكون مأخوذة من قوس الطريق ولا من مواضع الرمي لانها يكره
 تفادوا لان بقا الحصاة هناك دليل عدم القبول لما روي ان النبي
 عليه السلام انه قال من قبلت حجة وحجرت رفعت حجة وليست الحجة الى
 اجماع اذا اراد ان يرميها والحجرة التي لا تقف عندها هي جرة العقبة لا يقف
 عندها اجماع والحجرة الثانية والاولى اليه يرميها في ايام التشريق فيقف
 للعداء عند كل واحد من الجمرتين الى ما ليوم الثالث من ايام التشريق فيقف
 عندها من لزمه الرمي في يومه وحملته كل جمرتها جرة يقف عندها
 للعداء لان فيه اثناء العبادة وكل جمرتها ليس بعد جمرتها يرمي في يومه
 فانه لا يقف عندها لانه خرج من العبادة فاما من عد يوم النحر
 وهو اول يوم من ايام التشريق يرمي في هذه اليوم ثلاث جملات اولها
 يلي مسجد منارها بسبع حصاة بصفة سداها في يوم النحر
 في جرة العقبة ثم يقف ثم ينتقل الى الجمرتين الوطيتين بسبع ويرميها حصى على
 الصفة التي تقدمت ثم ينتقل الى جرة العقبة يرميها من بطن الوادي
 كذلك في اليوم الثاني وهو اليوم الثالث من النحر يرمي هذه الجمرات الثلاث
 على الصفة التي رماها في اليوم الاول من ايام التشريق في المواضع الثلاثة اما
 اليوم الثالث من ايام التشريق وهو الرابع من النحر ان طلع الفجر الثاني وهو يوم
 لم ينفر قبل هذا الوقت ورمى هذه الجمرات الثلاث كما رماه من قبل وان نفر قبل ذلك

فلا يري عليه قبل ذلك اليوم فان غير هذا الترتيب فيدأ في اليوم الثاني
 بحجرة العقبة فرماها ثم بالوسط ثم بالتالي مسجد الحيف بمنا وهو بعد
 من يومه اعدا حجرة الوسطى وحجرة العقبة لياقي بها مرتبا منونا ولو ترك
 ربي حجرة العقبة اطعم لكل حصاة نصف صاع حنطة واختار شاة بخارا
 انه كيف ملحي ربي فهو جائز ولو قام عند الحجرة ووضع الحصاة عندها
 وضعا لا يجزئ وقال بعضهم ياخذ الحصى بطرف ايهامه وسبابة كان
 غافق ثلثين ويرميها ولو طرحتها طرعا جازا لكنه مبيح ويرمي بكل ما كان
 من جنس الارض نحو الحصاة والمدر والطين واليا قوت ولا يرمي باليسر
 جنس الارض فاذا اخذ ربي الحجار يكبر مع كل حصاة ويقول اللهم اقبل
 حجامي وراؤني مغفورا وسعيا منكورا واذا ربي حجرة العقبة في اليوم
 الاول قد ذكرنا انه لا يقف عندها يعني للعداء بل يأتي منزله فيقف ذلك
 ينظر ان كان مفرا بالحق يلقى او يقصر **ط** والتقصر ان يقطع من راسه
 قدر الاغلفة ولا خلق على النساء **ف** **ط** وان كان قارنا او متعتا يرمي ثم
 يلقى او يقصر بالحق افضل واذا خلق او قفر حل لكل شيء الا اناء ثم يرمي
 حجرة من يومه ذلك ان يقطع **ط** يطوف طواف الزيارة او من القداء بعد القدر
 ولا يجوز من ذلك طواف الزيارة عندنا موقت بيوم النحر ويومين موقت
ف فيطوف بالبيت سبعين مرة او اعظم ويصلي ركعتين وهذه الطواف هو
 الحج الاكبر ووقته ايام النحر اولها افضلها وليايتها منها والابرر فيه لان ربي
 عنده لانه قد طاف في الطواف التحية وسعي بين الصفا والمروة وسعي الحج وحده
 ولو لم يكن طاف في الابداء طواف التحية والاسعي فانه يرمي في الطواف الزيارة
 ويسعي بين الصفا والمروة للحج عقيب طواف الزيارة فاذا طاف طواف الزيارة
 كله او اكثره حل للنساء ثم يخرج النساء ويرمي الحجار عجا جاسيا ولا يسبي

بمكة فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر رمي الحجار الثلاثة ببدء
 بالذي يلي مسجد الحيف فيرمي ببيع حصيات مثل حصى اخضر فيوقف حيث
 يقف الناس ويكبر مع كل حصاة ويحمد الله ويثني عليه ويحلل ويكبر
 يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله كما جرت ويجعل في ذلك يلقن
 كنه الى الساء ثم يرمي حجرة الوسطى فيرميها ببيع حصيات كذلك يقف حيث
 يقف الناس ويفعل مثل ما فعل في الاولى ثم يأتي حجرة العقبة فيرمي بها
 الوادي سيفا ويكبر مع كل حصاة ولا يقوم بعدها فاذا كان من القداء وهو
 اليوم الثالث من النحر يرمي الحجار الثلاثة كذلك حتى يزول الشمس ثم يفر
 ويطوف على ربي في اليوم الرابع **ف** فاذا فرغ من الرمي الى الايطح ونزل
 براسه ويقال له المحض وهو موضع بين مناة ومكة ثم يدخل مكة ويطوف
 طواف الصدر ان اراد الرجوع ثم يرجع الى اهله وهذه الطواف واجب عندنا الا
 على اهل مكة واذا فرغ من طواف الصدر اتي القمام وصلى عنده ركعتين ثم اتي
 زمزم فيشرب من ماءها ويصب على راسه وجهه فانه دواء لكل اذى وتقاء من كل بلاء
ط ويقول عند شرب الماء اللهم اني اسالك من قناتك سقانا علانا وقنا
 وشفا من كل داء يا ارحم الراحمين **اللهم** هذا غيات ولا يراهيم
 فاعثني من كل داء وكذا ثم ياتي الملتزم وهو بين الحجر الاسود والباب
 فيضع صدره وجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عنقه الباري تثنيت
 باستار الكعبة **ف** ويقول اسأل بيابك نسألك من فضلك وموئلك
 ونرجو رحمتك وكبر تقديرك والادعاء ثم ينصرف ويحيى ربه وركاه
 ووجهه الى البيت متباينا محتجرا على اوراق البيت يقول عند وداعه
اللهم لك حجت وبك امنت وعليك توكلت ولك اسلمت

ولياك اردت فتقبل نبيك واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيأتي و
استعملني في طاعتك استعمل ابدًا ما بقيتني واعذني من **الان** **الدم**
اني استودعك ديني واماني وخواتمي علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن
مؤمنه انك سمع الدعاء **الدم** لا تجعل هذا آخر العهد من بينك وارزقني
العودة اليه وحسن اوقتي حتى يبلغني اهلي واليتيم مؤمني ومؤمنه عيالي
وجميع خلقك أشبوا عابدين تائبون ساجدون ولرب عابدون صدق
الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له
ف قال حاصل ان المكن لا يكره عن البدل ولا يتخلص عنه بالدم الا بالياتين
عنه كالركوع والسجود في الصلوة والواجب تحريم البدل اذا ذكر ولو ترك
السنة او اللوات لا شيء عليه وقوله **ط** والواجبات التي تجزى بها
الدم على الحاج خمسة السجود بين الصفا والمروة والوقوف بزدلفة ورمي الجمار
واحلق والتقصير وطواف الصدر على الافاقي **اوله** وقت طواف الزيادة
بعد طلوع النجوم يوم النحر واخر وقت طواف النحر فان اخرها عنها فله شيء عليه
الطواف بالبيت ماشيا افضل ولو طاف طواف الزيادة وحدها او جفا خرج
عن احرامه محل الزمان **ط** ولو جامع بعد ذلك لا يغد جزمه الا انه ان طاف بمحدها
كان عليه شاة وان طاف جنبها كان عليه برنة فان طاف ببيتة اشراطها
لو طاف على الطواف فان عاد الطواف بعد ايام النحر لا يقطع عنه الدم ولو طاف
طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة يترك الصدقة ولو طاف للصدر على غير
طهارة يترك الصدقة ولو طاف للزيادة كمنشوف العورة بقدر ما يبلغ الصلوة جاز
وعليه الدم ولو طاف على ثوبه نجس انزله فقدمه الدم لا شيء عليه ومن اجتاز
بعرفات وهو نام او سكر عليه اجزا عن الوقوف وان احس قبل الايام فاحصل

عنه احياه جاز وان لم يكن بامر فلو افاق او سيقظ من منامه فاتي بافعال
الحج جاز ولو اهرم فاعني عليه وطافوا حول الكعبة على بعير وواقفوه عرفا
ومن اهرز وضعوا الحجارة في يديه وهو بها وسوا به بين الصفا والمروة
جاز والا فضل ان يرمي الجمار بيده ولا يجوز ان يطاف عنه حتى يحمل الى
الطواف ويطاف وكذا الوقوف بوقت اذا حج الرجل ما هله وولده الصبي
بحرم من الصغير من كان اقرب اليه حتى لو جامع ابناخ يحرم عنه الاب
دون الاخ اذا لم يطف الرجل طواف الزيادة وطاف طواف الصدر هذه المسئلة
على وجوه الله ان طاف حدها جنبيا وحدها ثاقصا على وجهه اربعة طواف
طواف الزيادة وطواف الصدر كلاهما على غير وضوء يصير طواف الصدر
الزيادة فان طاف كلاهما جنبيا ورجع الى اهله كان عليه بدلة الطواف الزيادة
وشاة لطواف الزيادة وان طاف كلاهما على غير وضوء فعليه طواف الزيادة
وم وطواف الصدر صدقة وان طاف للزيادة جنبيا وطاف للصدر على غير وضوء
يصير طواف الصدر طواف الزيادة عليه دم لو طاف للصدر وان طاف للوقوف
الزيادة على غير وضوء وطواف الصدر جنبيا عليه رمان دم للزيادة ولو للصدر
والا كالمحل لها لا تكتشف براسها بل وجهها ولا تلبس بجمرة ولا تسبع بين
والاحلق بل تقصر وتلبس بالمحيط ولا تقرب بالحجر في الزحام **ط** واذا حافت
في الحج ان حاضت قبل ان تحرم وانتهت للحققات فانها يغتسل وتحرم واذا
قدمت مكة وهي حائض فصنع ما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت ولا تسبع
بين الصفا والمروة ويشهد برئها من الحيض ولا يجزئها ولا تقصر وان حاضت
يوم النحر قبل ان تطوف بالبيت فليس لها ان ينفر حتى تطهر وتطوف بالبيت
وان حاضت بعد ما زالت الشمس وطافت جاز لها ان ينفر ويصلي على طهارة

ف في العروة العروة سنة وليست بواجبة وقتها حج السنة الا
 خمسة ايام يكون فيها العروة لغير القارن يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق ويجوز
 تكرارها في السنة الواحدة ويحسب المحرم بالعروة ما يحسب المحرم بالحج ويعمل
 في احرام وطواف وسعيه بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة ما يفعله بالحج ويعمل
 اذا طاف وحج وحلق يخرج من احرام العروة وقطع الثنية كما يشاء بالحج
 العروة شيان الاحرام وطواف البيت ووجوب شيان السعي بين الصفا والمروة
 والحلق وليس عليه مسوي ذلك من رمي الجمار والوقوف بعرفة وطواف النعمة
 والصدر والبقية بمنى والاداء للحرم بالعروة اذا احرم بالحج ان احرم قبل ان
 يطوف بعرفة يكون قارنا وكذا اذا احرم بعد ما طاف بها شوطا او طويلا او قلنا
 وان احرم بعد ما طاف بها اربعة اشواط كان متمتعاً جعل لي بحجة ونوي
 بقلبة العروة او لي بعرة ونوي بقلبة الحج او لي بها ونوي باحد هاتين والى باحد هاتين
 ونوي كلاهما العروة لما نوي **ف في القرآن** المحسوس بعرة
 المفرد بالحج والمفرد بالعروة والقارن والمتمتع اما المفرد بالحج والعروة فقد
 ذكرنا اما القارن فهو ان يحج بين الحج والعروة في الاحرام يقول بسبب
 وعرفة في سفر واحد وهو افضل من المتمتع وانما اراد ان يقول ان ساقب
 للاحرام كما يتأهب المفرد يتعدا او يقبل ويصلي ويصلي وكعبتين ويقول بعد السلام
اللهم اني اريد الحج والعروة فميسرها لي ولعقبائكم مني فميسرها لي ويقول بعد السلام
 بسبب بحجة وعرفة معاً ثم يبدأ بافعال العروة اذا دخل مكة يطوف بالبيت
 لعرفة سبعين شوطاً كما يطوف المفرد ثم يسعي بين الصفا والمروة ولا يخل
 بل يخرج الى وفات ويقف ثم يطوف بالبيت ثلثي ويسعي بين الصفا والمروة
 وهذا عند محمد بن جرير الله وعندنا يطوف القارن طوافين ويجزيه

واحدة طلوع

واحد العروة والثاني الحج ثم يأتي بسائر ما يفعل بالمفرد بالحج واذا رجع
 العقيقة يوم النحر يذبح دم القارن وهذا الدم منك من المناسك تنوت
 بايام النحر وساج لان يتناول منه عندنا ويؤخذ فيه الشاة والاشراك في بقية
 افضل من الشاة والجزء افضل من البقرة كما في الاضحية وان كان القارن
 المفرد مع نفسه كان افضل ثم يحل في اوقافه فيتحلل **ف** فان لم يطف القارن
 بعرفة حتى وقف بعرفات بعد الزوال يصير رافضاً لعروته ولا قران لاهل مكة
 ومن كان من رافضات بعد الزوال يصير رافضاً بالتوجه حتى يقف طوافاً
 ويسقط عنه دم القارن **ف في التمتع** والمتمتع من يأتي بافعال
 العروة والحج في شهر الحج في سنة واحدة باحرامين يتقدم احرام العروة من غير ان
 باحل الا ما صحح حتى لو احرم قبل اشهر الحج وان باحل العروة في شهر الحج كان متمتعاً
ف في التمتع افضل من الاضحية والقارن من الحلق ولو طاف طواف العروة قبل
 اشهر الحج لم يكن متمتعاً والا يام الصحيح ان يعود الى اهله بعد افعال العروة حلالاً
 وصفت ان يحرم من النيات بعرفة في شهر الحج ويضطره مكة ويطوف ليحي
 يحل في اوقافه وقد حل وذهب افعال العروة ثم يحرم بالحج يوم التروية قبل
 افضل يعني من الحرم لانه في معنى الكي ويفعل كالمفرد في طواف الزياره ويرحل
 ويسعي وعيد التمتع ولم تنب الاضحية عنه وان حرم صام ثلثة اشهر
 ايام في الحج وسيرة اذا رجعوا افضل ان يصوموا الايام الثلثة يوم التروية
 ويوم قبلها ويوم عرفة فاذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق او قصر
 ثم يصوم سبعة ايام بعد ما مضى ايام التشريق **ف** وخرج من افعال الحج يعني
 بعد ايام التشريق وان لم يصم الثلاثة لم يجز به الا الدم ولا يقصر الا بما يدل
 ولا يدل للبدل ولا يجوز صومها في ايام النحر لانها وجبت كاطمة فلا تادى

بالناقص اذا لم يصم الثلاثة لانت السبعة لانه العشر وجبت بدلا عن التحلل
 وقدرت بقوات البعض فيجزي الهدي وان لم يقدر على الهدي تحلل وعيد
 دم التمتع ودم التحلل قبل الهدي **الح** ولو اعتمر في شهر الحج ثم افسرها وانما
 على الفاسد وجب من عامه ذلك لا يكون متمقا لانه لم يتم العرق ولو قضى
 العرق الفاسد وجب من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات
 لا يكون متمقا ولو قضى الفاسد بعد ما رجع الى الميقات يكون متمقا
 ولو نقص الفاسد حتى رجع الى موضع لاهله المتعة والقارن ثم عاد و
 قضى العرق الفاسد وجب من عامه ذلك لا يكون متمقا لانه رجع الى
 اهله ثم يعود محرما بالعرق ولو خرج الى الميقات قبل ان يرجع يكون
 محرما **ويجب** الدم على القارن والمتعمر شكر لما انعم الله عليه بيسر الحج بين
 العبادتين اذا لم يصم بالعمرة فطاف بها بعض الطواف في رمضان وبعضها
 في شوال ثم خرج من عامه ذلك فان كان اكثر طوافي العمرة في شوال كان
 متمقا وعليه المتعة والا لا يكون متمقا ولو طاف في شوال ثم عاد الى
 اهله ثم عاد الى مكة وطاف بالبقعة يخرج من عامه ذلك فان كان اكثر الطواف
 في شوال الثاني يكون متمقا والا لا المتمتع اذا لم يسق الهدي مع نفسه فحاز في
 من افعال الحج العرق ثم تحلل فان ساق الهدي المتعة بيقى ما حاله من
 افعال الحج **ف** وليس لاهل مكة ومن كان داخل الميقات تمتع ايضا
 وهم اهل كل دون المواقيت واهل الحرم كاهل البستان واهل مكة
 ولو قدر على الهدي قبل ان يتكلم صوم ثلثة ايام او بعد ما قل قبل ان يتكلم
 او قبل وهو في ايام النحر بطل صومه ولا يلزم الا بالهدي ولو وجد الهدي
 بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم بجمعة ايام صومه ولا يلزم ذبح الهدي

ولو صام ثلثة ايام ولم يحل حتى مضت ايام النحر ثم وجد الهدي فصومه
 ولا شيء عليه فان لم يجد هديا وحل فعليه المتعة ودم لاحلاله قبل ان يذبح لادم
 عليه ترك الصوم وحكم القارن حكم المتمتع في وجوب الهدي ان وجب والهي ان
 لم يقدر عليه ولو ان مكيا خرج الى الافاق فاقى متمقا لا يكون متمقا وان
 الهدي لمتعة **ف** وان اراد المتمتع ان يسوق الهدي احرم وساق هديه فان
 كانت بدنة قلدها بجزائه او بفعل والتقليد او من التحليل وليست بقلد
 والاولى ان يعقد الاحرام بالتلبية ويسوق الهدي وهو افضل من ان يقودها
 ولا يشتر البدنة وهو الادماء بالبحر وصفت ان يشق سنامها بان يطعن
 في اسفل السنام من الجانب الايسر ويلطخ سنامها بالدم اعلا وهذا الصنع
 مكروه **و** ما به دم على المؤذي في القارن رمان الاجواز الوقت غير محرم
 فالجاصل ان المؤذي بالحج ان ياتي حج مفردة ولا زاد بالعرق ان ياتي بعمره مفردة
 والقارن جمع الحج والعمره باحرام واحد يقبل ببيك بحجة عرة ياتي بافعال العمرة
 او لا ثم بافعال الحج من غير ان يحل فيما بينهما والعمرة ان يعتمر في شهر الحج او يكون
 اكثر طواف عرة في شهر الحج ثم يحرم الحج من عامه ذلك سواء حل من عرة بالحج او
 ثم احرم الحج او قبل ان يحل من عرة فليكون احرام عرة مكى وكذا احرام حجة مكى
 وان الحرم على الحرم سبعة اشياء **١** ستر الراس ويكفي الفدية اذا ستر ربع
 الراس فصا عدا والوجه في حيا المرأة كالرأس في حق الرجل **٢** لبس الخيط فاذا
 استدار لبس يوما كاملا فيجب الفدية **٣** استعمال الطيب يلزم الفدية اذا طيب
 عضوا او رجع عضو **٤** بدهن الراس والمخية **٥** حلق الراس قبل او ان التحلل
 ويجب الفدية بحلق ثلث شعرات **٦** اجماع فلا يفسل الحج بعد الوقوف
 ولكن يلزم به الفدية **٧** وكذا التقبيل والمسح بشهوق فان باشر واحدة اذ كانا

يجب القدية **٧** صيد البر محرمة على المحرم **فصل في الإحصار**
 المحصر هو المحرم بالعرف أو الحج إذا امتنع عن الوصول إلى البيت بغير ضا
 عدق كافراً ومسلم وحكماً أنه يبعث بهدي واحد شاء أو بقرة أو بئر وهي
 أفضل ويجوز فيها ما يجوز في الأصحية وإن كان قاصراً يبعث بهدي يتيماً
 وتواعدهم أن يخرجوا في الحرم يوم النحر فإذا أخرجه كل شيء وهذا الدم موقت
 بالحرم وليس على المحصر حلق ولا تقصير بشر أن كان محرماً بعرق عليه قضاء والعرق
 إذا قدر وإن كان محرماً بحجته عليه حجة وعرقه أما الحج فلا شرع فيه وعليه
 وأما العرق فلا شرع في الحج بعد الشروع صار نقاساً وحجاً وفاءً لا يحل بغيره العرق
 فكان عليه قضاء العرق إذا بعث المحصر بالهدي إن شاء أقام في مكانه وإن شاء
 رجع ويجوز ذبح هدي الإحصار قبل يوم النحر في العرق والحج المحصر إذا لم
 يجد الهدي فهو محرم إلا أن يجد أو يطوف ويسعى بين الصفا والمروة
 ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصراً ولا يكون محصراً في الحرم إذا أكلت
 الطواف بالبيت ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم
 لترك الوقوف بالمرافقة ودم لترك الري ويطوف طواف الزيارة وعليه دم في فريضة
 ودم لتأخيرها إلى غير ذلك من حكم الإحصار اليوم لا يفاد بالاسلام فإذا
 بعث الهدي تم زال الإحصار وإن أكلت أن يدرك الهدي في جميع الفريضة
 في الحج والتوجع جميعاً وإن قدر على أدرك الحج ودم الهدي لا يلزم الفريضة في الحج
 ولو كان الإحصار بالرضخ إلى الرضخ فهو الأول سواء ولو سرفت نفقة الحج
 إن قدر على الحج لا يكون محصراً ولا يكون محصراً ويجوز له أن يذبح ما شاء
 وإن كان لا يلزمه ابتداءً كالفقير إذا شرع في التطوع يلزمه إتمام الفرائض
 إذا حصر فبعث بهدي واحد لا يحل للمحصر من الإحصارين فلا يصح ولا يحل له أن

أوان المزوج عن الإحصارين في حقه واحد وبالهدي الواحد لا يتحلل عنها
 وإن بعث بهديين لا يحتاج إلى أن يبعث هذا للعرق وهذا الحج المرأة إذا حصرت
 بالحج تطوعاً منعاً أو إجهاً في محصره ولزوجه أن يحلها بما هو من محطوره
 الإحصار ولا يثبت التحليل بقول الزوج أحللتك ولو حصرته بحجة الاسلام
 وليس لها عزم في محصره ولا يتحلل عنها إلا بهدي وإذا حصره العبد أو الأمة
 بغير إذن المولى فله المولى أن يحلها أو يبعث بهدي ويجب القضاء بعد العتق
 ولو أحرمت بالذم للمولى لا يجب دم الإحصار على المولى ويجب على العبد إذا أعتق
فصل في الإحصار على الأمة ما لم يتأذى ودم القوان ويجوز على الحاج
في الحج عن الغير إذا حج عنه البيت بامر به يقع الحج عن المحصر عنه
 هو الصحيح ولهذا يشترط النيابة عن المحصر عنه فمأثور أنه لا يجب أن يقول
 في التلبية اللهم إني أريد الحج فيسرع علي وتقبل مني ومن قبلي
 وأصل في هذه الآية أن الإنسان أنه أن يجعل ثواب غيره صلوة وصياماً أو
 صدقة أو غيره كما روي عن النبي عليه السلام أنه سئل عن رجلين أحدهما أعتق
 والآخر من أمته فمخا أقرت بوجداً شئت الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعلت
 أحدهما الشايعين لا منه والعبادات أنواعاً ما لا يحصى كالزكاة والصدقة
 كالصلوة والصوم ومكة عنهما كالحج والنية تجري في النوع الأول في حاله
 للاختيار والضرورة للحصول المقصود بفعل الشايع ولا تجري في النوع الثاني
 مجال لأن المقصود هو إتمام النفس لا يحصل به وتجرى في النوع الثالث عند العجز
 لمخنة ثاني وهي المشقة بتقصير المال ولا تجري عند القدرة لعدم إتمام النفس
 والشرط العجز الدائم إلى وقت الموت لأن الحج فرض العزم وفي حج النفل
 يجوز الأنا بغيره حالة القدرة لأن باب النفل أوسع والأصل فيه حرمة

انحصرت وقد بينا في شرح الواجب فلما حصل ان لا يجوز الا عن الميت او عن غيره
 بنفسه عجز استمر الى وقت الموت ولا يجوز عن القادس **ح** من وجوب الحج
 فلم يحج حتى مات فاوصي بان يحج عنه من ثلث ماله فان لم يرض بذلك و
 تبع عنه ورشته وهم من اهل التبع جاز ولو اوصي بان يحج عنه ان كانت
 ثلث ماله يبلغ الحج من وطنه حج عنه من وطنه وان كان لا يبلغ الحج عنه من
 الموضع الذي يبلغ ولو كان ثلث ماله يبلغ الحج ما شيا من وطنه ومن موضع آخر
 يبلغ ركباً فان حج عنه ركباً حيث يبلغ ولو كان ثلث ماله قد مر ما لا يمكن
 الاجحاج عنه بطلت وصيته ولو كان ثلث ماله يبلغ حجاً فانه حج عنه حجة
 واحدة وهي حجة الاسلام الا اذا وصي بان يحج عنه بحج التثنية فانه يجوز وصيته
 وحج عنه بحج التثنية والاصل ان ينفذ وصيته وحج عنه حج سنة واحدة
 ولو احتجوا عنه في كل سنة حجة واحدة جاز الا ان الاول افضل لماعية من تنقية
 قبحيل العصبية ولو مات في غير مصره ووطنه واوصي باله حج عنه فانه حج عنه
 من وطنه من ثلث ماله وان كان الموضع الذي مات فيه اقرب اليه من اوله
 ولو اوصي عنه من غير وطنه مع امكان الاجحاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصي يكون
 ضامناً ويكون الحج له وحج عن الميت تأنيلاً اذا كان المكان الذي اوصي عنه
 قريباً الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع اليه ووطنه قبل الليل فحينئذ لا يكون
 ضامناً ولو اوصي عنه من موضع افضل عنه من ثلث ماله فحينئذ لا يكون
 ابعده منه فان الوصي يكون ضامناً وحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل
 يسيراً اصح زاد وسقوة فلا يكون مخالفاً ويرد الفضل على الورثة **ط** الحكم
 اذا مات بالكونية واوصي باله حج عنه فانه حج عنه من مكة ولو لم يكن من كان
 اموطاناً ومات في غير وطنه واوصي بان يحج عنه فانه حج عنه عن اقربها الى مكة

ولو لم يكن له وطن حج عنه من الموضع الذي مات فيه هذا اذا لم يتبين الموضع
 الذي حج عنه فانه اما اذا تبين فانه حج عنه من الموضع الذي بين فيه
 ولو خرج حاجاً ومات في الطريق واوصي باله حج عنه القياس ان يحج عنه
 من وطنه من ثلث ماله والا تجتنب ان يحج عنه من حيث مات ولو
 مات المجتنب في بعض الطريق فالتفت الى الموضع الذي مات فيه فله
 ضمان عليه والقياس ان يضم ما يقع في غير المجتنب الى الموضع فيجوز لثلث ماله
 وحج عنه من وطنه وفي الحديث ان يحج باله في من حيث مات المجتنب وهو لهما
 ويجوز حج الفروقة وهو الذي لم يحج والا فضل ان يحج عنه الميت من حج مؤمن
 نفسه حجة الاسلام لانه ابعد عن الموضع واوصي باله لا يجوز عبد او
 امته باذن سيدهما جاز وقواسم والمأمور بالحج اذ فرغ من الحج ثم يري
 الاقامة بمكة عنه شريفاً او اكره سقطت نفقته من ماله الميت وانما رجع
 يعود ولو اتخذ مكة داراً وتوطن قل او كثر سقطت نفقته من ماله ثم لا يعود
 ولو اقام بمكة فمضطر للخروج القافلة لا يسقط نفقته من ماله الميت ولو ان
 المأمور يستعمل حتى كان غير رمضان بمكة فنفقته من ماله الميت الاضي فاذا
 جاء عشر الاضي انفق من ماله الامر ولو ان المأمور بالحج انفق من ماله نفسه
 فانه يتنظر ان بلغ مال الميت الكراء او عامة النفقة فالحج على الميت ولا يكون
 مخالفاً والا فهو مخالف من المأمور بالحج اذا قال حججت واكرمت الورثة
 فالقول قول المأمور بهذا اذا كان المال موطوعاً اليه فلو كان على المأمور
 دين فامر بالحج عماله من الدين فالقول قول صاحب الدين انه لم يحج ولو قال
 الميت للوصي ادفع المالا الى من يحج عنه لم يكن للوصي ان يحج بنفسه ولو اوصي
 الميت ان يحج عنه ولم يزل له للوصي ان يحج بنفسه المأمور بالحج اذا خرج قبل ان يام

الحج كان ان ينفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة
 والى مكة وان اقام ببلد ينفق من مال نفسه حتى يموت او ان الحج ثم يرثه
 ينفق من مال الميت هذا اذا قام خمسة عشر يوما او اكثر فلو اقام ثلثة ايام
 ينفق من مال الميت واحكامهم به من وجع القفلة لا يكون نفقة في مال الميت
 المأور بالحق اذا حضر الحج لا يصح امواله اذا كان عاجزا عن الحج ينفق من مال
 يردم الى الموت حتى لو قتل من على ثلثون حجة جاز المرة اذا لم يجد حجة
 لا يخرج الى الحج الى ان يبلغ الوقت يعجز عن الحج فحينئذ يعين من حج عنها
 اما قبل ذلك لا يجوز الحج بشئ من وجع الموم المأور بالحج اذا استمر خاوا ما يجوز قالوا
 ينظر ان كان المأور ممن يخدم نفقة فنفقة ائدام لا يكون في مال الامر وان كان
 لا يخدم نفسه فنفقة ائدام يكون في مال الامر لانه ما ذون بذلك لولته
 وللمأور بالحج الى يدخل الحام بعد التعارف ولو طرأ امر في مال الامر
 لان ذلك من الرواس ولو ضاع مال النفقة بكملة او بقرب منها او لم يبق مال
 النفقة فانفق المأور من مال نفسه كان له ان يرجع في مال الميت وان فعل
 ذلك بغير قضاء المأور بالحج اذا حج ماشيا وامسك مؤنة الكراء كان ضامنا
 مال الميت فيكون الحج لنفسه لان الامر بالحج ينصرف الى التعارف وهو بالارادة
 الراحة المأور بالحج اذا ترك الطريق الاثر وباختار الابد جاز اذا قطع
 الطريق على المأور بالحج وقد انفق بعض المال في الطريق ففرض وجهه ورجع ان
 مفر او انفق من مال نفسه يكون متبرعا ولا يسقط الحج الميت وان بقي في
 يد من من مال الميت وانفق على نفسه يكون الحج من الميت ولا يكون ضامنا
 وان قطع عليه الطريق ويقيم في يد من من مال الميت فرجع وانفق على نفسه
 ولم يحج لا يكون ضامنا اذا لم يذهب القفلة الحاج عن الميت اذا مات بعد

الوقوف يعرفه جازي الميت ولو امره رجلان كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما
 وحج كان ضامنا حالهما وليس له ان يجعل الحج على احدهما ولو امره بالحج على ابوين
 كان له ان يجعل على ابنته ولو امره رجلان فاحرم بحجة عن احدهما
 بغير عين كان له ان ينفق الى ابنته اذا عين قبل ان يتفحل بالعلم فاذا
 عين بعد ذلك لا يصح الحج عن الغير ان شاء قال ليشك في فلان وان شاء
 الكف بالنيابة المأور بالحج اذا افسد الحج بالجماع بغير مال كان انفق من مال
 الميت اذا استمر المحجوب جلا ليحج عهده السلام جازت بحجة عن المحجوب اذا
 مات في حبس ولا جراح مثله **ف في الهدي**
 وهو من الهدي الى الحرم ويذبح فيه وهو من الابل والبقر والغنم اعتبار الهديا
 وادانته ولا يجوز في الهدي الا ما جاز في الضحايا ولا يذبح ما دون الثلث
 الا لجمع من الضان والذاة جائزة في كل شيء الا في موضعين من عطف طواف
 الزيادة جنها ومن جاع بعد الوقوف فانه لا يجوز فيها الا بدنة ولا يذبح هدي
 التطوع والذقة والقوان الا يوم النحر ويأكل منها ويذبح بغيره الهدايا من شاء
 ولا يأكل منها لانها جنائيات وكفارات فلا تقرب بوقت ومصر فيها الفقراء
 والاولى تعديها ولا يذبح الجميع الا فاحرم والا واولاه يذبح بنفقة كان ليس
 الذبح والاقبوتها يذبح ويبيع ان يشترها ان لم يذبحها بنفسه ويتصدق
 على فقراء وخطايا ولا يطير مرة القصاب جنها ولا يجزي العشاء ولا العشاء
 التي لا تنس الى المنك ولا العجفاء التي لا تنس الى الحاج ولا مقطوعة الاذن
 ولا العجفاء ولا التي خلقت بغير اذن ولا مقطوعة الذنب وان ذهب البعير ان
 كان ثلثا ازيد لا يجوز وان نقص من الثلث يجوز لان الثلث كثر بالنقص
 ويجوز الجماء والخصير والتولاء الذي يعترف بالحج ولا يركب الهدي الا

عند الفزوة فان بقفت بر كوبة ضمة وتصدق به. وكذلك ان بقفت
من اجل عليها وان كان لها لبن لم يكلها. ويضغ فرعها بالماء البارد. وهذا
اذا قرب من وقت الفزوة فاما اذا كان هديا فخطبت في الطريق فان كان يطرحا
فليس عليه غير لتعيينه بالنية وقهرقات. وينبغي ان يذبحها ويصنع قلاوتها
بذبحها وبغير سيف ينسأها ولا ياكل منها ولا الاغنيا. ويقدر هدي الطلوع
والمقعة والقوان ووجه اليوم غيرها والمعاد بالهدي ههنا البدين اما الفهم فلا
يقدر ههنا عدم جريان العادة به. **في المقتضات**
قال عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع موطن عند كبره الانساج وفي العبد
والقنوت في التور والربعة في المناسك احدها عند استدراج الحج واذا عجز
عنه استلزم جعل وجهه الى الحجر ورفع يديه عند منكبيه وجعل ياطنها نحو الحجر
وظاهرهما نحو وجهه وكبره وحلل وجهه لوجهه وصار على راسه صلى الله عليه وسلم
والثاني عند الصفا والظروعة يجعل ياطن كفيه نحو السماء كما يفعل في الدعاء
وتقبل القبلة وكبره وحلل وجهه لوجهه والثالث بعرفة بعد ما صا الظهر والعصر الامام
ووقف بعرفة دعا الى وقت المغرب وجعل ياطن كفيه نحو السماء وحلل وكبره
والرابع عند انقضاء ما بين عند الجنتين وهو الاوى والوسطى دون العقبة
ويرفع يديه هذا منكبيه وجعل ياطنها نحو القبلة في ظاهرا الازاية وما لم
المحرم من يدق ليقط بالصوم وما لم يحق الصوم لا يسقط وفي قطع شجرة
الحرم لا يجوز في الصيام سواء كان حلالا او محرما وكل ما اضطر المحرم الى فعله
من محظورات احرامه من حلق راسه للذي او لبس الخيط لغيره فانه يجوز
ان تقاطع هذه الغرامة عن نفسه بالصوم محرمون بشرط ان يقتصل صيدا على كل واحد
منهم جميع القيمة ولو شتر عشرة وهم حلال في قتل صيد في الحرم عليهم قيمة

بعيد احلبها ويصدق به
وان شترى هديا فله ان يذبحه
فروع الولد وان لم يذبح
تصدق به ساق

واحدة اعش راك لواجب بحجتين عند الميقات او عند فزوة الزمان جميعا
وكذلك لو احرم بعشرين لهما جميعا واذا احرم بحجة ووقف بعرفة ثم احرم بحجة
اخرى يلزمه الثانية ايضا واذا صار محرما بها كيف يفعل قال ابو حنيفة
ع اذا استحل جعل احداهما كفرا للثانية فاذا فزع عن الاول في فصل الحج بقية
النية في العام القابل وفي فصل العرة بقية النية في ذلك العام واذا اعمل
بند على ان احج في هذا العام تلتزم حجة الزمان لكل رجل قال وهو عزابان على
النية الى بيت الله تعالى ان كلت فلانا فكل فلانا بالكوفة فطبع النية الى بيت الله
من خزبان لو قال انما حرمت بحجة ان فعلت كذا فعلت كذا فعلت كذا كان عليه حجة
وكذا لو ذكر العرة ولو قال انما اهدي الى بيت الله تعالى ان فعلت كذا فعلت
لا يلزم شيء **اح** دخول البيت حسن ولا بأس بالعمرة غداة عرفة
الى نصف النهار والافضل ان يبدأ بالحج بمكة فاذا اقصى مكة من بلدتيه
وان براء بالبلدتيه جاز الحرم اذا انصرف الى منتهى وصيده كانت الميتة او
ولو كان الصيد من ذوات الحظائر ولو وجد صيدا او كلبا فاكله اولى
لان في الصيد ارتكاب المحظورين ولو وجد صيدا وماله ان يذبح الصيد ولله
ياخذ ماله الفير ولو وجد صيدا او لم يذبح كان لحم الصيد اولى واذا اراد ان
يذبح بالحل فانه يذبحه فانه يستحب له ويجوز فيه من ماله ولم ان يحج
عليه دين لا وفاء له وان كان في ماله وفاء بالدين بقية الدين ولا يجز
ويكره لمن عليه الدين ان يخرج الى الحج والعوف وان كان بالدين كفيلا ان
كان الكفيل ياذن الغريم لا يخرج الا باذنها والا لا يخرج الا باذن الطالب
ويكره اجوار بمكة ولا يستوفى فيه حرم قصاص ويتوفى ما دون النفس
ولا يقطع الارق فيه ولو دخل ارضه لا تعرف له ويمنع عنه الطعام الزاير

ويكره الحج على الكفار والافضل على البعير ويكره الخروج الى الحج اذا كره احد ابويه
 ان كان الوالد حيا الى خدمته الولد والا جد او اجدات عندهم الابوين
 بمنزلة الابوين **ط** **يفتر يا ربه النبي عليه السلام**
 نزلت يا ربه النبي صلى الله عليه وسلم المبعوثات بل بقرابين ودية الواجبات
 لقول علي السلام من وجد سعة ولم يزريا فقد جفينا ولقوله علي السلام
 من زار قري وجهت له شفاعة لقول علي السلام من زارني بعد ما قاتلنا
 زارني في حيوة فينبغي لمن اتى المدينة ان يستعد لزيارة النبي عليه السلام
 باتباعها بكسنة والوقار والحيية والاحلال لانه محل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومهبط الوحي ونزل الملائكة روي انه عليه السلام قال كان يتزل كل يوم
 سبعون ألف ملك يحفون بالقرى الى يوم الامة واذا دخل المدينة يقول
اللهم رب السموات والارضين وما اقلن وربك الراج وما
ذرين اسألك خير هذه البلدة خير اهلها وخير ما فيها وعوذ بك من شرها
 شر ما فيها وشر اهلها **اللهم** هذا جرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية
 من النار واما تأمن من الغائب فهو على ما سب ونيت قبل الدخول ان
 امكنه ومقابلته على حسن نياته ويذهبها متروضا ويقول **بسم الله**
 وعلى ملته رسول الله رب او غلبه دخل صدق الآية **اللهم** صل على محمد و
 على آل محمد **اللهم** اجعل اليوم من اوجها توجب اليك قرب من توسل اليك و
 الحج من دعاك واتبقي رضاك وبعثه عند منبره عليه السلام ركنين يقف
 بحيث يكون نحو المنيبر بجذاه مكعبه الايمن او حيث تيسر فاذا اراد الوقوف
 الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيه العلوات بالناس ياتي المنبر
 ومنه يرفع تابوت موسى فيصا خلف التابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم

على الله عليه وسلم فاذا احضركم تنبأ بقصد الرضوخ على كسنة ووقار وقرب
 قلب من اسر الدنيا فيترهب الى موضع وجه القبر وفي ذلك شامة بها مركبة
 في حائط القبر فيكون فوق راسه قنديل كثر معلق فاذا وقف هذا كثر فقد وقف
 عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول **السلام عليك يا رسول الله**
 عليك يا نبي الله السلام عليك يا خير سيد السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك
 يا شفيع المذنبين السلام عليك وعلى اهل بيتك الطاهرين الذين اذهب
 الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا هذا ما ذكره بعض الفضل ماجزيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اشتهر ذلك قد بلغت الرتبة واديت الامانة واوصيت الامة واوصيت
 الحق وجاهدت في سبيل الله حتى جفاهه وقاشرت عاردين الله
 حتى انك البقيع في صلا الله وارادك جسدك وذكرك صلوات راتية
 واخلة الى يوم الدين يا رسول الله نحن وفلك ونزوار قبرك جناتك
 من بلاد سامية ونعاجي بعيدة قاصدين تضارحك والقطر
 الى ما ترك والامستفاج بك الى ربنا فانه لفظا يا قد قصمت ظهورنا
 والوزار قد انقلبت كواهلنا وانت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة
 والحمد المحمود وقد قال الله تعالى ولولاهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا
 الله وهم يغفونهم الرسول الوحيد والله تواب رحيم وقد جننا الظالمين
 لانفسنا متغفرون لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأل ان يمجتنا
 على استسكان وان تحشرنا في زمرك وان يهدها حوضك وان
 يسقينا بكاسك الشفاعة الشفاعة الشفاعة يا رسول الله
 ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية اللهم اجعل
 جنينا يوم القيمة اقر النبيين واعظم الدرجات والوسيلة والفصل

من شغل الناس في الكوفة او رما
 من رما ان ياربا انت واما
 من رما انت واما انت واما
 من رما انت واما انت واما

174

519



